

علل الترمذي الكبير

ترتيب أبي طالب القاضي

"تخریجاً ودراسة"

«أبواب الزكاة والصيام والحج»

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد

ماجد بن عبدالله العقل

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد بن عبدالله بن علي القناص

الأستاذ بقسم السنة وعلومها

المقدمة

وفيها:

* أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

* الدراسات السابقة له.

* خطة البحث.

* منهج البحث.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رَجُلًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).

أما بعد:

فإن شرعنا الغراء جاءت محفوظةً من كل دخل وزيف ونقص، مذ عهد النبوة إلى يومنا هذا، وحتى قيام الساعة، حفظها الله بحفظه، ولم يكلها للبشر فيبدلوا ويحرفوا ثم يهلكوه كما هلك بنو إسرائيل حين بدلوا، وحرفوا ما استُحفظوا عليه، بل تكفل ربنا سبحانه بحفظ هذا الدين فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٤).

وإن من حفظ الله لهذا الدين ما وهبه الله لهذه الأمة من علماء أفذاذ، وأئمة أنجابه، سخرُوا حياتهم لخدمة هذا الدين، وأرخصوا غاليهم، وأنفُسهم، ونفيسهم للدفاع عنه، والذود عن حماه، فظهرت لنا علوم شتى متنوعة، وضع العلماء لها قواعد وأسساً يصطلحون عليها ويجعلونها منهجاً، تسير عليه الأمة، فتتهدي لمعرفة الحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والناسخ، والمنسوخ، والصحيح، والضعيف، وما كان هذا إلا بتوفيق الله لهذه الأمة وحفظه لدينها، ولذ صار حفظ السنة النبوية أعجوبةً من العجائب، ومفخرة تفاخر به هذه الأمة،

(١) سورة آل عمران الآية: ١٠٢ .

(٢) سورة النساء الآية: ١ .

(٣) سورة الأحزاب: ٧٠-٧١ .

(٤) سورة الحجر الآية: ٩ .

فسلامتها وحفظها معجزة من المعجزات الخالدة، فعلماءؤها يحفظون مئات الألوف من الأسانيد والمتون غيباً، ولو أن أحدهم شك في كلمة بل في حرف لذكر ذلك في روايته أداءً للأمانة وتبرئة للذمة، واستنبط المسلمون علماً لا نظير له بين الأمم السابقة واللاحقة، وهو علم مصطلح الحديث، الذي وضعت له أصول وقواعد يذهل لها الباحثون المعاصرون، وما يزال في الأمة علماء معاصرون محتفظون بسلسلة السند حتى رسول الله ﷺ مع أن الكتب المدونة تملأ الآفاق.

ونتيجة للضبط المتقن والدقة البالغة كانت الأمة واثقة كل الثقة في قدرة علمائها على كشف كل مدسوس على السنة.

ومن هنا كان لعلوم السنة اهتماماً واسعاً عند السلف، وكان علم العلل من أهمها وأجلها، وأدقها، فلا يخوض غماره إلا من وهبه الله سعة علم، ودقة نظر، وإحاطة بعلوم السنة كافة، يقول العلائي: ((وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً، وإطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة))^(١).

وقال الحاكم: ((هو علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل))^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: ((وهو -أي علم العلل- من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني))^(٣).

ولقد كان للإمام البخاري قدماً راسخة، وعيناً ثاقبة، وبصيرة نادرة في هذا العلم علم العلل، وكان من توفيق الله أن يسر لي رسالة علمية في هذا الفن، ومع هذا الإمام الجليل محمد بن إسماعيل البخاري، فجاءت الرسالة بعنوان ((علل الترمذي الكبير تخرجاً ودراسة لأبواب الزكاة، والصيام، والحج)) وهي امتداد لمشروع علمي تبناه قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، وكان نصيبي من هذا الديوان العظيم ما

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١٨٧/٢ و ٢٤٦/٢).

(٢) معرفة علوم الحديث ص (٣٥٩).

(٣) نزهة النظر ص (١١٣-١١٤).

ذكرته آنفاً.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

أولاً: علم العلل علم جليل القدر، من دخل فيه أتقن كثيراً من علوم هذه الصنعة، وأكسبه ذلك دقة في النظر، وعمقاً في البحث، وملكة في النقد، كما قال ابن رجب: ((ولابد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِمَ المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد، وابن المديني، وغيرهما، فمن رُزِقَ مطالعة ذلك وفهمه وفقّهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه))^(١).

ثانياً: عظم قدر هذا الكتاب ((علل الترمذي الكبير)) ويظهر عظيم قدره بجلالة السائل والمسؤول فيه، فالسائل هو الإمام الترمذي، والمسؤول هو الإمام البخاري -عليهما رحمة الله-، وفي بعض الأحيان القليلة يسأل أبا زرعة أو الدارمي أو غيرهما، وهم من الأئمة في هذا الشأن، بل ومن الكبار فيه.

ثالثاً: أن الأحاديث والمسائل المذكورة فيه من أحاديث الأحكام التي تدور عليها أحكام فقهية، فكان للعناية بها وإظهارها بصورة كاملة من الأهمية بمكان.

رابعاً: أن هذا الكتاب لم يزل بحاجة إلى خدمة ودراسة، وبخاصة من ناحية التخرج ودراسة الأحاديث، ونقل كلام الأئمة حولها، والمقارنة بين كلامهم بصورة تفي بهذا الغرض، وإن كان الكتاب قد سبق وأن خرج مطبوعاً محققاً بطبعتين، أحدهما رسالة علمية لنيل درجة الماجستير^(٢).

خامساً: حرصي الشديد على البحث في هذا المجال، وقناعتي التامة بذلك، ولم تكن صعوبة البحث في ذلك خافية علي، ولكن يقيني بأن هذا الطريق هو أمثل طريق لإفادتي في هذا العلم، وأيضاً ما يبعثه مثل هذا البحث من ملكة النقد والتمحيص، مع ما يورثه من حب للأئمة النقد، وتعظيمهم، ومعرفة قدرهم.

(١) شرح علل الترمذي (٢٤٥/١).

(٢) سيأتي الكلام عليهما في مبحث بيان نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة ووصفها.

خطة البحث:

وكانت عبارةً عن مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس فنية، تفصيل ذلك كالتالي:
المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة له، وخطة البحث، ومنهج البحث .

القسم الأول: الدراسة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة الإمام البخاري، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولادته، ووفاته.

المبحث الثاني: حياته العلمية، ورحلاته.

المبحث الثالث: ثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع: عقيدته، وموقفه من المخالفين له فيها.

المبحث الخامس: شيوخه، وتلاميذه .

المبحث السادس: مؤلفاته.

المبحث السابع: المؤلفات التي ترجمت له.

الفصل الثاني: نبذة مختصرة في علم العلل، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف العلة وبيان معناها في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: بيان معنى الحديث المعلن، وذكر أقسام العلل.

المبحث الثالث: أهم المؤلفات في العلل .

الفصل الثالث: دراسة لكتاب ((العلل الكبير)) للترمذي، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: نسبة الكتاب إلى مصنفه.

المبحث الثاني: منهج المصنف في الكتاب.

المبحث الثالث: منهج القاضي أبي طالب في ترتيبه للكتاب.

المبحث الرابع: بيان نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة ووصفها.

المبحث الخامس: موارد المصنف في كتابه.

المبحث السادس: مقارنة الكتاب بغيره من كتب العلل، كالعلل لابن أبي حاتم، وعلل الدراقطني.

المبحث السابع: بيان منهج شيوخه الذين يسألهم والمقارنة بينهم، ثم المقارنة بينهم وبين غيرهم من الأئمة .

القسم الثاني: تخرج ودراسة الأحاديث التي ذكرها الإمام الترمذي في كتابه.

الخاتمة: وتشمل على النتائج والتوصيات .

الفهارس الفنية وهي كالتالي:

- فهرس الآيات القرآنية .

- فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم.

- فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد.

- فهرس الرواة المترجمين.

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات .

المنهج في البحث:

منهجي في هذه الرسالة يتلخص في النقاط التالية:

أ - نص الحديث أو المسألة:

أنقل نص الحديث أو المسألة التي ذكرها الإمام الترمذي - رحمه الله - معتمداً المخطوط، ثم التأكد من صحة النص وسلامته، مع الاستعانة بطبعتي الكتاب إن احتيج لذلك، وهما طبعة مكتبة الأقصى بتحقيق ودراسة حمزة ديب مصطفى، وهي عبارة عن ((رسالة ماجستير))، والثانية بتحقيق وتعليق صبحي السامرائي، والسيد أبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي، وإخراج دار عالم الكتب^(١)، وأعتمدُ على الأخيرة في ترقيم الأحاديث، فأضع رقماً خاصاً بالأحاديث موضع البحث، وبجواره ترقيم طبعة عالم الكتب فيكون الترقيم بهذا الشكل (١/١٧١) مع العلم أني لا أشير إلى أخطاء الطبعيتين؛ حتى لا

(١) سيأتي الكلام عليهما في مبحث بيان نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة ووصفها .

تثقل الحواشي، ثم أعلق على النص إن احتاج لذلك.

ب - شرح الغريب:

بينتُ غريب الأحاديث، وشرحت مشكلها بإيجاز من كتب اللغة وقواميسها، ومن كتب غريب الحديث وغيرها، وجعلتُ ذلك في الحاشية من كل حديث فيه غريب .

ج - تخرج الحديث:

أولاً: إذا لم يذكر الترمذي في الحديث اختلافاً، ولم أقف على اختلاف فيه عند غيره: فإنني أخرج الحديث على طريقة المتابعات، معتمداً إسناده الترمذي المذكور، مبتدئاً بالمتابعة التامة ثم القاصرة، وإذا لم يكن الترمذي قد ساق الإسناد فإنني أنقله من كتب الترمذي الأخرى مُقدماً الجامع، فإن لم أجده في كتبه نقلته من مصدر آخر مراعيّاً الطريقة العلمية في ذلك، وأشار إلى الاختلاف، وأُخرج عليه إذا أشار الترمذي إلى العلة ولم يسقه .

ثانياً: ما ذكر الترمذي فيه اختلافاً: فأخرجه على الأوجه بعد وضع عنوان لكل وجه ذكره الترمذي، ثم أسوق الطرق تحته بطريقة المتابعات التامة فالقاصرة، ثم أذكر الأوجه الأخرى إن وقفت عليها مما لم يشر إليه الترمذي وأضع عنواناً لكل وجه أيضاً، وما أشار إليه الترمذي ولم يسقه أسلك فيه ما سبق في النوع الأول، وسيكون التخرج متوسعاً فيه قدر الطاقة، وأحياناً استغني بالمصدر العالي عن النازل إذا دخل عليه إلا لمصلحة .

ثالثاً: في العزو أبدأ بأصحاب الكتب الستة ثم الإمام أحمد في أصولهم أو غيرها من كتبهم، ثم بعد ذلك على حسب الوفيات، وإن أخرجه أحد من طريق أحد المصنفين فإنني أجعله بعده مباشرة وأقول: ((ومن طريقه)) ولكني أضعه بين شرطتين.

ثم إن طريقي في العزو أذكر المصنف ورقم الحديث فقط هذا بالنسبة لأصحاب الكتب الستة ومُسند أحمد، أما إن كان في غير أصولهم فإنني اسمي الكتاب، وأما في غيرها فإنني أذكر اسم المصنف واسم الكتاب مختصراً مع رقم الحديث إلا إن استدعى الأمر ذكر الجزء والصفحة.

د - دراسة الاختلاف والحكم عليه:

١ - أبدأ أولاً ببيان مقصود الترمذي من سياق الحديث أو السؤال، إذا لم يكن في الحديث اختلاف، أما إذا كان في الحديث اختلاف فأقوم بتلخيص الاختلاف على مدار الحديث، أو الذي جعلته مداراً للحديث، وسياق الأوجه، وبيان من روى كل وجه

باختصار.

٢ - ثم أُبين من اختلف عليه ممن روى عن المدار بدراسة ذلك الاختلاف، وبيان الراجح عنه من خلال الموازنة بين رواته، وتقديم الأكثر، أو الأحفظ، أو غير ذلك في كل اختلاف بحسبه.

٣ - ثم أعود بعد ذلك إلى المختلف عليه -مدار الحديث- وأفاضل بين الأوجه المختلف عليه فيها حسب منهج أئمة الحديث، من اعتبار الأحفظ، أو الأكثر، أو الأوثق فيه، أو غيرها من قرائن الترجيح، وأنص على ما ذكر البخاري من ترجيح، وأقارنه بترجيح غيره من الأئمة وحكمهم على كل وجه من هذه الأوجه المختلفة -إن وجد- وبيان أقوى هذه الأوجه، ومناقشة المرجوح منها إلى غير ذلك.

٤ - أذكر بعد ذلك الحكم على الحديث، فإن لم يكن في الحديث اختلاف حكمت على إسناد الحديث حسب ما تبين لي، مع التنصيص على مسائل السماع، وعلى الأحكام المقيدة سواء في التوثيق أو التضعيف ومراجعة كلام الأئمة، وإن كان فيه اختلاف فأذكر درجة إسناد الوجه الراجح أو الأوجه الراجعة كل ذلك على ضوء كلام الأئمة.

٤ - أذكر ما احتاج إليه من أحوال الرواة بشكل مختصر إلا إن استدعى الأمر الإطالة؛ كأن يكون للترجمة تأثير على الحكم على الحديث، أو يكون قد نص البخاري أو الترمذي على ترجمة الراوي في أصل المسألة، أو يكون الراوي غير مشهور فيحتاج إلى بيان.

٥ - في نهاية كل مسألة أذكر الخلاصة في الحكم على الحديث غالباً.

وفي ختام هذه المقدمة أشكر الله ربي على ما يسر، وأنعم، وأعطى، فلك الحمد ياربي على نعمك الظاهرة والباطنة، ولك الحمد على ما يسرت من إتمام هذا العمل، الذي لا حول لي ولا قوة فيه إلا بك سبحانك، وأسألك المزيد من فضلك وجودك وإحسانك.

ثم إني أشكر ((جامعة القصيم)) على جهودها المباركة، وأخص بالشكر والثناء والعرفان قسم السنة وعلومها؛ فجزاهم ربي عني خير الجزاء.

كما أشكر فضيلة شيعي المشرف على هذه الرسالة د/ محمد بن عبد الله القناس الأستاذ بقسم السنة وعلومها بجامعة القصيم، على ما منحني من وقته، وعلمه، وكرمه وجميلفعاله، فقد كان نعم المعلم، والمربي، ولا أنسى أبداً ذاك الإهتمام الشديد بقراءة ما أقدمه له من أجزاء هذا البحث، ودقة ملحوظاته، وأهميتها في البحث، فاللهم اجزه عني خير

الجزء.

وأثني بالشكر لشيخه ومعلمي فضيلة الشيخ الدكتور: إبراهيم بن عبد الله اللاحم الذي لم يأل جهداً، ولم يدخر وسعاً في التوجيه وبذل النصح والإرشاد فهو بكل حق واحة يانعة معطاء لقسم السنة وعلومها، بذل لنا من وقته واهتمامه وتوجيهاته بكل كرم وتواضع، فاللهم ارفع منزلة شيخنا في الدنيا والآخرة، واحفظه ذخراً لنا وللأمة يا رب العالمين.

كما لا يفوتني أن أشكر شيخه فضيلة الدكتور: تركي بن فهد الغميز الذي كان سنداً لي من بداية دراستي في مرحلة الماجستير وحتى أثناء تسجيل الموضوع، وبعده، وقد بذل لي من علمه، ووقته، وسهل لي كل طريق لاتمام هذا البحث بنفس سخية، فبارك الله له في علمه وعمره.

كما أشكر جميع من استفدت منهم في هذا البحث من المشايخ أو الزملاء معي في البحث ممن لا يتسع المجال لذكرهم فجزاهم الله خير الجزاء.

وفي الختام فإن الخطأ طبيعة، والزلل جبلة، والتقصير وارد، لكن هؤلاء هم البشر، فليس معصوم إلا الأنبياء، فاللهم ارحم ضعفي، وقلة حيلتي، وتجاوز عن خطئي وتقصيري، وانفعني بهذه الرسالة، وانفع بها يارب العالمين، وارزقني الإخلاص في القول والعمل، وأعوذني من فتنة القول والعمل.

اللهم اغفر لوالدي وارحمهم كما ربوني صغيراً، اللهم تجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



القسم الأول الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة الإمام البخاري.

الفصل الثاني: نبذة مختصرة في علم العلل.

الفصل الثالث: دراسة لكتاب «العلل الكبير» للترمذي.

الفصل الأول

ترجمة الإمام البخاري

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولادته، ووفاته.
- المبحث الثاني: حياته العلمية، ورحلاته.
- المبحث الثالث: ثناء العلماء عليه.
- المبحث الرابع: عقيدته، وموقفه من المخالفين له فيها.
- المبحث الخامس: شيوخه، وتلاميذه.
- المبحث السادس: مؤلفاته.
- المبحث السابع: المؤلفات التي ترجمت له.

المبحث الأول

اسمه ونسبه وولادته ووفاته

هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزَبَه البخاري الجعفي موهم . وَبَرْدَزَبَه مجوسي مات عليها - ومعناها بالعربية: الزارع - ، وابنه المغيرة أسلم على يدي يمان البخاري والي بخارى، ويمان هذا هو أبو عبدالله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي الجعفي، فالبخاري قيل له الجعفي لأن أبا جده أسلم على يدي أبي جد عبدالله المسندي، ويمان جعفي فنسب إليه، لأنه مولاه من فوق^(١)، والجعفي نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة، وهو من مذحج^(٢)، وأبو محمد إسماعيل محدث، روى عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون^(٣).

ولد أبو عبدالله - رحمه الله - في بخارى^(٤) بخراسان. وبخارى مدينة مشهورة على بعد (٣٧) فرسخاً من سمرقند^(٥) غرباً، وهي الآن تابعة لدولة أوزبكستان، وكانت ولادته في الثاني عشر من شهر شوال سنة ١٩٤ هـ، وبعد صلاة الجمعة كما أخبر بذلك عن نفسه وتوفي رحمه الله ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر. ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت سنة ٢٥٦ هـ، وكان عمره اثنين وستين سنة إلا اثني عشر يوماً^(٦)، وكانت بخرتنك، وهي على فرسخين من سمرقند^(٧)، رحمه الله.



(١) أسامي شيوخ البخاري (ص ٤٨-٤٩)، الكامل لابن عدي (١/٤٠)، تاريخ بغداد (٦/٢).

(٢) الأنساب للسمعاني (٦٨/٢).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣٤٢/١)، الثقات لابن حبان (٩٨/٨).

(٤) تحفة الإخباري لابن ناصر الدين ص (١٧٨).

(٥) معجم البلدان (٣٥٣/١). وهي تعادل ثمانية أيام كما قال ابن حلكان في الوفيات (١٩١/٤).

(٦) أسامي شيوخ البخاري لابن عدي ص (٤٨-٤٩)، والإرشاد للخليلي (٩٥٩/٣).

(٧) الثقات لابن حبان (١١٣/٩).

المبحث الثاني

حياته العلمية ورحلاته

كانت حياة الإمام البخاري العلمية مبكرة جداً، حيث قال وراقه محمد بن أبي حاتم: قلت لأبي عبدالله: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ((ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب)) قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: ((عشر سنين أو أقل... فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء... فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم...))^(١).

ومصداق ما قاله رحمه الله قول سليم بن مجاهد: كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال: لو جئت قبل لرأيت صبياً يحفظ سبعين ألف حديث، قال: فخرجت في طلبه حتى لقيته، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: ((نعم، وأكثر...))^(٢).

وقال حاشد بن إسماعيل: ((كان أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري يختلف معنا إلى مشايخ الحديث في البصرة، وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما معنك فيما تصنع؟ فقال لنا - بعد ستة عشر يوماً -: إنكما قد أكثرتما على وألحمتما، فأعرضا على ما كتبتما، فأخرجنا ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب...))^(٣).

هذا الحرص العظيم والذاكرة القوية جعلت من الإمام البخاري لا يقنع بما عند شيوخ بلده من العلم والحديث، فرحل إلى الآفاق والأمصار طلباً للحديث والإسناد العالي كما هي سنة أسلافه الصالحين، فخرج مع أمه وأخيه إلى الحج وعمره ست عشرة سنة، أي عام ٢١٠ هـ فسمع بمكة، ثم رجع أخوه بأمه وتختلف في طلب الحديث^(٤). وفي آخر هذه السنة قدم بغداد فسمع بها، ورحل إلى بلخ ونيسابور والري والبصرة والكوفة والمدينة ومصر والشام، وقال: ((دخلت بلخ فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتب عنه حديثاً فأملت ألف

(١) تاريخ بغداد (٦/٢-٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢٤/٢).

(٣) طبقات الحنابلة (٢٧٦/١-٢٧٧).

(٤) تاريخ بغداد (٧/٢).

حديث، لألف رجل ممن كتبت عنهم^(١)، وكان رحمه الله يطلب الفقه بمرو وهو صبي كما قال عن نفسه^(٢).

وقال الحاكم: ((أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين، يحدث على الدوام^(٣)). وسمع كذلك بقيسارية وواسط^(٤)، وكتب بخراسان والجلال ومدن العراق كلها والحجاز^(٥).



(١) السير (٣٩٤/١٢ - ٣٩٥ و ٤٠٣).

(٢) السير (٤٠١/٢١).

(٣) السير (٤٠٤/١٢).

(٤) طبقات الشافعية للسبكي (٣/٢).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٤/٢)، وفي السنة للالكائي (٣٢٠)، كلام شيق للبخاري عن رحلاته وشيوخه وعقيدتهم.

المبحث الثالث

ثناء العلماء عليه

تواترت نصوص الثناء على الإمام البخاري من جميع العلماء في شتى بقاع الأرض، من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، ومن أتى بعدهم بقرون. ولعل ذكر بعضها يُغني عن أكثرها. فهذا شيخه محمد بن بشار يقول: ((حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنسابور، وعبدالله بن عبدالرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخاري)).

وقال أيضاً: ((ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل))^(١)، وكان شيخه أبو حفص الفلاس يقول: ((حديث يعرفه محمد بن إسماعيل فليس بحديث))^(٢)، وقال الإمام أحمد: ((انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازي ومحمد بن إسماعيل البخاري وعبدالله بن عبدالرحمن والحسن بن شجاع البلخي))، وقال أيضاً: ((ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل))^(٣)، وقال يعقوب الدورقي: ((محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة))^(٤)، وهذا قاله أيضاً نعيم بن حماد رحمه الله^(٥)، وقال أبو حاتم الرازي: ((محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق))^(٦)، وقال قتيبة بن سعيد: ((لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية))^(٧)، وقال إسحاق بن راهوية عنه: ((لو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفة بالحديث وفقهه))^(٨)، وذكر علي بن حجر البخاري والدرامي وأبا زرعة ثم قال: ((ومحمد - يعني البخاري - أبصرهم وأعلمهم وأفقههم))^(٩)، ومن أجمع ما قيل فيه قول رجاء بن المرجى

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢ و ١٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٨/٢).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٢١/٢)، تاريخ دمشق (٨١/٥٢).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٢٢/٢)، تاريخ دمشق (٨٤/٥٢).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٢٤/٢)، تاريخ دمشق (٨٧/٥٢).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٢٣/٢)، تاريخ دمشق (٦٤/٥٢).

(٧) هدي الساري (ص ٣٨٢).

(٨) تاريخ بغداد (٢٨/٢).

(٩) انظر: تاريخ بغداد (١٥/٢)، تاريخ دمشق (٨٨/٥٢).

الحافظ: ((هو آية من آيات الله يمشي على الأرض))^(١).

أما عن ثناء العلماء والحفاظ على علم البخاري بالحديث وعلمه فكثير، فهذا حاشد بن عبدالله يقول: ((رأيت عمرو بن زرة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل، وهما يسألانه عن علل الحديث...))^(٢)، وقال تلميذه الترمذي: ((ولم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معني العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أحداً أعلم من محمد بن إسماعيل رحمه الله))^(٣).

وقال إبراهيم الخواص: ((رأيت أبا زرعة كالصبي جالسا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث))^(٤)، وقال ابن حزيمة: ((ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ من محمد بن إسماعيل))^(٥)، وقال أحمد بن حمدون: ((رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث))^(٦).



(١) المصدران السابقان.

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٥)، تاريخ دمشق (٥٢/٧٠).

(٣) العلل الصغير بشرح ابن رجب (١/٣٢).

(٤) السير (١٢/٤٠٧).

(٥) السير (١٢/٤٣١).

(٦) تاريخ بغداد (٢/٣١).

المبحث الرابع

عقده وموقفه من المخالفين له فيها

كان الإمام البخاري - رحمه الله - يعيش في زمن فشت فيه الفتن والحن العقديّة، حيث ظهرت الجهمية والمعتزلة والخوارج والرافضة والمرجئة وغيرهم، إلا إنه كان على نهج سلفه الصالح، على عقيدة سليمة قائمة على الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وكان أثر هذه العقيدة واضحاً في كتبه وكلامه، مصرحاً بذلك صادعاً به، ففي جامع الصحيح بوب أبواباً كثيرة في العقيدة مستدلاً لها بآيات وأحاديث، ومن ذلك قوله:-

١ - باب زيادة الإيمان ونقصانه^(١).

٢ - باب من قال إن الإيمان هو العمل^(٢).

٣ - باب كلام الرب مع جبريل^(٣).

٤ - باب كفران العشير، وكفر دون كفر^(٤).

٥ - باب قول النبي ﷺ: ((بني الإسلام على خمس...))، وهو قول وعمل، يزيد وينقص^(٥).

وكانت مسألة لفظ القرآن من أبرز القضايا التي امتحن فيها رحمه الله، فصرح بمعتقدده في ذلك فقال: ((القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة))، ولم يفهم الناس مراده فشغبوا، وتفرقوا عنه، وقعد في منزله^(٦)، وقال أيضاً: ((أعمال العباد كلها مخلوقة...))^(٧).

(١) الجامع الصحيح (١٠٣/١ - الفتح).

(٢) المصدر السابق (٧٧/١).

(٣) المصدر السابق (٤٦٠/١٢).

(٤) المصدر السابق (٨٣/١).

(٥) المصدر السابق (٧٧/١)، ونص عليه في سؤال الفربري له حيث قال: ((قول وعمل بلا شك)) - السنة للاكائي (١٥٩٨).

(٦) أسامي شيوخ البخاري بن عدي ص (٥٦)، تاريخ دمشق (٩٦/٥٢)، السير (٤٥٤/١٢).

(٧) تاريخ بغداد (٣٠/٢).

و جرى له بسبب ذلك أمور طويلة مع الناس خصوصاً مع شيخه الذهلي، حيث قال: ((... ومن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع، لا يُجالس ولا يُكلم، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه))^(١)، وقال أيضاً: ((قد أظهر هذا البخاري قول اللفظية، واللفظية عندي شر من الجهمية))^(٢)، إلا إن البخاري قد أجاب الجواب الكافي عن هذه التهم، فقال: ((من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كاذب، فإني لم أقله...))^(٣)، وقال أيضاً: ((أقول في المصاحف قرآن، وفي صدور الناس قرآن، فمن قال غير هذا يستتاب، فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر))^(٤)، فهذه عقيدته وهذا موقفه، وضوح وحجة، وصلابة وقوة. ولا أدل على ذلك من قول يحيى بن سعيد: ((وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباته))^(٥).



(١) انظر: تاريخ بغداد (٣٢/٢)، تاريخ دمشق (٩٤/٥٢).

(٢) السير (٤٥٩/١٢).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٢/٢)، تاريخ دمشق (٩٥/٥٢).

(٤) تاريخ بغداد (٣٣-٣٢/٢).

(٥) تاريخ بغداد (٣٠/٢).

المبحث الخامس

شيوخه وتلاميذه

كانت لرحلات الإمام البخاري الطويلة - لكثير من بلاد الإسلام - أثرٌ كبير في كثرة شيوخه، مع اختلاف علمهم ومنهجهم، كما كان لشهرته وحفظه وإمامته في الدين والحديث أثر في كثرة تلاميذه، وملازمتهم له حضراً وسفراً، أما عن شيوخه فقد اختلف عن غيره في السماع منهم. حيث لم يكن كغيره يسمع من كل شيخ، بل سلك منهجاً في ذلك ارتضاه لنفسه، قد يصعب على غيره، قال البخاري مبيناً هذا المنهج: ((كتب عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمن قال: الإيمان قول))^(١)، ويقول أيضاً موضحاً منهجه في التلقي عن شيوخه: ((لم تكن كتابي للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه، وعلة الحديث - إن كان الرجل فهماً -، فإن لم يكن سألته أن يخرج لي أصله ونسخته، وأما آخرون ف يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون))^(٢)، وكان من عادته - رحمه الله - أن يتتبع أصول شيوخه^(٣)، ومما لا شك فيه أن الكتابة واستفادة من ألف شيخ، يُعطي المرء من العلم والفقه في الدين ما لا يعلمه إلا الله بعد الاستعانة به.

ولأهمية هذا الأمر كتب جماعة من الحفاظ كتباً في تسمية شيوخه رحمهم الله . منهم ابن عدي^(٤)، وأبو عبد الله بن منده^(٥)، والكلاباذي^(٦)، وفي كتاب ابن منده ذكر أكثر من ثلاثمائة شيخ للبخاري، وهذا يقل بكثير عن ثلث ما ذكره البخاري من عدد شيوخه، ومن العجب هنا قول البخاري: ((كتب عن ألف شيخ أو أكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف فأكثر، ما عندي حديث إلا وأذكره إسناده))^(٧).

(١) انظر: السنة لللاكائي (١٥٩٨)، تاريخ دمشق (٥٨/٥٢).

(٢) تغليق التعليق (٣٨٩/٥).

(٣) حاشية الموضح للخطيب (٦٠/١).

(٤) مطبوع بتحقيق عامر صبري.

(٥) مطبوع بتحقيق نظر الفارياني.

(٦) تاريخ بغداد (٧٧/٢).

(٧) انظر: تاريخ بخاري لغنجار كما في السير (٤٠٧/١٢)، تاريخ دمشق (٥٨/٥٢)، وفي ثبوت هذا نظر.

ومن أشهر شيوخه الذين ذكرهم ابن منده: -

أحمد بن حنبل - إسحاق بن راهويه - ابن منيع - أبو اليمام الحكم - خليفة بن خياط - عبدالله بن صالح - ابن أبي شيبه - القعني - الذهلي - علي بن حجر - أبو حفص الفلاس - أبو نعيم الفصل - قتيبة بن سعيد - نعيم بن حماد - ابن معين - وغيرهم .

قال البخاري: ((ما قدمت على شيخ إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به))^(١).

وعن تلاميذه ومن سمع منه يقول الفريري: ((سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل...))^(٢).

وقال صالح جزرة: ((كان محمد بن إسماعيل ببغداد، وكنت استملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً))^(٣)، وذكر ابن حجر أن البخاري يروي كثيراً عن شيوخه بالواسطة^(٤)، ويظهر أن البخاري لم يلتزم حفظ الشيخ وإتقانه، قال الذهبي عن ثابت بن محمد الكوفي: ((ومع كون البخاري حدث عنه في صحيحه ذكره في الضعفاء))^(٥).

ومن أشهر تلاميذه: الترمذي - مسلم بن الحجاج - ابن خزيمة - ابن أبي عاصم - ابن أبي الدنيا - ابن صاعد - المحاملي - الدولابي - صالح جزرة - وكذا أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان^(٦).



(١) تعليق التعليق (٤٨١/٥)، وفي ثبوت هذا عن البخاري نظر أيضاً.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٢٧٤/١)، تاريخ دمشق (٧٤/٥٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢٠/٢).

(٤) التهذيب (٣٨٠/٩).

(٥) الميزان (٣٦٦/١).

(٦) التهذيب لابن حجر (٤٧/٩ - ٤٨).

المبحث السادس

مؤلفاته

كتب الإمام البخاري من المصنفات الشيء الكثير، منها ما حفظ ونُقل، ومنها ما فُقد واختفى، وكان رحمه الله يقول: ((أرجو أن الله تبارك وتعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنفات))^(١)، ومن مؤلفاته:-

- (١) ((الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)). وهو أشهر كتبه على الإطلاق، وأصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وقد رواه عنه جمع غفير كما تقدم عن الفربري، وهو من أشهر رواته، والكلام عن هذا الجامع طويل جداً، ويكفي في ذلك ما كتبه ابن حجر في هدي الساري.
- (٢) ((التاريخ)) - وله بهذا الاسم ثلاثة كتب: كبير وأوسط وصغير.
- (٣) ((الأدب)) - أفراده عن الذي في الصحيح، ولذا يقال له: ((الأدب المفرد)). رواه عنه أحمد بن محمد بن محمد بن الجليل البزار^(٢)، وهو مطبوع.
- (٤) ((الضعفاء)) - وله بهذا الاسم كتابان: صغير وكبير، حيث ذكر المزي أن للبخاري كتابين في الضعفاء^(٣)، وذكر الحاكم أن البخاري صنف في أسامي المجروحين أوراقاً يسيرة لا يبلغ عددهم إلا أقل من سبعمائة رجل^(٤)، والذي في المطبوع لا يزيد عن أربعمائة رجل - وهو برواية بن موسى^(٥)، ومن رواه أيضاً الدولابي^(٦)، ومسبح بن سعيد - وأسند روايته ابن خير^(٧) - ومحمد بن إبراهيم بن شعيب

(١) تاريخ دمشق (٧٢/٥٢).

(٢) تغليق التعليق (٤٣٦/٥).

(٣) تهذيب الكمال (١٥١/١).

(٤) المدخل إلى الصحيح ص (١١٢).

(٥) ومن طريقه أكثر النقل العقيلي في الضعفاء.

(٦) هدي الساري ص (٤٩٢)، ومن طريقة الدولابي أكثر النقل ابن عدي في الكامل.

(٧) الفهرست ص (٢٨٩).

- الغازي، وأسند روايته أبو أحمد الحاكم^(١) وابن حجر^(٢) والروداني^(٣).
- (٥) ((رفع اليدين في الصلاة)).
- (٦) ((القراءة خلف الإمام)) - رواهما عنه محمود بن إسحاق الخزاعي^(٤)، وهما مطبوعان.
- (٧) ((خلق أفعال العباد)) - رواه عنه الفريبري، ويوسف بن ريجان بن عبد الصمد^(٥) وسماه اللالكائي: ((الرد على القدرية))^(٦)، وهو مطبوع.
- (٨) ((الكنى)) - وهو المطبوع برواية محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي.
- (٩) ((مشيخة)) - ذكرها الذهبي في ترجمة البخاري من تاريخ الإسلام^(٧)، وقال: ((حدّث بها، لم أرها)).
- (١٠) ((بر الوالدين)) - رواه عنه محمد بن دلويه الوراق^(٨).
- (١١) ((المبسوط)) - رواه عنه مهيب بن سليم البخاري فيما ذكره الخليلي^(٩).
- (١٢) ((الجامع الكبير)) - ذكره ابن طاهر^(١٠).
- (١٣) ((الأشربة)) - وهو مفرد عما في الصحيح، وذكره الدراقطني، ونقل منه^(١١).
- (١٤) ((الهبّة)) - فيه نحو من (٥٠٠) حديث فيما ذكره وراقه محمد بن أبي حاتم^(١٢).

(١) الكنى (١١٥٩).

(٢) المعجم المفهرس ص (٧٤).

(٣) صلة الخلف ص (٢٨٩).

(٤) تغليق التعليق (٤٣٦/٥).

(٥) المصدر السابق.

(٦) السنة (٩٤٢).

(٧) ص (٢٤١).

(٨) تغليق التعليق (٤٣٦/٥).

(٩) الإرشاد (٩٧٣/٣).

(١٠) هدي الساري ص (٤٩٢).

(١١) المؤتلف (١٧٥٠/٤) و١٩٧٣.

(١٢) تغليق التعليق (٤١٨/٥).

- (١٥) ((المسند الكبير)) - ذكره الفربري^(١).
- (١٦) ((التفسير الكبير)) - ذكره وراقه محمد بن أبي حاتم^(٢).
- (١٧) ((تسمية أصحاب النبي ﷺ)) - ذكره الدولابي^(٣) وأبو نعيم^(٤).
- (١٨) ((الوحدان)) - ذكره أبو نعيم أيضاً^(٥)، وأبو القاسم ابن منده^(٦).
- (١٩) ((العلل)) - رواه عنه أبو محمد عبدالله بن محمد الشرقي، ومن طريقه أسنده حجر^(٧) والروداني^(٨).
- (٢٠) ((الفوائد)) - ذكره الترمذي في جامعه^(٩).
- (٢١) ((الرد على الجهمية)) - ذكره ابن ناصر الدين الدمشقي^(١٠)، ولعله السابق (٧).
- (٢٢) ((المختصر)) - ذكره البخاري في تاريخه الكبير^(١١).
- (٢٣) ((السنن في الفقه)) - إن صحت النسبة إليه^(١٢).



- (١) هدي الساري ص (٤٩٢).
- (٢) تاريخ دمشق (٧٥/٥٢).
- (٣) الكامل لابن عدي (١٠٢٧/٣).
- (٤) معرفة الصحابة (٢٤٨/٢).
- (٥) معرفة الصحابة (٣٠٥/٢).
- (٦) هدي الساري ص (٤٩٢).
- (٧) المعجم المفهرس (٦٦ل).
- (٨) صلة الخلف ص (٣٠٣).
- (٩) كتاب المناقب /باب مناقب طلحة بن عبيد الله (٦٤٥/٥).
- (١٠) تحفة الإخباري ص (١٨٣).
- (١١) (٨٧/٧)، ويحتمل أنه الجامع الصحيح، ويبيده أنه سمي الصحيح في موضع آخر بـ ((المسند)) - التاريخ الكبير (٢/٥).
- (١٢) فهرست النديم ص (٢٨٦).

المبحث السابع

المؤلفات التي ترجمت له

حفل الإمام البخاري - رحمه الله - بعلماء كبار وكثيرين ترجموا له، منهم المتوسع، ومنهم المقتصد، ومنهم من أفرد له ذلك، ومنهم من أدرجه مع غيره، ويعد كتاب: ((شمائل البخاري)) لوراقه محمد بن أبي حاتم البخاري من أقدم الكتب التي ترجمت له بتوسع. ومن أسند الكتاب عن مؤلفه السمعاني^(١)، وأسنده الذهبي من رواية الفريبري عنه وقال: ((فما أنقله عنه فهذا الإسناد))، ووصف الكتاب بأنه في جزء ضخم^(٢).

ومن أشهر المؤلفين الذين ترجموا له^(٣):

- ١- ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٩١/٧).
- ٢- ابن حبان في الثقات (١١٣/٩).
- ٣- ابن عدي في: مقدمة الكامل (١٤٠/١) وكتاب أسامي شيوخ البخاري (ص ٤٧-٦٣).
- ٤- الخليلي في الإرشاد (٩٥٨/٣).
- ٥- الخطيب في تاريخ بغداد (٤/٢).
- ٦- أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح (٣١١-٣٠٧/١).
- ٧- ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢٧١/١).
- ٨- أبو سعد السمعاني في الأنساب (٢٩٣/١ و ٦٨/٢ و ٦١٤/٥).
- ٩- ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٠-٩٩).
- ١٠- ابن الجوزي في المنتظم (وفيات سنة: ٢٥٦هـ-).

(١) التحبير (٦٩/٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، تاريخ الإسلام ص (٢٧٤-ترجمة البخاري).

(٣) مقدمة تحقيق كتاب: تحفة الإخباري لابن ناصر الدين الدمشقي ص (١٦٧-١٧٢)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، حيث توسع في ذكر مصادر ترجمة البخاري.

- ١١ - مجد الدين ابن الأثير في جامع الأصول (١٨٦/١).
- ١٢ - هبه الله بن جعفر المصري في ترجمة البخاري، مخطوط بالظاهرية.
- ١٣ - ياقوت الحموي في معجم البلدان (٥٢١/١).
- ١٤ - ابن نقطة في التقييد (٨/١).
- ١٥ - عز الدين ابن الأثير في: الكامل (٣٦٠/٥)، واللباب (١٢٥/١).
- ١٦ - أبو الربيع الكلاعي في كتاب مستقبل^(١).
- ١٧ - الصغاني في أسامي شيوخ البخاري.
- ١٨ - النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٦٧/١).
- ١٩ - ابن خلكان في وفيات الأعيان (١٨٨/٤).
- ٢٠ - المزي في تهذيب الكمال (٤٣٠/٢٤).
- ٢١ - الذهبي في: السير (٣٩١/١٢) وتاريخ الإسلام ص (٢٣٨)، وتذكرة الحفاظ (٥٥٥/١)، وقد ذكر في الأخير أنه أفرد مناقبه في جزء ضخم.
- ٢٢ - الصفدي في الوافي بالوفيات (٢٠٦/٢).
- ٢٣ - اليافعي في مرآة الجنان (١٦٧/٢).
- ٢٤ - تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية (١٩-٢/٢).
- ٢٥ - ابن كثير في البداية (٢٧/١١)، وذكر فيه أنه ترجم له في أول شرحه للصحيح.
- ٢٦ - ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي الصغير (٢٢٨-٢٢٤/١).
- ٢٧ - ابن الملقن في كتاب مستقبل.
- ٢٨ - ابن ناصر الدين الدمشقي في تحفة الإخباري ص (٢١٥-١٧٧).
- ٢٩ - تقي الدين ابن قاضي شبهة في طبقات الشافعية (٤٠/١).

(١) ذكره الذهبي في السير (١٣٧ و ١٣٦/٢٣).

٣٠- ابن حجر في: هدي الساري ص (٤٧٧) وتهذيب التهذيب (٤٨/٩) وتغليق التعليق (٣٨٤/٥-٤٤١)، وذكر في التهذيب أنه لخص الترجمة من الأخير في كتاب مفرد.

٣١- ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٢٥/٣).

٣٢- ابن مفلح في المقصد الأرشد.

٣٣- السخاوي في كتاب مستقل.

٣٤- القسطلاني في مقدمة إرشاد الساري (٣٩-٣١/١).

٣٥- الداودي في طبقات المفسرين (١٠٤/٢).

هذه أهم المصادر التي ترجمت للبخاري إلى نهاية القرن العاشر تقريباً، وكثير من هذه ينقل بعضها من بعض أو عن سبق، ولعل ما ذكر فيه الكفاية، والله أعلم.



الفصل الثاني

نبذة مختصرة في علم العلل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف العلة وبيان معناها في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني: بيان معنى الحديث المعل، وذكر أقسام العلل.

المبحث الثالث: أهم المؤلفات في العلل.

المبحث الأول

تعريف العلة وبيان معناها في اللغة والاصطلاح

العلة في اللغة:

ذكر ابن فارس أن أصول هذه الكلمة (عل) ثلاثة: ((أحدها تكرر أو تكرير، ومنه العَلَلُ: وهو الشربُ الثاني ... والآخر: عائق يعوق، قال الخليل: العلة حدثٌ يشغلُ صاحبه عن وجهه... والثالث: ضعف في الشيء، وهو العلةُ: المرض، وصاحبها مُعتلٌّ))^(١).

وعلى المعنى الثاني قال ابن منظور: ((يقال: فلان يُعلِّل نفسه بتعلة، وتعلَّل به أي: تلهَّى به وتَجَزَّأ، وعَلَّلَتِ المرأةُ صَبِيَّهَا))^(٢)، وقال الجوهري: ((وعَلَّلَهُ بالشيء، أي: لها به))^(٣).

وقال في المصباح المنير: ((اعتَلَّ: إذا مرض))^(٤)، وقال أيضاً: ((من باب ضرب، فيكون المتعدي من باب قتل فهو: عَلِيلٌ، والعلةُ: المرض الشاغل، والجمع: عَلَلٌ، مثل: سِدْرَةٌ وسِدْرٌ))، وقال أيضاً: ((مَعْلُولٌ: قيل من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك فإنه من تداخل اللغتين، والأصل: أَعْلَهُ اللهُ فعل فهو: مَعْلُولٌ، أو من عْلَهُ فيكون على القياس، وجاء مُعلٌ على القياس، لكنه قليل الاستعمال))^(٥).

فالمعنى الثاني والثالث بينهما تقارب، فمن أصابه المرض اشتغل به عن غيره، وعلى ذلك فيكون المعنى الاصطلاحي قد أخذ من المعنى الثالث، وهو الضعف في الشيء، فاسم المفعول القياس فيه: مُعل، وقد أخذ على أهل الحديث استعمال ((معلول))، قال العراقي: ((لا شك في أنه ضعيف، وإن حكاه بعض من صنف في الأفعال كابن القوطية، وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيده والحري وغيرهما))^(٦).

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤ / ١٤).

(٢) لسان العرب (٤٦٧/١١).

(٣) الصحاح في اللغة (٤٩٣/١).

(٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٤٢٦/٢).

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٤٢٦/٢).

(٦) التقييد والإيضاح (١١٥/١).

وقال ابن الصلاح : ((ويسميه أهل الحديث ((المعلول)) وذلك منهم - ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول - مرذول عند أهل العربية واللغة))^(١) .

وقال العراقي - بعد أن نقل كلام ابن الصلاح - : ((وقد تبعه عليه الشيخ محي الدين النووي فقال في مختصره: إنه لحن، واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم: قطرب فيما حكاه اللبلى، والجوهري في الصحاح، والمطرزى في المغرب))^(٢) .

قال السخاوي: ((لأن المَعْلُول من عِلِّهِ بالشَّرَاب، أي: سقاه مرة بعد أخرى، ومنه من جزيل عطائك المعلول))^(٣) .

ولا شك أن الأفصح والقياس هو ((مُعَلِّ))، ولكن لا يعني ذلك أن ((معلول)) خطأ، فقد استعمله بعض أئمة اللغة، وأجازوه على غير القياس - كما تقدم -، وقال ابن منظور - بعد أن ذكر أن أبا إسحاق استعمل المَعْلُول في المُتْقَارِب من العَرُوض، وأن المتكلمين استعملوها أيضا - : ((قال ابن سيده: وبالجملَة فَلَسْتُ مِنْهَا عَلَى ثِقَةٍ، وَلَا عَلَى ثَلَجٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ إِنَّمَا هُوَ: أَعْلَهُ اللَّهُ فَهُوَ مُعَلِّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَجْنُونٌ وَمَسْلُولٌ))^(٤) .

قال السخاوي: ((إلا أن مما يساعد صنيع المحدثين ومن أشير إليهم، استعمال الزجاج اللغوي له، وقول الصحاح: عَلَّ الشَّيْءُ فَهُوَ مَعْلُولٌ، يعني: من العِلَّة، ونص جماعة كابن القُوطِيَّة في الأفعال على أنه ثلاثي، فإنه قال: عَلَّ الإنسان الإنسانَ عِلَّةً مَرَضٌ، والشَّيْءُ أَصَابَتْهُ الْعِلَّةُ، ومن ثم سَمِيَ شَيْخُنَا كِتَابَهُ الزَّهْرُ الْمَطْلُولُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَعْلُولِ، ولكن الأعراف أن فعله من الثلاثي المزيد، تقول: أَعْلَهُ اللَّهُ، فَهُوَ مُعَلِّ، وَلَا يُقَالُ: مُعَلِّلٌ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَهُ مِنْ عِلَلِهِ، بِمَعْنَى: أَلْهَاهُ بِالشَّيْءِ وَشَغَلَهُ بِهِ، وَمِنْهُ تَعْلِيلُ الصَّبِيِّ بِالطَّعَامِ، وَمَا يَقَعُ مِنْ اسْتِعْمَالِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَهُ حَيْثُ يَقُولُونَ: عَلَّلَهُ فُلَانٌ فَعَلَى طَرِيقِ الْاسْتِعَارَةِ))^(٥) .

(١) مقدمة ابن الصلاح (٥٢/١) .

(٢) التقييد والإيضاح (١١٥ / ١) .

(٣) فتح المغيث (٢٢٥/١) .

(٤) لسان العرب (٤٦٧ / ١١) .

(٥) فتح المغيث (٢٢٥/١) .

وقد يقال: إن ((المعلول)) هنا في استعمال المحدثين من المعنى الأول، وهو من تكرر كما في قصيدة كعب:

كأنه مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولٌ^(١)

فتكون العلة هي إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة^(٢) فيكون استعمالاً موافقاً لقواعد اللغة، ولكن هذا فيه تكلف .

ثم إن هذا الاستعمال قد استفاد بكثرة عن أئمة الحديث المتقدمين، مما يؤكد أن له وجهاً صحيحاً في اللغة خاصة مع عدم اتفاق أهل اللغة على تخطئته .

قال العراقي: ((والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث، في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ، وفي علوم الحديث عن البخاري))^(٣)، وقد استعمله البخاري هنا في علل الترمذي الكبير كما حكاه عنه الترمذي في حديث العمري، وفيه: ((سألت مُحمداً عن هذا الحديث فقال: هو عندي حديث معلول، ولم يذكر علته، ولم يعرفه حسناً))^(٤).

العلة في الاصطلاح :

أكثر من عرف العلة من الأئمة لا بد وأن يكون قد نظر إلى تعريف ابن الصلاح^(٥)، فإن ابن الصلاح قد عرفها بتعريف اصطلاحى قد مشى عليه الأكثر ممن عرف العلة بعده، ثم أشار إلى أن الأئمة قد يُطلقون العلة على غير ما جاء في التعريف وهذا كثير منهم، فقال:

(١) ديوانه ص (٧) ، وصدده:

تَجُلُو غَوَارِبَ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ

وانظر: النهاية في غريب الأثر (٣/ ٥٥٩) .

(٢) قد أشار إلى هذا المعنى الدكتور/ همام عبدالرحيم سعيد، في مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٠/١) .

(٣) التقييد والإيضاح (١/ ١١٥) .

(٤) انظر: ترتيب علل الترمذي الكبير ص (٢٠٦) .

(٥) انظر مثلاً: التقريب والتيسير للنووي (٦/١)، المنهل الروي (٥٢/١)، النكت (١١٦/١)، فتح المغيـث (١/ ٢٢٦)، تدريب الراوي (٥٢/١) .

((هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها))^(١)، وهذا هو المعنى الاصطلاحي .

ثم قال ابن الصلاح: ((ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل؛ ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو ارسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم))^(٢)، وهذا معنى عام للعلة قد استعمله الأئمة وهو أنهم قد يطلقون العلة على الأسباب الظاهرة غير الخفية مثل جرح الراوي، وعلى الأسباب القادحة وغير القادحة مثل: النسخ وغير ذلك^(٣)؛ ولذا قال الحافظ ابن حجر مبيناً كلام ابن الصلاح السابق: ((مراده بذلك أن ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته خفية قادحة، ولهذا قال الحاكم: ((إنما يُعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل))^(٤).

وقال أبو عبد الله الحاكم: ((وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير))^(٥)، وكلام الحاكم هذا ينصب على المعنى الاصطلاحي الخاص، أي: العلل الخفية .

(١) مقدمة ابن الصلاح (٥٢/١) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (٥٢ /١) .

(٣) قد جمع فضيلة الدكتور/ محمد التركي في مقدمته لتحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم ص (٣٢) استعمالات الأئمة للعلة، مثل: اطلاقها على ما يشكل من أحاديث العقائد، والاستنباطات الفقهية، وغير ذلك .

(٤) النكت (١١٦/١) .

(٥) معرفة علوم الحديث (١٧٤/١) .

المبحث الثاني

بيان معنى الحديث المعل، وذكر أقسام العلل

قد تقدم تعريف العلة، واستعمالات الأئمة لها، وأنها قد تُطلق على غير المشهور من الاصطلاح، ولكن المقصود بالحديث المعل هنا هو ما تقدم تعريفه عند ابن الصلاح بقوله: ((هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها))^(١).

* أقسام العلل .

قد قسم الحافظ ابن حجر العلل إلى ستة أقسام فقال: ((إذا وقعت العلة في الإسناد: قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت: فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة))^(٢).

وهي على ما ذكره الحافظ :

- ١ - ما وقعت العلة في الإسناد، ولم تقدح في الإسناد ولا المتن مطلقاً .
 - ٢ - ما وقعت العلة فيه في الإسناد، وتقدح فيه دون المتن .
 - ٣ - ما وقعت العلة فيه في الإسناد، وتقدح فيه وفي المتن^(٣) .
 - ٤ - ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد، ولا تقدح فيهما .
 - ٥ - ما وقعت العلة فيه في المتن، واستلزمت القدح في الإسناد .
 - ٦ - ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد^(٤)، أي: وتقدح في المتن دون الإسناد^(٥) .
- هذا التقسيم من حيث مكان وقوع العلة، وهل هي قاذحة أم لا ؟ .

(١) مقدمة ابن الصلاح (٥٢/١) .

(٢) النكت (٧٤٩/٢) .

(٣) الحافظ لم يذكره هكذا باستقلال، وإنما ضمه إلى القسم الذي قبله، فقال: ((ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن: ما مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق؛ فإن أبطل راو ضعيف براو ثقة، وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن - أيضاً-)) .

(٤) النكت (٧٤٩/٢) .

(٥) قال فضيلة الدكتور محمد التركي في تحقيق الجزء من علل ابن أبي حاتم في المقدمة ص (٤٣): ((لأن هذا هو الذي يتفق مع التقسيم السابق، ويؤيده المثال الذي ذكره لهذا القسم)) .

أما من حيث أنواعها وأجناسها، فالذي يظهر أنها أنواع كثيرة، وإنما ضرب الأئمة أمثلة لأشهر أجناسها، وقد أشار الحاكم إلى عشرة من أجناسها، وعد أمثلتها فقط ثم قال: ((فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة؛ ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم))^(١).

ثم إن بعض من جاء بعد الحاكم أخذ من هذه الأمثلة هذه الأجناس وعدّها مع أمثلتها مثل السيوطي فقد قال: ((وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة، ونحن نلخصها هنا بأمثلتها))^(٢) ثم ذكرها، وهي ملخصة كما عدّها السيوطي - بدون ذكر أمثلتها - :

- ١ - أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه مَنْ لا يُعرف بالسماع ممن روى عنه .
- ٢ - أن يكون الحديث مُرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة .
- ٣ - أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواه .
- ٤ - أن يكون محفوظاً عن صحابي، فيُروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفًا من جهته .
- ٥ - أن يكون رُوي بالعنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة .
- ٦ - أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .
- ٧ - الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .
- ٨ - أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه .
- ٩ - أن تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم .
- ١٠ - أن يُروي الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه^(٣) .



(١) معرفة علوم الحديث (١/١٧٤) .

(٢) تدريب الراوي (١/٢٥٨) .

(٣) انظر: تدريب الراوي (١/٢٥٨) .

المبحث الثالث

أهم المؤلفات في العلل

علم العلل من العلوم الذي كثر التأليف فيه من الأئمة كثرة ظاهرة، ولا شك أن ذلك لإيمانهم بأهمية هذا العلم، وأنه الطريق لحفظ سنة النبي ﷺ وحمايتها من الدخيل، ولذا فإن التأليف في العلل بدأ متقدماً من زمن التابعين تقريباً، وإن كان لم يصلنا من ذلك إلا المتر اليسير، قال أبو عيسى الترمذي - رحمه الله -: ((وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث، لأننا سئلنا عن ذلك فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأننا وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه؛ فمنهم: هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح، وسعيد بن عروبة، ومالك بن أنس، وحمام بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنفوا فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة، فخرجوا لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله تعالى لما نفع الله المسلمين به، فهم القدوة فيما صنفوا))^(١).

ثم إن التأليف بعد ذلك قد تتابع بعد عصر هؤلاء الأئمة إلى يومنا هذا، وبعض هذه المؤلفات خاصة بالعلل، وبعضها قد تكون في مواضيع أخرى، ولكنها قد تناولت شيئاً من العلل، ككتب المتون والسؤالات والتاريخ والرجال والمراسيل والتخرجات، بل حتى الشروح، ولعلي هنا أذكر أهم المصنفين ومصنفاتهم فيه على سبيل الاختصار لا الحصر، فمن أهمها^(٢):

١ - العلل، ليحيى بن سعيد القطان ت (١٩٨ هـ)، ذكره ابن رجب^(٣).

٢ - العلل عن سفيان بن عيينة ت (١٩٨ هـ) رواية ابن المديني، ذكره السخاوي^(٤).

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٩٥/١).

(٢) قد ذكر أكثرها وصي الله بن محمد عباس في مقدمة العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٩٥/١).

(٤) فتح المغيث (٣٣٤/٢).

- ٣- علل الحديث، لأبي علي الحسن بن محبوب بن وهب، الزراد، البجلي ت (٢٢٤) (١).
- ٤- العلل المنقولة عن يحيى بن معين ت (٢٣٣هـ)، ذكره عنه ابن رجب (٢).
- ٥- العلل، لعلي بن المديني ت (٢٣٤هـ) وقد وصلنا من كتبه قطعة .
- ٦- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد ت (٢٤١هـ) (رواية عبدالله بن أحمد) (٣).
- ٧- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، برواية المروزي، والميموني، وصالح بن أحمد (٤).
- ٨- علل الحديث ومعرفة الشيوخ، لأبي جعفر محمد بن عبدالله بن عمار، الموصلي ت (٢٤٢هـ) (٥).
- ٩- كتاب العلل، لعمر بن علي الفلاس ت (٢٤٩هـ) (٦).
- ١٠- كتاب العلل، لمحمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ) (٧).
- ١١- علل حديث ابن شهاب الزهري، لمحمد بن يحيى الذهلي ت (٢٥٨هـ) (٨) قال الدَّارَقُطْنِي: «(من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف، فلينظر في ((علل حديث الزهري))، لمحمد بن يحيى الذهلي (٩).
- ١٢- المستقصية، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم، القرطبي ت (٢٥٩هـ) وهو كتاب استقصى فيه علل حديث الموطأ.

(١) الفهرست (٣٠٩/١)، معجم المؤلفين (٢٧٣/٣) .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٩٥/١) .

(٣) طبعته دار الخاني في الرياض، بتحقيق الدكتور / وصي الله بن محمد عباس.

(٤) حققه الدكتور / وصي الله بن محمد عباس، دار الإمام أحمد بالقاهرة

(٥) تاريخ بغداد (٤١٦/٥) .

(٦) تهذيب التهذيب (٧١/٨) .

(٧) فتح المغيث (٣٧٨/٢) .

(٨) تذكرة الحفاظ (٥٣١/٢) .

(٩) سير أعلام النبلاء (٢٨٤ / ١٢) ، موسوعة أقوال الدارقطني (٨٠/٣٢) .

- ١٣- المسند المعلن، ليعقوب بن شيبه ت (٢٦٢هـ)، قال الذهبي: ((ما صنف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه))^(١).
- ١٤- التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج ت (٢٦١هـ)^(٢).
- ١٥- كتاب العلل، لمسلم بن الحجاج^(٣).
- ١٦- علل الحديث ومسائل أحمد، لمحمد بن جعفر بن محمد بن هاني الأثرم ت (٢٦١هـ)^(٤).
- ١٧- العلل، لأبي بشير إسماعيل بن عبدالله بن مسعود، الأصبهاني ت (٢٦٧هـ)^(٥).
- ١٨- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي ت (٢٧٧هـ)^(٦).
- ١٩- العلل الكبير، للترمذي ت (٢٧٩هـ)^(٧).
- ٢٠- العلل الصغير، للترمذي، مع شرحه لابن رجب^(٨).
- ٢١- العلل، لإبراهيم بن إسحاق الحربي ت (٢٨٥هـ)^(٩).
- ٢٢- المسند المعلن، لأبي بكر البزار ت (٢٩٢هـ).
- ٢٣- العلل، لأبي علي عبدالله بن محمد البلخي ت (٢٩٤هـ)، ذكره الذهبي^(١٠).

-
- (١) تذكرة الحفاظ (٥٧٧/٢)، وطبع جزء منه بتحقيق سامي حداد، ثم طبع طبعة أخرى منقولة منه، ولم يعثر منه إلا على الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه وطبع بتقديم سامي حداد في المطبعة الأمريكية ببيروت.
 - (٢) طبع بتحقيق الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي في سلسلة مطبوعات جامعة الرياض برقم (١٧).
 - (٣) فتح المغيث (٣٧٨/٢).
 - (٤) تاريخ بغداد (١١٠/٥).
 - (٥) فتح المغيث (٣٧٨/٢).
 - (٦) طبع بتحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
 - (٧) وهو كتابنا هذا.
 - (٨) طبع بتحقيق الأستاذ السامرائي في بغداد، وبحقيق الدكتور: نور الدين عتر في دمشق سنة ١٣٩٨ هـ — وبحقيق الدكتور همام عبدالرحمن سعيد في مكتبة المنار للنشر والتوزيع في عمان سنة ١٤٠٧ هـ.
 - (٩) تهذيب التهذيب (٩٧/١).
 - (١٠) سير أعلام النبلاء (٥٢٩/١٣).

- ٢٤- العلل في الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي طالب بن محمد بن نوح، النيسابوري ت (٢٩٤ هـ) ^(١).
- ٢٥- علل الحديث، لأبي يعلى زكريا بن يحيى، الساجي ت (٣٠٧ هـ) ^(٢).
- ٢٦- العلل، لأبي بكر الخلال أحمد بن محمد بن هارون ت (٣١١ هـ) ^(٣).
- ٢٧- علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، لابن عمار الشهيد ت (٣١٧ هـ) ^(٤).
- ٢٨- علل الحديث، لابن أبي حاتم ت (٣٢٧ هـ) ^(٥).
- ٢٩- علل الحديث، لأبي علي حسين بن علي النيسابوري ت (٣٤٩ هـ) ^(٦).
- ٣٠- علل حديث الزهري، لأبي حاتم ابن حبان البستي ت (٣٥٤ هـ) ذكره الخطيب البغدادي ^(٧).
- ٣١- علل حديث مالك (عشرة أجزاء)، لأبي حاتم ابن حبان، ذكره الخطيب البغدادي ^(٨).
- ٣٢- علل ما أسند أبو حنيفة (عشرة أجزاء)، لأبي حاتم ابن حبان، ذكره الخطيب البغدادي ^(٩).
- ٣٣- علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه (عشرة أجزاء)، لأبي حاتم ابن حبان، ذكره الخطيب البغدادي ^(١).

(١) تذكرة الحفاظ (٦٣٨/٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢٠٩/٢).

(٣) تذكرة الحفاظ ٧٨٥/٣.

(٤) طبع بتحقيق: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري

(٥) طبع في القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ، وحقق في رسائل علمية، طبع منها بتحقيق الدكتور: سعيد الحميد وآخرون،

مؤسسة الجريسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ.

(٦) فتح المغيث (٣٧٨/٢).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

- ٣٤- المسند الكبير المعلن، لأبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي ت (٣٦٥هـ) قال عنه السخاوي: ((وله مسند معلن في ألف وثلاثمائة جزء))^(٢).
- ٣٥- العلل، لأبي الحسين محمد الحجاجي ت (٣٦٨هـ)^(٣).
- ٣٦- العلل، لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم ت (٣٧٨هـ)^(٤).
- ٣٧- العلل، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت (٣٨٥هـ)^(٥).
- ٣٨- التتبع والالزامات للدارقطني^(٦).
- ٣٩- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، للدارقطني.
- ٤٠- العلل، لأبي علي حسن بن محمد الزجاجي، الطبري، الشافعي، المتوفي في أواخر القرن الرابع تقريباً^(٧).
- ٤١- الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم، لأبي مسعود الدمشقي ت (٤٠١).
- ٤٢- العلل، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم ت (٤٠٥هـ)^(٨).
- ٤٣- أوهام الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيحين، لعبد الغني بن سعيد الأزدي ت (٤٠٩هـ).
- ٤٤- التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة عن الشيخين، أو قسم علل من كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الجبائي الأندلسي ت

=

(١) المصدر السابق.

(٢) فتح المغيث (٣/٣٥٣).

(٣) فتح المغيث (٣/٩٤٥).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/٩٧٧).

(٥) طبع بتحقيق وتخريج الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، طبعة دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

(٦) طبع بتحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٧) كشف الظنون (٢/١١٥٩).

(٨) تذكرة الحفاظ (٣/١٠٤٣).

- (٤٩٨هـ)، وقد طبع جزء منه وهو ما يتعلق بالأوهام الواقعة من قبل الرواة في صحيح البخاري، بتحقيق الدكتور محمد صادق آيدن .
- ٤٥ - المعتل من الحديث، لعبدالحق بن عبدالرحمن الأشبيلي ت (٥٨٢هـ)^(١).
- ٤٦ - العلل المتناهية، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ت (٥٩٧هـ)^(٢).
- ٤٧ - المنتخب من العلل، للخلال لابن قدامة ت (٦٢٠)^(٣).
- ٤٨ - الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبدالحق الاشبيلي، لابن القطان الفاسي ت (٦٢٨هـ).
- ٤٩ - نفع الاقلال والفوائد والعلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود ، لابن القطان الفاسي .
- ٥٠ - العلل، لابن عبدالمهدي ت (٧٤٤هـ)^(٤).
- ٥١ - شرح علل ابن أبي حاتم، لابن عبدالمهدي .
- ٥٢ - تلخيص العلل المتناهية، للذهبي ت (٧٤٨هـ) .
- ٥٣ - الزهر المطلول في معرفة المعلول، للحافظ ابن حجر ت (٨٥٢هـ)^(٥).
- ٥٤ - شفاء الغلل في بيان العلل، للحافظ ابن حجر^(٦).
- ٥٥ - بغية النقاد النقلة فيما أحل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، لابن المواق عبدالله المغربي ت (٨٩٧هـ) .



(١) مقدمة العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، بتحقيق وصي الله بن محمد عباس .

(٢) طبع بتحقيق: خليل الميس ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

(٣) طبع في مجلد واحد تحقيق: طارق عوض الله، نشرته دار الراية .

(٤) فتح المغيث (٢٢٥/١) .

(٥) فتح المغيث (٢٢٥/١) .

(٦) المنهل الصافي (٨٥/١)، نظم العقيان (١٣/١) ، شذرات الذهب (٢٧١/٧) .

الفصل الثالث

دراسة لكتاب «العلل الكبير»

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: نسبة الكتاب إلى مصنفه.
- المبحث الثاني: منهج المصنف في الكتاب.
- المبحث الثالث: منهج القاضي أبي طالب في ترتيبه للكتاب.
- المبحث الرابع: بيان نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة ووصفها.
- المبحث الخامس: موارد المصنف في كتابه .
- المبحث السادس: مقارنة الكتاب بغيره من كتب العلل، كالعلل لابن أبي حاتم، وعلل الدراقطني
- المبحث السابع: بيان منهج شيوخه الذين يسألهم والمقارنة بينهم، ثم المقارنة بينهم وبين غيرهم من الأئمة .

المبحث الأول

نسبة الكتاب إلى مصنفه

الذي يبدو أن الكتاب الأصل، وهو ((كتاب العلل)) الذي وضعه الترمذي مفقود، وإنما الموجود الآن هو ترتيبه الذي رتبّه أبو طالب القاضي^(١)، وقد وجد من هذا الترتيب نسخة مخطوطة واحدة - سيأتي الكلام عليها عند الكلام عن النسخ الخطية والمطبوعة في المبحث الرابع - .

والكتاب لا شك في نسبته للمصنف؛ لما تقدم من وجود هذه المخطوطة، وقد نقل كثير من الأئمة عنه منهم: البيهقي في السنن الكبرى في مواضع كثيرة^(٢)، والزيلعي في ((نصب الراية))^(٣)، وابن حجر في ((التلخيص الحبير)) وغيره من كتبه^(٤)، ونقل عنه غيرهم، بل إن أكثر نصوص الكتاب قد جاءت متفرقة في الجامع للترمذي، مما قد يجعل منه نسخة أخرى للكتاب.

(١) هو: عقيل بن عطية بن أبي أحمد جعفر بن محمد بن عطية، القضاعي، يُكنى: أبا طالب وأبا الجحد، ولد بمراكش وأصل سلفه من طرطوشة، وروى بالأندلس وغيرها عن أبي القاسم بن بشكوال وغيره، وولي قضاء غرناطة وكان من أهل الحفظ والإتقان والضبط، يبصر الحديث ويتقدم في صناعته مع حسن الخط، والمشاركة في الأدب، وله رد على أبي عمر بن عبد البر في بعض تواليغه وتنبه على أغلاطه، وولي قضاء سجلماسة بآخره من عمره، وتوفي بها في صفر سنة ثمان وستمائة، ومولده سنة تسع وأربعين وخمسمائة . انظر في ترجمته: التكملة لكتاب الصلة (٣٣/٤)، والديباج المذهب (٢١٩/١) .

وقد ترجم له: حمزة ديب وجعله محمود بن علي بن أبي طالب بن عبد الله بن أبي الرجاء، التميمي، الأصبهاني، أبو طالب صاحب الطريقة في الخلاف، والصواب ما ذكر، وقد عُرف ذلك من خلال شيوخه حيث إنه الذي قد حدث عن أبي القاسم بن بشكوال - كما تقدم - وقد قال هو في ترتيبه: ((كتاب العلل: أخبرني به الشيخ أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاري القرطبي - رحمه الله - إجازة))، وقد مشى على ترجمة حمزة ديب كثير من الباحثين، أما السامرائي ورفاقه فلم يترجموا له .

(٢) انظر على سبيل المثال: السنن الكبرى (٣٧١/١) .

(٣) نصب الراية (١٠٥/٢) .

(٤) انظر مثلاً: التلخيص الحبير (٢٢١/١)، الدراية (٢١١/٢)، تعجيل المنفعة (٥٠٣/٢)، النكت (٨/١)، فتح الباري (٥١٨/١١) .

وقد ذكره من مؤلفات الإمام الترمذي: ابن النديم في الفهرست^(١)، وإسماعيل البغدادي في هدية العارفين^(٢)، وحاجي خليفة في كشف الظنون^(٣)، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي^(٤) وغيرهم .

وأما اسم الكتاب الذي وضعه الترمذي، فليس هناك مَنْ جزم بتسمية الكتاب التي سماه بها المؤلف، حيث تقدم أن الكتاب الأصل قد فُقد، والذي يظهر أن الترمذي قد سماه ((العلل)) كصنيع أكثر الأئمة قبله في كُتب العِلل، وأبو طالب القاضي سماه ((العلل))، حيث قال في مقدمته: ((هذا كتاب قصرت فيه ترتيب ((كتاب العِلل)) لأبي عيسى الترمذي - رحمه الله - على نسق كتاب الجامع له))، وقال: ((و((كتاب العِلل)) أخبرني به ...)).

بل إن البيهقي سماه في أكثر من موضع بالعلل وهو أقرب الذين نقلوا عنه زمناً^(٥). وقد سماه بعضهم: ((العلل المفرد)) كابن حجر^(٦) والعيني^(٧) والعراقي^(٨)، وسماه بعضهم: ((العلل الكبير)) كابن حجر أيضاً^(٩)، وابن القيم^(١٠)، والزيلعي^(١١) وغيرهم، وقد جاءت هذه التسمية على طرة المخطوطة ((علل الترمذي الكبير)).

والذي يظهر أن من سماه بالمفرد أو الكبير قصد من ذلك التمييز بينه وبين العِلل المختصر الذي ألحقه المصنف بكتابه الجامع، ولم يقصدوا التسمية التي سماها المصنف، فيبقى أن الصحيح هو ما سماه البيهقي وأبو طالب حتى يأتي ما يثبت غيره، والله أعلم .

(١) الفهرست (٣٢٥/١) .

(٢) هدية العارفين (٤٥٣/١) .

(٣) كشف الظنون (١٤٤٠/٢) .

(٤) تاريخ التراث العربي (٤٠٥/١) .

(٥) انظر على سبيل المثال: السنن الكبرى (٣٩١/١ ، ٤٥٦/١ ، ٣٢٧/٣) .

(٦) التلخيص الحبير (٢٢١ / ١) ، الدراية (٢١١/٢)، تعجيل المنفعة (٥٠٣/٢)، النكت (٨/١)، فتح الباري (٥١٨/١١) .

(٧) عمدة القاري (٢٦٨ / ١٠) .

(٨) التقييد والإيضاح (١٠٣/١) .

(٩) تهذيب التهذيب (٢٠٧ / ٣)، الإصابة (٦٠٣/٣) .

(١٠) تهذيب سنن أبي داود (٢٤٨/٧)، زاد المعاد (٣٥١/٢) .

(١١) نصب الراية (١٠٥/٢) .

المبحث الثاني

منهج المصنف في الكتاب

بعد دراستي لأبواب ((الزكاة، والصيام، والحج)) من هذا الكتاب - وهو الجزء الخاص بهذه الرسالة - تبين منهج الإمام الترمذي في كتابه هذا من خلال النقاط التالية :

- ١ - عندما يذكر المسألة يذكر إسناد الحديث ومتمنه وهذا الغالب^(١)، وأحيانا يذكر الإسناد كاملاً، أما المتن فيختصره أو يذكر طرف الحديث^(٢)، وأحيانا يختصرهما معا فيذكر بعض الإسناد وبعض المتن^(٣)، وأحيانا يقتصر على ذكر الإسناد في سؤاله دون ذكر المتن مكتفياً بذكره في بعض طرق الحديث، وفي بعض الأحيان يقتصر على السؤال على متن الحديث فقط دون ذكر الإسناد^(٤).
- ٢ - يذكر الترمذي في بعض الأحيان للحديث أكثر من إسناد، أحيانا على نفس الوجه، وأحيانا يذكرها على الأوجه رفعا ووقفا، ووصلا وإرسالا، وهكذا^(٥).
- ٣ - في الغالب يقتصر على إجابة البخاري عن علة الحديث، وأحيانا يعقبها ببعض الزيادات من عنده^(٦).
- ٤ - أكثر ما يذكر الترمذي الأحاديث التي أعلمها البخاري دون أن ينقل عن غيره من الأئمة.
- ٥ - يذكر أحيانا أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، إما نقلاً عن البخاري - وهو الغالب - أو من عند نفسه^(٧).
- ٦ - أغلب الأحاديث التي ذكرها الترمذي هي من الأحاديث المشهورة، ويشير للعلة

(١) انظر على سبيل المثال: حديث (١/١٧١)، ما جاء في زكاة الإبل .

(٢) انظر على سبيل المثال: حديث (٨/١٧٨)، في الصدقة فيما يسقى بالأمطار وغيرها.

(٣) انظر على سبيل المثال: حديث (٤/١٧٤)، في صدقة الزرع والتمر والحبوب.

(٤) انظر على سبيل المثال: حديث (٥٦/٢٢٦)، ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت.

(٥) انظر على سبيل المثال: حديث (٨/١٧٨)، في الصدقة فيما يسقى بالأمطار وغيرها.

(٦) انظر على سبيل المثال: حديث (٥٨/٢٢٨)، باب ما ذكر في فضل العمرة.

(٧) انظر على سبيل المثال: حديث (٥٩/٢٢٩)، ما جاء في الذي يهل بالحج فيكر أو يعرج

بشكل واضح في الغالب.

٧- أحيانا يذكر الترمذي جميع المرويات أو أشهرها في المسألة، ويشير إلى ما فيها من
 علل، ويفاضل بينها صحةً وضعفاً^(١).



(١) انظر على سبيل المثال: حديث (٥٦/٢٢٦)، ما جاء في الحجج عن الشيخ الكبير والميت.

المبحث الثالث

منهج القاضي أبي طالب في ترتيبه للكتاب

كما تقدم أن الكتاب الأصل الذي وضعه الترمذي قد فقد ولم يصلنا، مثل أكثر كتب العلل، وإنما الموجود هو ما رتبته القاضي أبو طالب ومن كلام أبي طالب القاضي في مقدمته أن الترمذي لم يرتب الكتاب على الأبواب أو الكتب، وإنما جاء عبارة عن سؤالات لا يضبطها ضابط مثل كثير من كتب العلل؛ ولذا رتبها أبو طالب حتى يمكن الإفادة منها بسهولة فقال في مقدمته: ((هذا كتاب قصرت فيه ترتيب ((كتاب العلل)) لأبي عيسى الترمذي - رحمه الله - على نسق كتاب الجامع له؛ حتى يسهل فيه طلب الحديث، إذ الأحاديث فيه مفترقة منشورة فلا يضبطها أبواب تذكر فيها، فرددت أحاديث كتاب العلل إلى ما يليق بها من كتب الجامع)).

فكان عمل أبي طالب القاضي - على ما ذكره في مقدمته - على النحو التالي:

- ١- رتب المسائل في كتاب العلل على نسق كتاب الجامع للترمذي حتى يسهل فيه طلب الحديث.
- ٢- أدخل أحاديث هذه الكتب تحت أبوابها التي هي من تبويب الترمذي - أي في الجامع - على ما يذكره في الكتاب.
- ٣- أسقط الكتب المذكورة في الجامع، والتي لا يوجد لها أحاديث في كتاب العلل.
- ٤- لم ينبه على ما أدخله من الأحاديث في الأبواب مما ليس في الجامع^(١).

(١) هذا ما ظهر لي من كلام أبي طالب القاضي - رحمه الله - في مقدمته؛ لأن في بيان مراده غموضاً، والذي يظهر أن فيه تقديماً وتأخيراً يحتاج إلى ترتيب وتأمل فقد قال: ((فرددت أحاديث كتاب العلل إلى ما يليق بها من كتب الجامع، فجعلت أحاديث الطهارة في كتاب الطهارة، وأحاديث الصلاة في كتاب الصلاة، وهكذا إلى آخر الجامع، إلا أن يكون كتاب لم يكن فيه في كتاب العلل حديث فأني أسقطه، وأدخلت أحاديث هذه الكتب تحت أبوابها التي هي تبويب الترمذي على ما أذكره، وذلك إما بأن يكون الحديث المذكور في العلل مذكوراً بعينه في ذلك الباب من كتاب الجامع، وإما بأن ينبه عليه أبو عيسى بأن يقول: وفي الباب عن فلان من الصحابة، ويكون الحديث في العلل مخرجاً عن ذلك صاحب، وإما بأن يكون مطابقاً للحديث الذي تضمنه الباب وفي معناه، فعلى هذا النحو جعلت الأحاديث تحت الأبواب، وأسقطت من تراجم الأبواب ما لم يكن في كتاب العلل فيه الحديث

- ٥- وضع أبواباً للأحاديث التي توجد في العلل وغير موجودة في الجامع في أواخر الكتب التي تدرج هذه الأحاديث تحتها، مع التنبيه أنها ليست في الجامع^(١).
- ٦- ما كان فيه من الكلام على رجال جرى ذكرهم في سند حديث فإنه ساقهم حيث ساق الحديث.
- ٧- وما كان من الكلام على رجال لم يقع ذكرهم في حديث، وإنما جاء منشوراً في أثناء الكلام فإنه ذكر ذلك في آخر الكتاب في باب جامع .
- ٨- كره أن يسقط من العلل ما كان موجوداً في الجامع فأثبت الجميع، وتركه على ما هو عليه .
- ٩- أشار إلى أنه قد يرى في هذا الكتاب في بعض المواضع ترجمة يكون تحتها حديث لا يناسبها، فليعلم أن ذلك الحديث إنما وقع في كتاب الجامع في ذلك الباب ، ولم ير أن يبوب عليه باباً آخر بل ذكره حيث ساقه أبو عيسى في أي باب كان.



كنحو ما فعلت في كتب الجامع، وقد يجيء في كتاب العلل أحاديث لا يذكرها أبو عيسى في الجامع، ولا يبوب فيه باباً يقتضي أن تجعل فيه، فأفردت لما كان من هذا النوع فصولاً في أواخر الكتب التي تكون تلك الأحاديث منها ، ونهت على أنها ليست، في الجامع، ولم أنبه بذلك على ما أدخلته من الأحاديث في الأبواب مما ليس في الجامع إذ يتبين من مطالعة الكتابين ما زاد كتاب العلل على كتاب الجامع، وذلك هو الأقل، وما كان فيه من الكلام على رجال لم يقع ذكرهم في سند حديث فإني سقته حيث سقت الحديث، وما كان من الكلام على رجال لم يقع ذكرهم في حديث ، وإنما جاء منشوراً في أثناء الكلام، فإني ذكرت ذلك في آخر الكتاب في باب جامع حسبما يأتي ذكره هنالك إن شاء الله، ولقد كان يتجه أن يسقط من كتاب العلل كل ما هو مذكور في الجامع حتى لا يذكر فيه إلا ما ليس في الجامع غير أنا كرهنا أن نسقط منه شيئاً فتركناه على ما هو عليه فرمما يجيء الباب ، ويكون فيه الحديث الذي في ذلك الباب من الجامع بنحو الكلام الذي تكلم عليه في الجامع بلا مزيد على ذلك ، ولعل الناظر في هذا الكتاب يرى فيه في بعض المواضع ترجمة يكون تحتها حديث لا يناسبها فيستبعد ذلك فليعلم أن ذلك الحديث إنما وقع في كتاب الجامع في ذلك الباب ، ولم نر أن يبوب عليه باباً آخر بل ذكرناه حيث ساقه أبو عيسى في أي باب كان)).

(١) انظر على سبيل المثال: حديث (١٨/١٨٨ ، ١٩/١٨٩).

المبحث الرابع

بيان نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة ووصفها

لا يوجد للكتاب نسخ خطية إلا نسخة واحدة، وهي الموجودة في خزانة سراي أحمد الثالث بتركيا تحت رقم (٥٣٠)، وتقع في سبع وسبعين ورقة، وخطها مغربي مشكول في الغالب بقياس: (٢٣,٥×١٨,٥)^(١)، وهذه النسخة هي التي اعتمدها، وقد قابلت النسختين المطبوعتين عليها .

ولعلي أتحدث هنا عن هاتين الطبعتين، وما فيهما من عمل، مع تقديري لعملهما، ولهما السابقة في ذلك .

١ - العمل الأول كان بتحقيق ودراسة: حمزة ديب مصطفى نشرتها مكتبة الأقصى بالأردن، طبعت سنة ١٤٠٦هـ، وهي عبارة عن ((رسالة ماجستير))، وقد وقعت في مجلدين مجموع صفحتيها مع الفهارس (١١٤٥) صحيفة، وقد رقم الأبواب ولم يرقم الأحاديث فبلغ عدد أبواب الكتاب (٤٢٨)، وقد عمل الباحث فهرسا وقع في (١٦٢) صحيفة مشتملا فهرسا للآيات القرآنية، وفهرسا للأحاديث على الأطراف، وآخر على الأفعال، وآخر للكنى، وذكر فيه الموقوفات، والمراسيل، وأسماء النساء، وآخر للأعلام، وآخر للمراجع، وأخيرا لموضوعات الكتاب .

وقد عمل الباحث على تخريج الأحاديث تخریجاً غير متوسع مع تحقيق النص من المخطوطة، ثم التعليق البسيط على الأحاديث، غير أنه أضاف تراجم رواة الحديث، وهي تراجم مقتضبة اقتصر فيها في الغالب على تقريب التهذيب، وقد يلتمس له العذر حيث إنه عمل على الكتاب كاملاً مما جعله يختصر العمل، وبالجملة فالعمل مقتضب، وهذا العمل فيه أخطاء كثيرة سواء ما يتعلق بالنص أو تعليقات الباحث^(٢).

(١) انظر ملحق ((نماذج المصورات من النسخة الخطية)).

(٢) قد أشار فضيلة الباحث / سامي بن أحمد خياط في مقدمة بحثه: ((الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالحسن أو أهلها بالإرسال أو الاضطراب أو نفي السماع)) -وهو عبارة عن رسالة ماجستير في جامعة أم القرى ص =

٢- العمل الثاني كان بتحقيق وتعليق: صبحي السامرائي، والسيد أبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي، وإخراج دار عالم الكتب ببيروت طبعة عام ١٤٠٩هـ، وقد وقعت في مجلد واحد في (٤٧٨) صحيفة مع الفهارس، وقد رقموا الأحاديث فبلغت (٧١٧) حديثاً، ثم وضعوا عدة فهارس، وهي: فهرس الأحاديث، وفهرس الرجال الذين ورد ذكرهم بجرح أو تعديل أثناء الكلام على العلل، وفهرس الرجال الذين جمعهم أبو طالب القاضي في آخر الكتاب، وفهرس الموضوعات .

وكان العمل في هذه الطبعة هو عبارة عن تحقيق للنص والمخطوطة التركية، ثم التخريج للأحاديث تخريجاً مختصراً، ثم التعليق على بعض المسائل، وفيها بعض الإحالات، فهي وإن كانت أحسن بكثير من الطبعة السابقة فيما يتعلق بضبط النص وقلة الأخطاء والتعليقات على الأحاديث، لكنها غير مستوفية لا من حيث التخريج للأحاديث، ولا الدراسة للرواة والكلام عنهم، ولا من حيث دراسة الأحاديث وطرقها، والخروج بنتيجة على كل حديث، مع كونها لا تخلو من وجود بعض الأخطاء .

وبهذا يتبين أن العمل السابق لم يشتمل على الدراسة المطلوبة لمسائل الكتاب من حيث: التوسع في التخريج، ودراسة كل مسألة على حدة، ومحاولة الانتهاء بنتيجة بعد جمع الطرق، ومقارنة كلام الأئمة في هذه المسألة - كما هو المطلوب في دراسة كتب العلل - .



=

(١٤٧-١٦٥)-، إلى هذه الأخطاء، وقد جمع أكثر الأخطاء في طبعة حمزة ديب ووضعها في جدول طويل، وكذا أشار إلى أهم الأخطاء في طبعة السامرائي، وهو العمل الثاني الآتي ذكره فجراه الله خيراً .

المبحث الخامس

موارد المصنف في كتابه

قد تقدم في المبحث الثالث - وهو منهج الترمذي في هذا الكتاب - أن الترمذي في الغالب يسأل شيخه الإمام البخاري، وفي أحيان كثيرة يذكر أحاديث ويعللها دون أن ينقل عن غيره من الأئمة، وفي بعض الأحيان يعلق على كلام البخاري أو غيره ممن ينقل عنهم، وقد نقل في بعض المواضع عن أبي زرعة، والدارمي^(١)، ويذكر عن علي بن المديني أحياناً، وقد بلغ عدد المواضع التي سأل عنها أبا زرعة - في الكتاب كاملاً - ثمان مواضع، وما سأل عنه الدارمي ثمان مواضع كذلك، وسأل الحسن بن علي الخلال في موضع واحد، وإسحاق بن منصور أربع مواضع تقريباً.

فكانت مادة الكتاب من النفاسة بمكان عال؛ فالمسؤول - في الغالب - هو الإمام أبو عبدالله البخاري أمير المؤمنين في الحديث، وقد يسأل أبا زرعة والدارمي، وهما من أكبر أئمة هذا العلم في وقتهم، وإن نقل عن الإمام علي بن المديني فقد نقل عن إمام العلل في وقته بلا منازع، وإن تكلم المصنف ولم ينقل عن غيره فهو الإمام الترمذي، إمام من أئمة العلل في زمانه، وهو تلميذ مدرسة هؤلاء الأئمة الكبار .

وفي هذا الجزء الخاص بهذه الرسالة - الزكاة، والصيام، والحج - لم يسأل الترمذي غير البخاري إلا في ثلاثة مواضع الأول في أبواب الزكاة، وهو الحديث ذي الرقم (١٩/١٨٩) سأل فيه عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، الثاني في أبواب الصيام ((باب في العمل في أيام العشر)) حديث رقم (٣٣/٢٠٣) سأل فيه الدارمي أيضاً، والثالث في أبواب الصيام أيضاً ((باب كراهية الحجامة للصائم)) حديث رقم (٣٦/٢٠٦) سأل فيه إسحاق بن منصور. ولم يتكلم أبو عيسى عن الأحاديث في هذا الجزء من الرسالة إلا في موضعين أحدهما

(١) ولذا قال الترمذي في العلل الصغير مبيناً منهجه في الجامع : ((وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت به عبدالله بن عبدالرحمن وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء فيه عن عبدالله وأبي زرعة)) شرح علل الترمذي لابن رجب (١١٥/١) .

في أبواب الصيام ((باب الرخصة في ذلك)) - يعني الحجامة - حديث رقم (٣٨/٢٠٨)،
والآخر في أبواب الحج ((باب ما ذكر في فضل العمرة)) حديث (٥٨/٢٢٨).
ومما يجدر التنبيه له أن كثيراً من مسائل هذا الكتاب قد أشار إليها الترمذي في كتابه
الجامع، حيث يذكرها أحياناً بنحوها في كتاب العلل، وأحياناً يختصرها في كتاب الجامع
فيشير إليها إشارة دون أن يذكره عن البخاري مع أنه قد ذكره في العلل عنه، وأحياناً يذكر
الحديث في الجامع ولا يذكر ما ذكره عن البخاري في العلل من حكمه على الحديث.



المبحث السادس

مقارنة الكتاب بغيره من كتب العلل، كالعلل لابن أبي حاتم، وعلل الدراقطني

أولاً: المقارنة بين هذا الكتاب وبين علل ابن أبي حاتم:

- ١- يتفق الكتابان في أن كلا منهما قد احتوى مادة غزيرة في علل الحديث قد نقلها المؤلفان عن شيوخهما، فالترمذي ينقل عن البخاري، والدارمي، وأبي زرعة، وغيرهم، وابن أبي حاتم ينقل عن أبيه، وأبي زرعة وغيرهما.
- ٢- يتفق الكتابان في أن المادة العلمية المودعة فيهما ليست خاصة بالعلل. بمعناها الدقيق بل هي أوسع من ذلك، كما يذكر فيهما أيضاً أشياء من الجرح والتعديل، والعلل غير المؤثرة وغير ذلك، ولكن نقل الترمذي هنا لتصحيح البخاري كثيراً وظاهراً، كذا نقله لأقواله في الرجال وفي السماع وعدمه، بخلاف ابن أبي حاتم، فإن نقله لذلك عن شيوخه ليس بذلك القدر.
- ٣- العلل الكبير للترمذي أقل في عدد المسائل من العلل لابن أبي حاتم، فعدد المسائل في العلل الكبير للترمذي (٧١٧) على حسب طريقة حساب المحققين في طبعة دار عالم الكتب، بينما العلل لابن أبي حاتم فعدد مسائله (٢٨٤٠) أي أربعة أضعاف كتاب علل الترمذي.
- ٤- كتاب العلل الكبير للترمذي رتبته على أبواب الجامع أبو طالب القاضي، بينما علل ابن أبي حاتم تولى ترتيب كتابه بنفسه، فتحصل أن الكتابين مرتبان على طريقة الأبواب، وزاد أبو طالب هنا أنه ساق الأبواب قبل الأحاديث، بخلاف كتاب العلل لابن أبي حاتم فإنه غير مبوب، وإنما سيقّت الأحاديث في كل كتاب كما اتفق.
- ٥- الترمذي هنا في كتابه يكثر من رواية الأحاديث مسندة، بخلاف ابن أبي حاتم فإن روايته للحديث بإسناده موجودة، ولكنها ليست كثيرة.
- ٦- يكرر ابن أبي حاتم المسألة في أكثر من موطن وهذا ظاهر في كتاب ابن أبي حاتم،

بينما الترمذي في كتابه قلما تجد مسألة مكررة.

٧- يعتبر الترمذي في طبقة شيوخ ابن أبي حاتم، فولادة الترمذي سنة (٢٠٩هـ)، ووفاته سنة (٢٧٩هـ)، وأما ابن أبي حاتم فولادته سنة (٢٤٠هـ)، ووفاته سنة (٣٢٧هـ)، ومع ذلك فقد اتفقا في الأخذ من المشايخ كأبي زرعة الذي نقلنا عنه جميعاً.

ثانياً: المقارنة بين هذا الكتاب وكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام الدارقطني :

- ١- الترمذي متقدم على الدارقطني فالترمذي ولد سنة (٢٠٩هـ)، ووفاته سنة (٢٧٩هـ)، أما الدارقطني فولادته سنة (٣٢٧هـ)، ووفاته سنة (٣٨٥هـ).
- ٢- الاختلاف في الترتيب، فالعلل الكبير للترمذي مرتب على الأبواب، وأما علل الدارقطني فمرتب على المسانيد، وقد افتتحه بمسانيد العشرة ثم من بعدهم، هكذا، ولم يرتب الصحابة على حروف المعجم، وثمة صحابة ليس لهم مسانيد كابن عباس رضي الله عنه.
- ٣- كتاب الدارقطني أوسع في ذكر الاختلاف في الحديث، بل ربما تكلم على المسألة الواحدة بعدة صفحات، وهذه ليست عادة متبعة عند الدارقطني، ولكنه ربما فعلها، أما الترمذي فمنهجها ظاهر في ذلك، فإنه لا يكاد يزيد على بضعة أسطر، وكثيراً ما يكون الكلام في طريق بمفرده، دون إحاطة بطرق الحديث الأخرى.
- ٤- المادة العلمية في علل الدارقطني عامتها من قوله، وقد ينقل عن غيره من الأئمة، ولكن ليس بكثرة، أما الترمذي فقد سبق أن مادة الكتاب عامتها من قول البخاري، والدارمي، وأبي زرعة وغيرهم.
- ٥- علل الدارقطني نسب إليه مع أنه عبارة عن أسئلة وجهها إليه تلميذه البرقاني، وأما العلل الكبير للترمذي فقد نسب إليه مع أنه هو السائل، وليس المسؤول، ولعل الفرق أن علل الدارقطني ليس فيها أسئلة وجهها البرقاني إلى غير الدارقطني، أما العلل الكبير للترمذي فحالتها تختلف كما سبق.

- ٦- الدارقطني يحرص على تحرير المدار عند جوابه على السؤال بقوله: يرويه فلان واختلف عليه، ولو تعدد المدار ذكر ذلك، ومن هنا توسع الدارقطني في سياق الاختلاف؛ لأن هذا الأسلوب يستدعي ذكر جميع الأوجه عن ذلك المدار، أما الترمذي في علله فلم تكن طريقة البخاري ولا الدارمي، ولا أبي زرعة كذلك، وإن كان يذكر المدار ويفهمه، إلا أنه ليس كطريقة الدارقطني في تعيينه، وفي أحيان أخرى لا يعين المدار مطلقاً، بل ينص على أنه خطأ، ثم يذكر الصواب، وقد لا يذكره، وقد لا يكون في المسألة مدار، بل في المسألة انقطاع، أو بيان مبهم، أو حكم على الحديث بالنكارة أو نحو ذلك .
- ٧- ومما يتعلق بهذه المسألة أن الدارقطني لما توسع في ذكر الاختلاف على المدار صار يذكر أوجهاً غريبة، وربما يكون الخطأ فيها متأخراً؛ ولذا فقد يعجز الباحث عن الوقوف على كثير من الأوجه غير المشهورة التي يذكرها، وهذا بخلاف ما يقع في العلل الكبير للترمذي، فإن القليل منها لا يوقف عليه.



المبحث السابع

بيان منهج شيوخه الذين يسألهم والمقارنة بينهم

ثم المقارنة بينهم وبين غيرهم من الأئمة

لقد تقدم في المبحث الخامس، - وهو موارد المصنف في الكتاب-، أن الترمذي كثيراً ما يتكلم عن العلة من تلقاء نفسه دون أن ينقل عن أحد، وأما شيوخه الذين يسألهم فقد تقدم أن الكتاب قائم بالدرجة الأولى على أسئلة الترمذي لشيخه أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، وإن كان في بعض الأحيان قد ينقل عن غيره - كما تقدم - ولكنه في أحوال قليلة، ففي مجمل الكتاب سأل أبا زرعة في ثمان مواضع، والدارمي كذلك .

وقبل الكلام حول منهج البخاري يجدر التنبيه أن الترمذي ينقل عن البخاري ويتصرف أحيانا، فيختصر ويزيد، وينقل بالمعنى، والدليل على ذلك اختلاف العبارة أحيانا في كتاب العلل عنها في كتابه الجامع، ولا غرابة في ذلك، فالإمام الترمذي قد عُرف بتنوعه في عباراته وأحكامه على الأحاديث واصطلاحاته، وله الحق في ذلك فهو إمام من أئمة هذا الشأن، قال ابن رجب: ((وأما الأبواب المعللة فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها، وزاد الترمذي أيضاً ذكر كلام الفقهاء))^(١) .

والإمام البخاري يمكن الكلام حول منهجه في هذا الكتاب من خلال هذا الجزء في

النقاط التالية :

- ١ - يُبين البخاري مصدر الخطأ ممن، ثم يذكر الوجه الصواب^(٢)، وأحيانا يذكر الوجه الصواب ولا يذكر ممن الخطأ^(٣) .
- ٢ - يُبين البخاري أحيانا سبب العلة مثل ضعف راويها، أو أن الصواب إرساله، وغيرها، ثم يذكر رأيه في هذا الراوي^(٤) .

(١) شرح علل الترمذي (١/١٢٠) .

(٢) انظر على سبيل المثال: المسألة (١٩٢/٢٢) في الصوم بالشهادة

(٣) انظر على سبيل المثال: المسألة (٤٦/٢١٦)، ما جاء في رفع الصوت بالتلبية.

(٤) انظر على سبيل المثال: المسألة (٢٨/١٩٨)، ما جاء في القبلة للصائم.

- ٣ - عبارة البخاري لطيفة في الغالب مع تأديتها للغرض، فكثيراً ما يقول: ((لا أعرفه))، أو يقول عنه الترمذي: ((فلم يعرفه))، أو ((هذا أشبه))، أو ((لا أعرف فلان إلا بهذا الحديث))، أو ((لا أعرفه من هذا الوجه))، وغيرها من العبارات .
- ٤ - يُكثر البخاري من الكلام حول الرجال جرحاً وتعديلاً؛ مما يجعل من الكتاب مصدراً مهماً من مصادر الجرح والتعديل ^(١).
- ٥ - يُشير البخاري كثيراً إلى التفرد والغربة سواءً بالنص على التفرد ^(٢) أو بما يدل عليه من العبارات كالحسن وغيره .
- ٦ - البخاري يقول برأيه ولو خالف بعض الأئمة أحياناً؛ ولذا قد يخالف غيره في بعض المواضع ^(٣) كإثباته لسماع عمرو بن شعيب من جده.
- ٧ - أن البخاري يستخدم لفظة ((حسن)) في حكمه على الأحاديث، ويختلف مراده منها من مكان لآخر، فأحياناً يقصد الغربة والتفرد، وأحياناً يقصد غير ذلك .
- وأما منهج الإمام أبي زرعة، والمقارنة بينه وبين منهج البخاري - من خلال
- سؤالات الترمذي له في المواضع التي سألها عنها في الكتاب - :
- ١ - في الغالب أن الترمذي ينقل عن أبي زرعة ما يوافق فيه البخاري، فقد نقل عنه ما يوافقه في أربع مسائل: كما في مسألة ((ما جاء في التأذين)) ^(٤)، ومسألة ((المسح على الخفين أعلاه وأسفله)) ^(٥)، ومسألة ((ما جاء في التأمين)) ^(٦)، ومسألة ((ما جاء في التعوذ للمريض)) ^(٧) .
- ٢ - قد يخالف أحياناً البخاري كما في المسألة الثالثة ((ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن

(١) انظر على سبيل المثال: المسألة (٨/١٧٨)، باب في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها.

(٢) انظر على سبيل المثال: المسألة (٤٧/٢١٧)، باب في كراهية تزويج المحرم.

(٣) انظر على سبيل المثال: المسألة (١٦/١٨٦) ما جاء صدقة الفطر

(٤) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (٤٤) .

(٥) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (٥٦) .

(٦) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (٦٩) .

(٧) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (١٤١) .

مؤتن))^(١)، ومسألة ((الوضوء من مس الذكر))^(٢) .

وأما منهج الدرامي والمقارنة بينه وبين منهج البخاري - من خلال أسئلة الترمذي له في المواضع التي سأله عنها في الكتاب - :

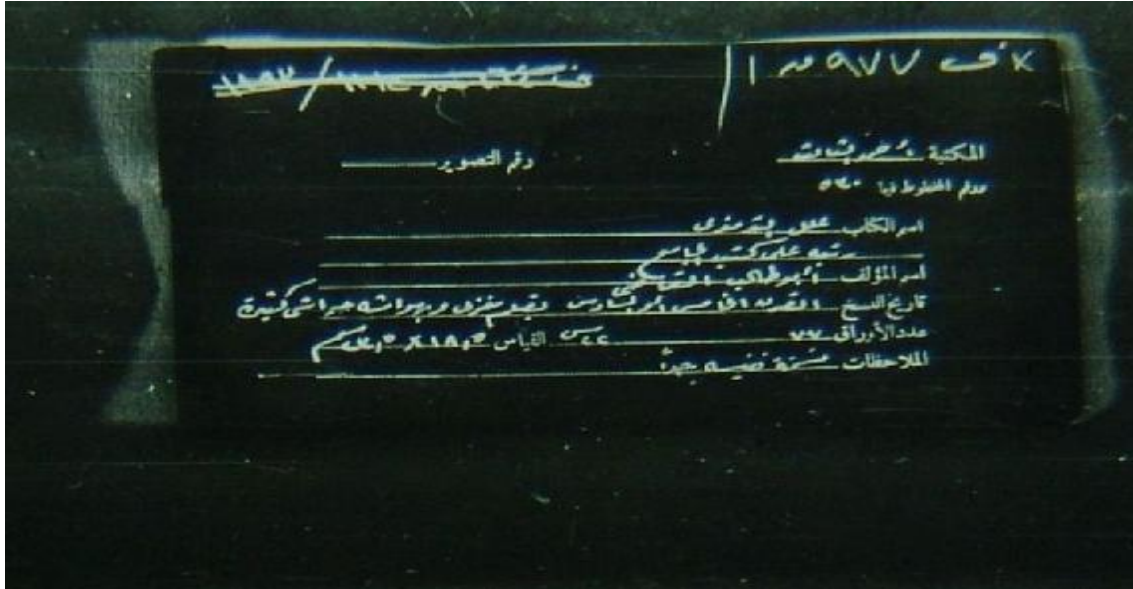
١ - كثيراً ما ينقل الترمذي عن الدارمي موافقته للبخاري، سواءً في الحكم على الأحاديث أو الرجال، فقد نقل عنه ما يوافقه في أربع مسائل تقريباً، كما في مسألة ((في الاستنجاء بالحجرين))^(٣)، وفي مسألة ((في الوضوء من النوم))^(٤)، وفي المسألة رقم (١٩/١٨٩) وفي المسألة ص (٣٨٦) .

٢ - يذكر عن الدارمي رأيه في الرجال كما في مسألة ((ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة))^(٥)، وفي المسألة ص (٣٨٦) .



(١) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (٦٥) .
 (٢) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (٤٩) .
 (٣) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (٢٨) .
 (٤) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (٤٦) .
 (٥) انظر: ترتيب علل الترمذي ص (١٧٢) .

((نماذج المصورات من النسخة الخطية))
((نماذج المصورات من النسخة الخطية))



لوحة الغلاف من نسخة سراي أحمد الثالث بتركيا



بداية القدر المحقق من نسخة سراي أحمد الثالث بتركيا



نهاية القدر المحقق من نسخة سراي أحمد الثالث بتركيا





اللوحة الأخيرة من نسخة سراي أحمد الثالث بتركيا



القسم الثاني

علل الترمذي الكبير

ترتيب أبي طالب القاضي

"تخرجاً ودراسة"

«أبواب الزكاة والصيام والحج»

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما جاء في زكاة الإبل

١/١٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّانِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبُرِّ صَدَقَتُهُ)).

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثْتُ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ.

تخریج الحديث:

* أخرجه الدارقطني (٢٨)، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (٩٩٥) من طريق عبد الله بن معاوية الأسدي،

والحاكم في المستدرک (١٤٣٢) - وعنه البيهقي في الكبرى (٧٨٤٨) - من طريق زهير بن حرب،

كلاهما (عبد الله، وزهير) عن يحيى بن موسى به بنحوه وفيه زيادة ذكر ((الغنم)) عندهم جميعاً وذكر ((البقر)) في رواية عبد الله بن معاوية، غير أنه وقع في رواية عبد الله بن معاوية وهي عند الدارقطني، ورواية زهير عند البيهقي فقط بلفظ ((البز)) بالزاي المعجمة بدل ((البر)) بالراء المهملة .

* وأخرجه أحمد (٢١٥٥٧) عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عمران بن أبي أنس بلغه عنه به بنحوه و زاد ذكر ((الغنم، والبقر)).

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٨٠٣) - وعنه ابن أبي عاصم في الجهاد (٨٦) - عن زيد بن حباب التميمي،

وابن زنجويه في الأموال (١٠٧٠)، وابن أبي عاصم في الجهاد (٨٥) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي،

وابن شبة في تاريخ المدينة (١٠٣٤)،

والبزار في مسنده (٣٨٩٥) من طريق الضحاك بن مخلد النبيل،

والدارقطني في سننه (٢٦) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (٩٤٤) - والبيهقي في الكبرى (٧٣٩١) من طريق أحمد بن منصور الرمادي،
والدارقطني في سننه (٢٧) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٨٥١) - و الحاكم في المستدرك (١٤٣١) - وعنه البيهقي في الكبرى (٧٨٥٠) - من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام،

ستتهم (زيد، وعبد العزيز، وابن شبة، والضحاك، وأحمد، وسعيد) عن موسى بن عبيدة عن عمران بن أبي أنس به بنحوه وزاد ذكر ((الغنم والبقر)) في رواية أحمد بن منصور، وسعيد بن سلمة، وابن شبة، والضحاك بن مخلد، والدراوردي كما عند ابن أبي عاصم في الجهاد، واقتصر الدراوردي عند ابن زنجويه في الأموال على ذكر ((الغنم)) ووقع في رواية أحمد بن منصور و سعيد بن سلمة ((البز)) بالزاي المعجمة غير رواية سعيد في المستدرك فهي بالراء المهملة و أسقط سعيد عند الحاكم ذكر موسى بن عبيدة .

دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس، يقول: حدثت عن عمران بن أبي أنس، وقد تبين من خلال التخرج أن مدار هذا الحديث على: عمران بن أبي أنس، ويروى عنه من طريقين:

الطريق الأول: عن ابن جريج، عمران بن أبي أنس .

الطريق الثاني: عن موسى بن عبيدة، عمران بن أبي أنس .

وكلا الطريقين ضعيف، أما الطريق الأول ففيه ابن جريج وهو: عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج القرشي الأموي: ثقة فقيه فاضل، ولكنه مدلس^(١)، قال الأثرم عن أحمد: ((إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأخبرت جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني، وسمعت فحسبك به)).

وقال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: ((إذا قال ابن جريج: قال فأحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت جاء بشيء ليس في النفس منه شيء)).

(١) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٩٣/٧)، تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨)، الكاشف (٦٦٦/١)، تهذيب التهذيب (٣٥٧/٦)، طبقات المدلسين ص (٤١) .

وقال الدارقطني: ((تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما))^(١).

وقال جعفر بن عبد الواحد عن يحيى بن سعيد: ((كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: حدثني فهو سماع، إذا قال: أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال فهو شبه الريح))^(٢).

وقال عبد الرزاق: ((قدم أبو جعفر - يعني الخليفة - مكة فقال: اعرضوا علي حديث ابن جريج، فعرضوا فقال: ما أحسنها لولا هذا الحشو الذي فيها، يعني قوله: بلغني))^(٣).

وبهذا يتبين علة هذا الطريق فابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس، كما ذكر البخاري، وقد جاء عند أحمد أن ابن جريج قال: ((عن عمران بن أبي أنس بلغه عنه))، وهذا تصريح منه بعدم السماع.

وأما الطريق الثاني للحديث فلا يصح أيضاً؛ لأن فيه موسى بن عبيدة بن نشيط بن عمرو بن الحارث الربذي، أبي عبدالعزيز المدني، وهو ضعيف، ضعفه: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وقال: ((يحدث بالمناكير))، والنسائي، وابن حبان.

وقال أبو حاتم الرازي: ((منكر الحديث)).

وقال أبو زرعة الرازي: ((ليس بقوي الحديث)).

وقال أحمد بن حنبل: ((ما يحل ولا ينبغي الرواية عنه)).

وقال الذهبي: ((ضعفه)).

وقال ابن حجر: ((ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً))^(٤).

وبهذا يتبين ضعف هذا الطريق، لضعف: موسى بن عبيدة.

وأما ما جاء عند الحاكم قال: ((حدثنا دعلج بن أحمد، حدثنا هشام بن علي، حدثنا عبد الله بن رجاء، حدثنا سعيد بن سلمة، حدثنا عمران بن أبي أنس)).

(١) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص (١٧٤).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٣٥٩/٦).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨).

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٢٩١/٧)، الجرح والتعديل (١٥١/٨)، ضعفاء العقيلي (١٦٠/٤)، تهذيب الكمال (١٠٤/٢٩)، تهذيب التهذيب (٣٥٩/١٠)، تقريب التهذيب (٥٥٢/١).

فهذا الطريق ظاهره السلامة؛ لذا صححه بعض الأئمة^(١)، ولكن ليس هذا على ظاهره، فهذا الطريق أخرجه الدارقطني عن دعلج، عن هشام، عن عبدالله، عن سعيد بن سلمة، عن موسى بن عبيدة، عن عمران به، وكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم بمثل ما أخرجه الدارقطني، وكذا أخرجه البيهقي من طريق أخرى عن علي بن أحمد، عن أحمد بن عبيد الصفار، عن هشام، عن عبدالله بن رجاء عن سعيد بن سلمة عن موسى بن عبيدة عن عمران به، وصنيع البيهقي في روايته لهذا الحديث عن الحاكم يدل على أن إسناد الحاكم فيه: موسى بن عبيدة أيضاً، وإلا لذكر البيهقي الخلاف بين هذا الإسناد والإسناد الذي ساقه قبله، كما هي عادة المحدثين في مثل هذا الاختلاف، وهذا يؤيد الخطأ في المستدرک إما من الحاكم، أو من غيره، -والله أعلم- .

فالمخالصة أن هذا الحديث راجع إلى ابن جريج وموسى بن عبيدة، فابن جريج كما قال البخاري لم يسمع من عمران فطريقه منقطع، وأما موسى فضعيف لا يحتج بحديثه .

وأما ما وقع فيه من الاختلاف في متنه على يحيى بن موسى، وموسى بن عبيدة، هل هو ((البر)) بالراء المهملة أو هو ((البز)) بالزاي المعجمة؟، فقد رواه عن يحيى بن موسى اثنان: عبدالله بن معاوية، وزهير بن حرب ((البز)) بالزاي المعجمة، وأما الاختلاف على موسى بن عبيدة فرواه عنه خمسة، اثنان: أحمد بن منصور، وسعيد بن سلمة ((البز)) بالزاي المعجمة، والباقون ((البر)) بالراء المهملة .

ولعل الأقرب -والله أعلم- أنها ((البز)) بالزاي المعجمة؛ لأنها رواية الأكثر والأحفظ في الجملة، وأيضاً ما قاله الدارقطني بعد ذكره إسناد الحديث عن دعلج بن أحمد: ((كتبته من الأصل العتيق ((وفي البز)) مُقيّدٌ))^(٢)، قال النووي: ((هو بفتح الباء والزاي هكذا رواه جميع الرواة، وصرح بروايته بالزاي: الدارقطني والبيهقي))^(٣)، وقال: ((بفتح الباء وبالزاي، وهذا وإن كان ظاهراً لا يحتاج إلى تقييد، فإنما قيدته؛ لأنني بلغني أن بعض الكتاب صحفه بالبر بضم الباء وبالراء))^(٤) .

(١) انظر: البدر المنير (٥/٥٨٦)، المجموع للنووي (٦/٢٩)، التلخيص الحبير (٢/٣٩١) .

(٢) سنن الدارقطني (٢/٤٨٨) .

(٣) المجموع شرح المذهب (٦/٤٧) .

(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٣/٢٧) .

٢/١٧٢ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الصُّنَابِحِ^(١) قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً مُسَنَّةً^(٢) فَغَضِبَ فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ارْتَجَعْتُهَا^(٣) بَعِيرَيْنِ مِنْ حَاشِيَةِ^(٤) الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ مَرْسَلًا». قَالَ مُحَمَّدٌ: «أَنَا لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ مَجَالِدٍ وَلَا مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ».

تخریج الحديث:

الوجه الأول: قيس بن أبي حازم، عن الصنابح، عن النبي ﷺ مرفوعاً .

* أخرجه أحمد (١٨٦٦٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (٩٥١) - من طريق عتاب بن زياد الخرساني،

وابن زنجوية في الأموال (١٢١٦) من طريق علي بن الحسن العبدى وسفيان بن عبد الملك المروزي،

ثلاثتهم (عتاب، وعلي، وسفيان) عن ابن المبارك، عن مجالد به بنحوه .

* وأخرجه ابن أبي حيثمة في تاريخه (٤٩٩)، والطبراني في الكبير (٧٢٩١) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني وعبد الله بن أبي شيبه العبسي،

(١) في رواية الإمام أحمد: ((الصُّنَابِحِي))، قال الإمام البخاري في التاريخ الأوسط (١/٦٨): ((الصحيح: الصنابح))، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (١/٢٧٨): ((الصُّنَابِح - بضم أوله ثم نون وموحدة ومهملة - ابن الأعسر الأحمسي: صحابي سكن الكوفة ومن قال فيه: ((الصنابحي)) فقد وهم)).

(٢) قوله: ((مسنة)) أي: كبيرة السن، خارجة عن أسنان الصدقة. انظر: حاشية السندي على مسند الإمام أحمد (٣١٨/١١).

(٣) قال أبو عبيد في غريب الحديث (١/٢٢٢): ((الارتجاع أن يقدم الرجل بإبله المصّر، فيبيعه ثم يشتري بثلثها أو غيرها)).

(٤) حاشية كل شيء جانبه وطرفه، وحاشية الإبل: صغارها التي لا كبار فيها . انظر: النهاية في غريب الحديث (١/٩٧٤).

وابن أبي شيبه في مصنفه (١٩٨٢٢) - ومن طريقه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٩٩) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٢٥٣) وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٤٤٧) والبيهقي في الكبرى (٦٨١٤) -،

كلاهما (ابن الأصبهان، وابن أبي شيبه) عن عبدالرحيم بن سليمان الكناي، عن مجالد به بنحوه .

الوجه الثاني: قيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ مرسلاً.

* أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٩٦٩١) عن حفص بن غياث النخعي،

وابن زنجويه في الأموال (١٢١٧) من طريق ابن المبارك،

والبيهقي في الكبرى (٦٨١٥) من طريق هشيم بن بشير السلمي،

ثلاثتهم (حفص، وابن المبارك، وهشيم) عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على قيس بن أبي حازم، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: قيس بن أبي حازم، عن الصنايح، عن النبي ﷺ مرفوعاً:

وهذا الوجه رواه مجالد بن سعيد .

الوجه الثاني: قيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ مرسلاً:

وهذا الوجه رواه إسماعيل بن أبي خالد.

والذي يظهر أن الوجه الثاني المرسل هو المحفوظ؛ لأن إسماعيل بن أبي خالد ثقة ثبت، وثقه: ابن معين وأحمد والنسائي وأبو حاتم وغيرهم^(١)، وظاهر كلام البخاري ترجيح هذا الوجه، قال البخاري: ((الحديث يرويه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم مرسلاً)).

قال الترمذي معلقاً على تضعيف البخاري لطريق مجالد عن قيس بن أبي حازم: ((وإنما قال محمد: لا يصح حديث مجالد؛ لأن إسماعيل بن أبي خالد رواه عن قيس بن أبي حازم عن

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٥١/١)، الثقات لابن حبان (١٩/٤)، تهذيب الكمال (٦٩/٣)، تهذيب

التهذيب (٢٩٢/١)، تقريب التهذيب (١٠٧/١) .

النبي ﷺ أنه رأى في إبل الصدقة ناقة مسنة، ولم يذكر عن الصنايح^(١).

وأما الوجه الأول وهو المرفوع فلا يصح؛ لحال مجالد بن سعيد، وهو مجالد بن سعيد الهمداني أبو عمر الكوفي، ضعفه: يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل وقال: ((ليس بشيء))، ويحيى بن معين وقال: ((لا يحتج بحديثه)).

وقال النسائي: ((ليس بالقوي))، وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: ((سئل أبي عن مجالد بن سعيد يحتج بحديثه؟ قال: لا))، وقال الحافظ ابن حجر: ((ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره))^(٢).

فالخلاصة: أن المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه المرسل، والحديث من وجهه المحفوظ معلول بالإرسال، والله أعلم^(٣).

وقيس بن أبي حازم هو: قيس بن أبي حازم: حصين البجلي الأحمسي، أبو عبدالله ويقال: أبو عبيدالله، الكوفي: وثقه: يحيى بن معين، ويعقوب بن شيبه السدوسي، وابن حجر، وقال عبدالرحمن بن يوسف بن خراش: ((قيس بن أبي حازم كوفي جليل، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة إلا قيس بن أبي حازم))، وقال الذهبي: ((أجمعوا على الاحتجاج به، و من تكلم فيه فقد آذى نفسه))^(٤).



(١) انظر: علل الترمذي الكبير (٢٢/١).

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٩/٨)، المحروحين لابن حبان (١٠/٣)، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٩٥)، تهذيب الكمال (٢١٩/٢٧)، الكاشف (٢٣٩/٢)، تهذيب التهذيب (٣٦/١٠)، تقريب التهذيب (٥٢٠/١).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص (٤٩)، جامع التحصيل للعلاني ص (٣٠)، النكت على ابن الصلاح (٥٤٦/٢).

(٤) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٦٧/٦)، التاريخ الكبير للبخاري (١٤٥/٧)، تهذيب الكمال (١٠/٢٤)، سير أعلام النبلاء (١٩٨/٤)، تهذيب التهذيب (٣٨٦/٨).

ما جاء في زكاة البقر

٣/١٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْحَارِثِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((فِي ثَلَاثِينَ مِنْ الْبَقَرِ تَبِيعٌ^(١)، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ^(٢))).

سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: ((رَوَاهُ شَرِيكٌ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ)).

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَبُو عُبَيْدَةَ مَا اسْمُهُ؟ فَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ، وَقَالَ: ((هُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ)).

تخريج الحديث:

الوجه الأول: خصيف، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

* أخرجه ابن الجارود في المنتقى (٣٤١)،

والظاهري في مشيخة ابن البخاري (٤٦٤) من طريق أبي محمد بن صاعد،

والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨٥٨)، ومعجم الشيوخ الكبير (٣٥) من طريق إبراهيم

بن عبد الصمد الهاشمي،

ثلاثتهم (ابن الجارود، وأبو محمد، وإبراهيم) عن أبي سعيد الأشج به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه (١٧٩٤) من طريق سفيان بن وكيع الرؤاسي،

وابن أبي شيبة في المسند (٣٤٧)، وفي المصنف (٩٦٦٤) - وعنه أبو يعلى الموصلي في

مسنده (٤٩٤٧) - ،

والبيهقي في الكبرى (٦٧٣٧) من طريق مالك بن إسماعيل النهدي،

(١) التبيع: ولد البقرة في السنة الأولى، والأنثى: تبِيعَةٌ، ولا يُسَمَّى تَبِيعاً قبل ذلك، سمي بذلك لأنه يتبع أمه، فإذا استكمل عامين فهو جَدْعٌ، فإذا استوفى ثَلَاثَةَ أَعوَامٍ فهو ثِيٌّ، وَحِينَئِذٍ مُسِنَّةٌ، وَالْأُنْثَى مُسِنَّةٌ. انظر: النهاية في غريب الحديث (٤٦٣/١)، لسان العرب (٢٧/٨).

(٢) المسنة: من البقر والغنم التي تمت سنتين ودخلت في الثالثة، ومن الإبل التي تمت خمس سنوات فما فوق. انظر: لسان العرب (٢٢٠/١٣).

والبيهقي في الكبرى (٦٧٣٧) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،
أربعتهم (سفيان، وابن أبي شيبة، ومالك، والفضل) عن عبدالسلام بن حرب به
بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٣٧٧٤) من طريق مسعود بن سعد الجعفي، عن خُصيف به بنحوه.

الوجه الثاني: خُصيف، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن عبدالله .

وهذا الوجه رواه عنه شريك كما ذكر البخاري، ولم أقف عليه، لكن البيهقي نقله
عنه في الكبرى (٩٩/٤) بقوله: ((رواه شريك عن خُصيف، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن
عبدالله قاله البخاري)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على خُصيف، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: خُصيف، عن أبي عبيدة، عن عبدالله ﷺ مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية عبدالسلام بن حرب، ومسعود بن سعد الجعفي .

الوجه الثاني: خُصيف، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن عبدالله:

وهذا الوجه من رواية شريك بن عبدالله القاضي .

والذي يظهر أن المحفوظ هو الوجه الأول؛ لأنه قد اجتمع على روايته ثقتان وهما:
عبدالسلام بن حرب قال عنه ابن حجر: ((ثقة حافظ له مناكير))^(١)، وتابعه مسعود بن سعد
الجعفي قال عنه ابن حجر: ((ثقة عابد))^(٢).

وأما الوجه الثاني الذي ذكره البخاري فقد تفرد به شريك القاضي، وشريك سيء
الحفظ، قال ابن حجر: ((صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء))^(٣).

والحديث من وجهه الراجح يرويه أبو عبيدة عامر بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه
عبدالله، وعامر ثقة، وثقه: يحيى بن معين وابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات وكذا

(١) انظر: التقريب ص (٣٥٥).

(٢) انظر: التقريب ص (٥٢٨).

(٣) ينظر التقريب (٢٧٨٧) .

العجلي، وروى له الجماعة، ولكن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه كما نص على ذلك الأئمة، قال أبو حاتم: ((لم يسمع من أبيه شيئاً)).

وروى شعبة عن عمرو بن مرة قال: ((سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبدالله شيئاً؟ قال: ما أذكر منه شيء))، وقال شعبة: ((كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين، ولما ذكره ابن حبان والعجلي قالوا: لم يسمع من أبيه شيئاً))^(١).

وعليه فالحديث مرسل، ولكن تسمَّح بعض الأئمة في هذا الانقطاع وحجتهم في ذلك أن أبا عبيدة أعلم بأحاديث أبيه، قال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة عن أبيه: ((هو منقطع، وهو حديث ثبت)).

وقال يعقوب بن شيبة: ((إنما استجاز أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند -يعني في الحديث المتصل- لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر))^(٢).

وقال الدارقطني: ((أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه))^(٣).

ولكن يبقى أن جمهور أهل الحديث على أن المرسل ليس بحجة، وهذا مبسوط في كتب المصطلح^(٤)، ولو سلمت بأن رواية أبي عبيدة عن أبيه مقبولة فيبقى الراوي عنه، ومن عليه مدار الحديث، وهو خُصيف بن عبدالرحمن الجزري أبو عون، فهو مُتَكَلِّم فيه، فقد ضعفه أحمد، وقال: ((ليس بحجة))، وقال مرة: ((شديد الاضطراب)).

وقال أبو حاتم: ((صالح يخلط))، وتكلم في سوء حفظه.

وقال النسائي: ((ليس بالقوي))، وقال مرة: ((صالح)).

وقال علي بن المديني: ((سمعت يحيى بن سعيد يقول: كنا تلك الأيام نتجنب حديث خُصيف)).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٣٥١/١)، الثقات لابن حبان (١٩/٤)، تهذيب الكمال (٦١/١٤)،

الكاشف (٥٢٣/١)، جامع التحصيل ص (٢٠٤)، تهذيب التهذيب (٦٥/٥).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٩٨/١).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٦٥/٥).

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص (٤٩)، جامع التحصيل للعلاني ص (٣٠)، النكت على ابن الصلاح

(٥٤٦/٢).

وقال ابن معين: ((إنا كنا نحتنب حديثه)).

وقال ابن خزيمة: ((لا يُحتج بحديثه))، ولخص حاله الحافظ ابن حجر بقوله: ((صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء))^(١).

فالمخالصة: أن المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه المرسل، والله أعلم .

تنبيه: قول الترمذي: ((قلت له -يعني للبخاري-: أبو عبيدة ما اسمه؟ فلم يعرف اسمه، وقال: هو كثير الغلط))، الذي يظهر لي -والله أعلم- أن البخاري لم يقصد أبا عبيدة كما ذكر ذلك ابن حجر عنه في التهذيب؛ لأنني لم أقف على كلام للأئمة يصفون فيه أبا عبيدة بكثرة الغلط أو الوهم، ولا حتى البخاري نفسه، فلعله أراد بذلك -والله أعلم- خصيفاً أو شريكاً فكلاهما وُصف بهذا الوصف، وقد قال الترمذي في شريك: ((شريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم))^(٢).



(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٤٨٢/٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٢٢٨/٣)، الضعفاء والمتروكين (٣٧/١)، تهذيب الكمال (٢٥٧/٨)، تهذيب التهذيب (١٤٤/٣)، التقريب ص (١٩٣) .

(٢) انظر: ترتيب علل الترمذي ح (١٠٠)، وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٢٣٧/٤)، الجرح والتعديل (٣٦٣/٤)، تهذيب الكمال (٤٦٢/١٢)، الكاشف (٤٨٥/١)، تهذيب التهذيب (٢٩٣/٤)، التقريب ص (٢٦٦).

في صدقة الزرع والتمر والحبوب

١٧٤/٤ - قال أبو عيسى: سألتُ مُحمداً عن حديث مَعْمَرٍ، عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ^(١) صَدَقَةٌ...)) الحديث.

فَقَالَ: ((كَانَ عَلِي بن المَدِينِي يَتَّقِي هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلِ بن أَبِي صَالِحٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ)).

تخريج الحديث:

* أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٧٢٤٩) - ومن طريقه أبو عوانة في مسنده (٢٦٦٥) -

وأحمد (٩٢٢١) وابن أبي شيبه (٩٦٨٠) عن علي بن إسحاق، وأحمد (٩٢٣٢) عن عتاب بن زياد الخرساني، وابن زنجوية في الأموال (١٢٦٧) من طريق علي بن الحسن العبدى، وأبو عوانة في مسنده (٢٦٦٦) (٢٦٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٠٨٣) من طريق نعيم بن حماد الخزاعي، أربعتهم (علي، وعتاب، وعلي بن الحسن، ونعيم) عن عبدالله بن المبارك،

ومحمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني في اللطائف من علوم المعارف (٤٥٩) من طريق عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد،

ثلاثتهم (عبدالرزاق، وابن المبارك،) عن معمر به بنحوه، ولفظ عبدالرزاق: ((ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وليس في ما دون خمس ذود صدقة، وليس في ما دون خمس أواق

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٨٠/١): ((الأواقي: جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد الياء، والجمع يشدد ويخفف مثل أنفية وأثافي وأثاف، وربما يجيء في الحديث وقية وليست بالعالية، وهمزها زائدة وكانت الأوقية قديماً عبارة عن أربعين درهماً وهي في غير الحديث نصف سدس الرطل وهو جزء من اثني عشر جزءاً وتختلف باختلاف اصطلاح البلاد))، فالأوقية أربعون درهماً، ومن الدنانير ستة دنانير، والدرهم = ٩٧,٥ غرام كما قدره بعض المعاصرين، فتكون الأوقية النقدية = ٤٠ × ٩٧,٥ = ١١٩ غراماً من الفضة)) انظر: بحث أوراق النقود ونصاب الورق النقدي، لـ / محمد بن علي بن حسين الحريري، مجلة البحوث الإسلامية (٢٣٨/٣٩).

صدقة))، وجاء في إسناد عبد المجيد زيادة أيوب السختياني، مقرونا بسهيل بن أبي صالح .
 * وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١٥٩/١) من طريق أحمد بن بشر قال: حدثني عمي حدثني، حدثني جدي، حدثنا محرر، حدثنا رباح، حدثنا سهيل به بلفظه .
 * وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤٢٤/٦) من طريق عبد الصمد، عن هشام عن الح قيل بن زياد عن المثني بن الصباح عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن علي بن المديني يتقي هذا الحديث من حديث سهيل بن أبي صالح إلا من حديث معمر .

والحديث - فيما وقفت عليه - لم يروه عن سهيل إلا معمر، خلا طرقاً أخرى ضعيفة لا يلتفت إليها سيأتي بيانها .

وقد رواه ثلاثة من أصحاب معمر وهم: (عبد الرزاق، وابن المبارك، وعبد المجيد بن أبي رواد)، وقد زاد عبد المجيد ذكر أيوب السختياني في إسناده مقرونا بسهيل، وهذا وهم وخطأ منه قال الدارقطني: ((وحدث أيوب هذا ليس بمحفوظ))^(١) .

وعبد المجيد متكلم فيه قال الحافظ ابن حجر: ((صدوق يخطئ وكان مرجئاً أفرط ابن حبان فقال: متروك))^(٢) .

وقد رواه عن معمر أوثق أصحابه: عبد الرزاق، وعبد الله بن المبارك، ومعمر هو: معمر بن راشد الأزدي الحداني، قال ابن معين: ((ثقة))، وقال عمرو بن علي: ((كان من أصدق الناس)) .

وقال العجلي: ((بصري سكن اليمن ثقة رجل صالح)) .

وقال أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن ابن جريج: ((عليكم بهذا الرجل فإنه لم يبق أحد من أهل زمانه أعلم منه يعني معمرًا)) .

(١) العلل للدارقطني (١٩٩/١٠) .

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (١١٢/٦)، الضعفاء الصغير للبخاري ص (٧٨)، الجرح والتعديل (٦٤/٦)، المجروحين لابن حبان (١٠٦/٢)، ضعفاء العقيلي (٩٦/٣)، تهذيب الكمال (٢٧١/١٨)، الكاشف (٦٦٢/١)، تهذيب التهذيب (٣٣٩/٦) التقريب ص (٣٦١) .

وقال النسائي: ((ثقة مأمون)).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ((كان فقيها حافظا متقنا ورعا))^(١).

ولكن يبقى النظر في شيخه سهيل بن أبي صالح، وهو: سهيل بن أبي صالح: ذكره ابن السمان، أبو يزيد المدني، مولى جويرية بنت الأحمس، قال عنه سفيان بن عيينة: ((كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبثاً في الحديث))، وقال أحمد بن حنبل: ((ما أصلح حديثه))، وقال ابن سعد: ((كان سهيل ثقة كثير الحديث))، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: ((سألت أبا زرعة عن سهيل بن أبي صالح هو أحب إليك أو العلاء بن عبد الرحمن؟، فقال: سهيل أشبه وأشهر قليلاً))، ووثقه العجلي وابن معين في -رواية- .

وقال ابن معين في -رواية-: ((هو صويلح وفيه لين))، وقال -أيضاً-: ((سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة))، وقال أيضاً: ((لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه))، وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلى من عمرو بن أبي عمرو، وأحب إلي من العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة))، وقال النسائي: ((ليس به بأس))، وقال ابن عدى: ((هو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار))، وقال الحافظ ابن حجر: ((صدوق تغير حفظه بآخرة))^(٢).

فالذي يظهر -والله أعلم- أن حديثه من قبيل الحسن، فيكون هذا الحديث حسن الإسناد، قال ابن عبد البر^(٣): ((إسناده حسن)).

وقد جاء لهذا الحديث ثلاث متابعات:

الأولى: لمعمر بن راشد، فقد تابعه: رباح بن عبد الله بن عمر في الرواية عن سهيل، وقد أخرج هذه المتابعة ابن حبان في المجروحين -كما تقدم في التخريج- في ترجمته: لأحمد

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (١١٢/٦)، الضعفاء الصغير للبخاري ص (٧٨)، الجرح والتعديل (٦٤/٦)، الثقات لابن حبان (١٠٦/٢)، تهذيب الكمال (٢٧١/١٨)، الكاشف (٦٦٢/١)، تهذيب التهذيب (٣٣٩/٦) التقريب ص (٣٦١) .

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (١٠٤/٤)، الجرح والتعديل (٢٤٦/٤)، الثقات لابن حبان (٤١٨/٦)، تهذيب الكمال (٢٢٣/١٢)، الكاشف (٤٧١/١)، تهذيب التهذيب (٢٣١/٤) التقريب ص (٢٥٩).

(٣) التمهيد (١٣٥/٢٠) .

بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة^(١)، وقال عنه: ((كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار))، ثم قال: ((ولعله قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث كتبت منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لم أشك أنه قلبها))، ثم ساق ابن حبان جملة من الأحاديث التي قلبها على الثقات، ومنها حديث الباب، فهذه المتابعة واهية لا يعتد بها .

الثانية: لسهيل بن أبي صالح، تابعه: أيوب السخيتاني في الرواية عن أبي صالح، وهذه المتابعة قال عنها الدارقطني - كما تقدم - : ((وحديث أيوب هذا ليس بمحفوظ))^(٢)، وقال محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني: ((هذا حديث صحيح المتن غريب الإسناد))^(٣).

والثالثة: لأبي صالح، تابعه: عطاء بن أبي رباح، وهذه المتابعة أخرجها ابن عدي في الكامل^(٤) في ترجمة: مثنى بن الصباح الأنباوي اليماني أبو عبدالله، وقد ضعفه: يحيى بن معين، وقال أحمد بن حنبل: ((لا يُسوي حديثه شيئاً مضطرب الحديث))، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ((لين الحديث))، وقال النسائي: ((متروك))، وقال ابن عدي: ((وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بين))، وقال الحافظ ابن حجر: ((ضعيف اختلط بأخرة))^(٥)، فهذه المتابعة لا يعتد بها؛ لضعف المثنى بن الصباح .



(١) المجروحين لابن حبان (١٥٦/١) .

(٢) العلل للدارقطني (١٩٩/١٠) .

(٣) اللطائف من علوم المعارف (٢٤٣) .

(٤) الكامل لابن عدي (٤٢٤/٦) .

(٥) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٢٤/٨)، الضعفاء والمتروكين (٩٨)، ضعفاء العقيلي (٢٤٩/٤)، تهذيب الكمال (٢٠٣/٢٧)، الكاشف (٢٣٩/٢)، تهذيب التهذيب (٣٢/١٠)، التقريب ص (٥١٩) .

فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ

٥/١٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزُقٍّ^(١) زَقٌّ». .

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «هُوَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ شَيْءٌ يَصِحُّ».

٦/١٧٦ - وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ لِي نَخْلًا، فَقَالَ: «أَدَّ مِنْهُ الْعُشْرَ».

فَقَالَ: «هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، سُلَيْمَانُ لَمْ يُدْرِكْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

قَالَ أَبُو طَالِبٍ الْقَاضِي: هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ الْعَلَلِ: «إِنَّ لِي نَخْلًا» وَلَعَلَّهُ: «إِنَّ لِي نَخْلًا» - بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - فَإِنَّ أَبَا عِيْسَى عَدَّ أَبَا سَيَّارَةَ فِيمَنْ رَوَى زَكَاةَ الْعَسَلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلِذَلِكَ كَتَبَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ.

أولاً: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -:

تخرج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٥٧٠) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٥٧٨)، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (٩٨٠)، وفي العلل المتناهية (٨١٠) -،

والبيهقي في الكبرى (٦٨٩٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤٤٣٩) من طريق حاجب بن أحمد الطوسي،

كلاهما (الترمذي، وحاجب) عن محمد بن يحيى النيسابوري به بنحوه.

* وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٧٦٧)، والطبراني في الأوسط (٤٣٧٥) من طريق

(١) أزق: جمع زق، والزَّقُّ: وعاء من جلد يجز شعره ولا ينتف للشراب وغيره، وكان العرب يحملون فيه العسل أو السمن . انظر: المعجم الوسيط (٣٩٦/١) .

محمد بن أبي السري،

وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤٣٠٣) من طريق محمد بن عبد الله البرقي،
وابن الجوزي في العلل المتناهية (٨١٠) من طريق إسماعيل بن محمد بن يوسف،

ثلاثتهم (ابن أبي السري، ومحمد بن عبد الله، وإسماعيل بن محمد) عن عمرو بن أبي
سلمة به بنحوه، إلا أن إسماعيل أبدل ((صدقة بن عبد الله))، بـ ((زهير بن محمد)).

* وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن (٥٣٩) من طريق أبي حفص العبدي البصري،
عن صدقة بن عبد الله به بنحوه،

* وأخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٨) عن طلحة بن زيد،

وابن حبان في المجروحين (١٢٧) من طريق إسماعيل بن محمد بن يوسف، عن عمر بن
زهير بن محمد،

كلاهما (طلحة، وعمر) عن موسى بن يسار به بنحوه .

الوجه الثاني: نافع عن النبي ﷺ مرسلاً.

لم أقف عليه إلا عند البخاري، فيما حكاه الترمذي هنا عنه .

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على نافع، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية موسى بن يسار .

الوجه الثاني نافع عن النبي ﷺ مرسلاً.

لم أقف عليه.

وقد رجح البخاري هذا الوجه.

وعلى فرض ترجيح الوجه الأول، فإن هذا الوجه لا يصح لأمر:

أولها: حال موسى بن يسار الأردني، قال عنه أبو حاتم: ((شيخ مستقيم))، وقال
الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان: ((رجل مجهول، يروي عن نافع حديث
العسل، من أهل الشام، روى عنه هذا الحديث: صدقة وغيره، وهذا الحديث لا أصل له عن

نافع، والحمل فيه على موسى لا صدقة))، وقال الذهبي: ((صدوق))، ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: ((مقبول))^(١).

ثانيها: أن الراوي عن موسى بن يسار هو صدقة بن عبدالله السمين الدمشقي قال عنه أحمد بن حنبل: ((صدقة ليس يساوي حديثه شيئاً، أحاديثه مناكير))، وقال مسلم: ((منكر الحديث))، وقال ابن حبان: ((يروى الموضوعات عن الثقات، لا يُشتغل بحديثه إلا عند التعجب))، ثم ساق حديثه عن موسى بن يسار في العسل، وقال النسائي: ((صدقة ليس بشيء))، وقال الذهبي وابن حجر: ((ضعيف))^(٢)، قال الترمذي: ((صدقة بن عبدالله ليس بحافظ، وقد خولف صدقة بن عبدالله في رواية هذا الحديث عن نافع))^(٣)، وقال النسائي: ((هذا حديث منكر))^(٤)، وقال البيهقي: ((تفرد به هكذا صدقة بن عبدالله السمين وهو ضعيف))^(٥)، وكذا ابن عدي في الكامل أعل الحديث بصدقة بن عبدالله، وقال الطبراني: ((لا يروى هذا عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد))^(٦).

ثالثها: أن المتابعات لهذا الحديث لا تقويه، بل تزيده وهناً، فالمتابعة الأولى لصدقة بن عبدالله، أخرجها الإمام أحمد في العلل من طريق طلحة بن زيد، فقد تابع طلحة، صدقة في الرواية عن موسى بن يسار، وطلحة بن زيد القرشي أبو مسكين، قال عنه أحمد بن حنبل: ((ليس بذاك، قد حدث بأحاديث مناكير))، وقال في موضع آخر: ((ليس بشيء، كان يضع الحديث))، وقال ابن المديني: ((كان يضع الحديث))، وقال أبو حاتم: ((منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يعجبني حديثه))، وقال البخاري والنسائي وابن حبان: ((منكر الحديث))، وقال الحافظ ابن حجر: ((متروك))^(٧).

(١) ينظر ترجمة في: تهذيب الكمال (١٦٩/٢٩)، تعليقات الدارقطني على الجروحين لابن حبان (١٦٧/١)،

الكاشف (٣٠٩/٢)، تهذيب التهذيب (٣٣٦/١٠)، التقريب ص (٥٥٤).

(٢) ينظر ترجمة في: التاريخ الكبير: (٢٩٦/٤)، الجرح والتعديل (٤٢٩/٤ - ٤٣٠)، الجروحين (٣٧٤/١)،

الكامل لابن عدي (٧٤/٤)، الكاشف (٥٠٢/١)، التقريب ص (٢٧٥).

(٣) جامع الترمذي (٢٤/٣).

(٤) انظر: البدر المنير (٥١٧/٥).

(٥) سنن البيهقي الكبرى (١٢٦/٤).

(٦) المعجم الأوسط (٣٤٠/٤).

(٧) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٥٠/٤)، الجرح والتعديل (٤٨٠/٤)، ضعفاء العقيلي (٢٢٥/٢)، تهذيب

الكامل (٣٩٥/١٣)، تهذيب التهذيب (١٦/٥)، التقريب ص (٢٨٢).

أما المتابع الثانية لصدقة فقد أخرجها ابن حبان كما في المجروحين في ترجمته لإسماعيل بن محمد بن يوسف، قال إسماعيل: حدثنا عمر بن زهير بن محمد، عن موسى بن يسار به، وأخرج له ابن الجوزي في العلل المتناهية^(١) عن إسماعيل بن محمد بن يوسف، عن عمر بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن موسى بن يسار به، وهذه المتابعة لا يعتد بها؛ لأن إسماعيل بن محمد ممن يسرق الحديث ويقلب الأسانيد كما وصفه الأئمة بذلك، قال ابن حبان: ((إسماعيل هذا يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به))، وقال الدارقطني: ((ضعيف))، وقال ابن طاهر: ((كذاب))، وقال ابن أبي حاتم: ((نظرت في حديثه فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق))^(٢). .

فالمخالصة أن هذا الحديث من جميع طرقه الموصولة لا يصح، فالأول لحال صدقة بن عبدالله السمين، والثاني لحال طلحة بن زيد، والثالث: لحال إسماعيل بن محمد، والدارقطني - رحمه الله - يرى أن علة هذا الحديث: موسى بن يسار، وأن هذا الحديث لا أصل له عن نافع^(٣)، وقال ابن الجوزي: ((هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ قال يحيى بن معين: عمرو بن أبي سلمة وزهير بن محمد ضعيفان))^(٤) وأما البخاري فيرجح أنه مرسل عن نافع، وأنه لا يصح في زكاة العسل شيء والله أعلم .



(١) العلل المتناهية (٤٩٧/٢) .

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٩٥/٢)، المجروحين (١٢٨/١)، لسان الميزان (٤٢٢/١) .

(٣) انظر: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (١٣٤/١)

(٤) العلل المتناهية (٤٩٧/٢) .

ثانياً: حديث أبي سياره:

تخرج الحديث:

* أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده^(١) (١٢٩٨) - ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٣)، والبيهقي في الكبرى (٦٨٩٣) -،

وعبدالرزاق في مصنفه (٦٨٠٠) - ومن طريقه الطبراني في مسند الشاميين (٣١١)، وفي الكبير (١٨٣٥٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٣) -،

وأبو عبيد في الأموال (١٠٥٠) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٨٣٥٧) - وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٣) من طريق عبدالأعلى بن مسهر الغساني،

وأحمد^(٢) (١٧٧٠٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في أحاديث الخلاف (٩٧٨) - من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

وأحمد (١٧٧٠٤) - ومن طريقه الجصاص في أحكام القرآن (٥٣٧) - وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٨٢٤) - وعنه ابن ماجه في سننه (١٨١٣) - وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٣)، والطوسي في الأحكام المستخرجة على جامع الترمذي (٥٢٥) من طريق وكيع بن الجراح،

وابن سعد في الطبقات (٩٤٠٣) عن عثمان بن عمر العبدى، وابن زنجوية في الأموال (١٦١٠)، والدولابي في الكنى والأسماء^(٣) (٢٥٢) من طريق صدقة بن خالد القرشي،

والطبراني في مسند الشاميين (٣١١)، وفي الكبير (١٨٣٥٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٣)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٥١) والقزاز في جزء من أحاديثه عن شيوخه (١١٠٩)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٣٢٧) من طريق سفيان الثوري،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٣) من طريق عيسى بن يونس،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٤٣) من طريق عبدالحميد الحماني،

(١) وقع عندهم في المطبوع ((نحلاً)) بالخاء المعجمة، والصواب ((نحلاً)).

(٢) وقع عندهم في المطبوع ((نحلاً)) بالخاء المعجمة، والصواب ((نحلاً)).

(٣) وقع عندهم في المطبوع ((نحلاً)) بالخاء المعجمة، والصواب ((نحلاً)).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣٠٨٩) من طريق مروان بن محمد الطاطري،
والمزي في تهذيب الكمال (٢٦٩١) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري،
وابن الأثير في أسد الغابة (١٩٠٥) من طريق المعافي بن عمران،
كلهم ثلاثة عشر راوياً (أبو داود، وعبد الرزاق، وعبد الأعلى، وعبد الرحمن، ووكيع،
وعثمان، وصدقة، وسفيان، وعيسى، وعبد الحميد، ومروان، وأبو أحمد، والمعافي) عن سعيد
بن عبدالعزيز التنوخي به بنحوه، وزادوا: ((قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ احْمِهَا لِي فَحَمَاهَا لِي)).
دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن هذا الحديث مرسل، وأن سليمان بن موسى لم يدرك أحداً من
أصحاب النبي ﷺ، وهو كما قال، فسليمان بن موسى القرشي الأموي، وثقه: يحيى بن
معين، ودحيم، ومحمد بن سعد وابن حبان، وقال ابن عدي: ((ثبت صدوق))، وقال أبو
حاتم: ((محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول
أفقه منه ولا أثبت منه))، وقال: ((لم يلق سليمان بن موسى أبا سيارة))، وقال الأحوص بن
المفضل بن غسان الغلابي، عن أبيه قال أبو مسهر: ((لم يدرك سليمان بن موسى أبا
سيارة))^(١).

وبهذا يتبين أن سليمان بن موسى لم يُدرك أبا سيارة ﷺ بل ولا أحداً من أصحاب
النبي ﷺ، فضلاً عن كون الأئمة قد اختلفوا في ضبطه وإتقانه، فالحديث بهذا الإسناد منقطع
لا تقوم به حجة، قال ابن عبد البر: ((هذا حديث منقطع، ولا يُعرف أبو سيارة بغير هذا، ولا
تقوم لأحد بمثله حجة))^(٢)، وقال أيضاً: ((هو حديث مرسل لا يصح أن يحتج به إلا من قال
بالمراسل))^(٣).

وقد ذكر ابن الملقن وابن عبد الهادي وابن حجر أن هذا الإسناد منقطع^(٤).

فالإخلاصة أن هذا الحديث ضعيف؛ لحال سليمان بن موسى فقد أرسله سليمان كما

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٨/٤)، تهذيب الكمال (٩٢/١٢)، الكاشف (٤٦٤/١)، جامع التحصيل ص
(١٩٠)، تهذيب التهذيب (١٦/٥).
(٢) الاستذكار (٢٤١/٣).
(٣) الاستيعاب (٤٠/٢).
(٤) انظر: البدر المنير (٥٢٠/٥)، تنقيح أحاديث التعليق (٢٠٥/٢)، التلخيص الحبير (٣٧٠/٢).

قال البخاري وغيره، فالحديث مرسل لا تقوم به حجة، وقد قال البخاري: ((لا يصح في زكاة العسل شيء))، -والله أعلم-.



بَابُ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ جَزِيَّةٌ

٧/١٧٧ - سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ حَرْبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي أُمِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ: ((لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ)).
فَقَالَ: ((هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ)).
قَالَ مُحَمَّدٌ: ((عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ كُنْيَتُهُ: أَبُو زَيْدٍ)).

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله، عن جده أبي أمه، عن أبيه موصولاً.

* أخرجه أبو داود (٢٦٥٣) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١٧٢٠٨) -
والبخاري في التاريخ الكبير - معلقاً - (٢٢٠)، والحري في غريب الحديث (٣٢٢) من طريق مسدد بن مسرهد الأسدي،

وابن أبي شيبة ٣١٩/٤ (وهو في إتحاف الخيرة المهرة ٣/٤٧٣)، وعنه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ١٥٨/٣،

وابن أبي خيثمة في تاريخه (٢١٧٩)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢١٧٩) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني،

والطحاوي في أحكام القرآن (٥٨١)، وشرح معاني الآثار (١٩٥٩) من طريق علي بن معبد العبدى ويحيى بن عبد الحميد الحماني،

أربعتهم (مسدد، وابن أبي شيبة، وابن الأصبهان، وعلي، والحماني)، عن أبي الأحوص عن عطاء بن السائب به بنحوه، زادوا: ((إنما العشور على اليهود والنصارى)).

* وأخرجه البخاري في التاريخ (٦٠/٣) معلقاً، والبيهقي (١٩٩/٩)، والمزي في التهذيب معلقاً ٢ (٨١/٨) من طريق نصير بن أبي الأشعث، عن عطاء به، بنحو رواية أبي الأحوص، إلا أنه أسقط جد حرب، وقال: ((عن حرب، عن أبي جده)).

الوجه الثاني: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله مرسلاً.

* أخرجه أبو داود (٢٦٥٣) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١٧٢١٠) - من طريق محمد بن عبيد المحاربي،

وابن الأثير في أسد الغابة (٢٥١/١) من طريق أبي سعيد الأشج،

كلاهما (محمد، وأبو سعيد)، عن وكيع عن سفيان الثوري، عن عطاء بن السائب به بنحوه، غير أنه وقع في رواية أبي سعيد: ((عن حرب بن أبي حرب)).

الوجه الثالث: عطاء بن السائب، عن رجل من بكر بن وائل، عن خاله موصولاً.

* أخرجه أحمد (٤٧٤/٣ و ٣٢٢/٤) عن ابن مهدي، وابن أبي شيبة (٣١٩/٤) عن وكيع، وأحمد (٤٧٤/٣)، والبخاري في التاريخ (٦٠/٣) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، والطحاوي في شرح المعاني (٣٢/٢) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والخطيب في التاريخ (١٥٣/٣) من طريق عبيد الله الأشجعي، خمستهم (ابن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، والفريابي، والأشجعي) عن الثوري،

والطحاوي في شرح المعاني (٣١/٢) من طريق حماد بن سلمة،

كلاهما (سفيان، وحماد) عن عطاء بن السائب به، بنحوه، إلا أن سفيان كما في رواية وكيع، وأبي نعيم، والفريابي، والأشجعي قالوا: عطاء، عن حرب، عن خاله - زاد الفريابي: من بكر بن وائل -، قال: أتيت النبي ﷺ، ووقع في رواية حماد بن سلمة عن عطاء قال: عن حرب، عن خاله، ولفظه بنحو حديث عبدالسلام بن حرب .

الوجه الرابع: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله، عن جده رجل من بني تغلب موصولاً .

* أخرجه أبو داود (٢٦٥٥) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١٧٢٠٩)، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (٢٠٢٨) - من طريق عبدالسلام بن حرب،

و ابن سعد في الطبقات (٥٩/٦) عن سعيد بن منصور،

وأحمد (٤٧٤/٣ و ٤١٠/٥)،

وأحمد بن منيع (إتحاف الخيرة المهرة ٣/٣٤٧)، والبخاري في التاريخ (٦٠/٣) معلقاً،

وهلال الحفار في جزء له (الإصابة ١٦/٤، النكت الظراف ١١/١٣٦) من طريق

محمد بن السدي^(١)،

والبيهقي (١٩٩/٩) من طريق يحيى بن السري، خمستهم (سعيد بن منصور، وأحمد، وأحمد بن منيع، ومحمد بن السدي، ويحيى بن السري) عن جرير بن عبد الحميد، وأبو نعيم في المعرفة (١٨٧٨/٤) من طريق أبي حمزة السكري محمد بن ميمون المروزي،

ثلاثتهم (عبد السلام، وجرير، وأبو حمزة) عن عطاء بن السائب به، ولفظه كما عند أبي داود: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَسْلَمْتُ وَعَلَّمَنِي الْإِسْلَامَ، وَعَلَّمَنِي كَيْفَ أَخْذُ الصَّدَقَةِ مِنْ قَوْمِي مِمَّنْ أَسْلَمَ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ مَا عَلَّمْتَنِي قَدْ حَفِظْتُهُ إِلَّا الصَّدَقَةَ، أَفَأَعَشِّرُهُمْ؟ قَالَ: ((لَا، إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى النَّصَارَى، وَالْيَهُودِ))، ورواه جرير بمثل رواية أبي الأحوص، إلا أنه سمي شيخ عطاء: حرب بن هلال .

وزاد في وصف الجد في رواية سعيد بن منصور، ويحيى بن السري: ((أبا أمه))، وفي رواية أحمد، ومحمد بن السدي: ((أبا أمية))، وفي رواية أحمد بن منيع: ((أبا أمانة)). وبنحو رواية عبد السلام بن حرب في حديث أبي حمزة، إلا أنه أبدل بالجد الأب، فقال: حرب، عن أبيه .

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على عطاء بن السائب، واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:
الأول: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله، عن جده أبي أمه، عن أبيه موصولاً.

وهو من رواية أبي الأحوص سلام بن سليم، ونصير بن أبي الأشعث، إلا أن نصيرا قال: ((عن حرب، عن أبي جده)).

الثاني: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله مرسلاً .

وهو من رواية الثوري - في رواية وكيع، فيما رواه محمد بن عبيد المحاري، عنه - .

(١) هكذا في الإصابة، ولم يُسم في النكت، ولم أتبينه، ويشبه أنه تصحيف، ويعد احتمال تصحفه من الذي بعده - شيئاً ما - اختلافهما في تسمية شيخ حرب .

الثالث: عطاء بن السائب، عن رجل من بكر بن وائل، عن خاله موصولاً .

وهو من رواية حماد بن سلمة، والثوري، فيما رواه ابن مهدي، وأبو نعيم، والفريري، والأشجعي، ووکیع - فيما رواه ابن أبي شيبة، عنه - عن الثوري .
هكذا رواه ابن مهدي، وسائرهم سمي الرجل المبهمة - شيخ عطاء - حرب بن عبيد الله.

الرابع: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله، عن جده رجل من بني تغلب موصولاً.

وهو من رواية عبدالسلام بن حرب، وجرير بن عبد الحميد - على اختلاف عنه في شيخ حرب، وفي نسبه -، وأبي حمزة السكري، إلا أنه أبدل بالجد الأب .
ويتبين هنا، أنه قد اختلف على اثنين من أصحاب عطاء بن يسار، الثوري، وجرير بن عبد الحميد .

فأما الثوري، فاختلف عليه في وصله، وإرساله، حيث رواه أربعة من ثقات أصحابه موصولاً، واختلف على وکیع، فرواه ابن أبي شيبة عنه كرواية الجماعة، وخالفه محمد بن عبيد المحاربي فأرسله، وقد لخص ابن حجر حال المحاربي بقوله: ((صدوق))^(١)، فالأصح رواية ابن أبي شيبة، فهو أحفظ منه، وروايته هي الموافقة لرواية أصحاب الثوري، ومما يدل على عدم ضبط محمد بن عبيد للحديث ما أشار إليه أبو داود من مخالفته في متنه، حيث قال: ((خراج)) مكان ((العشور)).

فالحفوظ عن الثوري: عطاء، عن حرب، عن خال له من بكر بن وائل.

ولا يُعكر على هذا مخالفة ابن مهدي إياهم بإهم حرب، إذ تسميته عند سائر أصحاب الثوري، وجميع من روى هذا الخبر عن عطاء .

وأما جرير بن عبد الحميد، فاختلف عليه في شيخ حرب، فقال سعيد بن منصور، ويحيى بن السري: عن أبي أمه، وقال أحمد، ومحمد بن السدي: عن أبي أمية، وقال أحمد بن منيع: عن أبي أمية .

والأقرب صحة قول من قال: عن أبي أمه، وأن ((أبو أمية)) تصحيف، ولا تخفى شدة

(١) تقريب التهذيب (٢/٤٩٥).

الاشتباه، وفي رواية أبي الأحوص، وعبد السلام بن حرب، التصريح بأن جد حرب أبو أمه، قال ابن عساكر في معرض سوقه من ذكر بكنيته من الصحابة في مسند أحمد: أبو أمية، وإنما هو ((عن أبي أمه))^(١).

واختار ذلك ابن حجر أيضاً^(٢).

ومثله القول في ((أبي أمية))، وقد انفرد به أحمد بن منيع، ولم يرد لأبي أمية ذكر في أي من طرق هذا الحديث.

وأما تسمية جرير بن عبد الحميد شيخ عطاء: حرب بن هلال، فوهم، انفرد به من بين سائر أصحاب عطاء، وأشار لذلك ابن حجر^(٣).

وقد أوغل ابن حبان في الوهم، فعقد لكل منهما ترجمة، ثم قال في ترجمة حرب بن هلال: يروي عن أبي أمية الباهلي، روى عنه عطاء^(٤)، فتصرف في الإسناد حين نسب أبا أمية اجتهاداً، وعامة أصحاب جرير يقولون: هو رجل من بني تغلب.

فالحلاصة أن رواية أبي الأحوص: عن حرب، عن جده أبي أمه، عن أبيه، وقد أعل البغوي روايته بتفرده بذكر أبي الجد^(٥).

وقال الثوري، وحماد بن سلمة: ((عن حرب، عن خاله)).

وقال عبد السلام بن حرب، وجرير - في المحفوظ عنه -: ((عن حرب بن عبيد الله الثقفي، عن أبي أمه رجل من بني تغلب)).

وقال نصير بن أبي الأشعث: ((عن حرب، عن أبي جده)).

وقال أبو حمزة السكري: ((عن حرب، عن أبيه)).

والثوري سمع من عطاء قديماً، وكذلك حماد بن سلمة في قول جمهورهم^(٦)، وإن كان

(١) انظر: ترتيب أسماء الصحابة (١١٣).

(٢) انظر: تعجيل المنفعة (٤١٠/٢)، الإصابة (١٦/٤)، النكت الظراف (١٣٦/١١).

(٣) انظر: أطراف المسند (٤٧/٦).

(٤) انظر: النقات (١٧٢/٤ و ١٧٣).

(٥) انظر: الجامع الكبير للسيوطي ح (٢٩٥٢).

(٦) انظر: التقييد والإيضاح (٤٤٣).

قد سمع من عطاء أيضاً في قدمته الأخيرة إلى البصرة^(١)، وأما جرير فلا يختلفون في تأخر سماعه^(٢).

وقد نص الأئمة على من سمع منه قبل اختلاطه، وحملوا من سواهم على السماع بعده، قال يحيى بن معين: ((كل من روى عنه إنما روى في الاختلاط إلا شعبة وسفيان))، وزاد مرة: حماد بن سلمة، وقال أبو حاتم: ((قديم السماع من عطاء شعبة والثوري))^(٣)، ولم يذكر أبو الأحوص، وعبد السلام بن حرب، وأبو حمزة السكري، ونصير بن أبي الأشعث، في من تقدم سماعه.

وهذا الاضطراب في رواياتهم يُقَرَّب حملهم له بعد الاختلاط، ويعد الحمل عليهم، فكلهم ثقات^(٤).

وقد توقف هنا البخاري في ترجيح أحد أوجه هذا الحديث، فقال بعد أن سأل الترمذي عنه: ((هذا حديث فيه اضطراب)).

بينما رجح ابن أبي حاتم رواية الثوري، وقال: ((أشبه الوجوه ما روى الثوري، ولا يشتغل برواية جرير، وأبي الأحوص، ونصير))^(٥).

والحديث من وجهه الراجح: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله الثقفي، عن خال له من بني بكر بن وائل، معلول بتفرد حرب بن عبيد الله به، وهو ليس بمعروف الحال، لم يرو عنه سوى عطاء بن السائب، وأما وصف ابن معين له بقوله: ((مشهور))^(٦)، فلا يكفي في قبول حديثه، قال ابن القطان فيه: ((وكم من مشهور لا تقبل روايته))^(٧)، ولعل مراد ابن معين شهرته بهذا الحديث.

(١) انظر: ضعفاء العقيلي (٣/٣٩٩)، سؤالات السلمي (١٤٨).

(٢) انظر: المعرفة والتاريخ (٣/٨٤)، الجرح والتعديل (٦/٣٣٣)، ضعفاء العقيلي (٣/٤٠١)، الكواكب النيرات (٣٢٣).

(٣) انظر: مسند ابن الجعد (١/٢٥٤)، الكامل (٥/٣٦٢)، الكواكب النيرات (٣٢٣).

(٤) ينظر في ترجمة أبي حمزة: التعديل والتجريح (٢/٦٤٣)، التقريب (٨/٦٣٤٨)، وفي ترجمة نصير: الجرح والتعديل (٨/٤٩١)، التقريب (٦١٢٦).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٣/٢٤٩)، تهذيب الكمال (٢/٨١)، وتابعه ابن حجر الإصابة (٢/٤٤١).

(٦) انظر: تاريخ الدارمي (٩٣).

(٧) انظر: بيان الوهم والإيهام (٣/٤٩٤).

وقال البخاري: ((لا يصح هذا الحديث))، وقال: ((روى عن خاله في العشور، ولا يتابع عليه)).

وأشار البخاري إلى نكارة متنه، فقال: ((قد فرض النبي ﷺ العشر فيما أخرجت الأرض))^(١)، أي أن قوله: ((ليس على المسلمين عشور)) مخالف لهذا .

على أن منهم من فسر العشور المنفي عن المسلمين، بما كان يفعله الملوك في الجاهلية من أخذهم العشر من أموال التجار إذا مروا بها، فأبطل ذلك الرسول ﷺ، وجاءت فريضة الزكاة^(٢).

ومنهم من قال: هو عشور التجارات والبياعات دون عشور الصدقات^(٣).



(١) انظر: التاريخ الكبير (٦٠/٣ و٦١)، الإكمال للحسيني (٢٠٨/١)

(٢) انظر: غريب الحديث للحري (١٥٦/١)، الأموال لأبي عبيد ص (٦٣٦).

(٣) انظر: معالم السنن (٤٣٤/٣).

فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا

- ٨/١٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ^(١) وَالْعُيُونُ^(٢) الْعُشْرُ...» الْحَدِيثُ.
- سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «الصَّحِيحُ مُرْسَلٌ، بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».
- ٩/١٧٩ - حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعُذْرِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَنَّ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَسَقَى السَّيْحُ، وَسَقَى الْعُيُونُ الْعُشْرُ...» الْحَدِيثُ.
- فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «هُوَ عِنْدِي مُرْسَلٌ قَتَادَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ كَثِيرُ الْغَلَطِ».

أولاً: حديث أبي هريرة ؓ:

تخریج الحديث:

الوجه الأول: سليمان بن يسار وبسر بن سعيد، عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٦٣٩)، وابن ماجه (١٨٠٦)، وابن حبان في المجروحين (١٢٩/٢) من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري به ولفظه عند الترمذي: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

* وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٥٠٨٥)، وفي الأوسط (٦٠/٥) عن الفضل بن حباب الحمحي، والبيهقي في الكبرى (٦٩١٩)، وفي معرفة السنن والآثار (٢٠٤٠) من

(١) سقت السماء: أي المطر، من باب ذكر المحل وإرادة الحال، والمراد ما لا يحتاج سقيه إلى مؤنة، انظر: مشارق الأنوار (١٤٢/٢).

(٢) العيون: جمع عين، وهي ينبوع الماء الذي ينبع من الأرض ويجري، انظر: لسان العرب (٢٩٨/١٣).

طريق إبراهيم بن إسحاق الحربي، وابن عبد البر في التمهيد (٤٥٤١)، من طريق أحمد بن ملاعب المخرمي، عن عبدالله بن علي بن المديني، ثلاثتهم (الفضل، وإبراهيم، وعبدالله) عن علي بن المديني، عن عاصم بن عبدالعزيز الأشجعي به، بنحوه غير أن عبدالله بن علي بن المديني مرة يرويه عن سليمان بن يسار وبسر، ومرة عن سعيد بن المسيب وبسر .

* وأخرجه الدارقطني في العلل (٢٨١٨) - معلقاً - عن عباس بن أبي شملة، عن الحارث بن أبي ذباب به.

الوجه الثاني: سليمان بن يسار وبسر بن سعيد مرسلاً .

* أخرجه مالك في الموطأ (٦٠٢)، - ومن طريقه الشافعي كما في معرفة السنن والآثار (٨٢٤١)، والبيهقي في الكبرى (١٩١٨) ومعرفة السنن والآثار (٨٢٤١)، - عن الثقة عنده،

وأبو عبيد في الأموال (١٠٠٩)، وابن زنجوية في الأموال (٢٥٦٥) من طريق بكير بن عبدالله بن الأشج،

كلاهما (الثقة عند مالك، وبكير) عن سليمان بن يسار وبسر بن سعيد به، بنحوه هكذا في رواية شيخ مالك، واقتصر بكير على بسر بن سعيد وزاد: ((وَفِيْمَا سَقَتْ السَّوَانِي نَصْفُ الْعُشْرِ)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على سليمان بن يسار وبسر بن سعيد، واختلف عليهما فيه على وجهين:

الوجه الأول: سليمان بن يسار وبسر بن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب .

الوجه الثاني: سليمان بن يسار وبسر بن سعيد مرسلاً .

وهذا الوجه من رواية بكير بن عبدالله بن الأشج، وشيخ مالك.

وقد قال البخاري: ((الصَّحِيحُ مُرْسَلٌ، بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ)).

وهذا ظاهر إذ إن الوجه الموصول تفرد في وصله الحارث بن أبي ذباب، والحارث بن

أبي ذباب ممن لا يحتمل تفرده فقد قال عنه أبو حاتم: ((ليس بالقوي))، وقال أبو زرعة: ((ليس به بأس))، وقال الساجي: ((حدث عنه أهل المدينة، ولم يحدث عنه مالك))، وقال عبدالله بن علي بن المديني: ((قال أبي: وأظن مالكا ترك حديث ابن أبي ذباب ولم يضعه في كتبه، وما رأيت في كتب مالك عنه شيئاً))^(١)، وقال أيضاً: ((ترك مالك ابن أبي ذباب للمنكرات التي في روايته))^(٢)، وقال الدارقطني: ((الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب ليس بالقوي عندهم، وهو من أهل المدينة))^(٣)، وقال ابن حبان: ((كان ممن يخطيء كثيراً، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد))^(٤)، ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: ((صدوق يهمل))^(٥).

ولعل وصل هذا الحديث من منكرات ابن أبي ذباب وتوهمات، حيث تفرد في وصله وهو ممن لا يحتمل تفرده، ولمخالفته بكير بن عبدالله بن الأشج، وبكير أوثق منه فقد وثقه: أحمد وابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي^(٦).

ويحتمل أن يكون الخطأ من الراوي عنه وهو عاصم بن عبدالعزيز الأشجعي المدني فقد ذكره العقيلي في الضعفاء، وابن حبان في المجروحين، وقال البخاري: ((فيه نظر))، وقال النسائي: ((ليس بالقوي))، وقال الحافظ ابن حجر: ((صدوق يهمل))^(٧).

فالوجه المحفوظ في هذا الحديث هو المرسل؛ لأنه من رواية بكير بن عبدالله بن الأشج وهو ثقة كما تقدم، ويريه عن بكير الليث بن سعد وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور^(٨).

وأما طريق مالك الذي يرويه عن شيخه الذي لم يسمه، فقليل إنه مخرمة بن بكير بن

(١) انظر: التمهيد (١٦٠/٢٤).

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (١٣٠/٤).

(٣) العلل للدارقطني (٣١٩/١٠).

(٤) المجروحين (١٢٩/٢).

(٥) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٤٨/٢).

(٦) انظر ترجمته في: الثقات للعجلي (٢٥٤/١)، تهذيب التهذيب (٤٣١/١).

(٧) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٤٩٣/٦)، الجرح والتعديل (٣٤٨/٦)، الثقات لابن حبان (٥٠٥/٨)، الضعفاء

للعقيلي (٣٣٨/٣)، تهذيب الكمال (٤٩٩/١٣)، الكاشف (٥٢٠/١)، تهذيب التهذيب (٤١/٥)، التقريب

ص (٢٨٥).

(٨) التقريب ص (٥٤٢).

الأشج، وهذا قال به إسماعيل بن أبي أويس، وأحمد، وابن عبد البر وابن حجر^(١)، وقيل إنه الليث بن سعد، وهذا قاله الدارقطني فيما حكاه عنه ابن عبد البر^(٢)، وسواء كان مخزمة أو الليث فروايتهما عن بسر تكون مرسله، هذا إذا كان المجهول مخزمة، أو الليث، وربما يكون مرجع هذا الطريق إلى بكير بن الأشج، حيث إن الليث، ومخزمة عرفا بالرواية عن بكير، ومخزمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج وثقه: أحمد وعلي بن المديني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث))، وقال النسائي: ((ليس به بأس، غير أنهم نصوا على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً))، وقد ضعفه ابن معين، ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((صدوق وروايته عن أبيه وجادة من كتابه قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلاً))^(٣).

ولئن كان مخزمة لم يسمع من أبيه هذا الحديث، فإن الليث بن سعد قد سمعه، ولكن يبقى أن الحديث من وجه المحفوظ معلول بالإرسال، لكن المعنى ثابت عن صحابة آخرين، والله أعلم.



(١) انظر: الجرح والتعديل (٣٦٣/٨)، تهذيب الكمال (٣٣٤/٢٧)، التمهيد (١٧٦/٢٤)، تعجيل المنفعة (٦٢٥/٢).

(٢) ينظر التمهيد (١٧٦/٢٤).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٣٦٣/٨)، الثقات لابن حبان (٥١٠/٧)، تهذيب الكمال (٣٣٤/٢٧)، تقريب التهذيب (٦٠٨).

ثانياً: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

تخريج الحديث:

الوجه الأول: قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

* أخرجه البزار في مسنده (٢٦٩٥) - ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٤٥٣٩) - عن رجاء بن محمد العذري به بنحوه وزاد: ((وَمَا سُقِيَ بِالنَّوَاضِحِ نِصْفَ الْعُشْرِ)).

* وأخرجه ابن عدي في الكامل (٧٥٠٨) من طريق محمد بن أبي نعيم، عن إسماعيل بن علية، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به بلفظ: ((وَفِي الْعَيْنِ السَّائِحَةِ أَوْ الْغَيْلِ أَوْ كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ كَامِلًا، وَمَا كَانَ بِالرِّشَاءِ نِصْفَ الْعُشْرِ)).

* وأخرجه يحيى بن آدم في الخراج (٣٢٢) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١٧٥) - عن أبي بكر بن عياش، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ((فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالْدَّوَالِي وَالسَّوَانِي وَالْعُرُوبِ وَالنَّاضِحِ نِصْفَ الْعُشْرِ)).

الوجه الثاني: قتادة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

* أخرجه ابن أبي شبيب في مصنفه (٩٨٥٦) عن إسماعيل بن علية، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به بنحوه .

الوجه الثالث: قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن النبي ﷺ مرسلًا.

* أخرجه ابن أبي شبيب في مصنفه (١٠١٧٦) عن وكيع بن الجراح، عن همام بن يحيى العوذلي، عن قتادة به، بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على قتادة، وقد اختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية همام بن يحيى فيما يرويه عنه سعيد بن عامر، وسعيد بن أبي عروبة فيما يرويه محمد بن أبي نعيم، عن إسماعيل بن علية، عنه .

الوجه الثاني: قتادة عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذا الوجه من رواية سعيد بن أبي عروبة فيما يرويه ابن أبي شيبة، عن إسماعيل بن عليه عنه.

الوجه الثالث: قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذا الوجه من رواية همام بن يحيى فيما يرويه عنه وكيع بن الجراح .
ويتبين هنا أنه قد اختلف على من دون قتادة، فقد اختلف على همام بن يحيى، وسعيد بن أبي عروبة.

أولاً: الاختلاف على همام بن يحيى، اختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه يرويه سعيد بن عامر.

الوجه الثاني: همام بن يحيى، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذا الوجه يرويه وكيع بن الجراح

والحفوظ عن قتادة هو الوجه الثاني؛ لأنه من رواية وكيع بن الجراح وهو ثقة ثبت، قال أحمد: ((ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ، كان أحفظ من ابن مهدي))، وقال حماد ابن زيد: ((لو شئت لقلت: إنه أرجح من سفيان))، وقال ابن حجر: ((ثقة حافظ عابد))^(١).

وأما الوجه الأول فقد خالف من هو أوثق منه وهو وكيع، وإن كان سعيد بن عامر ثقة كما وصفه بذلك الأئمة كيحيى بن معين وابن حبان والعجلي^(٢) إلا أنه ربما وهم، قال أبو حاتم: ((سعيد رجل صالح ربما وهم))^(٣)، وقال في موضع آخر: ((كان سعيد رجلاً صالحاً في حديثه بعض الغلط))^(٤)، ولعل وصل هذا الحديث من وهم وغلط سعيد بن عامر.

فرواية همام الصواب فيها ما رواه وكيع، عن همام، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل مرسلًا.

(١) انظر: الكاشف (٦٠٥٦)، التقريب (٧٤١٤).

(٢) انظر: معرفة الثقات للعجلي (٤٠١/١)، الجرح والتعديل (٤٨/٤)، تهذيب التهذيب (٤٤/٤).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) المصادر السابقة.

ثانياً: الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة، فقد اختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه يرويه إسماعيل بن عُلَية — كما في رواية محمد بن أبي نعيم عنه - .

الوجه الثاني: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذا الوجه يرويه إسماعيل بن عُلَية — كما في رواية ابن أبي شيبه عنه - .

والحفوظ عن سعيد بن أبي عروبة هو الوجه الثاني، وإن كان إسماعيل بن عُلَية قد روى كلا الوجهين، إلا أن المحفوظ عنه أيضاً هو ما رواه أبو بكر بن أبي شيبه فهو ثقة حافظ صاحب تصانيف، كما قال ابن حجر ^(١).

وأما الوجه الأول الذي يرويه محمد بن أبي نعيم الواسطي، عن إسماعيل عن سعيد، فمحمد هذا قال عنه أبو حاتم: ((صدوق))، وقال ابن أبي حاتم: ((سمعت أحمد بن سنان يقول: ابن أبي نعيم ثقة صدوق))، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: ((حدثنا موسى بن العباس، ثنا أبو داود السجزي، سمعت يحيى بن معين وسألته عن ابن أبي نعيم فقال: كذاب خبيث عفر من الأعفار))، وقال ابن عدي: ((عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه))، ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((صدوق لكن طرحه ابن معين)) ^(٢)، فهذه المتابعة لا يلتفت إليها لحال ابن أبي نعيم، فقد تكلم فيه من جهة مخالفته للثقات، ومما يؤكد ذلك مخالفته لابن أبي شيبه، وابن أبي شيبه هو المقدم.

فالحفوظ عن سعيد بن أبي عروبة هو الوجه الثاني وهو المرسل.

وأما الاختلاف على قتادة فتبين أن الراجح عنه وجهان هما:

الأول: قتادة، عن النبي ﷺ مرسلًا.

الثاني: قتادة، عن صالح أبي الخليل عن النبي ﷺ مرسلًا.

وقد رجح البخاري الوجه الذي يرويه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النبي ﷺ مرسلًا فقال: هو عندي مرسل قتادة، عن النبي ﷺ مرسلًا، على رواية سعيد بن عامر عن

(١) ينظر التقريب (٣٥٧٥) .

(٢) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٨/٦)، الجرح والتعديل (٣٨/٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي

(١٠٥/٣)، التقريب (٥٠٣).

همام بن يحيى وذكر أن سعيد بن عامر كثير الغلط، وقد تقدم الكلام على هذا، ولكن لم يذكر البخاري الرواية الثانية وهي الراجحة عن همام بن يحيى، وهي كونه مرسل صالح أبي الخليل، وهذا الوجه رجحه أبو حاتم كما نقله عنه ابنه فقال: ((سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن عامر، عن همام، عن قتادة، عن أنس أن النبي ﷺ سن فيما سقت السماء فقال: هذا خطأ إنما هو همام، عن قتادة، عن أبي الخليل أن النبي ﷺ مرسلًا))^(١).

ولكن رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة مرسلًا، أرجح؛ لأن ابن أبي عروبة من أوثق الناس في قتادة كما وصفه بذلك الأئمة، قال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى بن معين: ((سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة))، وقال ابن أبي خيثمة: ((سمعت يحيى بن معين يقول: أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة))، وقال إسحاق بن هانئ: ((سألت أبا عبد الله قلت: أيما أحب إليك في حديث قتادة: سعيد بن أبي عروبة أو همام أو شعبة أو الدستوائي؟ فسمعتة يقول: قال عبدالرحمن بن مهدي: سعيد عندي في الصدق مثل قتادة، وشعبة ثبت، ثم همام))^(٢).

ويحتمل أن يكون الاختلاف من قتادة، فهو سمعه من صالح أبي الخليل، فتارة يذكره وتارة يسقطه، فهو مدلس قال ابن حجر: ((مشهور بالتدليس))، وذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين^(٣).

والحديث من وجهه المحفوظ: قتادة مرسلًا، أو قتادة عن صالح أبي الخليل مرسلًا، معلول بالإرسال.

وأما الطريق الآخر لأنس بن مالك ﷺ الذي يرويه أبان بن أبي عياش، فإن هذا الطريق لا يُعتد به؛ لأن أبانا متروك الحديث كما ذكر ذلك الأئمة^(٤).



(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ح (٦٢٢) .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٦٣/١) .

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٣٥١/٨)، تعريف أهل التقديس ص (٤٣) .

(٤) انظر: الضعفاء للبخاري (٢٤/١)، الجرح والتعديل (٢٩٥/٢)، المحروحين لابن حبان (٩٧/١)، الكامل لابن عدي (٣٨١/١)، التقريب (٨٧/١) .

مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ^(١)

١٨٠/١٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ إِلَى الْيَهُودِ فَيَخْرُصُ النَّخْلَ...» الْحَدِيثُ .

١٨١/١١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ عَمْرٍو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ التَّمَّارِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ كُرُومَهُمْ^(٢) وَثِمَارَهُمْ». فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقَالَ: «حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ غَلَطٌ، وَحَدِيثُ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ أَصَحُّ».

أولاً: حديث عائشة - رضي الله عنها -:

تخریجه:

الوجه الأول: ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

* أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٧٣٩)،

وإسحاق بن راهوية في مسنده (٨٧٥)،

وابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٩)، والدراقطني في سننه (١٨١١) من طريق محمد بن يحيى الذهلي،

وابن المنذر في الإقناع (٥١) والطبراني في المعجم الكبير (١١٩٣)، وابن حزم في المحلى (٩٥٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري،

والطحاوي في أحكام القرآن (٥١٢) من طريق أحمد بن صالح المصري،

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٦٢/٢): ((خَرَصَ النخلة والكُرْمَةُ يَخْرُصُهَا خَرْصًا: إِذَا حَزَرَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الرُّطْبِ تَمَرًا وَمِنَ الْعَنْبِ زَبِيًّا فَهُوَ مِنَ الْخَرْصِ: الظَّنُّ؛ لِأَنَّ الْحَزَرَ إِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ بَظْنٍ، وَالْإِسْمُ: الْخَرْصُ بِالْكَسْرِ. يُقَالُ: كَمْ خَرْصُ أَرْضِكَ؟ وَفَاعِلُ ذَلِكَ الْخَارِصُ)). وانظر: لسان العرب (٢١/٧) ((خَرَصَ)).

(٢) الكرم: شجر العنب لا يُسمى به غيره، والجمع: كُرُوم. انظر: جمهرة اللغة (٧٩٨/٢). ((كرم))

والدارقطني في سننه (١٨١١)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٠٢٨) من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه،

ستتهم (أحمد، وإسحاق بن راهويه، والذهلي، والدبري، وأحمد بن صالح، ومحمد بن عبد الملك) عن عبد الرزاق وهو في المصنف (٧٠٣٣) به، ولفظه عن عائشة - رضى الله عنها - أَنَّهَا قَالَتْ وَهِيَ تَذْكُرُ شَأْنَ خَيْرٍ: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ فَيَخْرِصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ أَوَّلَ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ يَخِيرُ الْيَهُودَ بِأَنْ يَأْخُذُوها بِذَلِكَ الْخَرْصِ أَوْ يَدْفَعُونَهَا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ))، ووقع في رواية أحمد أن ابن جريج قال: ((أُخْبِرْتُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ)).

* وأخرجه أبو داود في سننه (١٣٧١) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٦٨٧٧) -، وأبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (١٠٢٧)، والدارقطني في سننه (١٨١١) من طريق حجاج بن محمد المصيصي،

وأحمد في مسنده (٢٤٧٣٩) عن محمد بن بكر البرساني،

كلاهما (حجاج، ومحمد) عن ابن جريج به، ولفظه بتمامه عند أبي داود أن عائشة - رضي الله عنها - قَالَتْ وَهِيَ تَذْكُرُ شَأْنَ خَيْرٍ: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودِ فَيَخْرِصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ))، وقد وقع عند حجاج بن محمد كما في رواية أبي داود، والدارقطني عنه أن ابن جريج قال: ((أُخْبِرْتُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ))، وقال في رواية محمد بن بكر: ((عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ)).

* وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢١١٩٧) عن محمد بن عمرو الحراني، عن عمرو بن خالد الحراني، عن عبد الله بن لهيعة، عن عروة بن الزبير مرسلًا، بنحوه.

الوجه الثاني: ابن شهاب، عن سليمان بن يسار مرسلًا.

* أخرجه مالك في الموطأ (١٣٦٨) - ومن طريقه الشافعي في الأم (٥٤٣)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار في موضعين الأول (٢٠٢٢٧)، والثاني (٢٠٢٢٧)، وفي الكبرى (٦٨٧٤)، وابن عساكر في تاريخه في موضعين الأول (١٠٨٣٣)، والثاني (١٠٨٣٣)، والحنائي في الرابع من فوائده في موضعين الأول (١)، والثاني (٤١) - عن ابن شهاب الزهري به، بنحوه .

الوجه الثالث: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

* أخرجه مالك في الموطأ (١٤١٢) - ومن طريقه الشافعي في الأم (٥٤٢)، وابن زنجوية في الأموال (١٥٨١)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٤٧٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار في موضعين، الأول (٢٠٢٦)، والثاني (٢٠٢٦)، وفي الكبرى (٦٨٧٤) -

والدارقطني في العلل (٣٤٥٩) - معلقاً - عن معمر بن راشد،

والدارقطني في العلل (٣٤٥٩) - معلقاً - عن عقيل بن خالد الأيلي،

ثلاثتهم (مالك، ومعمر، وعقيل) عن ابن شهاب به ولفظه: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِيَهُودَ حَيْبَرَ يَوْمَ افْتَتَحَ حَيْبَرَ: أَفْرُكُمُ فِيهَا مَا أَفْرَكُمُ اللَّهُ ﷻ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ)).

الوجه الرابع: ابن شهاب مرسلًا.

* أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٧٠١٧) - ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢١٢٠١) - عن ابن جريج،

والطحاوي في أحكام القرآن (٥١٣) من طريق يونس بن يزيد الأيلي،

والطبراني في المعجم الكبير (١١٩٨) من طريق موسى بن عقبة القرشي،

ثلاثتهم (ابن جريج، ويونس، وموسى) عن ابن شهاب به، بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية ابن جريج فيما يرويه عنه حجاج بن محمد المصيصي، ومحمد بن بكر، وعبدالرزاق في إحدى روايته.

الوجه الثاني: الزهري، عن سليمان بن يسار مرسلًا.

وهذا الوجه من رواية مالك بن أنس.

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

وهذا الوجه من رواية مالك، ومعمر بن راشد، وعقيل بن خالد.

الوجه الرابع: الزهري مرسلاً.

وهذا الوجه من رواية يونس بن يزيد الأيلي، وموسى بن عقبة القرشي، وابن جريج فيما يرويه عنه عبدالرزاق في إحدى روايته .

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الثالث؛ لأنه من رواية الأكثر والأحفظ: مالك ومعمّر وعقيل، وهؤلاء من أوثق الناس في الزهري، قال أحمد في رواية ابنه عبدالله: ((أثبتهم مالك، ثم ابن عيينة، قال: وأكثرهم رواية عنه يونس، وعقيل، ومعمّر، وقال: يونس وعقيل يؤيدان الألفاظ))، وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: ((سمعت يحيى بن سعيد القطان وذكر يوماً أصحاب الزهري، فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثني بسفيان بن عيينة، ثم ثلث بمعمّر، وذكر يونس بعده))، وقال أبو حاتم الرازي: ((مالك أثبت أصحاب الزهري))، وقال ابن أبي خيثمة: ((سمعت يحيى بن معين يقول: أثبت أصحاب الزهري: مالك، ومعمّر، ويونس، كانوا عالمين به))، وقال إبراهيم بن الجنيد: ((سئل يحيى بن معين - وأنا أسمع -: من أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك، ثم معمّر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزيدي، وابن عيينة، وكل هؤلاء ثقات))^(١)، قال الدارقطني: ((والمرسل عن سعيد أصح))^(٢).

ثم يليه الوجه الثاني، فالرابع، فيكون الزهري مرة يُرسله عن سليمان بن يسار، ومرة عن سعيد بن المسيب، ومرة يرسله هو.

وأما الوجه الأول فلا يُلتفت إليه؛ لتفرد ابن جريج وعننته، وقد جاء في بعض طرق الحديث قول ابن جريج: ((أخبرت عن ابن شهاب))، وهذا تصريح منه بعدم السماع، فالحديث كما قال البخاري إن وصله غلط، قال الشافعي: ((بعثة عبدالله بن رواحه حديث منقطع))^(٣)، وقال الطحاوي: ((ولا نعلم أحداً رفع هذا الحديث عن عروة، عن عائشة غير ابن جريج، وقد وقفنا على فساده من حديثه))، ثم ساق الإسناد الذي صرح فيه ابن جريج بعدم السماع ثم قال -الطحاوي-: ((فأما سائر أصحاب الزهري سواء فأوقفوه على ابن شهاب ولم يجاوزوه))^(٤).

(١) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥١/١) .

(٢) العلل (١١١/١٤) .

(٣) الأم (٨٦٨/٢) .

(٤) أحكام القرآن للطحاوي (٣٤٧/١) .

وأما متابعة عبدالله بن لهيعة فلا يُلتفت إليها؛ لحاله فقد ضعفه الأئمة^(١)، وأيضاً قد خالف الزهري فالزهري لا يرويه عن عروة كما هو الراجح، والله أعلم.

فالإخلاصة: أن الحديث من أوجهه الراجحة مرسل، فهو معلول بالإرسال، والله أعلم.



(١) انظر: طبقات ابن سعد (٥١٦/٧)، تاريخ الدارمي (١٥٣)، الجرح والتعديل (١٤٥/٥)، المجروحين (١٢/٢)، تهذيب الكمال (٤٨٧/١٥).

ثانياً: حديث عتاب بن أسيد رضي الله عنه:

تخریجه:

الوجه الأول: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٥٨٣) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة - من طريق مسلم بن عمرو بن الحذاء المدني به بنحوه،

* وأخرجه أبو داود في سننه (١٣٦٩)، والدارقطني في سننه (١٨٠٨) من طريق محمد بن إسحاق المسيبي،

وابن ماجه (١٨٠٩)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٥٢٢)، وأبو بكر بن مخلول في أماليه (٤١)، وابن حبان في صحيحه (٣٣٦٠)، والدارقطني في سننه (١٨٠٧)، وأبو محمد البعلبكي في أحاديثه عن شيوخه (١٦)، والظاهر في مشيخة البخاري (٢٤٣)، والمزني في تهذيب الكمال (٩٦٧٦)، من طريق الزبير بن بكار الأسدي، وعبد الرحمن الدمشقي المعروف - بدحيم -،

والشافعي في الأم (٢١٦٣)، وفي المسند (٥٤٠) - ومن طريقه ابن خزيمة في صحيحه (٢١٧٠)، والدارقطني في سننه (١٨٠٦)، والبيهقي في الكبرى (٦٨٦٩)، والصغرى (٥٥٦)، ومعرفة السنن والآثار (٢٠٢٤)، والبغوي في التفسير (١٨٥)، وفي شرح السنة (١٥٧٥)، وابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (١٥٢) -،

وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٥٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٦٨٧٠)، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب المدني،

والدارقطني في سننه (١٨٠٨)، والطحاوي في أحكام القرآن (٥١١)، وشرح معاني الآثار (١٩٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٦٨٦٩) من طريق إبراهيم بن المنذر الخزامي،

وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٣٩) من طريق محفوظ بن أبي توبة البغدادي،

والدارقطني في سننه (١٨٠٦)، وابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (١٥٢) من طريق يونس بن عبد الأعلى الصدي،

تسعتهم (مسلم، ومحمد، والزبير، وعبد الرحمن، والشافعي، ويعقوب، وإبراهيم، ومحمود، ويونس) عن عبد الله بن نافع المخزومي به بنحوه، إلا أنه وقع عند الشافعي

ويعقوب بن حميد، بلفظ: ((قال رسول الله ﷺ في زكاة الكرم: تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاتُ النَّخْلِ تَمَرًّا))، زاد يعقوب: ((فَتِلْكَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي النَّخْلِ وَالْعِنَبِ)).

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (٩٠٧٢) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١١٦٩) -، والحاكم في المستدرک (٦٥٧١)، من طريق خالد بن نزار الغساني، عن محمد بن صالح التمار به، بنحوه .

* وأخرجه أبو داود في سننه (١٣٦٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٧١)، والدارقطني في سننه (٨٠٥)، وابن عبد البر في الاستذکار (٨٠٠) من طريق بشر بن منصور السلمي، وابن الجارود في المنتقى (٣٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٧١)، والدارقطني في سننه (١٨٠٥)، والبيهقي في الكبرى (٦٨٧٠) من طريق عبد الله بن رجاء المكي، كلاهما (بشر، وعبد الله) عن عبد الرحمن بن إسحاق العامري،

والدارقطني في سننه (١٨٠٤)، والبلاذري في البلدان (٣٧٦) من طريق محمد بن عمر الوافدي عن محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري ((ابن أخي الزهري))،
والدارقطني في سننه (١٨٠٣) من طريق إسحاق بن محمد بن أبي فروة، عن عبد الرحمن بن عبدالعزيز الأيامي،

ثلاثتهم (عبد الرحمن بن إسحاق، محمد، وعبد الرحمن الأيامي) من طريق ابن شهاب الزهري به، بنحوه إلا أن رواية بشر بن منصور كما عند أبي داود، وابن خزيمة، وعبد الله بن رجاء كما عند ابن الجارود، ومحمد بن الزهري، وعبد الرحمن الأيامي بنحو لفظ الشافعي .

الوجه الثاني: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن المسور بن مخرمة، عن عتاب بن أسيد رضي الله عنه مرفوعاً.

* أخرجه الدارقطني في سننه (١٨٠٤)، والخطيب البغدادي في تاريخه (٢٩٣) من طريق الواقدي، عن عبد الرحمن بن عبدالعزيز الأيامي، عن ابن شهاب الزهري به، بنحو لفظ الشافعي .

الوجه الثالث: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

* أخرجه النسائي في الصغرى (٢٥٨٤)، وابن زنجويه في الأموال (١٥٨٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٧١)، والبيهقي في الكبرى (٦٨٧١)، وابن عبد البر في الاستذکار

(٨٠٠) من طريق يزيد بن زريع العيشي،

والنسائي في الصغرى (٢٥٨٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٧١)، وابن عبد البر في الاستذكار (٨٠٠) من طريق بشر بن الفضل الرقاشي،

وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٦٦٦) من طريق إسماعيل بن عُلَية، ثلاثتهم (يزيد، وبشر، وإسماعيل) عن عبد الرحمن بن اسحاق العامري، عن الزهري به، بنحو لفظ الشافعي.

الوجه الرابع: ابن شهاب مرسلاً.

* أخرجه سحنون في المدونه (٣٧٩/١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢٠٦٨) من طريق عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح،

وابن أبي حاتم في العلل (٥٩٦) -معلقاً- من طريق يونس بن يزيد الأيلي،

وابن أبي حاتم في العلل (٥٩٦) -معلقاً- من طريق عقيل بن خالد الأيلي،

وابن أبي حاتم في العلل (٥٩٦) -معلقاً- من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي،

أربعتهم (ابن جريح، يونس، عقيل، والأوزاعي) عن ابن شهاب الزهري بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على ابن شهاب الزهري، واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية محمد بن صالح التمار، ومحمد الزهري، و عبد الرحمن بن اسحاق العامري - فيما يرويه عنه بشر بن منصور السلمي، وعبد الله بن رجاء المكي -، وعبد الرحمن الأيامي فيما يرويه عنه محمد بن إسحاق بن أبي فروة .

الوجه الثاني: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن المسور بن مخرمة، عن عتاب بن أسيد مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية عبد الرحمن الأيامي فيما يرويه عنه الواقدي .

الوجه الثالث: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

وهذا الوجه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق العامري فيما يرويه عنه يزيد بن زريع وبشر الرقاشي وإسماعيل بن عُلَية .

الوجه الرابع: ابن شهاب مرسلاً.

وهذا الوجه من رواية ابن جريج، ويونس الأيلي، وعقيل بن خالد الأيلي، وعبدالرحمن الأوزاعي.

ويتبين هنا أنه قد اختلف على اثنين من أصحاب الزهري، وهما عبدالرحمن بن إسحاق العامري، وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الأيامي .

أولاً: الاختلاف على عبدالرحمن بن إسحاق العامري، فقد روي عنه على وجهين:

الوجه الأول: عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد مرفوعاً .

وهذا الوجه يرويه بشر بن منصور، وعبدالله بن رجاء المكي.

الوجه الثاني: عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

وهذا الوجه يرويه بشر بن المفضل، ويزيد بن زريع، وإسماعيل بن علية .

والذي يظهر أن الراجح عن عبدالرحمن بن إسحاق هو الوجه الثاني وهو المرسل إذا إنه من رواية الأكثر والأحفظ، فبشر بن المفضل، ويزيد بن زريع كلاهما ثقة ثبت، وإسماعيل بن علية ثقة حافظ^(١).

أما الوجه الأول وهو المرفوع فلا يقوى على مخالفة الوجه المرسل فرواته أقل بكثير من رواة الوجه المرسل فبشر بن منصور قال عنه ابن حجر: «(صدوق)»^(٢)، وعبدالله بن رجاء المكي قال عنه أيضاً: «(ثقة تغير حفظه قليلاً)»^(٣).

ثانياً: الاختلاف على عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأيامي، فقد اختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: عبدالرحمن، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب مرفوعاً .

وهذا الوجه يرويه إسحاق بن محمد بن أبي فروة .

(١) انظر: التقريب تراجم (٧٠٣، ٧٧١٣، ٤١٦) .

(٢) انظر: التقريب (٧٠٤) .

(٣) انظر: التقريب (٣٣١٣) .

الوجه الثاني: عبدالرحمن، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن المسور بن مخرمة، عن عتاب بن أسيد مرفوعاً .

وهذا الوجه يرويه الواقدي.

والراجح والمحفوظ عن عبدالرحمن الأيامي هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية إسحاق بن محمد بن أبي فروة الفروي، وقد قال عنه ابن حجر: ((صدوق كف فساء حفظه))^(١).

وأما الوجه الثاني فلا يلتفت إليه؛ لتفرد محمد بن عمر الواقدي به وهو متروك مع سعة علمه^(٢).

وأما الاختلاف على الزهري فقد تلخص في ثلاثة أوجه بعد أن سقط الوجه الثاني الذي تفرد به الواقدي، عن عبدالرحمن الأيامي، عن الزهري، عن سعيد، عن المسور بن مخرمة، عن عتاب.

فتكون الأوجه عن الزهري كما يلي:

الأول: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية محمد بن صالح التمار، ومحمد الزهري، وعبدالرحمن الأيامي كما في الراجح عنه.

الثاني: ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وهذا الوجه من رواية عبدالرحمن بن إسحاق العامري كما في الراجح عنه .

الثالث: ابن شهاب مرسلًا، وهذا الوجه من رواية ابن جريج، ويونس الأيلي، وعقيل بن خالد الأيلي، وعبدالرحمن الأوزاعي.

ولعل المحفوظ من هذه الأوجه هو الثاني والثالث، وأرجح هذين الوجهين هو الوجه الثالث؛ إذ إن رواته ثقات أثبات بل فيهم أوثق أصحاب الزهري كيونس، وعقيل، والأوزاعي^(٣)، وقد جزم بترجيح هذا الوجه أبو زرعة الرازي فقال: ((الصحيح عندي عن

(١) انظر: التقريب (٣٨١) .

(٢) انظر: التقريب (٦١٧٥) .

(٣) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥١/١) .

الزهري، أن النبي ﷺ^(١).

وأما الوجه الثاني فقد رجحه أبو حاتم وجزم به فقال: ((الصحيح عندي - والله أعلم - عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: كان يخرص العنب...)) وقد نسبته إلى بعض أصحاب الزهري^(٢)، ولم أقف إلا على رواية عبدالرحمن بن إسحاق - كما تقدم - .

وأما الوجه الأول: وإن كان رواته ثلاثة إلا أنه لا يمكن قبول مخالفتهم لكبار أصحاب الزهري في الوجه الثالث، ولا الوجه الرابع الذي جزم به أبو حاتم.

وأيضاً رواية الوجه الأول متكلم فيهم فعبداً الرحمن الأيامي صدوق يخطئ^(٣) ومحمد التمار اختلف في حال الأئمة، وأصلح أحواله أن يقال: صدوق^(٤)، وأما محمد الزهري ابن أخي ابن شهاب الزهري فقد لخص لحافظ ابن حجر حاله بقوله: ((صدوق له أوهام))^(٥) فضلاً عن كون الراوي عنه هو الواقدي، وهو: متروك الحديث كما هو معلوم، وعبدالرحمن بن إسحاق المعروف بعباد: صدوق^(٦).

والحديث من أوجهه الراجحة معلول بالإرسال، لكن يبقى أن مرسل سعيد بن المسيب قد تسمع فيه بعض الأئمة، قال أحمد وابن معين: ((أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب))، وقال الحاكم: ((قد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة))^(٧)، وقال ابن عبدالبر: ((مراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح))^(٨)، والله أعلم.



(١) العلل لابن أبي حاتم (٥٨٩/٢) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٥٨٩/٢) .

(٣) انظر: التقريب (٣٩٣٣) .

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣٧٧/٢٥)، التهذيب (٢٢٥/٩)، التقريب (٥٩٦١) .

(٥) انظر: التقريب (٦٠٤٩) .

(٦) انظر: التقريب (٣٨٠٠) .

(٧) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٠٠/١) .

(٨) الاستذكار (٤٨٧٣/١) .

في الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ

١٢/١٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ فَقَالَ: «الصَّحِيحُ عِنْدِي سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ صَالِحٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَسَعْدُ بْنُ سِنَانٍ خَطَأٌ إِنَّمَا قَالَهُ اللَّيْثُ».

تخريج الحديث:

* أخرجه الترمذي في سننه (٥٨٥) — ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٥٩٤) -، و أبو داود (١٣٥٦) — ومن طريقه الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٥٢٧) -، والبيهقي في الكبرى (٦٧٢٣) من طريق قتيبة بن سعيد الثقفي به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه في سننه (١٧٩٨)، وابن عدي في الكامل (٣٧٣٨)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٠٣) من طريق عيسى بن حماد المصري،

وأبو عبيد في الأموال (٨٢٧)، وابن زنجويه في الأموال (١٢١٢)، والبيهقي في الكبرى (٦٧٢٣) من طريق عبدالله بن صالح الجهني، ويحيى بن بكير القرشي،

وابن خزيمة في صحيحه (٢١٨٦) من طريق عبدالله بن وهب القرشي،

والطبراني في الصغير (٩٣٥)، والحارزي في مشيخته (١٠٨) من طريق أشهب بن عبدالعزيز العامري،

خمسهم (عبدالله، ويحيى، وعيسى، وابن وهب، وأشهب) عن الليث بن سعد به، بلفظه عندهم جميعاً، زاد ابن وهب: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَ لَهُ»، ووقع عند أشهب بلفظ: «مَنْعَ الزَّكَاةِ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

* وأخرجه ابن خزيمة (٢١٨٦)، وابن عدي في الكامل (٣٧٤١)، والبيهقي في الكبرى (٦٧٢٤)، من طريق عمرو بن الحارث الأنصاري،

والقضاعي في مسند الشهاب (١٠٢)، الرازي في مشيخته (١٠٨)، من طريق عبدالله

بن لهيعة،

كلاهما (عمرو، وابن لهيعة) عن يزيد بن أبي حبيب به، ولفظه في رواية عمرو بن الحارث: ((لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَ لَهُ، وَالْمُعْتَدِي...))، وفي رواية ابن لهيعة عند الرازي عنه: ((مانع الزكاة في النار يوم القيامة))، ووقع عندهما: سنان بن سعد، وزاد عمرو بن الحارث الكندي.

دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن الصحيح ((سنان بن سعد))، وليس ((سعد بن سنان))، ووصفه بأنه صالح مقارب الحديث، وأن ((سعد بن سنان)) إنما قاله الليث بن سعد .

وقد بسط البخاري في تاريخه الخلاف في اسمه، وأن أكثر الرواة عن يزيد بن حبيب كابن اسحاق، وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، وسعيد بن أبي أيوب كلهم يقولون: ((سنان بن سعد)) ولم يسمه ((سعد بن سنان)) سوى الليث بن سعد، وذكر أن الليث سماه مرة ((سنان بن سعد))^(١).

والذي يظهر أنه سنان بن سعد على ما حقق البخاري ذلك ولم يخالفه أحد، وسنان قال عنه البخاري هنا: ((صالح مقارب الحديث)). ووثقه: ابن معين كما ذكر ذلك عنه ابن أبي خثيمة، وقال أبو داود: ((قلت لأحمد بن صالح: سنان بن سعد سمع أنساً؟، فغضب من إجلاله له))، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ((هم مختلفون فيه، يقولون: سعد بن سنان، وسعيد بن سنان، وسنان بن سعيد، وأرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد، وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن سنان بن سعيد أحاديث الثقات، وما روي عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه مناكير كأتهما اثنان والله أعلم))^(٢).

وقال عنه أحمد بن حنبل: ((لم أكتب أحاديث سنان بن سعد؛ لأنهم اضطربوا فيها بعضهم سعد بن سنان، وبعضهم سنان بن سعد))، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ((تركت حديثه؛ لأنه مضطرب غير محفوظ))، قال: ((وسمعت مرة يقول: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه حديث أنس))، وقال الجوزجاني: ((أحاديثه واهية))، وضعفه النسائي وقال: ((منكر

(١) التاريخ الكبير (١٦٣/٤).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (١٦٣/٤)، الثقات لابن حبان (٣٣٦/٤)، الجرح والتعديل (٢٥١/٤)، الضعفاء للنسائي

(١٨٨/١)، ضعفاء العقيلي (١٨٨/٢)، تهذيب الكمال (٢٦٥/١٠)، تهذيب التهذيب (٤٠٩/٣)، الكامل لابن

عدي (٣٥٥/٣)، التقريب (٢٢٣٨).

الحديث))، وقال مرة: ((ليس بثقة))، وقال ابن سعد فيما نقله عنه ابن حجر في التهذيب: ((منكر الحديث))، وذكره العقيلي في الضعفاء.

فالإخلاصة: أن الظاهر -والله أعلم- ضعف هذا الإسناد؛ لحال سنان بن سعد والاضطراب الحاصل فيه، وأما ما ذكر ابن حبان من أنهم اثنان، وأن سنان بن سعد أحاديثه أحاديث الثقات فهذا والله أعلم أنه غير متوجه .

إذ إنه كيف تكون أحاديثه أحاديث الثقات وقد أنكرها الأئمة كابن سعد والنسائي والجوزجاني، واعرض عنهما أحمد ولم يكتبها والله أعلم.



فِي رِضَا الْمُصَدَّقِ^(١)

١٣/١٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدَّقُ فَأَعْطِهِ صَدَقَتَكَ، فَإِنْ اعْتَدَى فَوَلِّهِ ظَهْرَكَ، وَلَا تَلْعَنَهُ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْتَسِبُ عِنْدَكَ مَا أَخَذَ مِنِّي». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «إِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا».

تخريج الحديث:

الوجه الأول: أبو عثمان النهدي، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٩٥٧) من طريق محمد بن عبد الله الخضرمي - مطين - عن محمد بن طريف به بنحوه.

إلا أن البيهقي في طريقه جاء عنده: «عن حفص بن غياث النخعي» بدلاً من «محمد بن فضيل العتيبي»،

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٦٧٨) عن علي بن مسهر،

والبيهقي في الكبرى (٦٨٢٢) من طريق حفص بن غياث،

كلاهما (علي، وحفص) عن عاصم الأحوال به، بنحوه .

* وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣٥٩٧) من طريق إبراهيم بن الحارث الفارسي، عن

إسحاق بن إبراهيم حيدرة، عن أسباط بن محمد، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن وابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به بنحوه.

* وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (٨٥٢) من طريق يحيى بن بكير،

وابن زنجويه في الأموال (١٢٤٣) من طريق ابن لهيعة، عن أبي يونس حليم بن جبير

(١) المصدق: الذي يأخذ الحقوق من الإبل والغنم . انظر: المحكم (١٩١/٦)، المصباح المنير (١٨٢/٥)، لسان العرب (١٩٣/١٠) ((صدق)).

مولیٰ أبي هريرة،

وعبدالرازق في مصنفه (٦٦٠٨)، عن معمر، عن رجل،

كلاهما (أبو يونس، وشيخ معمر) عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً، ولفظ أبي يونس: ((حَقُّ عَلَى النَّاسِ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْمَصَدَّقُ أَنْ يُرَحِّبُوا بِهِ وَيُخْبِرُوهُ بِأَمْوَالِهِمْ كُلِّهَا ، وَلَا يُخْفُونَ عَنْهُ شَيْئاً مِنْهَا ، فَإِنْ عَدَلَ فَبَسْبِيلِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَاعْتَدَى ، لَمْ يَضُرَّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَسَيُخْلَفُهُ اللَّهُ لَهُمْ))، ولفظ شيخ معمر: ((إِذَا جَاءَكَ الْمَصَدَّقُ، فَقُلْ: هَذَا مَالِي، وَهَذِهِ صَدَقَتِي فَإِنْ رَضِيَ، وَإِلَّا فَوَلِّ وَجْهَكَ عَنْهُ، وَدَعَهُ، وَمَا يَصْنَعُ، وَلَا تَلْعَنَهُ)).

الوجه الثاني: أبو عثمان النهدي مرسلًا.

علقه الدارقطني في علله (٣٠٢٣) عن أبي عثمان النهدي .

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه أبو عثمان النهدي، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: أبو عثمان النهدي، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية عاصم الأحول.

الوجه الثاني: أبو عثمان النهدي مرسلًا .

ولم أقف عليه.

وقد رجح البخاري الوجه المرسل فقال: ((إِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا)).

ووافقه الدارقطني فقال بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: ((وَالصَّوَابُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ مُرْسَلًا))^(١).

ولم يذكر البخاري، ولا الدارقطني من رواه عن أبي عثمان النهدي، ولكن ترجيحهما يدل على قوة الطريق إليه، وأنه أقوى ممن ذكر أبا هريرة، وذلك أن الطريق بذكر أبي هريرة مرفوعاً تفرد به عاصم الأحول، وهو وإن كان ثقة إلا أنه متكلم فيه، قال ابن عدي: ((حدثنا بن حماد، قال: ثنا صالح، قال: ثنا علي، قال: سمعت يحيى وذكر عنده عاصم الأحول

(١) علل الدارقطني (٢١٧/١١).

فقال يحيى: لم يكن بالحافظ))، وقال القطان: ((ليس بالحافظ))، وقال عبدالرحمن بن المبارك: ((قال ابن عليه: من كان اسمه عاصم كان في حفظه شيء))، وحكى المروزي عن يحيى بن معين قال: ((كل عاصم في الدنيا ضعيف))، وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالحافظ عندهم)) وقال العقيلي: ((حدثني محمد بن عيسى، قال: حدثنا عباس قال: سمعت يحيى يقول: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن عاصم الأحوال ويستضعفه))، وقال أحمد بن سعيد الدارمي: ((سألت أحمد بن إسحاق قلت: ما لو هيب لم يرو عن عاصم الأحوال قال: رأى منه شيئاً أو قال رأيت منه شيئاً أو أنكر بعض سيرته))^(١).

وللحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة طرق إليه، وكلها لا تصح.

فأما الطريق الأول: يرويه ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً، فهذا الطريق فيه أبو بكر الهذلي سلمى بن عبدالله، وهو متروك الحديث^(٢).

وأما الطريقان الموقوفان على أبي هريرة، فالأول فيه ابن لهيعة وهو ضعيف^(٣)، وقد تفرد به.

والطريق الثاني فيه شيخ معمر وهو مجهول، والله أعلم.



(١) ضعفاء العقيلي (٣٦٠/٣)، الكامل لابن عدي (٢٣٥/٥)، المغني في الضعفاء للذهبي (٣٢٠/١).

(٢) الكامل لابن عدي (٢١٧/١١).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢٩٣/٧)، التهذيب (٤٠٩/٢٥)، التقريب (٥٩٧٧)، الثقات لابن حبان (٩٢/٩).

مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ

١٤/١٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ...» الْحَدِيثُ.

١٥/١٨٥ - وَقَالَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقَالَ: «حَدِيثُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ». وَقَالَ أَيُّوبُ: حَدَّثْتُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول القاسم بن محمد، عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٦٦٢) عن أبي كريب محمد بن العلاء به، ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ فَيُرِيهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ مَهْرَهُ، حَتَّى إِنَّ اللَّقْمَةَ لَتَصِيرُ مِثْلَ أُحَدٍ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٦]...».

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٨١٤)،

وأحمد في مسنده (١٠٠٩٠)،

وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٧٨١) عن عمرو بن عبد الله الأودي،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٢٦) عن جعفر بن محمد،

والدارقطني في الصفات (٥٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

خمسهم (ابن أبي شعبة، وأحمد، وعمرو، وجعفر، ويعقوب) عن وكيع بن الجراح به بنحوه.

* وأخرجه أحمد في مسنده (١٠٠٩٠) من طريق إسماعيل بن علية، وأحمد في مسنده

(٩٠٣٧) من طريق المبارك بن فضالة، وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٢٧)، وابن عدي في

الكمال (٥٢٤٩)، والعقيلي في الضعفاء (١٢٤٨) من طريق شعبة بن الحجاج،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٢٧) من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد،

وأخرجه الدارقطني في العلل معلقاً (١٤٧/١٢) عن حماد بن زيد، وداود بن أبي هند، وحماد بن سلمة، وحجاج بن حجاج، والمزي في المنتقى من الفوائد الحسان في الحديث (١) من طريق سفيان الثوري، تستعتهم (إسماعيل، المبارك، وشعبة، وعبدالعزيز، وحماد بن زيد، وداود وحماد بن سلمة، وحجاج، وسفيان) عن عباد بن منصور به بنحوه إلا أنه وقع موقفاً في رواية حماد بن زيد.

* وأخرجه أحمد في مسنده (٩٠٣٧) من طريق خلف بن الوليد، عن المبارك بن فضالة، عن عبدالواحد بن صبرة،

وعبدالرزاق في مصنفه (٢٠٠٥٠) - ومن طريقه أحمد في مسنده (٧٦٢٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٠٨٤) -، والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٤٧/١٢) عن حماد بن زيد، ومحمد بن ثور، ثلاثتهم (عبدالرزاق، وحماد، ومحمد) عن معمر، عن أيوب السخيتاني،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٢٧) من طريق عبدالوهاب الثقفي، والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٤٧/١٢) عن وهب بن جرير، وعبدالأعلى ثلاثتهم (عبدالوهاب، ووهب، وعبدالأعلى) عن هشام بن حسان،

والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٤٧/١٢) عن هشام بن عروة، ويونس بن عبيد، وميمون بن سياه،

والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٤٧/١٢) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني،

سبعتهم (عبدالواحد، وأيوب، وهشام بن حسان، وهشام بن عروة، ويونس، وميمون، وثابت) عن القاسم بن محمد التميمي به بنحوه إلا أنه وقع موقفاً في رواية أيوب السخيتاني - كما في رواية حماد بن زيد، ومحمد بن ثور عنه -، وجاء في رواية هشام بن حسان فيما يرويه عنه وهب بن جرير أن هشام بن حسان يرويه عن صاحب له عن القاسم عن أبي هريرة موقفاً، ورواه هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً كما في رواية عبدالأعلى عنه،

وجاء مرسلًا في رواية ثابت البناني أرسله القاسم بن محمد.

الوجه الثاني القاسم بن محمد، عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

* أخرجه أحمد في مسنده (٢٥١/٦)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٨٣١)، - ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٣٣٩٩) - عن عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني،

والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٤٧/١٢) عن عبد الوهاب بن عطاء، عن عباد بن منصور،

كلاهما (ثابت، وعباد) عن القاسم بن محمد به ولفظه: ((إِنَّ اللَّهَ لَيُرَبِّي لِأَحَدِكُمُ الثَّمَرَةَ وَاللُّقْمَةَ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمُ فَلْوَهُ أَوْ فَصِيلَهُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ أُحُدٍ)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على القاسم بن محمد، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: القاسم بن محمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية عبد الواحد بن صبره، وهشام بن عروة، ويونس بن عبيد، وميمون بن سياه، وعباد بن منصور - فيما يرويه عنه الجماعة وكيع، وداود بن أبي هند، والمبارك بن فضالة، وشعبة، وإسماعيل بن علية، وعبد العزيز بن عبد الصمد، وسفيان الثوري وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد إلا أن حماد بن زيد رواه عنه موقفاً -، وأيوب السخيتاني - فيما يرويه عنه معمر، ومحمد بن ثور، وحماد بن زيد إلا أن محمد بن ثور وحماد بن زيد روياه عنه موقفاً -، وهشام بن حسان - فيما يرويه عنه عبد الوهاب الثقفي ووهب بن جرير وعبد الأعلى إلا أن وهباً رواه عن هشام عن صاحب له عن القاسم عن أبي هريرة موقفاً، ورواه عبد الأعلى عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً -، وثبات البناني - فيما يرويه عنه حماد بن سلمة كما في رواية سليمان بن حرب عنه، إلا أنه رفع في روايته مراسلاً -.

الوجه الثاني: القاسم بن محمد، عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية - ثابت البناني - فيما يرويه عنه حماد بن سلمة كما في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عنه -، وعباد بن منصور - فيما يرويه عنه عبد الوهاب بن عطاء -.

ويتبين هنا أنه قد اختلف على عباد بن منصور، وأيوب السخيتاني، وهشام بن حسان، وثابت البناني.

أولاً: الاختلاف على عباد بن منصور فقد روي عنه مرفوعاً وموقفاً فقد رواه الجماعة عنه مرفوعاً وهم وكيع بن الجراح، وداود بن أبي هند، وشعبة بن الحجاج، وإسماعيل بن علية، عبدالعزيز بن عبدالصمد، وحماد بن سلمة، والمبارك بن فضالة كل هؤلاء روه مرفوعاً وتفرد في وقفه حماد بن زيد، والراجح عن عباد هو المرفوع؛ لأنه من رواية الجماعة عنه وفيهم ثقات إثبات كوكيع وشعبة وإسماعيل بن علية، وقد رجح المرفوع عن عباد الدارقطني في علله فقال: ((والصحيح عن عباد بن منصور، عن القاسم، عن أبي هريرة مرفوعاً)).

وأما رواية عبدالوهاب بن عطاء التي يرويها عن عباد بن منصور، عن القاسم عن عائشة فقد وهم فيها عبدالوهاب وقد نص على وهمه الدارقطني في علله^(١)، ووهمه ظاهر حيث إنه خالف الجماعة في روايته عن عباد وعبدالوهاب بن عطاء قال عنه ابن حجر: ((صدوق ربما أخطأ))^(٢) ولعل رواية هذا الوجه من خطائه والله أعلم.

ثانياً: الاختلاف على أيوب السخيتاني فقد اختلف عليه في رفعه ووقفه أيضاً، فقد رواه مرفوعاً معمر، واختلف عليه أيضاً فقد رواه عبدالرزاق عن معمر مرفوعاً وخالفه محمد بن نور فرواه عن معمر موقفاً، وقد رجح الدارقطني عن معمر ما رواه محمد بن ثور^(٣).

ورواه عن أيوب موقفاً حماد بن زيد، والراجح هو الموقوف؛ لأن حماد بن زيد مقدم في أيوب قال أحمد: ((ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد))، وقال ابن معين: ((ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد))، وقال النسائي: ((أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد))^(٤).

إذا فالراجح عن أيوب هو الموقوف قال الدارقطني: ((والصحيح عن أيوب قول حماد بن زيد عنه، ومتابعة ابن نور عن معمر عن أيوب))^(٥).

ثالثاً: الاختلاف على هشام بن حسان فقد روى عنه على ثلاثة أوجه: روي عنه مرفوعاً، وهذه رواية عبدالوهاب الثقفي عنه.

(١) انظر: علل الدارقطني (١٢/٤٧١).

(٢) ينظر التقريب (٤٢٦٢).

(٣) ينظر علل الدارقطني (١٢/٤٧١).

(٤) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٢٦٤).

(٥) ينظر علل الدارقطني (١٢/٤٧١).

وروي عنه موقفاً رواه وهب بن جرير، عن هشام، عن صاحب له عن القاسم عن أبي هريرة رضي الله عنه موقفاً.

ورواه عبد الأعلى، عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

والراجح هو ما رواه وهب بن جرير بن حازم فهو ثقة وهذا ما رجحه الدارقطني فقال: ((والصحيح عن هشام قول وهب بن جرير))^(١)، ولكن في رواية مجهول وقد قال الدارقطني عن هذا المجهول: ((قيل: إنه عباد بن منصور)).

وأما رواية عبد الوهاب الثقفي ففيها نظر؛ لحال عبد الوهاب، فهو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي قال عنه ابن حجر: ((ثقة تغير قبل موته))^(٢).

وأما الوجه الذي رواه عبد الأعلى وأظنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبو همام فقد نص الدارقطني أنه وهم فيه^(٣).

رابعاً: الاختلاف على ثابت البناني فقد روي عنه على وجهين:

الأول: ثابت البناني، عن القاسم بن محمد مرسلًا.

وهذا الوجه من رواية حماد بن سلمة فيما يرويه عن سليمان بن حرب.

الثاني: ثابت البناني، عن القاسم بن محمد، عن عائشة — رضي الله عنها — مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية حماد بن سلمة فيما يرويه عن عبد الصمد بن عبد الوارث.

ويتبين هنا أنه قد اختلف على حماد بن سلمة فروى عنه سليمان بن حرب الوجه الأول، وروى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث الوجه الثاني، والمحفوظ عن حماد بن سلمة هو الوجه الأول الذي يرويه سليمان بن حرب وهو المرسل؛ لأنه ثقة إمام حافظ^(٤)، وأما عبد الصمد بن عبد الوارث فهو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التميمي قال ابن سعد: ((كان ثقة إن شاء الله))، وقال ابن قانع: ((ثقة بخطئ))، ولخص حاله ابن حجر فقال:

(١) علل الدارقطني (١٢/١٤٧).

(٢) التقريب (٤٢٦١).

(٣) علل الدارقطني (١٢/١٤٧).

(٤) التقريب (٢٥٤٥).

((صدوق))^(١)، فعليه فإن سليمان بن حرب أوثق منه وهو المقدم في حماد بن سلمة ومن رجع الوجه المرسل الذي يرويه سليمان بن حرب الدارقطني فقد قال: ((والصحيح عن ثابت عن القاسم مرسلًا))^(٢)، ومما يؤكد صحة ما رواه سليمان بن حرب، وخطأ عبدالصمد أن عبدالصمد سلك الجاد في روايته عن حماد عن القاسم، عن عائشة، فالقاسم مشهور بالرواية عن عائشة، ولكن سليمان بن حرب خالف الجادة فدل على أنه أضبط، والله أعلم.

فعليه يكون الراجح عن ثابت البناني هو الوجه المرسل بناءً على ما سبق بيانه.

إذاً نخلص مما سبق أن الأوجه عن القاسم بن محمد هي:

الوجه الأول: القاسم بن محمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية عباد بن مقصور كما في الراجح عنه، وعبدالواحد بن صبرة، وهشام بن عزوة، ويونس بن عبيد، وميمون بن سباه.

الوجه الثاني: من رواية أيوب السخيتاني كما في الراجح عنه، وهشام بن حسان كما في الراجح عنه أيضاً.

الوجه الثالث: القاسم بن محمد مرسلًا، وهذا الوجه من رواية ثابت البناني كما في الراجح عنه.

وقد رجح البخاري من هذه الأوجه الوجه الأول فقال: ((حديث القاسم بن محمد، عن أبي هريرة أصح)).

والذي يظهر أنه إنما أراد الوجه الأول المرفوع؛ لأنه السؤال أي سؤال الترمذي إنما جاء عن المرفوع، فالبخاري إذاً يُرجح الوجه المرفوع عن القاسم، وكذا الترمذي فقد قال عنه حديث حسن صحيح.

ويبقى النظر في باقي الأوجه عن القاسم وهي الموقوف والمرسل. فأما الموقوف فقد رواه أيوب السخيتاني كما في الراجح عنه وهشام بن حسان كما في الراجح عنه إلا أن هشام بن حسان أتهم رجلاً في السند فقال عنه صاحب له، عن القاسم، وقيل: إن هذا

(١) التهذيب (٢٩١/٦)، التقريب (٤٠٨٠).

(٢) علل الدارقطني (١٤٧/١٢).

المجهول هو عباد بن مقصور كما حكاه الدارقطني^(١).

فيستقط هنا ما رواه هشام بجهالة أحد رواته ويبقى النظر في رواية أيوب السخيتاني والبخاري ذكرها هنا بصيغة التمريض فقال: ((وقال أيوب: حَدَّثْتُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)).

وأيوب السخيتاني ثبت حجة^(٢). ولكن لا شك أن تفردّه ومخالفته للجماعة الذين رَوَوْه على الوجه الأول يجعل في النفس منه شيء.

وأما الوجه المرسل الذي يرويه ثابت البناني عن القاسم مرسلًا هذا ذكره الدارقطني معلقاً عنده ولم أقف على من خرّجه غيره، ولكن لو صح عنه لكان مخالفاً للجماعة اللذين رَوَوْه مرفوعاً.

فالحل أن المحفوظ كما ذكر البخاري هو القاسم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً؛ لأنه من رواية الجماعة ثم يأتي بعده ما رواه أيوب، ثم ما روه ثابت البناني إن ثبت عنه.

والقاسم بن محمد هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو محمد ويقال: أبو عبد الرحمن، المدني، وثقه: ابن سعد، والعجلي، وابن حجر، قال العجلي: ((كان من خيار التابعين وفقهائهم))، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ((كان من سادات التابعين، من أفضل أهل زمانه علماً، وأدباً، وفقهاً، وكان صموتا، فلما ولى عمر بن عبد العزيز قال أهل المدينة: اليوم تنطق العذراء، أرادوا القاسم))^(٣).



(١) ينظر التعليل (١٩٢/٣).

(٢) علل الدارقطني (١٢/١٤٧).

(٣) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (١٨٧/٥)، الجرح والتعديل (١١٨/٧)، تهذيب التهذيب (٣٢٣/٨).

مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ

١٦/١٨٦ - قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا: «أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ».

فَقَالَ: «(ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ)».

قَالَ مُحَمَّدٌ: «(رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَعَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحُمَيْدِيَّ وَإِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَشُعَيْبٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ)».

١٧/١٨٧ - سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: «(إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ...)».

فَقَالَ: رَوَى غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «(خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ...)» وَكَأَنَّهُ رَأَى هَذَا أَصَحَّ.

وَإِنَّمَا قَالَ مُحَمَّدٌ هَذَا؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ بِالْبَصْرَةِ فِي أَيَّامِ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ .

أولاً: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ .

تخریج الحديث:

الوجه الأول: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ﷺ مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٦١٠)، والدارقطني في سننه (١٨٣٣) من طريق سالم بن

نوح،

وعطاء الخرساني في تفسيره (١٧/١)، والعقيلي في الضعفاء (٢٢٢٧)، والدارقطني في سننه (١٨٣٤)، أبو الفضل الزهري في حديث الزهري (٤٣٥)، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات الحديثين بأصبهان (٨٤٥) من طريق علي بن صالح المكي،

كلاهما (سالم، وعلي) عن ابن جريج به، ولفظه عند الترمذي: «(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فَجَاجٍ مَكَّةَ: أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ،

صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ)).

الوجه الثاني: عن عمرو بن شعيب مرسلاً.

* أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٥٦٤٣) - ومن طريق العقيلي في الضعفاء (٢٢٢٦)، والدارقطني في سننه (١٨٣٣) -، والدارقطني في سننه (١٨٣٣) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الحفاف،

كلاهما (عبدالرزاق، وعبدالوهاب) عن ابن جريج به بنحوه، وذكر عبدالرزاق في أوله قصة، وزاد في آخره: ((وَأَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْأَثْلَبُ - يَعْنِي الْحَجَرَ -))، ووقع عند عبدالوهاب أن عمرو بن شعيب قال: ((بلغني أن رسول الله ﷺ (...)).

وثمة وجه ثالث ذكره الترمذي قال: حدثنا الجارود - يعني الجارود بن معاذ - عن عمر بن هارون بن يزيد الثقفي، عن العباس بن ميناء - وذكر الحديث.

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على عمر بن شعيب، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: عمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده ﷺ مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية ابن جريج، فيما يرويه عنه سالم بن نوح البصري، وعلي بن صالح المكي .

الوجه الثاني: عمرو بن شعيب مرسلاً.

وهذا الوجه من رواية ابن جريج فيما يرويه عنه عبدالرزاق، وعبدالوهاب بن عطاء. وقد أعل البخاري الوجه الأول وهو الموصول بأن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب .

وقد جاء عن ابن المديني ما يخالف رأي البخاري، قال ابن أبي شيبة: ((سألت علياً عن عمرو بن شعيب فقال: ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده فذلك كتاب وجده فهو ضعيف))^(١).

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لعل بن الديني (١٠٤/١) .

وعلق الذهبي على هذا فقال: ((وهذا الكلام قاعد قائم))^(١).

والذي يظهر أن الموصول لا يصح عن ابن جريج أصلاً، وإنما هو عن عمرو بن شعيب مرسلاً، هذه رواية عبدالرزاق، وعبدالوهاب بن عطاء وهما أوثق بكثير من سالم بن نوح، وعلي بن صالح المكي، فعبدالرزاق: ثقة حافظ وإن كان تغير في آخر عمره^(٢) إلا أنه من أثبت الناس في ابن جريج، بل قدمه مسلم في ابن جريج على ابن عيينة فقال كما في التمييز: ((عبدالرزاق وهشام بن سليمان أكبر في ابن جريج من ابن عيينة))^(٣).

وتابع عبدالرزاق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف وهو ((صدوق))^(٤).

وأما سالم بن نوح العطار فقال أبو حاتم وغيره: ((لا يحتج به))، وقال أبو زرعة: ((صدوق))، ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((صدوق له أوهام))^(٥).

وعلي بن صالح المكي قال عنه ابن حجر: ((مقبول))^(٦).

فعليه فإن مخالفتهم لعبدالرزاق، وعبدالوهاب بن عطاء لا تحتل، فالراجح هو المرسل كما أسلفت.

والوجه المرسل فيه عننة ابن جريج، وهو مدلس فلا يُقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع^(٧).

وأما الوجه الذي ذكره الترمذي عن عمر بن هارون، عن العباس بن ميناء فهذا الوجه لا يُلتفت إليه؛ لحال عمر بن هارون، فهو: متروك^(٨)، وأيضاً العباس بن ميناء ولم أجد له أي ترجمة فهو مجهول والله أعلم.

وأما قول البخاري: ((رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن عبدالله والحميدي وإسحاق بن

(١) سير أعلام النبلاء (١٦٩/٥).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢٧٨/٦).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥٤/١).

(٤) انظر: التقريب (٤٠٦٤).

(٥) انظر: التقريب (٢١٨٥)، والكاشف (٤٢٤/١).

(٦) انظر: التقريب (٤٧٤٩).

(٧) ينظر الحديث الأول.

(٨) التقريب (٤٩٧٩).

إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، وشعيب قد سمع من جده)).

فعمر بن شعيب هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني.

وقد اختلف فيه، فوثقه الجمهور، وتقدم كلام البخاري الآنف الذكر وأن أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، يحتجون بحديثه، وقال في موضع آخر: ((وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه ما تركه أحد من المسلمين))، وقال أيضاً: ((فمن الناس بعدهم؟))، ومع ذلك فإن البخاري لم يخرج له في الصحيح شيئاً، بل ذكره في الضعفاء الصغير، وذكر مما يُعاب عليه أنه كان لا يسمع شيئاً إلا حدث به .

وقد نص على توثيق عمرو: علي بن المديني، وابن راهويه، والنسائي، والعجلي، وغيرهم . بل قال إسحاق بن راهويه: ((عمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده، كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر))، وقال النسائي مرة: ((ليس به بأس)).

وضعه يحيى القطان، فقال: ((حديثه عندنا واه))، وقال ابن معين - في رواية - : ((ليس بذلك))، وقال أحمد بن حنبل: ((أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به وربما وجس القلب منه شيئاً، ومالك يروي عن رجل عنه))، وقال أبو داود عن أحمد: ((أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاءوا تركوه))، وقال أحمد - أيضاً - : ((له مناكير، وإنما يُكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا))، وقال ابن عينة: ((كان يحدث عن أبيه، عن جده، وكان حديثه عند الناس فيه شيء))، وقال ابن معين - في رواية - : ((يكتب حديثه))، وقال أبو حاتم: ((ليس بالقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذاكر به))

وقد فصل فيه بعض الأئمة: فقال علي بن المديني: ((ما روى عنه أيوب، وابن جريج، فذلك صحيح، وما روى عن أبيه، عن جده فهو كتاب، هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو يقول: أبي عن جده، فمن هاهنا جاء ضعفه - أو قريباً من هذا الكلام - ، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب، أو سليمان بن يسار، أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء))، وقال أبو زرعة: ((روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه من المنكر، وعامة هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي من المثني بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وهو نفسه ثقة، إنما تكلم فيه بسبب كتاب

عنده))، وقال الذهبي: ((عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في أعلى مراتب الحسن))، وقال النووي: ((ذهب أكثر المحدثين إلى صحة الاحتجاج به، وهو الصحيح المختار، روى الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري بإسناده عند البخاري أنه سئل: أيجتز به؟ فقال: رأيت أحمد إلخ))^(١).

وقد ظهر بهذا أن الجمهور على توثيقه في نفسه، وإنما الكلام فيما روى عن أبيه، عن جده، ولعل من ضعفه أراد روايته عن أبيه، عن جده .

وقد لخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: ((صدوق))^(٢)، وهذا أقل أحواله، والله أعلم.



(١) انظر: جامع الترمذي (٢٦/٢)، تاريخ الدوري (٤٤٦/٢)، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص ١٠٤)، التاريخ الكبير (٣٤٢/٦)، الضعفاء الصغير ص (٨٤)، ثقات العجلي ص (٣٦٥)، ضعفاء العقيلي (٢٧٣/٣)، الجرح والتعديل (٣٤٢/٦)، الكامل (١١٤/٥)، تهذيب الكمال (٦٤/٢٢)، تهذيب التهذيب (٢٧٧/٣)، الموقظة (٣٢) المجموع للنووي (٦٥/١) .

(٢) التقريب (٥٠٥٠) .

ثانياً: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - .

تخرج الحديث:

* أخرجه النسائي في الكبرى (١٧٩٤)، والصغرى (١٥٦٨) عن علي بن حجر،

وأحمد في مسنده (٣١٦٦)،

وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٥٢٤)،

والبزار كما في كشف الاستار (٨٥٧) عن محمد بن المثني،

والدارقطني في سننه (١٨٧٥) من طريق أحمد بن سنان القطان،

خمستهم (علي، وأحمد، وابن أبي شيبة، ومحمد، وأحمد بن سنان) عن يزيد بن هارون الواسطي به ولفظه: ((أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ خَطَبَ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَذُّوا زَكَاةَ صَوْمِكُمْ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟ قَوْمُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ فَعَلَّمُوهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ)) غير أنه جاء في رواية محمد بن المثني بلفظ: ((خطبنا ابن عباس)).

* وأخرجه أبو داود في سننه (١٣٨٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٥٢٤)، والبيهقي

في الكبرى (٧١٢٩) من طريق سهل بن يوسف الأنماطي،

والنسائي في الكبرى (٢٤٩٩)، والصغرى (٢٢٩٩)، والدارقطني في سننه (١٨٧٤)

من طريق خالد بن الحارث الهجيمي،

وأحمد في مسنده (٢٠١٨) عن يحيى بن سعيد،

والطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٠٢) من طريق حماد بن سلمة،

أربعتهم (سهل، وخالد، ويحيى، وحماد) عن حميد الطويل عن الحسن به، ولفظه: ((خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي آخِرِ رَمَضَانَ عَلَى مَنَبَرِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَخْرِجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ، فَكَانَ النَّاسُ لَمْ يَعْلَمُوا، فَقَالَ: مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟ قَوْمُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ فَعَلَّمُوهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيَّ ﷺ، رَأَى رُخْصَ السَّعْرِ قَالَ: قَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَلَوْ جَعَلْتُمُوهُ صَاعًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ حُمَيْدٌ: وَكَانَ الْحَسَنُ

يَرَى صَدَقَةَ رَمَضَانَ عَلَى مَنْ صَامَ)).

وجاء في رواية خالد بن الحارث بلفظ: ((خطبنا ابن عباس)).

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أنه سأل البخاري عن حديث الحسن البصري: ((خطبنا ابن عباس...)).

فأجابه البخاري بقوله: ((قَالَ: رَوَى غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ... وَكَأَنَّهُ رَأَى هَذَا أَصَحَّ)).

ويتبين من خلال التخريج السابق أن الحديث مداره على حميد الطويل، وأن الرواية اختلف عليه في لفظه .

فرواه سهل بن يوسف الأنماطي، وحماد بن سلمة، ويحيى بن سعيد، ويزيد بن هارون — كما في رواية الجماعة عنه علي بن حجر، وأحمد، وابن أبي شيبة، وأحمد بن سنان -، بلفظ: ((خطب ابن عباس)).

ورواه خالد بن الحارث، ويزيد بن هارون — كما في رواية محمد بن المثنى عنه - بلفظ: ((خطبنا ابن عباس)).

ويظهر هنا أن يزيد بن هارون جاء عنه الروايتان ((خطب))، و ((خطبنا))، والراجح عنه فيما يظهر هو لفظ: ((خطب))؛ لأنه من رواية الجماعة عنه، وفيهم ثقة أثبات، كأحمد، وابن أبي شيبة، وعلي بن حجر .

وأما حميد الطويل فالراجح عنه ما جاء بلفظ: ((خطب ابن عباس))؛ لأنها من رواية الأكثر و الأحفظ عنه، ولم يخالف في ذلك إلا خالد بن الحارث، ويزيد بن هارون في الرواية الأخرى عنه .

فيظهر هنا ما ذهب إليه البخاري من أن غير يزيد بن هارون يقول: ((خطب ابن عباس))، بل حتى يزيد نفسه الراجح عنه لفظ: ((خطب ابن عباس))، والبخاري هنا حَمَلَ يزيد بن هارون قول الحسن: ((خطبنا ابن عباس))، ولكن تبين مما سبق أن الراجح عن يزيد بن هارون لفظ: ((خطب ابن عباس))، وأن الجماعة الثقات رووا عنه هذه اللفظة، وأن محمد بن المثنى هو من تفرد عن يزيد بن هارون بلفظ: ((خطبنا ابن عباس))، فشذ عن الجماعة في ذلك، فالذي يظهر لي عدم صحة تحميل يزيد بن هارون هذه المخالفة .

وإنما الذي تفرد عن حميد الطويل الذي عليه مدار الحديث بلفظ: ((خطبنا ابن عباس))، هو خالد بن الحارث الهجيمي، والله أعلم .

وأما قول الترمذي: ((وَأَيْمًا قَالَ مُحَمَّدٌ هَذَا؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ بِالْبَصْرَةِ فِي أَيَّامِ عَلِيٍّ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ وَعَلِيٌّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ)).

فهذا متعلق بسماع الحسن البصري من ابن عباس، ويفسر هذا الكلام أعني قول الترمذي الآنف الذكر ما قاله علي بن المديني: ((كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس على البصرة، استعمله عليها علي، وخرج إلى صفين، وقال في حديث الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن الحصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقه بن مالك بن جعشم حدثهم، وكقوله: غزو بنا مجاشع بن مسعود، الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان ابن عباس بالبصرة))^(١).

وقال ابن معين: ((لم يسمع منه))، وقال أحمد بن حنبل: ((لم يسمع الحسن من ابن عباس إنما كان ابن عباس بالبصرة والياً أيام علي))، وقال أبو حاتم: ((الحسن لم يسمع من ابن عباس، قوله: خطبنا ابن عباس يعني: خطب أهل البصرة))، ونحو هذا قال البزار^(٢).

وهذا ما رجحه البخاري فيما نقله عنه الترمذي هنا أن الحسن لم يسمع من ابن عباس، وأن الصواب: ((خطب ابن عباس))، وليس: ((خطبنا))، ولئن كان البخاري قال: هذا أصح، فلا يفهم منه تصحيح الحديث، إنما تصحيح هذه الجملة: ((خطب ابن عباس)) على: ((خطبنا)).

فالإخلاصة: أن الحسن لم يسمع من ابن عباس، فالحديث معلول بالإرسال، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما في صدقة الفطر ما يُغني عن هذا، والله أعلم.



(١) العلل لابن المديني (١٥) .

(٢) انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤٠٩٥)، المراسيل (٣٣)، كشف الأستار (٩٠٨) .

فصل

١٨٨/١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا خَالَطَ الصَّدَقَةَ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتُهُ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «هَكَذَا حَدَّثُونَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَلْفٍ مَرْفُوعًا، وَهَذَا حَدِيثُهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُهُ».

تخریج الحديث:

* أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٨٢١) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني به بنحوه .

* وأخرجه الشافعي في الأم (٦٤/٢)، وفي مسنده (٤٥٥) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٠٨٧)، والصغرى (٦٠٩)، والبغوي في شرح السنة (٢٥٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/٥١) - والحميدي في مسنده (٢٣٧) - ومن طريقه الخطابي في غريب الحديث (٤٢٥) -،

وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٨٨١) - ومن طريقه الحاكم في معرفة علوم الحديث (٧٠/١) والقضاعي في مسند الشهاب (٧٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢٤٤) -،

والبخاري في التاريخ الكبير (٥٤٩) عن إبراهيم بن حمزة الزبيري،

وابن عدي في الكامل (٤٣/٧) من طريق أبي وهب الوليد بن عبد الملك بن مسرح،

وابن عدي في الكامل (٤٣/٧) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٠٨٧) - من طريق سريح بن يونس المروودي،

والقضاعي في مسند الشهاب (٧٨١) من طريق محمد بن بكر بن خالد الكاتب،

سبعتهم (الشافعي، والحميدي، وأحمد، وإبراهيم، وأبو وهب، وسريح، ومحمد بن بكر) عن محمد بن عثمان بن خلف به بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أنه سأل البخاري عن هذا الحديث فقال: ((هَكَذَا حَدَّثُونَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَلْفٍ مَرْفُوعًا، وَهَذَا حَدِيثُهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُهُ)).

وإنما ذكر البخاري تفرد محمد بن عثمان بن خلف برفع هذا الحديث ليُبين ضعفه .

وقد تبين مما سبق أن الحديث مداره على: محمد بن عثمان بن خلف، وهو: محمد بن عثمان بن صفوان بن أمية بن خلف الجهمي القرشي، قال أبو حاتم: ((منكر الحديث))، وقال الدراقطني: ((ليس بالقوي))، ولينه الحافظ الذهبي، وقال ابن حجر: ((ضعيف))^(١) .

قال ابن عدي: ((محمد بن عثمان بن صفوان يعرف بهذا الحديث، ولا أعلم أنه رواه عن هشام ابن عروة غيره)).

فالإخلاصة: أن هذا الحديث ضعيف الإسناد؛ لحال محمد بن عثمان بن خلف، والله أعلم .



(١) انظر: التاريخ الكبير (١٨٠/١)، الجرح والتعديل (٢٤/٨)، تهذيب الكمال (٨٤/٢٦)، الكامل في الضعفاء (٢٠٩/٦)، تقريب التهذيب (٣٣٧/٩)، التقريب (١٩٠/٢) .

١٨٩/١٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نِيزَكٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ)).
سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَأَنْكَرَاهُ وَلَمْ يُعِدَّاهُ شَيْئًا.

هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ أَبُو عَيْسَى هَكَذَا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِ الْعِلَلِ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَيْسَى هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا الَّذِي قَبْلَهُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ.

تخریج الحديث:

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٠٤٢)، وابن عدي في الكامل (٧٤٨٨) من طريق علي بن مسلم الطوسي، عن محمد كثير .

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أنه سأل البخاري، والدارمي عن هذا الحديث، فَأَنْكَرَاهُ وَلَمْ يُعِدَّاهُ شَيْئًا. وهذا الحديث مداره على محمد بن كثير، وهو: محمد بن كثير القرشي أبو إسحاق، قال ابن المديني: ذاهب الحديث، وقال البخاري والساجي وابن عدي: ((منكر الحديث))، وذكره العقيلي والدراقطني في الضعفاء، وقال ابن الجوزي: ((تكلم فيه قتيبة، وقال أحمد: حرقنا حديثه ولم يرضه، وكذلك قال علي بن المديني: كتبنا عنه عن ليث عجائب وخططت على حديثه وضعفه جدا))^(١) .

فالخلاصة: أن هذا الحديث ضعيف الإسناد؛ لحال محمد بن كثير، والله أعلم .

نهاية أبواب الزكاة، يليه - بإذن الله - بداية أبواب الصيام



(١) انظر: التاريخ الكبير (٢١٧/١)، الضعفاء الصغير للبخاري ص (١١٠)، الجرح والتعديل (٧٠/٨)، الضعفاء للعقيلي (٩٨/٨)، المجروحين لابن حبان (٢٨٧/٢)، الضعفاء والمتروكين للدراقطني ص (٤٣)، الكامل في الضعفاء (٢٥٣/٦)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٩٤/٣)، المغني في الضعفاء للذهبي (٦٢٦/٢) .

أبواب الصيام

أَبْوَابُ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

٢٠/١٩٠ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا قُلْتُ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ^(١) وَمَرَدَّةُ الْجِنِّ^(٢)...)) الْحَدِيثُ.

فَقَالَ: غَلَطَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: ((إِذَا كَانَ رَمَضَانُ صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ)).

قَالَ: ((وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ)).

تخریج الحديث:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة ؓ .

* أخرجه الترمذي في سننه (٦١٧) - ومن طريقه البغوي في تفسيره (٧٨)، وفي شرح السنة (١٧٠٥) -،

وابن ماجه في سننه (١٦٤٢)،

وأبو بكر القاسم المطرز في أماليه (١٥٧) - ومن طريقه الآجري في الشريعة (٩٤٥) وأبو نعيم في الحلية (١٢٧٤٢)، وأبو طاهر السلفي في الجزء الثالث من المشيخة البغدادية (١١٢)، والشجري في الأمالي الحميسية (٩٨٤) -،

وابن خزيمة في صحيحه (١٧٨١)،

وابن حبان في صحيحه (٣٠١٧)، وابن عساكر في فضائل شهر رمضان (٣)،

(١) صفت الشياطين: أي: شُدتْ وأوثقت بالأغلال. يُقَالُ: صَفَّدْتُه وَصَفَّدْتُهُ، وَالصَّفْدُ وَالصَّفَادُ: الْقَيْدُ. انظر:

النهاية في غريب الحديث (٣٥/٣)، لسان العرب (٢٥٦/٣) ((صفد))

(٢) مردة الجن: المارد: العاتي الشديد انظر: النهاية في غريب الحديث (٣١٥/٤)، لسان العرب (٤٠٠/٣) ((مرد))

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (٢٦٢)، من طريق أحمد بن علي بن المثني ((أبو يعلى الموصلي))،

والحاكم في المستدرک (١٤٦٠) من طريق أحمد بن نجدة الهروي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٣٣٢٢) من طريق أبي بكر محمد بن إسماعيل بن مهران،

والشجري في الأمالي الخميسية (١١٣٤) من طريق محمد بن يحيى بن منده،

وابن عساكر في فضائل شهر رمضان (١٠) من طريق أبي محمد بن عبدالله بن الحسن بن النعمان القزاز،

وابن المقرب البغدادي في الأربعين حديثاً عن أربعين شيخاً (٢٣٤) من طريق أبي علي الحسن بن سفيان الشيباني،

عشرتهم (الترمذي، وابن ماجه، والمطرز، وابن خزيمة، وأحمد بن المثني، وأحمد بن نجدة، ومحمد بن إسماعيل، ومحمد بن يحيى، والقزاز، والحسن)، عن أبي كريب محمد بن العلاء به، ولفظه عند الترمذي: ((إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنِّ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ، وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ، وَيُنَادِي مُنَادٌ: يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ، وَلِلَّهِ عُتَقَاءُ مِنَ النَّارِ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ))، وذكره الباقر بهذا اللفظ إلا أن بعضهم لم يذكر: ((وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ)).

* وأخرجه الحاكم في مستدركه (١٤٦٠) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٨٥٥)، وفي الصغرى (٦٥٦)، وفي فضائل الأوقات (٣٥) - من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي،

والحاكم في المستدرک (١٤٦٠) من طريق سعيد بن منصور،

كلاهما (أحمد، وسعيد) عن أبي بكر بن عياش به بنحوه.

* وأخرجه أبو نعيم في الحلية - معلقاً - (١٢٧٥٨)، والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٦٤/١٠) عن قطبة بن عبدالعزيز الحماني،

والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٦٤/١٠) عن أبي معاوية الضرير،

والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٦٤/١٠) عن إبراهيم بن محمد بن الحارث أبي إسحاق الفزاري،

ثلاثتهم (قطبة، وأبو معاوية، وأبو إسحاق) عن الأعمش به بنحوه إلا أنه في رواية أبي معاوية زيادة أبي سعيد مقروناً بأبي هريرة، ووقع عند أبي إسحاق الفزاري عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه بدلاً من أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن مجاهد مقطوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٦١٨) عن البخاري به بنحوه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي سفيان طلحة بن نافع الواسطي، عن جابر رضي الله عنه.

* أخرجه الدارقطني في العلل - معلقاً - (١٠/١٦٤) عن أبي كريب، عن أبي بكر بن عياش به.

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على الأعمش، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية قطبة بن عبدالعزيز الحماني، وأبو معاوية الضرير، وأبي بكر بن عياش - فيما يرويه عنه أبو كريب في رواية الجماعة عنه - وأبو إسحاق الفزاري إلا أن أبا إسحاق كما تقدم جعله عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه وأبو معاوية زاد ذكر أبي سعيد رضي الله عنه.

الوجه الثاني: الأعمش عن مجاهد مقطوعاً.

وهذا الوجه من رواية أبي الأحوص سلام بن سليم.

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية أبي بكر بن عياش - فيما يرويه عنه أبو كريب من رواية الدارقطني عنه في العلل - معلقاً -.

وقد ذكر البخاري أن أبا بكر بن عياش قد غلط في هذا الحديث، في روايته له على الوجه الأول وهو المرفوع، وصحح الوجه الثاني للحديث الذي يرويه أبو الأحوص كما نقله عنه الترمذي، وفي السنن أيضاً قال البخاري: ((وهذا عندي - أي: قول مجاهد - أصح من حديث أبي بكر))^(١).

(١) انظر: سنن الترمذي (٦١٨).

ولعل البخاري فيما يظهر لي غلط أبا بكر في الوجه الأول لتفرده به، وأبو بكر تفرده لا يحتمل، فقد قال عنه أحمد: ((صدوق ثقة ربما غلط))، وقال أبو حاتم: ((هو وشريك في الحفظ سواء))، ومعلوم أن شريكاً سيء الحفظ^(١)، وقال ابن حجر: ((ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه))^(٢)، وأيضاً سلوكه الجادة المعروفة: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وأيضاً مخالفته لأبي الأحوص سلام بن سليم الحنفي الكوفي وهو ثقة متقن^(٣).

ويشكل على هذا أن أبا بكر قد توبع على وصله، فتابعه أبو معاوية، وقطبة، وأبو إسحاق الفزاري، إلا أن أبا إسحاق جعله عن أبي صالح عن جابر رضي الله عنه وزاد أبو معاوية ذكر أبي سعيد رضي الله عنه، وقد اعتمد الدارقطني على هذه المتابعات فقال ((والحفوظ حديث أبي صالح عن أبي هريرة))^(٤).

وكل هذه المتابعات لأبي بكر بن عياش ذكرها الدارقطني معلقة، ولم أقف على مَنْ أخرجها، ولا شك أنها لو صحت لكان الراجح وصل الحديث، غير أنه يبعد صحتها إذ لو صحت لاشتهر الحديث بروايتهم، فإن أبا معاوية هو المقدم في الأعمش بعد الثوري^(٥)، وقطبة ثقة^(٦)، وأبو إسحاق الفزاري كذلك^(٧)، فهذا يجعل الأمر مستبعداً والله أعلم.

وأما الوجه الثالث فظاهر الضعف لأن الجماعة رَوَوْه عن أبي كريب على الوجه الأول، وهذا الوجه لم أقف عليه إلا عند الدارقطني ((معلقاً)).

فالحل: أن الحفوظ من هذه الأوجه هو الثاني وهو المقطوع كما قرر ذلك البخاري، والله أعلم.



(١) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٦٦٨/٧)، تهذيب الكمال (١٢٩/٣٣)، الكاشف (٤١٢/٢)، تهذيب التهذيب (٣٤/١٢).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٥١/٢)، التاريخ الكبير للبخاري (٢٣٦/٤)، تهذيب الكمال (٤٧٥/١٢)، الكاشف (٤٨٥/١)، تهذيب التهذيب (٣٣٧/٤).

(٣) انظر: الكاشف (٤٧٤/١)، التقريب (٢٦١/١).

(٤) العلل للدارقطني (١٦٤/١٠).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (١٢٨/٢٥)، تهذيب التهذيب (١٢٠/٩).

(٦) انظر: الكاشف (١٣٧/٢).

(٧) انظر: الكاشف (٢٢٠/١)، التقريب (٩٢/١).

مَا جَاءَ فِي شَهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

٢١/١٩١ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: ((مَا صُئِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ)).

فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكٍ، وَاسْتَحْسَنَ هَذَا الْحَدِيثَ جِدًّا وَقَالَ: لَمْ يُخَالَفِ الْقَاسِمُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

هَكَذَا ذَكَرَ أَبُو عِيسَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ((مَا صُئِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُئِمْنَا ثَلَاثِينَ)).

ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكٍ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ خِلَافَ هَذَا، وَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ.

فَسَاقَهُ بِذَلِكَ السَّنَدِ بَعَيْنَهُ، وَلَكِنْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَأَبُو عِيسَى عَدَّ فِي جَامِعِهِ أَبَا هُرَيْرَةَ فِيمَنْ رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَعُدَّ فِيهِمْ أَبَا سَعِيدٍ.

تخريج الحديث:

* أخرجه ابن ماجه (١٦٤٨)، والطبراني في الأوسط (٦٦٦١) من طريق مجاهد بن موسى البغدادي،

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٠٨٩)، والشجري في الأملية الخميسية (٩٩٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان (٦٦٨) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي،

كلاهما (مجاهد، وسعيد) عن القاسم بن مالك المزني به، وفي روايتهما الحديث عن أبي هريرة ﷺ، ولفظه: ((مَا صُئِمْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُئِمْنَا ثَلَاثِينَ)).

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري استحسّن هذا الحديث، وأنه قال: ((لم يُخالف القاسم في هذا الحديث))، وكلام البخاري هذا له شقان:

الشق الأول: أنه استحسّن هذا الحديث؛ لأن مداره على القاسم بن مالك، والقاسم هو: القاسم بن مالك المزني، أبو جعفر الكوفي، وثقه: ابن معين، وأبو داود، والعجلي وابن حبان، وقال أحمد: ((صدوق))، وقال الحافظ ابن حجر: ((صدوق فيه لين))^(١).

وأما الشق الثاني: فهو أن القاسم لم يُخالف في هذا الحديث.

الحديث لم يروه عن الجريري إلا القاسم بن مالك، وهذا ما ذكره الترمذي عن البخاري بقوله ((و لم يعرفه إلا من حديثه))، وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن الجريري إلا القاسم بن مالك تفرد به مجاهد بن موسى، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد))^(٢)، والحديث له شواهد ذكرها الترمذي في سننه منها: عن عائشة، وسعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن عمر، وأنس وجابر، وأم سلمة وأبي بكرة رضي الله عنه^(٣)، وكل هذه الشواهد تقوي هذا الحديث حيث إنه ليصل لدرجة الصحيح لغيره.

وفي الجملة فإن تفرد القاسم في رواية هذا الحديث لا تضر؛ لأن أقل أحواله أنه صدوق، والبخاري استحسّن عنه الحديث نظراً لكونه لم يخالف، والمتن معروف، والله أعلم. وأما ما ذكره أبو طالب القاضي من أن الحديث لأبي هريرة رضي الله عنه وليس لأبي سعيد رضي الله عنه، فهو كما قال، وما ذكره من شواهد لذلك تقوي قوله، وأيضاً يزيده قوة تخريج الحديث فلم أقف على من جعله عن أبي سعيد رضي الله عنه، بل جميعهم جعلوه لأبي هريرة رضي الله عنه، فهذا الحديث من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم.



(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/٣٧٢)، التاريخ الكبير (٧/١٧١)، الثقات للعجلي ص (٣٨٧)، الثقات لابن حبان (٧/٣٣٩)، تهذيب الكمال (٢٣/٤٢٢)، الكاشف (٢/١٣٠)، تهذيب التهذيب (٨/٣٢٢)، تقريب التهذيب ص (٤٥١).

(٢) انظر الأوسط (٧/٣٤٢٨).

(٣) سنن الترمذي (٣/٧٣).

في الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ

٢٢/١٩٢ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: ((أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ)). فَقَالَ: هُوَ خَطَأٌ مِنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، وَالصَّحِيحُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

* أخرجه أحمد (١٣٦٩٥) — ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٥٢١) -، والبخاري في مسنده (٩١٤)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٣٨)، والبيهقي في الكبرى (٧٥٧٧) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن سعيد بن عامر به، ولفظه: ((أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُفْطَرُوا، وَأَنْ يَخْرُجُوا إِلَى عِيدِهِمْ مِنَ الْعَدِّ)).

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن أبي عمير بن أنس، عن عمومته.

* أخرجه أبو داود في سننه (٩٧٩) — ومن طريق ابن حزم في المحلى (٨٤٨) - وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢١٣١) من طريق حفص بن عمر، والنسائي في الكبرى (١٧٤٧)، وفي الصغرى (١٥٤٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وأحمد (٢٠٠٨٧) عن محمد بن جعفر ((غندر))،

وعلي بن الجعد في مسنده (١٤٦٦)،

والنسائي في كتاب الإغراب (٧) من طريق بشر بن المفضل،

والدولابي في الكنى والأسماء (٩٨٥) من طريق بقية بن الوليد الكلاعي،

والطحاوي في أحكام القرآن (٧٠٩)، والبيهقي في الصغرى (٦٢٣) من طريق أبي

الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي،

والطحاوي في أحكام القرآن (٧٠٩)، والدارقطني في سننه (١٩٣٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٦٠٦)، والبيهقي في الكبرى (٧٥٧٨) من طريق روح بن عباد،
والطحاوي في أحكام القرآن (٧٠٩)، والدارقطني في سننه (١٩٣٨) من طريق وهب بن جرير،

والدارقطني في سننه (٢٩٣٧)، وأبو بكر الشافعي في الفوائد الشهير بالغيلانيات (٢١٣)، وأبو الفوارس في الرابع من الفوائد المنتقة (١٧٢)، والمخلص في الثاني من الرابع من الفوائد المنتقة (٤٢) من طريق سفيان الثوري،

والدارقطني في سننه (١٩٣٨) من طريق النضر بن شميل،

والدارقطني في سننه (١٩٣٨) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم،

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٧٣٨) من طريق أبي الوليد خلف بن الوليد،

والخطيب البغدادي في تاريخه (١٢٩٣) من طريق سليمان بن حرب،

وأبو بكر الشافعي في الفوائد الشهير بالغيلانيات (٢١٢) - ومن طريقه الشجري في الأمالي الخميسية (١١٧٨) - من طريق عمرو بن مرزوق،

وأبو بكر الشافعي في الفوائد الشهير بالغيلانيات (٢١١) من طريق عفان بن مسلم،

وأبو بكر الشافعي في الفوائد الشهير بالغيلانيات (٢١٢) من طريق معاذ بن معاذ،

جميعهم سبعة عشر راوياً (حفص، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن جعفر، وعلي بن الجعد، وبشر، وبقية، وهشام، وروح، وهب، وسفيان، والنضر، وهاشم، وخلف، وسليمان، وعمرو، وعفان، ومعاذ) عن شعبة بن الحجاج به، ولفظه: ((أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِاللَّامِسِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَعْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ)).

* وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧١٤٧)، وابن أبي شيبة في المسند (٧٧٠)، وفي المصنف (٩٥٤٨) - ومن طريقه ابن ماجه في سننه (١٦٤٣) -، وأحمد (٢٠٠٩٢) وابن الجارود في المنتقى (٢٦٢)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٠٩)، وفي شرح معاني الآثار (١٤٦٥)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٠٩)، وفي شرح معاني الآثار (١٤٦٥)، والطحاوي في تهذيب الآثار (٢٨٤٦)، والبيهقي في الكبرى (٥٨٠٦) من طريق هشيم بن

بشير السلمي،

والبيهقي في الكبرى (٧٥٧٦) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله الشكري،

كلاهما (هشيم، وأبو عوانة) عن أبي بشر جعفر بن وحشية، عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال: ((حدّثني عمومي لي من الأنصار، من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: أغمي علينا هلال شوال، فأصبحنا صياماً، فجاء ركب من آخر النهار، فشهدوا عند رسول الله ﷺ أنّهم رأوا الهلال بالأمس، فأمر رسول الله ﷺ أن يفطروا من يومهم، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه شعبة بن الحجاج، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية سعيد بن عامر الضبعي.

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن أبي عمير بن أنس عن عمومته.

وهذا الوجه من رواية الجماعة: (حفص بن عمر، ويحيى القطان، ومحمد بن جعفر، وعلي بن الجعد، وبشر بن المفضل، وبقي بن مخلد، وهشام بن عبد الملك، وروح بن عبادة، ووهب بن جرير، وسفيان الثوري، والنضر بن شميل، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وأبو الوليد خلف بن الوليد، وسليمان بن حرب، وعمر بن مرزوق، وعفان بن مسلم، ومعاذ بن معاذ).

وقد ذكر البخاري أن سعيد بن عامر أخطأ فقال: ((هو خطأ من سعيد بن عامر)).

وقال أبو حاتم: ((أخطأ فيه سعيد بن عامر، إنما هو: شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عمير بن أنس، عن عمومته، عن النبي ﷺ)).^(١)

وقال البزار: ((أخطأ فيه سعيد بن عامر، وإنما رواه شعبة، عن أبي بشر، عن أبي عمير

(١) انظر علل ابن أبي حاتم (٦٨٣).

بن أنس^(١).

وسعيد بن عامر كثير الخطأ كما قاله البخاري، وكذا أبو حاتم وغيرهما^(٢) ومما يؤيد خطأه في هذا الحديث مخالفته للجمع الغفير ممن رووا الحديث على الوجه الثاني .

وعليه فالوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة؛ لأنه من رواية الجماعة، ورواته ثقات أثبات، ويؤيده أيضاً رواية هشيم بن بشير، وأبي عوانة، عن أبي بشر جعفر بن وحشية فقد وافقت روايتهما للحديث رواية الجماعة عن شعبة.

وأما الوجه الأول فغلط، سعيد بن عامر فيه ظاهر، فالحديث كما قال البخاري .

والحديث إسناده صحيح وجهالة عمومة أبي عمير لا تضر؛ لأنهم من الصحابة رضي الله عنهم، وجهالة الصحابي لا تؤثر، لأن الصحابة كلهم عدول كما هو متقرر عند جمهور الأئمة، والحديث متصل الإسناد لأن أبا عمير صرح بالسماع قال حَدَّثَنِي عُمُومَتِي لِي مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقد قال الدارقطني والبيهقي عن الوجه الثاني: ((إسناد هذا الحديث حسن))، والله أعلم .

وأبو عمير بن أنس هو: أبو عمير بن أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، وكان أكبر ولد أنس، قال الحاكم: ((اسمه عبدالله))، قال ابن القطان: ((لم تثبت عدالته))، وصحح حديثه أبو بكر بن المنذر وغير واحد، وقال ابن سعد: ((كان ثقة قليل الحديث))، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: ((مجهول لا يحتج به))، ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((ثقة))^(٣).



(١) انظر: مسند البزار (٩١٤) .

(٢) سعيد بن عامر تقدمت ترجمته في ص (٩٦).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٤١٦/٩)، تهذيب التهذيب (١٦٨/١٢)، الكاشف (١٠٤٧٨)، التقريب (٨٢٨١).

فِيمَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ

٢٣/١٩٣ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فَلْيُفْطِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ». .
سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. .
وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ وَهُمْ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: شعبة بن الحجاج، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.
* أخرجه الترمذي في سننه (٦٢٩)، والنسائي في الكبرى (٣٢٢٦)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٣٨)، والشجري في الأمالي الخميسية (٩٤) من طريق محمد بن عمر علي المُقَدَّمِي به بنحوه .
* وأخرجه الجعد في مسنده (١٢٤١)، والطبراني في الصغير (١٠٢٧)، والحاكم في المستدرک (١٥٠٥) - وعنه البيهقي في الكبرى (٧٥١٤) - وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٤٠٢)، من طريق محمد بن إسحاق الصاغانى،
والدارقطني في الفوائد المنتخبة (٥٨) من طريق أبي بكر إسحاق بن خزيمة، وسليمان بن عبد الجبار الخياط،

ثلاثتهم (محمد، وأبو بكر، وسليمان) عن سعيد بن عامر، عن شعبة به بلفظه.

الوجه الثاني: شعبة بن الحجاج، عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر الضبي رضي الله عنه مرفوعاً .

* أخرجه الترمذي في سننه (٥٩٤)، والنسائي في الكبرى (٣٢٢٤)، وأحمد في مسنده (١٥٩٠٤) من طريق محمد بن جعفر ((غندر))،

وأبو داود الطيالسي (١٢٦٦) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٥١٣)، وأبو نعيم

في معرفة الصحابة (٣٠٨٣-)، وابن قانع في معجم الصحابة (٥٢٨)، وابن عدي في الكامل (٦٠٤٤) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي،

والطبراني في الكبير (٦٠٦٩) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي،

والشجري في الأمالي الخميسية (١٤١٤) من طريق علي بن الجعد،

خمسهم (غندر، وأبو داود الطيالسي، وهشام، ومسلم، وعلي) عن شعبة به بنحوه إلا أن أبا داود زاد في إسناده الرباب بنت صُليح بين حفصة وسلمان بن عامر.

* وأخرجه الترمذي في سننه (٥٩٤)، والنسائي في الكبرى (٣٢٢٩)، والحميدي في مسنده (٧٦٦-) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٦٦٠٦-)، والجعد في مسنده (١٨٣٧-) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٥)، والشجري في الأمالي الخميسية (١٤٠٧)، والبغوي في شرح السنة (١٧٤٢)، وأبو زرعة المقدسي في صفوة التصوف (٨٩-)، وأحمد في مسنده (١٥٨٨٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٤)، وابن حزم في المحلى (١١٠٥)، والفريابي في الصيام (٥٦)، وأبو الفوارس الصابوني في حديثه لمحمد بن الفضل، من طريق سفيان بن عيينة،

والترمذي في سننه (٥٩٤)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٨١-) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٦٠٦٥-) وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٧٤)، وأحمد في مسنده (١٥٨٨٧)، وعبدالله بن أبي مريم في مما أسند سفيان بن سعيد الثوري (٥١) من طريق سفيان الثوري، والترمذي في سننه (٦٣)، وأحمد في مسنده (١٥٨٩) من طريق أبي معاوية محمد بن حازم الضرير،

وأبو داود في سننه (٢٠١٢)، والحاكم في المستدرک (٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٧٥١٢) من طريق عبدالواحد بن زياد العبدي،

والنسائي في الكبرى (٣٢٢٨)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٤٠)، والطبراني في الكبير (٦٠٦٨)، وأبو الفوارس الصابوني في حديثه لمحمد بن الفضل (٨٢) من طريق حماد بن زيد،

والنسائي في الكبرى (٣٢٣٤)، وأحمد في مسنده (١٥٨٨٤)، وأبو الفوارس الصابوني في حديثه لمحمد بن الفضل (٨٣) من طريق هشام بن حسان، وابن ماجه في سننه (١٦٨٩) من طريق عبدالرحيم بن سليمان،

والجعد في مسنده (١٨٣٦) - ومن طريقه الشجري في الأمالي الخميسية (١٤٠٧)،
والبغوي في شرح السنة (١٧٤٢)، وأبو زرعة المقدسي في صفوة التصوف (٨٩) - من
طريق شريك بن عبدالله القاضي،

والدارمي في سننه (١٦٥٧) من طريق ثابت بن يزيد الأحول،
والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢١٨٦) من طريق حفص بن غياث النخعي،
والطبراني في الكبير (٦٠٦٧)، والبيهقي في فضائل الأوقات (١٣٣) من طريق
عبدالعزیز بن المختار،

وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٧٣)، وفي مسنده (٨٥) - ومن طريقه ابن ماجه في سننه
(١٦٨٩) - وابن خزيمة في صحيحه (١٩٤٠) من طريق محمد بن فضيل الضبي،
وابن أبي حاتم في العلل - معلقاً - (٢٧٧/١) من طريق حماد بن سلمة،

جميعهم ثلاثة عشر رويًا (ابن عيينة، والثوري، وأبو معاوية، وعبد الواحد، وحماد،
وهشام، وعبد الرحيم، وشريك، وثابت، وحفص، وعبد العزيز، ومحمد بن الفضيل، وحماد بن
سلمة) عن عاصم الأحول به بنحوه إلا أنهم زادوا جميعاً الرباب بنت صُلَيْع الضبية بين
حفصة وسلمان بن عامر، ووقع في رواية حماد بن سلمة قوله أن الرباب فذكرت حديث
سلمان، فهو مرسل.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٢٥)، عن إبراهيم بن يعقوب السعدي،
وابن حبان في صحيحه (٣٥٩٦) من طريق محمد بن يحيى الذهلي، كلاهما (إبراهيم،
ومحمد) عن سعيد بن عامر الضبي، عن شعبة، عن خالد الحذاء،

و النسائي في الكبرى (٣٢٣٠)، والفريابي في الصيام (٥٥) من طريق إسماعيل بن
عُليّة، والنسائي في الكبرى (٣٢٣١) من طريق قرآن بن تمام الأسدي، و النسائي في الكبرى
(٣٢٣٣) من طريق حماد بن مسعدة التميمي، والنسائي في الكبرى (٣٢٣٤) من طريق
يوسف بن يعقوب السدوسي، و النسائي في الكبرى (٦٤٧٩)، وابن المظفر في حديث
شعبة (١٤٣) من طريق سلم بن قتيبة الشعيري عن شعبة، والنسائي في الكبرى (٣٣٠٩)
من طريق خالد بن الحارث الهجيمي، وأحمد في مسنده (١٥٨٨٣) - ومن طريقه الخطيب
البغدادی في الفصل للوصل المدرج في النقل (٥٣٩) - من طريق محمد بن جعفر ((غندر))،
وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٨١) - ومن طريقه أحمد في مسنده (١٥٨٩١)، وابن حبان في

صحيحه (٣٥٩٦)، والطبراني في الكبير (٦٠٦٩)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (٥٣٨)-، والبيهقي في الكبرى (٦٥٣) وفي الصغرى (٣٨٣) وفي الشعب (٣٦٠٧)، والفريابي في الصيام (٥٥)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (٥٣٨) من طريق عبدالله بن بكر السهمي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٨٢)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (٥٣٩) من طريق روح بن عبادة، ومحمد بن الفضل في حديث أبي الفوارس الصابوني (٨٣) من طريق يحيى القطان، جميعهم أحد عشر راوياً (إسماعيل، وقرآن، حماد، ويوسف، وعبدالرزاق، وشعبة، وخالد بن الحارث، وغندر، وعبدالله، وروح، ويحيى) عن هشام بن حسان الأزدي،

وعلقه الترمذي في السنن (٢٥٩٤) عن عبدالله بن عون المزني،

ثلاثتهم (خالد الحذاء، وهشام، عبدالله بن عون) عن حفصة، به بنحوه، وجاء في رواية هشام بن حسان، وعبدالله بن عون، عن حفصة، عن الرباب بنت صليح به، إلا أنه جاء في رواية هشام بن حسان فيما يرويه عنه حماد بن مسعدة، ويوسف بن يعقوب، وغندر، وروح بن عبادة، ويحيى القطان موقوفاً، وأسقط حماد بن مسعدة في روايته عن هشام الرباب بنت صليح .

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه شعبة، واختلف عليه فيه على وجهين .

الوجه الأول: شعبة، عن عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية سعيد بن عامر الضبي .

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية محمد بن جعفر ((غندر))، وأبي الوليد هشام بن عبد الملك، ومسلم بن إبراهيم، وعلي بن الجعد، وأبو داود الطيالسي إلا أنه زاد ذكر الرباب بين حفصة وسلمان بن عامر .

وقد ذكر البخاري أن الوجه خطأ، والصحيح في هذا الحديث شعبة، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر .

وقال الترمذي: ((حديث أنس لا نعلم أحداً رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن

عامر، وهو حديث غير محفوظ، ولا نعلم له أصلاً من حديث عبدالعزيز بن صهيب عن أنس^(١).

وقال النسائي: ((هذا خطأ، ولا نعلم أن أحداً تابع سعيد بن عامر على هذا الإسناد))^(٢).

وقال الدارقطني: ((يقال إن سعيداً وهم، وإنما روى شعبة هذا الحديث عن عاصم، عن حفصة، عن سلمان بن عامر، وهو الصحيح))^(٣).

ومما يؤيد غلط سعيد بن عامر أنه رواه مرة أخرى عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن حفصة، عن سلمان مرفوعاً، والمشهور عن شعبة هو روايته عن عاصم الأحول، وليس عن خالد الحذاء، فهذا لا يصح عن شعبة.

فالراجح إذن رواية الجماعة عن شعبة، عن عاصم، عن حفصة، عن سلمان بن عامر، وأما زيادة الرباب بين حفصة وسلمان بن عامر فقد تفرد بها أبو داود الطيالسي، وأبو داود مع جلالة قدره إلا أنه غلط في أحاديث، كما ذكر ذلك الأئمة^(٤) فتفرده لا يحتمل وقد خالف الثقات من أصحاب شعبة بذكر هذه الزيادة.

والمحفوظ عن شعبة قد خولف فيه شعبة، كما في التخریج فرواه جمع من الرواة عن عاصم الأحول وهم: سفيان بن عيينة، والثوري، وأبو معاوية محمد بن خازم، وعبد الواحد بن زياد، وحماد بن زيد، وهشام بن حسان، وعبدالرحيم بن سليمان، وشريك القاضي، وثابت الأحول، وحفص بن غياث، وعبدالعزيز بن المختار، ومحمد بن فضيل، وحماد بن سلمة، وهؤلاء كلهم رووه عن عاصم، عن حفصة، عن الرباب، عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً، إلا حماد بن سلمة رواه بصيغة الإرسال.

وهذا الجسم من الرواة الحفاظ يبين خطأ شعبة في إسقاط الرباب، وشعبة ثقة حافظ إلا

(١) سنن الترمذي (٣/٣١٤).

(٢) السنن الكبرى (٦/٢٤٧).

(٣) العلل (٤/٢٣).

(٤) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/٢٩٨)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/٢٢٩)، تهذيب الكمال

(١١/٤٠١)، الكاشف (١/٥٨)، تهذيب التهذيب (٤/١٨٢).

أنه يخطيء في الأسماء^(١)، والرواة الذين زادوا ذكر الرباب أغلبهم أئمة أثبات حفاظ؛ ولذا قال الترمذي بعد أن ذكر هذا الاختلاف ((وحدّث سفيان الثوري وابن عيينة أصح من حديث شعبة))^(٢).

فالراجح والمحفوظ - والله أعلم - هو الوجه الذي فيه ذكر الرباب، وقد تابع عاصماً على رواية هذا الوجه هشام بن حسان، وعبدالله بن عون - كما تقدم في التخرّيج - .

وهتان المتابعتان تزيدان هذا الوجه قوة، وتؤكدان غلط شعبة في إسقاطه للرباب.

وقد وقع على عاصم اختلاف آخر وهو ما وقع في رواية حماد بن سلمة من أن الرباب أرسلته، ولعل حمادا قصر به، وهذا لا يضر، وجواب أبي حاتم يؤيد هذا فحين سأله ابنه عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، أن الرباب فذكرت حديث سلمان: أن رسول الله ﷺ، قال: إذا صام... قال أبي: وروى هذا الحديث هشام بن حسان، وغير واحد، عن حفصة، عن الرباب، عن سلمان، عن النبي ﷺ قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: جميعاً صحيحان^(٣)، فهذا يؤيد تقصير حماد به والله أعلم.

وقد وقع على حفصة بنت سيرين اختلاف في رفعه ووقفه .

فعاصم الأحول، وابن عون يرفعانه، إلا أن رواية ابن عون جاءت معلقة .

وهشام بن حسان اختلف عليه، والراجح أنه يقفه، وأما حين يرفعه فهو يرويّه عن عاصم الأحول.

وأما رواية هشام بن حسان، عن حفصة، عن الرباب، عن سلمان رضي الله عنه موقوفاً فقد رواها عن هشام بن حسان كلا من، حماد بن مسعدة، ويوسف بن يعقوب السدوسي، ومحمد بن جعفر ((غندر))، وروح بن عبادة، ويحيى القطان، وهشام رواه عن عاصم به مرفوعاً، ورواه عن حفصة به مرفوعاً أيضاً، فلربما أخطأ فيه، أو أخطأ فيه من دونه، وعلى تقدير صحة هذا الوجه عن هشام فلا ينتهز في مخالفة الوجه المرفوع؛ لأنه جاء من رواية الأكثر، وأيضاً من روايته هو .

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٢٨٠/٧)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٥٢/٢)، تهذيب الكمال

(٢٣٨/٤) . (٤٧٩/١٢)، الكاشف (٤٨٥/١)، تهذيب التهذيب (٢٣٨/٤) .

(٢) سنن الترمذي (٤٦/٣) .

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢٧٧/١) .

وقد اجتمع اثنان على رفع الحديث وهما عاصم الأحول، وعبدالله بن عون، فالظاهر أن المرفوع محفوظ.

فالإخلاصة أن الحديث المرفوع محفوظ عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب بنت صليح، عن سلمان بن عامر، وهذا الإسناد فيه الرباب بنت صليح لم أقف على من تكلم في حالها من الأئمة غير أن ابن حبان ذكرها في الثقات، ولخص ابن حجر حالها بقوله: ((مقبولة))^(١) فلعل حديثها من قبيل الحسن، والله أعلم.



(١) ينظر الثقات لابن حبان (٢٤٤/٤)، التقريب (٨٥٨٢).

مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ

٢٤/١٩٤ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ الرَّهَّائِيُّ، عَنْ مَعْقِلِ الْكِنَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْ، عَنْ أَبِي سَعْدِ الْخَيْرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبْ عَلَيَّ اللَّيْلِ الصِّيَامَ فَمَنْ صَامَ فَلْيَتَعَنَّ^(١)، وَلَا أَجْرَ لَهُ)). سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: أَرَى هَذَا الْحَدِيثَ مُرْسَلًا، وَمَا أَرَى عُبَادَةَ بْنَ نُسَيْ سَمِعَ مِنْ أَبِي سَعْدِ الْخَيْرِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَبُو فَرْوَةَ الرَّهَّائِيُّ صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدًا رَوَى عَنْهُ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، وَاسْمُ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ. كَتَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ أَبَا عَيْسَى قَالَ فِيهِ فِي الْجَامِعِ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَأَبِي سَعْدِ الْخَيْرِ.

تخریج الحديث:

* أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١٧٣) عن عبدالله بن محمد السمرقندي، وابن عدي في الكامل (٥٦٢/٧) عن أحمد بن صالح التميمي، وصدقة بن منصور ومحمد بن هارون بن حميد،

كلاهما (عبدالله، وأحمد، وصدقة، ومحمد) عن محمد بن حميد الرازي به بنحوه.

* وأخرجه أبو الحسين الطيوري في الطيوريات (٣٤١) من طريق الحسن بن حريث الخزازي، عن الفضل بن موسى السيناني به نحوه.

* وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (٢٣٨)، وابن عدي في الكامل (٩١٤٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٦) من طريق عبدالله بن فروخ، عن أبي فروة الرهاوي به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن هذا الحديث مرسل، وقال: ((ما أرى عباده بن نسي سمع من أبي

(١) فليتعن: تعنى أي أوقع نفسه في العناء أي المشقة والتعب. انظر: فيض القدير (٢٥٧/٢).

سعد الخيز)، وزاد البخاري أن أبا فروة صدوق، وأن المناكير في حديثه من رواية ابنه عنه.

فالبخاري يضعف هذا الحديث بشيئين:

- الانقطاع بين عبادة بن نسي، وأبي سعد الخير .

- وتفرد أبي فروة الرهاوي، وهو صدوق على رأي البخاري، وأبو فروة عند النقاد دون قول البخاري، وهو: يزيد بن سنان التميمي، قال عنه ابن معين: ((ليس حديثه بشيء))، وقال أيضاً: ((ليس بثقة))، وقال علي بن المديني: ((ضعيف الحديث))، وقال أبو حاتم: ((محلّه الصدق، والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به))، وقال أبو زرعة: ((ليس بقوي الحديث))، وقال النسائي: ((متروك الحديث))^(١)، فهو علة الحديث إذًا، وشيخه أيضاً معقل الكناني، مجهول، قال ابن منده: ((غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفيه معقل الكناني))، وقال ابن حجر: ((لا أعرفه إلا من هذا الحديث))^(٢).

فالمخالصة: أن الحديث شديد الضعف؛ لأن فيه عللاً ثلاثاً:

١- الانقطاع بين عبادة، وأبي سعد.

٢- حال أبي فروة الرهاوي، وهاتان العلتان ذكرهما البخاري، لكنه آلان القول في أبي فروة.

٣- جهالة شيخه معقل الكناني .



(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٣٥/٨)، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (١١١)، ضعفاء العقيلي

(٣٨٢/٤)، تهذيب الكمال (١٥٥/٣٢)، الكاشف (٣٨٣/٢)، تهذيب التهذيب (٣٣٥/١١) .

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٦٢/٨)، الجرح والتعديل (٤٤٠/٨)، تاريخ دمشق (١٤٠/٦٠) .

باب في الصوم عن الميت

٢٥/١٩٥ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَخْتِي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَخْتِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَحَقُّ اللَّهِ أَحَقُّ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: جَوَّدَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ هَذَا الْحَدِيثَ وَاسْتَحْسَنَ حَدِيثَهُ جِدًّا قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ مِثْلَ مَا رَوَى أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: الأعمش، عن سلمة بن كهيل، وسلم بن بطين، عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- .

* أخرجه الترمذي في سننه (٧١٦) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٧٧٤) -،

ومسلم في صحيحه (٢٦٦٥)،

والنسائي في الكبرى (٢٩٢٦)،

وابن ماجه في مصنفه (١٧٥٨)،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٥٥)، - ومن طريقه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل

المدرج في النقل (٨٦٥)،

والبزار في مسنده (٥٧٢)،

ستتهم (الترمذي، ومسلم والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والبزار) عن أبي سعيد

الأشج به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي في سننه (٧١٧) عن أبي كريب، عن أبي خالده الأحمر به بنحوه.

الوجه الثاني الأعمش، عن سلمة بن كهيل، ومسلم بن البطين، والحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبير وعطاء، مجاهد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

* أخرجه ابن الجارود في المنتقى (٩٢٩) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٦٠٤). وابن حبان في صحيحه (٣٦٥٢) من طريق الحسن بن إسحاق الأصبهاني، والدارقطني في سننه (٢٠٥٧) من طريق بزاد بن عبدالرحمن الكاتب، وبدر بن الهيثم اللخمي، والدارقطني في سننه (٢٠٥٧) وعمر بن الحاجب في المصافحات والموافقات وأبدال وأحاديث عوال (٥)، وابن حجر في تغليق التعليق (٧٦٥) من طريق أبي محمد يحيى بن صاعد،

خمسهم (ابن الجارود، والحسن، وبزاد، وبدر بن الهيثم، وابن صاعد) عن أبي سعيد الأشج به بنحوه.

* وأخرجه ابن حبان في صحيحه، (٣١٥٧)، والدارقطني في سننه (١٩٥٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر به بنحوه.

الوجه الثالث الأعمش، عن مسلم بن البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

* أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٥٣)، ومسلم في صحيحه (٢٦٦٤)، والنسائي في الكبرى (٢٩٢٥)، وأحمد في مسنده (٢٣٣٦)، والدارقطني في سننه (٢٠٥٨)، والبيهقي في الكبرى (٣٦٠٣) من طريق زائدة بن قدامة،

والبخاري في صحيحه معلقاً - (١٩٥٣)، وأبو داود في سننه (٣٣١٠)، وأحمد في مسنده (١٩٧٠)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٦٥) من طريق أبي معاوية الضرير،

ومسلم في صحيحه (٢٦٦٣)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٦٤) من طريق عيسى بن يونس،

والنسائي في الكبرى (٢٨٦٨) من طريق عبدالرحمن بن مفراء، والبخاري في صحيحه - معلقاً، (١٩٥٣)، وأبو داود في سننه (٣٣١٠)، وأحمد في مسنده (٢٣٣٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والنسائي في الكبرى (٢٩٢٤)، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٦٨) من طريق عبثر بن القاسم،

والنسائي في الكبرى (٢٩٢٨) من طريق موسى بن أعين،

وأحمد في مسنده (٣٤٢٠) من طريق عبد الله بن غير،

والبيهقي في الكبرى (٧٦٠٤) من طريق شعبة بن الحجاج والنسائي في الكبرى (٤٧٣٩) والصقري (٢٠/٧) وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٥٤) وأحمد (٣١٣٧)، والبيهقي في الكبرى (٧٦٠٤) من طريق شعبة بن الحجاج،

والخطيب البغدادي في الفصل للوصول المدرج في النقل (٨٦٧) من طريق إبراهيم بن محمد الغزاري،

والخطيب البغدادي في الفصل للوصول المدرج في النقل (٨٦٦) من طريق إسماعيل بن زكريا،

جميعهم أحد عشر راوياً (زائدة، وأبو معاوية، وعيسى، عبدالرحمن بن مفراء، ويحيى القطان، وعبث، وموسى، وعبدالله بن غير، وشعبة، وإبراهيم، وإسماعيل) عن الأعمش به، ولفظه: ((جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى)).

وجاء في رواية شعبة بلفظ: ((أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ أُخْتَهَا نَذَرَتْ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، وَأَنَّهَا رَكِبَتْ الْبَحْرَ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَصُمْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صُومِي عَنْ أُخْتِكَ)) وجاء في رواية زائدة أن الأعمش قال: ((فَقَالَ الْحَكَمُ، وَسَلَّمَةُ، - وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ - قَالَا: سَمِعْنَا مُجَاهِدًا، يَذْكُرُ هَذَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ)). ووقع في رواية يحيى القطان تصريح الأعمش بالسماع من مسلم بن البطين.

ووقع في رواية موسى بن أعين أنه قال: ((قال الأعمش: وحدثني سلمة بن كهيل، والحكم بمثل ذلك عن ابن عباس)).

* وأخرجه أبو داود (٣٣٠٨) وأحمد في مسنده (١٨٦١). من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبير به، ولفظه: ((رَكِبَتْ امْرَأَةُ الْبَحْرِ فَذَكَرَتْ أَنَّ تَصُومَ شَهْرًا فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَصُومَ، فَأَتَتْ أُخْتَهَا النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَصُومَ عَنْهَا)).

* وأخرجه مسلم في صحيحه (١٥٦/٣)، والنسائي في الكبرى (٢٨٧٠) وأبو عوانة في مخرجه (٢٣١٠)، والبيهقي في الكبرى (٧٦٠٦) وابن حجر في تعليق التعليق (٧٦٥) من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير به،

ولفظه: ((جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها؟ قال: أرايت لو كان على أمك دين فقضيت به، أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: فصومي عن أمك)).

* وأخرجه البخاري معلقاً (١٩٥٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٥٣) والبيهقي في الكبرى (٧٦٠٥) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، ولفظه: ((أتت امرأة النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم خمسة عشر يوماً، قال: أرايت لو أن أمك ماتت وعليها دين، أكنت قاضيته؟ قالت: نعم، قال: اقضي دين أمك، والمرأة من حثم)).

دراسته والحكم عليه :

الحديث يرويه الأعمش، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن سلمة بن كهيل، ومسلم البطين، عن سعيد بن جبير، وعطاء ومجاهد عن ابن عباس.

وهذا الوجه من رواية أبي خالد الأحمر - فيما يرويه عن أبوسعيد الأشج كما في رواية الترمذي، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة والبخاري عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن سلمة بن كهيل ومسلم البطين، والحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس.

وهذا الوجه من رواية أبي خالد الأحمر - فيما يرويه عنه أبوسعيد الأشج أما في رواية ابن الجارود، والحسن بن إسحاق، ويزداد بن عبد الرحمن، وبدر بن الهيثم، ويحيى بن صاعد -

الوجه الثالث: الأعمش، عن مسلم بن البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وهذا الوجه من رواية الجماعة عنه وهم: زائدة بن قدامه، وأبو معاوية الضرير، وعيسى بن يونس، وعبد الرحمن بن مفراء، ويحيى القطان، وعبثر بن القاسم، وموسى بن أعين، وعبد الله بن نمير، وشعبة، وإبراهيم بن محمد الغزاري وإسماعيل بن كزريا.

وتبين هنا أنه قد اختلف على أبي خالد الأحمر فقد روي عنه هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: أبو خالد الأحمر، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، ومسلم بن البطين، عن سعيد بن جبير، وعطاء ومجاهد عن ابن عباس.

الوجه الثاني: الأعمش، عن سلمة بن كهيل، ومسلم البطين، والحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس.

ومدار الاختلاف على أبي خالد الأحمر جاء من أبي سعيد الأشج فهو من تفرد برواية الوجهين عن أبي خالد الأحمر، فقد روى الترمذي، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه وابن خزيمة والبخاري على الوجه الأول عن أبي سعيد الأشج الذي هو بإسقاط الحكم بن عتيبة.

وروى ابن الجارود، والحسن بن إسحاق الأصبهاني، ويزداد بن عبد الرحمن ما كتب، وبدر بن الهيثم اللخمي، وأبو محمد يحيى بن صاعد بزيادة الحكم بن عتيبة في الإسناد عن أبي سعيد الأشج.

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي خالد الأحمر، فيكون أبو خالد الأحمر حدث به على الوجهين فرواه أبو سعيد الأشج عنه مرة هكذا ومرة هكذا، وأبو خالد الأحمر هو: سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي، وثقه: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وقال مرة: ((صدوق وليس بحجة))، وقال مرة: ((ليس به بأس))، وقال أبو حاتم: ((صدوق))، وقال ابن عدي: ((له أحاديث صالحة، وإنما أتى من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة))، وقال الذهبي: ((صدوق إمام))، ولخص حاله ابن حجر فقال: ((صدوق يخطئ))^(١).

وأما الاختلاف الحاصل على الأعمش فالراجح عنه - والله أعلم - هو: الوجه الثالث الأعمش عن مسلم بن البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ لأنه من رواية الجماعة عنه زائدة بن قدامة، وأبو معاوية الضرير وعيسى بن يونس، وعبد الرحمن بن مفرء، ويحيى القطان، وعبر بن القاسم وشعبة بن الحجاج، وموسى بن أعين، وعبد الله بن نمير، وإبراهيم بن محمد الفراري وهؤلاء منهم أو مشق أصحاب الأعمش بل فيهم شعبة بن الحجاج، ويحيى القطان وهم من الطبقة الأولى التي قسمها النسائي لأصحاب الأعمش^(٢).

وكذا منهم أبو معاوية الضرير وهو من أحفظ أصحاب الأعمش قال علي بن المديني: ((كان أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظاً عنه))^(٣).

(١) انظر: ترجمته في: الجرح والتعديل (١٠٦/٤)، تهذيب الكمال (٣٩٤/١١)، تقريب التهذيب (٣٨٤/١).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٣١/١).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٣١/١).

وقيل لأحمد: ((أبو معاوية فوق شعبة يعني في الأعمش، قال: أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش، وشعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، وأبو معاوية عنه عنه))، وقيل بعد أبي معاوية شعبة أثبت قال: ((شعبة أثبت في كل شيء، وقد غلط شعبة في بعض ما روى عنه الأعمش، وكان زائدة من أصح الناس حديثاً عن الأعمش ما خلا الثوري))^(١).

ويكفي لو رواه واحد مثل شعبة أو يحيى القطان، أو أبو معاوية الضرير، أو زائدة بن قدامة لتقديمه على رواية إلى خالد الأحمر فكيف وقد رواه هؤلاء الثقات مجتمعين على خلاف ما رواه أبو خالد الأحمر.

فيتيقن هنا غلط أبي خالد الأحمر.

ومن رجع هذا الوجه الدارقطني فقال: ((وخالفه - يعني أبا خالد الأحمر - جماعة: منهم شعبة، وزائدة، وعيسى بن يونس، وأبومعاوية، وابن نمير، وجريز، وعشر بن القاسم، وغيرهم روه عن الأعمش، عن مسلم، عن سعيد، عن ابن عباس، وبين زائدة في روايته من أين دخل الوهم على أبي خالد، فقال في آخر الحديث فقال سلمة بن كهيل والحكم وكانا عند مسلم حين حدث بهذا: ونحن سمعناه من مجاهد عن ابن عباس))^(٢).

وقال ابن حجر: ((وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حبان الأحمر بهذا السياق وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش))^(٣).

وبهذا يتبين أن المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه الثالث الذي رواه الجماعة عن الأعمش، عن مسلم ابن البطين، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس.

وأما قول البخاري هنا: ((جوّد أبو خالد الأحمر هذا الحديث واستحسن حديثه جداً، قال محمد وروى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد الأحمر)).

فيجاب عن أن البخاري جود هذا الحديث واستحسنه؛ لأنه ربما وقف على طرق أخرى لهذا الحديث فوافق ما روى أبو خالد الأحمر وهذا ظاهر كلامه حيث قال: روى بعض أصحاب الأعمش ما روى أبو خالد الأحمر.

(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٣١/١).

(٢) الإلزامات والتتبع ص (٣٣٧).

(٣) فتح الباري (١٥/١).

لكن الذي وقفت عليه أن أبا خالد تفرد به، وخالف الثقات من أصحاب الأعمش، في رواية هذا الحديث؛ فلذا أحكم عليه بناءً على ما وقفت عليه من مخالفة أبي خالد الأحمر للثقات، وأيضاً حاله كما تقدم؛ فالراجح أن المحفوظ في هذا الحديث هو ما رجحته سلفاً وهو الوجه الثالث، وهو: الأعمش، عن مسلم بن البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، والله أعلم.

وأما الاختلاف في متن هذه الحديث فهو كبير جداً ولكن حسبي هنا أن أذكر ما وقفت عليه من كلام لابن حجر حيث يقول: والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتمنه كبير جداً؛ والاضطراب موجب للضعف إذا تساوت وجوه الاضطراب لكن اعتمد الشيخان رواية زائدة لحفظه فرجحت على باقي المرويات هكذا سمعت شيخنا الحافظ أبا الفضل بن الحسين يقول لما سألته عنه^(١). وهذا هو الظاهر والله أعلم.



(١) انظر: التعليق (٩٢/٣).

مَا جَاءَ فِيمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا

٢٦/١٩٦ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ^(١) فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ^(٢) عَمْدًا فَلْيَقْضِ» .

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ: مَا أَرَاهُ مَحْفُوظًا. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ لَا يَرَى الْقِيَاءَ يُفْطِرُ الصَّائِمَ.

تخریج الحديث:

* أخرجه الترمذي في سننه (٦٥٢) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٧٥٥) - وابن خزيمة في صحيحه (١٨٥١) / والحاكم في المستدرک (١٤٨٦) من طريق علي بن حجر به بنحوه .

* وأخرجه أبو داود في سننه (٢٠٣٦) - ومن طريقه الجصاص في أحكام القرآن (١٢١)، والدارقطني في سننه (٢٠٠١) -، وابن الجارود في المنتقى (٣٨٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٩٤)، وفي مشكل الآثار (١٤٦٢)، والحاكم في المستدرک (١٤٨٦) - ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢١٥٨) -، والبيهقي في الكبرى (٧٤١٨)، والشاموخي في أحاديثه عن شيوخه (٣١) من طريق مسدد بن مسرهد،

والنسائي في سننه (٣٠٥٣)، والدرامي في سننه (١٦٨٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم ((ابن راهويه))،

وابن ماجه في سننه (١٦٦٦)، وأحمد في المسند (١٠٢٤٢) - ومن طريقه الظاهري في مشيخة ابن البخاري (٨٧)، وابن جماعة في مشيخته (١٤٧) -، والدرامي في سننه

(١) من ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ: يَعْنِي الصَّائِمَ: أَي سَبَقَهُ وَغَلِبَهُ فِي الْخُرُوجِ . انظر: النهاية في غريب الحديث (١٥٨/٢).

(٢) استقاء: أي تكلف القياء وتعمده. انظر: النهاية (١٣٠/٤).

(١٧٣٦)، والحري في غريب الحديث (٥٦١)، وأبو بكر الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (٩) من طريق الحكم بن موسى،

وابن حبان في صحيحه (٣٦٠٠) من طريق الوليد بن عبد الملك الحارثي أبي وهب،

والدراقتني في سننه (٢٠٠١) من طريق محمد بن المبارك الصوري،

والدراقتني في سننه (٢٠٠١)، والبيهقي في الكبرى (١٤١٨)، وابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المازني (١٩٤) من طريق عبد الله بن وهب،

وابن حزم في المحلى (١٠٤٧) من طريق المعلى بن منصور الرازي،

والبيهقي في الكبرى (٧٤١٨) من طريق شداد بن حكيم البلخي،

والبغوي في شرح السنة (١٧٥٥) من طريق محمد بن الحارث،

تسعتهم (مسدد، وإسحاق، والحكم، والوليد، ومحمد بن المبارك، وعبد الله بن وهب، والمعلى، وشداد، ومحمد بن الحارث) عن عيسى بن يونس السبيعي به بنحوه .

* وأخرجه ابن ماجه في سننه (١٦٦٦) من طريق علي بن الحسن بن سليمان أبي الشعثاء،

وابن خزيمة في صحيحه (١٨٥١)، والحاكم في المستدرک (١٤٨٥) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٤١٨) من طريق أبي سعيد يحيى بن سليمان الجعفي،

كلاهما (علي، ويحيى) عن حفص بن غياث النخعي، عن هشام بن حسان الأزدي به بنحوه .

* وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥٢٢١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢١٠) من طريق عباد بن كثير الثقفي، عن أيوب السخيتاني،

وابن عدي في الكامل (٥٢٢١) من طريق عباد بن كثير الثقفي،

كلاهما (أيوب، وعباد) عن ابن سيرين به بنحوه .

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٧/٢)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٥٧٠) من طريق حفص بن غياث النخعي، والدراقتني في سننه (٢٠٠٢)، من طريق محمد بن

الفضيل، والدراقتني في سننه (٢٠٠٣) من طريق مندل بن علي العتري، أربعتهم (ابن أبي شيبة، وحفص، ومحمد، ومندل) عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده كيسان المقبري،

وابن عدي في الكامل (٥٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢٢١٠) من طريق
عباد بن كثير الثقفي، عن أبي الزناد، عن الأعرج،

كلاهما (كيسان، والأعرج) عن أبي هريرة رضي الله عنه به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري لم يعرف هذا الحديث إلا من حديث عيسى بن يونس، عن
هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأنه قال: ((مَا أَرَاهُ مَحْفُوظًا))، وقال
أيضاً: ((رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ لَا يَرَى الْقَيَّءَ
يُفْطِرُ الصَّائِمَ))^(١).

وقول الترمذي: ((إن البخاري لم يُعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس))، يُشكل عليه
أن حفص بن غياث قد تابع عيسى في رواية هذا الحديث، عن هشام بن حسان، ولكن
الذي يظهر أن هذه المتابعة خطأ على حفص بن غياث أخطأ فيها كل من أبي سعيد الجعفي،
وأبو الشعثاء علي بن الحسن، فأبو سعيد متكلم فيه من جهة حفظه، قال ابن حجر:
((صدوق يخطيء))^(٢)، وأما أبو الشعثاء فلم يوثقه سوى أبي داود^(٣)، ومما يؤكد الخطأ في هذه
المتابعة قول البخاري أولاً، ثانياً أن أبا معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي قد خالفهم في روايته،
فرواه عن حفص، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبو معمر
ثقة فاضل^(٤).

فعليه يكون كلام البخاري في محله، وهذه المتابعة الذي يظهر لي - والله أعلم -
خطؤها .

ثم قال البخاري: ((ما أراه محفوظاً))، وذكر قرينة على ذلك، وهي أن أبا هريرة لا يرى
القيء يفطر الصائم، أي سواء كان عمداً أو بغير قصد؛ لأن أبا هريرة رضي الله عنه قال: ((فإنه يخرج
ولا يولج)).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧/٤) البخاري مع الفتح .

(٢) تقريب التهذيب (٥٩١/١)، وانظر: الكاشف (٣٦٧/٢) .

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٣٦٩/٢٠)، تهذيب التهذيب (٢٩٧/٧)، تقريب التهذيب (٣٣/٢).

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٤٢/١)، الجرح والتعديل (١٥٧/٢)، تهذيب الكمال (١٩/٣)، تهذيب
التهذيب (٢٧٣/١)، تقريب التهذيب ص (١٠٥) .

وقال كما في التاريخ الكبير: ((و لم يصح، وإنما يروى هذا عن عبدالله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال ثنا معاوية، ثنا، يحيى بن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة... فذكره - يعني موقوفاً-))^(١).

وقد وافق البخاري جمع من الأئمة في أن هذا الحديث غير محفوظ، قال الإمام أحمد: ((ليس من ذا شيء))، قال الخطابي: ((يريد أنه غير محفوظ))^(٢).

ونقل البيهقي في المعرفة عن أحمد أنه قال: ((تفرد به هشام بن حسان))^(٣).

ونقل الحافظ في التلخيص عن أحمد فيما يرويه عنه مهنا أنه قال: ((حدث به عيسى وليس هو في كتابه، غلط فيه وليس هو من حديثه))^(٤).

وقال كما في رواية أبي داود: ((سمعت أحمد سئل: ما أصح حديث فيه - يعني فيمن زرعه القيء وهو صائم - قال: نافع، عن ابن عمر. قلت له: حديث هشام، عن محمد، عن أبي هريرة؟ قال ليس من هذا بشيء، إنما هو حديث: من أكل ناسياً - يعني وهو صائم - فالله أطعمه وسقاه))^(٥).

ونقل الدرامي عن عيسى بن يونس: ((زعم أهل البصرة أن هشام أوهم فيه، فموضع الخلاف ههنا))^(٦).

وقال الترمذي: ((حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس... وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح إسناده))^(٧).

وذكر البيهقي نحوه مما سبق، مؤيداً ضعف الحديث^(٨).

(١) التاريخ الكبير (٩٢/١).

(٢) الكبرى للبيهقي (٢٩١/٤)، مختصر المنذري (٢٦١/٣).

(٣) معرفة السنن والآثار (٣٧٠/٣).

(٤) التلخيص الحبير (١٨٩/٢).

(٥) سؤالات أبي داود ص (٢٩٢).

(٦) سنن الدرامي (١٧٣٦).

(٧) سنن الترمذي (٩٨/٣).

(٨) الكبرى للبيهقي (٢١٩/٤).

وبهذا يتبين أن تضعيف الأئمة المتقدمين لهذا الحديث يدور على ثلاث علل:

العلة الأولى: غلط هشام بن حسان ووهمه فيه على ابن سيرين كما قال ذلك الإمام أحمد - فيما يرويه عنه أبو داود -، حيث أدخل على ابن سيرين حديث في حديث، وهو حديث: ((من أكل أو شرب ناسياً...)) فإنه رواه هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وأيضاً غلط عيسى بن يونس فيه، حيث حدث به، وليس هو في كتابه، كما ذكر ذلك مهنا عن الإمام أحمد .

العلة الثانية: تفرد هشام بن حسان، كما نص على ذلك الأمام أحمد - فيما نقله عنه البيهقي - وكما يشير إليه كلام البخاري، والدارمي، والترمذي .

العلة الثالثة: المخالفة ويمكن أن يخلص من كلام البخاري وغيره أنها على وجهين:

الوجه الأول: في تسمية الرواة للوجه المرفوع، وأن الصواب: عن عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة .

وهذا لا يثبت؛ لأن عبدالله بن سعيد المقبري ((متروك))^(١) .

الوجه الثاني: أن الحديث روي موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، واختلف عليه:

فرواه عطاء بلفظ: ((من قاء وهو صائم فليطهر))، ورواه عمر بن حكيم بلفظ: ((إذا قاء فلا يطر)) وقد قال البخاري عن هذا اللفظ إنه أصح من اللفظ الذي رواه عطاء، وحكى البخاري لفظ عطاء بصيغة التمرىض .

وأما المتابعات لهذا الحديث فلا تصح؛ فمتابعة أيوب لهشام فيها: عباد بن كثير، وهو ((متروك))^(٢)، وأيضاً عباد بن كثير تابع هشاماً في الراوية عن ابن سيرين، وحاله كما تقدم، وأما المتابعتان لابن سيرين فالأولى: فيها عباد بن كثير، وتقدم حاله، وأما الثانية فتقدم الكلام عليها وهي التي يرويها عبدالله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة .

فالخلاصة: أن هذا الحديث لا يثبت، وأنه غير محفوظ كما قال البخاري وغيره من

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٧١/٥)، الكامل لابن عدي (٢٦٧/٥)، تهذيب الكمال (٣١/١٥)، التهذيب (٢٣٧/٥) .

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٨٤/٦)، الكامل لابن عدي (٥٣٨/٥)، تهذيب الكمال (١٤٥/١٤)، تهذيب التهذيب (١٠٠/٥) .

الأئمة، والله أعلم .

وهشام بن حسان هو: هشام بن حسان الأزدي القردوسي، وثقه الجمهور، وتكلم فيه شعبة، حيث قال لجرير بن حازم - لما سألته عن هشام -: ((دمر عليه)) وقال أبو شهاب الحنات: ((قال لي شعبة: عليك بحجاج، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد، وهشام)).

قال الذهبي معلقاً على ما قاله شعبة عن هشام: ((هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالد الحذاء، وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخرون الجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك يا شعبة إنك ترى الإرجاء، نسأل الله التوبة)).

وبعض الأئمة؛ كشعبة، وابن عيينة - في رواية عنه -، وابن عليه، وابن المديني تكلم في روايته عن الحسن البصري، وتكلم شعبة، والقطان، في روايته عن عطاء بن أبي رباح، وتكلم بعضهم في روايته عن عكرمة.

وقال عنه ابن حجر: ((احتج به الأئمة، لكن ما أخرجوا له من عطاء شيئاً، وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيراً، توبع في بعضه، وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: ما يكاد ينكر عليه أحد شيئاً إلا وجدت غيره قد حدث به، إما أيوب، وإما عوف)).

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: ((هشام قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في بحر ما روى)).

وقال ابن حجر في ((التقريب)): ((ثقة، وهو من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء مقال))^(١).



(١) انظر تهذيب الكمال (١٨١/٣٠)، الميزان (٢٩٥/٨)، سير أعلام النبلاء (٢٦١/٦-٢٦٤)، هدي الساري ص (٤٧٠)، التقريب (٥٧٢).

مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا.

٢٧/١٩٧ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْمُطَوَّسِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ لَمْ يَقْضِهِ وَإِنْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ».

فَقَالَ: أَبُو الْمُطَوَّسِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ الْمُطَوَّسِ، وَتَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا، وَلَا أَذْرِي أَسْمَعَ أَبَوْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَمْ لَا.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المطوَّس، عن أبيه، عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٦٥٤) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٧٥٣) -، والنسائي في الكبرى (٣١٩٣)، وأحمد في مسنده (٩٨٧٣)، وابن حزم في المحلى (١٠٥٢)، والخليفي في الخامس عشر من الخلعيات (٣٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والترمذي في سننه (٦٥٤) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٧٥٣) -، والنسائي في الكبرى (٣١٩٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٣١٧)، وابن حزم في المحلى (١٠٥٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والنسائي في الكبرى (٣١٩٢)، وإسحاق في راهويه في مسنده (٢٢٧)، وأحمد في المسند (٩٨٧٣)، والدراقتني في العلل (٢٠٣٨) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٢٧٤) - ومن طريقه النسائي في الكبرى (٣١٩٤)، والنسائي في الكبرى (٣١٩٤) من طريق أبي داود الطيالسي، وابن ماجه في سننه (٦٦٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦٥٩١)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٢٧)، وأحمد في المسند (٩٤٩٤)، وابن شاهين في فضائل شهر رمضان (٣٤) من طريق وكيع بن الجراح، والدرامي في سننه (١٦٧٠) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، وابن حبان في المجروحين (١٦٣٧) من طريق الوليد بن مسلم، وابن أبي حاتم في العلل - معلقاً - (٢٦٧/٨) عن النعمان بن عبدالسلام، وابن أبي حاتم في العلل - معلقاً - (٩٨/٢) عن ثابت بن محمد، والدراقتني في العلل (٢٠٣٩) من طريق يزيد بن هارون، والدراقتني في سننه (٢١١٦) من طريق أبي أحمد عبدالله بن محمد الزبيري، والخلال في المجالس العشرة (٤٩) من

طريق مهران بن أبي عمر العدني، جميعهم ثلاثة عشر راوياً (ابن مهدي، يحيى بن سعيد القطان، وأبو نعيم، وعبدالرازق، وأبو داود، والقريائي، ويزيد، والزبيري، والوليد، ومهران، والنعمان، وثابت) عن سفيان الثوري،

وأبو داود (٢٠٤٩) من طريق محمد بن كثير، وابن راهويه في مسنده (٢٢٨) عن وهيب بن جرير، والطحاوي في مشكل الآثار (١٣١٦)، والدراقتني في العلل (٢٧١/٨) من طريق سعيد بن عامر الضبي، ثلاثتهم (محمد، ووهيب، وسعيد بن عامر)، عن شعبة بن الحجاج،

وابن أبي حاتم في العلل - معلقاً - (١٦١/٣) عن حماد بن شعيب، وقيس بن الربيع، والدراقتني في العلل (٢٠٤٥) من طريق زيد بن أنيسة، والدراقتني في العلل (٢٠٤٠)، وأبو عبدالله بن منده في مجالسه (٢٧٢) من طريق حمزة الزيات،

ستتهم (سفيان، وشعبة، وحماد، وقيس، ويزيد، وحمزة) عن حبيب بن أبي ثابت الأسدي، به بنحوه إلا أن سفيان - كما في رواية وكيع والفريابي عنه - وزيد بن أنيسة، وعبدالرزاق أبدلوا ((أبا المطوس)) بـ ((ابن المطوس))، ووقع في رواية شعبة - فيما يرويه عنه وهب بن جرير - بالشك في أبي المطوس فقال: ((أبا المطوس، أو ابن المطوس، أو المطوس))، ووقع في رواية حمزة الزيات - كما عند الدراقتني - ((عن ابن المطوس، عن أبي المطوس))، وزاد ذكر ((ولا مرض)) سفيان - فيما يرويه عنه الفريابي، ويحيى القطان، وأبو نعيم كما عند ابن راهويه - .

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن عمار بن عمير التميمي، عن أبي المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

* أخرجه أبو داود في سننه (٢٠٤٩) من طريق سليمان بن حرب، وأبو داود في سننه (٢٠٤٩) من طريق محمد بن كثير العبدي، والنسائي في الكبرى (٣١٩٥) من طريق إسماعيل بن عُلَية، والنسائي في الكبرى (٣١٩٦)، وأحمد في مسنده (٨٨١٠)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٧١)، والدراقتني في العلل (٢٠٤٣) من طريق بهز بن أسد، ومحمد بن جعفر ((غندر))، وأبو داود الطيالسي (٢٦٥٤) - ومن طريقه النسائي في الكبرى (٣١٩٧)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٧١)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٣١٦)، والبيهقي في الكبرى (٧٤٥٣) -، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٢٨) عن أبي عامر العقدي، وابن أبي حاتم في العلل - معلقاً - (٧٧٦) عن مسلم بن إبراهيم، والدرامي في سننه (١٦٧١)،

والدراقتني في العلل (٢٠٤٢) من طريق أبي الوليد الطيالسي، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٧١) من طريق خالد بن الحارث الهجيمي، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٧١) من طريق ابن أبي عدي محمد بن إبراهيم، والطحاوي في مشكل الآثار (١٣١٦)، والدراقتني في العلل (٢٠٤٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٣٧٥)، من طريق بشر بن عمر الزهراني، والدراقتني في العلل (٢٠٤١) من طريق عثمان بن عمر، والدراقتني في العلل (٢٠٤٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٧٤) من طريق عفان بن مسلم الباهلي، جميعهم أربعة عشر راوياً (سليمان، ومحمد بن كثير، وإسماعيل، وبهز، وغندر، وأبو داود، وأبو عامر، ومسلم، وأبو الوليد، وخالد، وابن أبي عدي، وبشر، وعثمان، وعنان) عن شعبة بن الحجاج،

وأحمد في المسند (٩٨٧٢) - ومن طريقه أبو داود في سننه (٢٠٤٦)، وابن بشران في أماليه (٦٥٤)، والخلعي في الخامس عشر من الخلعيات (٣٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري،

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٩١٧) من طريق عبدالغفار بن القاسم الغفاري، ثلاثتهم (شعبة، وسفيان، وعبدالغفار) عن حبيب بن أبي ثابت به بنحوه .

إلا أنه وقع في رواية شعبة - فيما يرويه عنه أبو داود الطيالسي، وغندر، وسليمان بن حرب، وابن أبي عدي، وعثمان بن عمر، وخالد بن الحارث - وسفيان، وعبدالغفار: ((ابن المطوس)) بدلاً من ((أبي المطوس))، ووقع في رواية شعبة - فيما يرويه عنه بشر بن عمر، وأبو داود الطيالسي -، وعبدالغفار أن حبيب قال: ((وقد رأيت أبا المطوس))، وجاء عن شعبة - فيما يرويه عنه عفان بن مسلم - أن حبيب قال: ((أما إني لم أسمع منه - يعني أبا المطوس - ولكن أخبرني عُمارة)).

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبیر، عن أبي المطوس، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

* أخرجه الدراقتني في العلل (٢٠٤٦) من طريق كامل بن العلاء، عن حبيب به بنحوه .

الوجه الرابع: حبيب بن أبي ثابت، عن علي بن الحسين، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٧١)، وابن أبي حاتم (٧٥٠) من طريق هلال بن العلاء بن هلال، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن حبيب به،

ولفظه: ((أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَتَى أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَوْمٌ سَنَةً)).

*وأخرجه الدراقطني في سننه (٢١٨٨) عن الحسن بن أحمد بن سعيد الرهاوي، عن عباس بن عبيدالله، عن عمار بن مطر، عن قيس، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن الحارث، عن عبدالله بن مالك، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية حماد بن شعيب، وقيس بن الربيع، وزيد بن أبي أنيسة، وحمزة الزيات، وسفيان الثوري - فيما يرويه عنه ابن مهدي، وأبو نعيم، وعبدالرزاق، وأبو داود الطيالسي، والفريابي، ويزيد بن هارون، وأبو أحمد الزبيري، والوليد بن مسلم، ومهران بن أبي عمر، والنعمان، وثابت بن محمد - وشعبة بن الحجاج - فيما يرويه عنه محمد بن كثير، وسعيد بن عامر، ووهب بن جرير -.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن عمار بن عمير، عن أبي المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية عبدالغفار بن القاسم، وشعبة بن الحجاج - فيما يرويه عنه سليمان بن حرب، ومحمد بن كثير، وإسماعيل بن عُلَية، وبُهمز بن أسد، ومحمد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي، وأبي عامر العقيد، ومسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وخالد بن الحارث، وابن أبي عدي، وبشر بن عمر، وعثمان بن عمر، وعفان بن مسلم -، وسفيان الثوري - فيما يرويه عنه يحيى القطان -.

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن أبي المطوس، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية كامل بن العلاء .

الوجه الرابع: حبيب بن أبي ثابت، عن علي بن الحسين، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

وهذا الوجه من رواية زيد بن أبي أنيسة - فيما يرويه عنه عبدالله بن عمرو الرقي - .
والراجح من هذه الأوجه الأربعة هو الوجه الأول والثاني إذ إنهما من رواية الجماعة،
ولكن وقع اختلاف في هذين الوجهين، وينحصر الخلاف هنا في أمرين:
الأول: تسمية شيخ عمار، وهل هو أبو المطوس أو ابن المطوس ؟ .

والذي يظهر - والله أعلم - أن الوجهين ثابتان عن حبيب بن أبي ثابت، يقوي ذلك
جمع شعبة وسفيان للوجهين عنه، ومتابعة زيد بن أبي أنيسة لهما في تسمية ((ابن المطوس))،
ومتابعة حماد بن شعيب، وقيس بن الربيع في تسميته ((أبا المطوس)) .

وقد جمع بينهما الحافظ ابن حجر بما حاصله أن ابن المطوس يُكنى بأبي المطوس^(١)
فيصح عندئذ الوجهان .

ويقوي ما ذكره: أن ابن أبي خيثمة ذكر عن ابن معين أن اسم أبي المطوس عبدالله بن
المطوس^(٢)، وذكر البخاري هنا، وكذا أبو حاتم^(٣) أن اسم أبي المطوس: يزيد بن المطوس .

وأما رواية الشك في اسم أبي المطوس فهي من رواية وهب بن جرير، وهب متكلم
في سماعه من شعبة^(٤) فلا يؤثر في الحكم شيئاً .

الثاني: سماع حبيب له من أبي المطوس .

فشعبة وعبد الغفار يثبتان اللقاء وينفيان السماع، فقد تقدم أن شعبة قال - كما في
رواية أبي داود والطيالسي وبشر بن عمر عنه - وكذا عبد الغفار: ((قال حبيب: وقد رأيت أبا
المطوس))، وقال شعبة - كما في رواية عفان عنه أن حبيب قال: ((أما إني لم أسمع منه،
ولكن أخبرني عمار بن عمير، عن أبي المطوس))، وقال فيما ذكره عنه الدراقطني: ((لم يسمعه
حبيب من أبي المطوس وقد رآه))^(٥) .

وأما الثوري فتقدم أنه قال في رواية يحيى بن سعيد عنه: ((حدثني حبيب، عن عمار،

(١) تهذيب التهذيب (٤٣٢/٦) .

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٦٧/٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٢٨٧/٩) .

(٤) انظر: تهذيب الكمال (١٢١/٣١)، تهذيب التهذيب (١٦١/١١) .

(٥) العلل (٢٦٧/٨) .

عن ابن المطوس، فلقيت ابن المطوس فحدثني عن أبيه، عن أبي هريرة))، ونحوه ذكر ابن مهدي عنه إلا أنه قال: ((عن أبي المطوس)).

قال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن حديث رواه الثوري وشعبة: فقال الثوري: عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر، لم يقض عنه صوم الدهر، ورواه شعبة، عن حبيب، عن عمارة، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ... الحديث، قلت: أيهما أصح؟ قال: جميعاً صحيحين، أحدهما قصر، والآخر جود))^(١).

وقال ابن أبي حاتم في موضع آخر: ((جميع الحديثين صحيحان، قد سمع حبيب من عمارة، ومن أبي المطوس))^(٢).

وقال الدراقطني: ((وأضبطهم للإسناد يحيى القطان ومن تابعه عن الثوري))^(٣) - يعني بذلك ما تقدم في قوله: ((وقال يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي، والنعمان بن عبدالسلام: عن الثوري، عن حبيب، عن عمارة، عن أبي المطوس، قال حبيب: فلقيت أبا المطوس فحدثني عن أبيه، عن أبي هريرة))^(٤).

ومما تقدم يتبين أنه لا خلاف في ثبوت سماع حبيب له من عمارة، وإنما النظر في سماع حبيب له من أبي المطوس، وقول سفيان بثبوت السماع يخالفه قوله شعبة بن فيه، ويظهر جلياً من كلام الأئمة أن قول سفيان مقدم إذ إنه أضبط للإسناد من شعبة، أيضاً فيه قول حبيب فلقيت أبا المطوس... وهذا يدل على الضبط.

وأما ابن حجر فحكم على الحديث بالاضطراب ثم قال: ((ومن الاضطراب الذي فيه: رواية زيد بن أبي أنيسة له عن حبيب بن أبي ثابت، عن علي بن الحسين، عن أبي هريرة موقوفاً، ورواية كامل بن العلاء، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن أبي المطوس))^(٥).

ما ذكره عن زيد بن أبي أنيسة إنما هو وجه مرجوح عنه كما تقدم بيان ذلك، وأما

(١) العلل (٣/٣٦ - ٣٧).

(٢) العلل (٣/١٦٤).

(٣) العلل (٣/٣٦ - ٣٧).

(٤) العلل (٨/٢٦٧، ٢٦٩).

(٥) تغليق التعليق (٣/١٧١).

رواية كامل بن العلاء فهي ضعيفة جداً، فلا يصح الحكم على الحديث بالاضطراب بناءً عليهما .

والبخاري ذكر أن أبا المطوس اسمه: يزيد بن المطوس، وقد اختلف في اسمه، فقال يحيى بن معين: ((اسمه: عبدالله بن المطوس))، وكذا سماه ابن أبي حاتم، واختلف قول أبي حاتم، فذكر ابنه عنه في موضع أن اسمه: يزيد بن المطوس، وقال بت أبي حاتم في موضع آخر: ((سئل أبي: هل يُسمى؟ قال: لا))، ليس له غير هذا الحديث: ((من أفطر يوماً من رمضان))، وقد رواه عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه عنه عمارة بن عمير، وحبيب بن أبي ثابت - إن ثبت - .

وانفرد يحيى بن معين بتوثيقه فقال: ((أراه كوفياً ثقة))، وقال الإمام أحمد في رواية مُهْنا - وقد سأل عنه -: ((لا أعرف أبا المطوس ولا ابن المطوس))، وقال ابن خزيمة: ((لا أعرف ابن المطوس ولا أباه))، وقال ابن حبان: ((رجلٌ من أهل الكوفة، يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد))، وتعبه ابن حجر فقال: ((وإذا لم يكن له إلا هذا الحديث فلا معنى لهذا الكلام))، وقال الذهبي في الكاشف: ((وثق))، وقال في المغني: ((ضعف))، وقال في الميزان: ((لا يعرف لا هو، ولا أبوه))، وقال ابن حجر: ((لين الحديث))، مع أنه ليس له إلا فرد حديث لم يتابع عليه^(١) .

وأما والده فهو: يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث ((من أفطر يوماً من رمضان))، ليس له غيره، قال البخاري - وذكر ابنه يزيد -: ((ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟))، لم يرو عنه غير ابنه يزيد أبي المطوس، ذكره ابن حبان في الثقات، وتقدم في ترجمة ابنه عنه قول الإمام أحمد في رواية مُهْنا - وقد سأل عنه -: ((لا أعرف أبا المطوس ولا ابن المطوس))، وقال ابن خزيمة: ((لا أعرف ابن المطوس ولا أباه))، وقال ابن حجر: ((مجهول))، وهو كما قال، ولا يرفع وصف الجهالة عنه ذكر ابن حبان في ثقاته لما عُرِفَ عنه من التساهل بذكر المجاهيل فيه إذا كانوا على شرطه^(٢) .

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة (٢٣٨/٣)، الجرح والتعديل (١٦٧/٥، ٢٨٧/٩، ٤٤٨)، المجروحين (١٥٧/٣)،

النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣٦٣/١)، الكاشف (٤٦١/٢)، المغني في الضعفاء (٨٠٨/٢)، ميزان

الاعتدال (٥٧٤/٤)، تهذيب التهذيب (٤٣٢/٦)، تقريب التهذيب ص (١٢٠٦) .

(٢) انظر: الثقات (٤٦٥/٥)، تهذيب الكمال (٨٩/٢٨)، تقريب التهذيب ص (٩٤٩) .

وأما سماع أبيه من أبي هريرة رضي الله عنه، فلم يُعرف له عن أبي هريرة رضي الله عنه سوى هذا الحديث، بل لم يعرف له سواه، وقد تقدم الكلام عنه .

وأما التفرد الذي ذكره البخاري فهو كما قال، فقد تفرد بهذا الحديث ابن المطوس، عن أبيه، ولكن قد تابع أباه في الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه عبدالله بن مالك بن بجينة، ولكن هذا المتابعة ساقطة؛ لأن فيها عُمارة بن مطر الرهاوي، وهو متروك، بل كذبه أبو حاتم^(١).

فالحديث منكر، تفرد به أبو المطوس، عن أبيه، والأول ضعيف، والثاني مجهول، ولم يتابعا عليه، قال الإمام أحمد: ((ليس يصح هذا الحديث))^(٢).

وأما ابن خزيمة فإنه وإن أخرجه في صحيحه فإنه قد تبرأ من عهدة هذا الخبر، حيث قال في ترجمته لهذا الحديث: ((باب التغليظ في إفطار يوم من رمضان متعمداً من غير رخصة إن صح الخبر، فإني لا أعرف ابن المطوس ولا أباه))^(٣).

وقال ابن حزم - بعد أن ذكر هذا الحديث -: ((أما نحن فلا نعتد عليه، لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة، ويعيدنا الله من أن نحتج بضعيف))^(٤).

وقال ابن عبد البر: ((هو حديث ضعيف لا يحتج بمثله))^(٥).

وقد ضعف هذا الحديث أيضاً البغوي^(٦)، وأبو عبدالله القرطبي^(٧).

فالخلاصة: أن هذا الحديث فيه ثلاث علل:

الأولى: ضعف أبي المطوس، **والثانية:** جهالة أبيه، **والثالثة:** عدم سماع أبيه، من أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم .



(١) الجرح والتعديل (٣٩٤/٦)، وانظر: الضعفاء والمتروكين (٢٠٢/٢)، الميزان (١٦٩/٣) .

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٣٦٧/٤)، الفروع لابن مفلح (٧٧/٢) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٢٣٨/٣) .

(٤) المحلى (١٨٣/٦) .

(٥) التمهيد (١٧٣/٧)، وانظر: الاستذكار (٣١٥/٣) .

(٦) انظر: فيض القدير (٧٨/٦) .

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧٨/١١) .

مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ

٢٨/١٩٨ حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ أَسْلَمَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ)).

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى شَيْبَانُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. وَرَوَى الزُّهْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ حَدِيثُ شَيْبَانَ عِنْدِي أَحْسَنَ .

٢٩/١٩٩ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ مَيْمُونَةَ ابْنَةِ سَعْدٍ، مَوْلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا صَائِمَانِ قَالَ: ((قَدْ أَفْطَرَا)) فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَا أُحَدِّثُ بِهِ، وَأَبُو يَزِيدَ لَا أَعْرِفُ اسْمَهُ، وَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَزَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ ثِقَةٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو مَيْسَرَةَ سَمِعَ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.

أولاً: حديث عائشة - رضي الله عنها - .

تخریج الحديث:

الوجه الأول: عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

* أخرجه النسائي في الكبرى (٢٩٩١) من طريق خالد بن الحارث،

والنسائي في الكبرى (٢٩٩٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وأحمد في المسند (٥٥٦٠) عن عبد الملك بن عمرو ،

ثلاثتهم (خالد، ويحيى، وعبد الملك) عن هشام الدستوائي به بنحوه .

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٩٩٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٧١)

من طريق علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به بنحوه .

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٩٨٠) من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن موسى بن

طارق، عن موسى بن عقبة،

الدارقطني في سننه (٤٤٠) من طريق يحيى الحماني، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت،

كلاهما (موسى، وحبيب) عن عروة به، ولفظه في رواية موسى، عن عروة أنه سأل عائشة... إلخ، وجاء في رواية حبيب بلفظ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُصْبِحُ صَائِمًا ثُمَّ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ فَتَلْقَاهُ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ فَيَقْبَلُهَا ثُمَّ يُصَلِّي، قَالَ عُرْوَةُ: قُلْتُ لَهَا: مَنْ تَرَيْنَهُ غَيْرُكَ؟، فَضَحِكَتْ)).

الوجه الثاني: أبو سلمة، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

* أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٦٥) - ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٠٥٧) -، وأحمد في المسند (٢٥٧٩٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٢٨٣)، ويوسف بن محمد المهرוני في المهرونيات والفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (٦)، والباغندي في مسند عمر بن عبدالعزيز (٣٨) من طريق الحسن بن موسى الأشيب،

والنسائي في الكبرى (٢٩٨٩)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٢١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٣) من طريق عبيد الله بن موسى،

والدرايم في سننه (١٦٧٨) عن سعد بن حفص الطليحي،

ثلاثتهم (الحسن، وعبيد الله، وسعد) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه .

* وأخرجه مسلم في صحيحه (١٨٦٥)، والنسائي في الكبرى (٢٩٩٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢٢٦٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٢٨٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨١٤)، والباغندي في مسند عمر بن عبدالعزيز (٤٠) من طريق معاوية بن سلام،

والأخميمي في الفوائد المنتقاه من حديث أبي الحسن الأخميمي (٥٤) من طريق أيوب بن حوط الحبطي،

والدارقطني في العلل - معلقاً (٣٩٠٢) عن سليمان بن أرقم،

ثلاثتهم (معاوية ، وأيوب، وسليمان) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به بنحوه.

الوجه الثالث: أبو سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها -.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٢٩٨٦)، والطحاوي في معاني الآثار (٢١٧٣) من طريق عقيل بن خالد،

والنسائي في الكبرى (٢٩٨٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٩٣٣)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٢٧)، ومحمد بن بكر المديني في اللطائف من علوم المعارف (٢١١) - من طريق معمر،

والنسائي في الكبرى (٢٩٨٦)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٥٦٥٦)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٩٣٢) من طريق ابن أبي ذئب،

ثلاثتهم (عقيل ، ومعمر، وابن أبي ذئب) عن الزهري عن أبي سلمة به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٩٨٩) من طريق هشام الدستوائي، والنسائي في الكبرى (٢٩٨٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٧٣)، وابن البخاري في مشيخته (٥٦٥) من طريق الأوزاعي، كلاهما (هشام، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير،

والنسائي في الكبرى (١٩٨٧) من طريق الحارث بن عبد الرحمن القرشي،

والنسائي في الكبرى (٢٩٨٦)، والجرجاني في أماليه (٩٩)، ومحمد الأصم في الثاني من حديث أبي العباس الأصم (١١١) من طريق صالح بن حسان المديني،

ثلاثتهم (يحيى، والحارث، وصالح) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الزهري به بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه أبو سلمة بن عبد الرحمن، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه .

الوجه الأول: أبو سلمة، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها -.

وهذا الوجه يرويه يحيى بن أبي كثير فيما يرويه عنه علي بن المبارك، وهشام الدستوائي - كما في رواية النضر بن شميل، وخالد بن الحارث، وعبد الملك بن عمرو بن القيس، ويحيى القطان عنه -.

الوجه الثاني: أبو سلمة، عن عمر بن عبد العزيز، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها -.

وهذا الوجه يرويه يحيى بن أبي كثير - فيما يرويه عنه شيبان بن عبدالرحمن، ومعاوية بن سلام، وأيوب بن خوط، وسليمان بن أرقم -

الوجه الثالث: أبو سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

وهذا الوجه يرويه الزهري، والحارث بن عبدالرحمن القرشي، وصالح بن حسان ويحيى بن أبي كثير - فيما يرويه عنه الأوزاعي، وهشام الدستوائي كما في رواية إسحاق بن يوسف عنه - .

ويتبين هنا أنه قد اختلف على يحيى بن أبي كثير على ثلاثة أوجه :

الأول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

وهذا الوجه يرويه علي بن المبارك، وهشام الدستوائي - فيما يرويه عنه النضر بن شميل، وخالد بن الحارث، وعبد الملك بن عمرو بن القيس، ويحيى القطان .

الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

وهذا الوجه يرويه شيبان بن عبدالرحمن، ومعاوية بن سلام، وأيوب بن خوط، وسليمان بن أرقم.

الثالث: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

وهذا الوجه يرويه الأوزاعي، وهشام الدستوائي فيما يرويه عنه إسحاق بن يوسف.

وقد ذكر البخاري أن أشبه الأوجه عنده هو ما رواه شيبان، وهو : الوجه الثاني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عائشة - رضي الله عنها - . وكما رجحه البخاري فهو اختيار مسلم أيضاً ، وكذا الدارقطني فقد قال - بعد بسطه للخلاف في هذه الأوجه - : ((والقول قول شيبان، ومن تابعه ممن ذكر فيه عمر بن عبدالعزيز))^(١) .

وأيضاً لا يقل الوجه الأول الذي يرويه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة

(١) ينظر: علل الدارقطني (١٥/١٤٢) .

، عن عائشة - رضي الله عنها - إذ إنه من رواية علي بن المبارك الهنائي وهو ثقة^(١)، وأيضاً من رواية هشام الدستوائي كما في رواية الجماعة والثقات عنه ، وهشام الدستوائي من أوثق أصحاب يحيى بن أبي كثير قال إسحاق بن هاني قلت لأبي عبد الله بن أحمد : ((أبما أحب إليك في حديث يحيى بن أبي كثير ؟ قال هشام أحب إلى ممن روى عن يحيى بن أبي كثير ، قلت : فحسين المعلم وحرب بن شداد وشيبان)) وقال أبو زرعة الدمشقي : ((سألت أحمد عن أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ فقال : هشام ، قلت ثم من ؟ قال : أبان ، قلت : ثم من ؟ فذكر آخر ، قلت له : فالأوزاعي ؟ قال : الإوزاعي إمام)) قال أبو حاتم الرازي : ((سألت علي بن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال : هشام الدستوائي ، قلت : ثم من ؟ قال : ثم الأوزاعي ، وحجاج الصواف ، وحسين المعلم)) ونقل إبراهيم بن الجنيد عن يحيى بن معين قال : ما روى أيوب - يعني السخيتاني - عن يحيى بن أبي كثير شيئاً فيه خير ، ولكن هشام الدستوائي)) يعني أن هشاماً هو الثبت في يحيى بن أبي كثير^(٢) .

فالذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن يحيى بن أبي كثير .

وأما الوجه الثالث فالذي يظهر أنه غير محفوظ عن يحيى بن أبي كثير ، لأنه من رواية الأوزاعي ، وهشام الدستوائي كما في رواية إسحاق بن يوسف عنه وقد تفرد إسحاق في الرواية عن هشام على هذا الوجه وهو وإن كان ثقة لكن مخالفته للجماعة لا تحتمل ، وأما الأوزاعي فهو يخطئ في حديث يحيى بن أبي كثير قال ابن رجب : ذكر أحمد في رواية غير واحد من أصحابه : ((أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير ، ولم يكن عنده في كتاب ، إنما كان يحدث به من حفظه ويهم فيه))^(٣) .

وأما الاختلاف على أبي سلمة بن عبد الرحمن ، فبتين الراجح عنه بناءً على الراجح عن يحيى بن أبي كثير ، فالراجح والمحمول عن أبي سلمة بن عبد الرحمن هو الوجه الثاني وهو : أبو سلمة ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عروة ، عن عائشة - رضي الله عنها - . وهذا الذي رجحه البخاري ومسلم والدارقطني .

ثم يليه الوجه الأول وهو : أبو سلمة ، عن عروة ، عن عائشة - رضي الله عنها - .

(١) انظر: التقريب (٤٧٨٧) .

(٢) انظر: ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥٢/١) .

(٣) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥٢/١) .

ولا شك أن الوجه الثاني الذي رجحه البخاري أقوى لأن فيه زيادة راو في الإسناد فدل على الضبط، لصعوبة ذلك والله أعلم .

وأما الوجه الثالث فقد تقدم أنه غير محفوظ، والذي يظهر أنه غلط على الزهري أخطأ فيه الأوزاعي، وإسحاق بن يوسف، والله أعلم.

وللحديث إلى عروة طريقان آخران وتخرجهما كما يلي:

أولاً: طريق ابنه هشام :

* أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٥٨)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٢٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢٢٥٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٢٨٧) من طريق سفيان بن عيينة،

والنسائي في الكبرى (٢٩٨١) من طريق يحيى بن سعيد،

والشافعي في السنن المأثورة - رواية المازني - (٢٩٥) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٤٨) -، وابن حبان في صحيحه (٣١٩)، من طريق مالك بن أنس،

وعبدالرزاق في مصنفه (٧٢١٣) - ومن طريقه أبو عوانة في مستخرجه (٢٢٨٨)، وابن البخاري في مشيخته (٥٦٤) - من طريق معمر وابن جريج،

وابن أبي شيبه في مصنفه (٩١٧٥)، وابن البخاري في مشيخته (٥٦٤)، من طريق شريك القاضي،

والدرامي في سننه (١٦٧٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٦٧١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٢٨٦، ٢٢٨٥)، وابن البخاري في مشيخته (٥٦٢، ٥٦٣) من طريق حماد بن سلمة،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٧٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة،

والدراقطني في سننه (٤٣٣) من طريق علي بن عبدالعزيز الوراق، عن عاصم بن علي، عن أبي أويس بن مالك الأصبحي،

تسعتهم (مالك، وسفيان، ويحيى، ومعمر، وابن جريج، وشريك، وحماد، وسعيد، وأبو أويس) عن هشام بن عروة به، ولفظه: ((إن كان رسول الله ﷺ ليقبل بعض أزواجه وهو صائم، ثم تضحك))، ووقع في رواية أبي أويس عن عائشة - رضي الله عنها - أنها بلغها

قول ابن عمر - رضي الله عنهما -: ((في القبلة الوضوء))، فقالت: ((كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم، ولا يتوضأ)).

ثانياً: طريق الزهري :

*أخرجه النسائي في الكبرى (٢٩٨٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٤٦٣٩) من طريق أسامة بن زيد الليثي.

والنسائي في الكبرى (٢٩٨٣)، من طريق عقيل بن خالد الأيلي،

وإسحاق بن راهويه في مسنده (٥٦٩) من طريق صالح بن أبي الأخضر،

ثلاثتهم (أسامة، وعقيل، وصالح) عن ابن شهاب، عن عروة به بنحوه .

إلا أنه وقع في رواية أسامة بلفظ : ((يقبل وهو صائم، قالت عائشة - رضي الله عنها - : وأيكم كان أملك لأربه من رسول الله ﷺ))، ووقع في رواية صالح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه ذلك، فقال: ((لا يقبلن أحدكم وهو صائم، فإنه ليس لأحد منكم من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ)).



ثانياً: حديث ميمونة بنت سعد - رضي الله عنها - :

تخريج الحديث:

* أخرجه ابن ماجه (١٦٧٦)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٥٤٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٩٨٥)، وأحمد في المسند (٦٩٦٥)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣٠٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٦٢٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٢٩٨)، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه (٢٧٠٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٥٤٤)، والدراقطي في سننه (١٦٩٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٢٩٨) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي،

وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٩٨٥) من طريق يحيى بن آدم،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨٨/٢) من طريق أبي أحمد الزبيري،

والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٦٢٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي،

والدراقطي في سننه (١٩٩٩)، من طريق إسماعيل بن جعفر الأنصاري،

ستتهم (أبو نعيم، وعبيدالله، ويحيى، وأبو أحمد، ومحمد، وإسماعيل) عن إسرائيل بن يونس به بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن هذا الحديث منكر، وقال: ((لا أحدث به، وأبو يزيد لا أعرف اسمه، وهو رجل مجهول، وزيد بن جبير ثقة))، وقال البخاري أيضاً: ((أبو ميسرة سمع من عمر بن الخطاب وابن مسعود)).

وقول البخاري هذا الكلام عليه في أمور:

الأمر الأول: استنكاره لها الحديث، وعدم تحديثه به، وهذا ظاهر - والله أعلم - إذ أن نكارة هذا الحديث جاءت من مخالفته للأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما، وقد تقدم منها حديث عائشة - رضي الله عنها - قبل هذا الحديث، وأيضاً لتفرد أبي يزيد الضني، وهو مجهول كما ذكر البخاري؛ فلذا البخاري يستنكره ولا يحدث به .

الأمر الثاني: جهالة أبي يزيد، وأبو يزيد الضني^(١) - بكسر الصاد، وتشديد النون كما قال ابن ماكولا - قال ابن عبد البر في بيان اسمه: ((هو أيوب بن خالد))، وقال الدراقطني: ((ليس بمعروف))، وقال عبد الغني بن سعيد: ((منكر الحديث))، وقال الطحاوي: ((وهو رجل لا يُعرف))^(٢).

الأمر الثالث: توثيق البخاري لزيد بن جبير، وهو ابن حرملة - بفتح المهملة، وسكون الراء - الطائي، قال عنه أحمد: ((صالح الحديث))، ووثقه: ابن معين والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقان، وقال النسائي: ((ليس به بأس))^(٣)، وأظن أن البخاري وثقه هنا - والله أعلم - مع أنه لا حاجة لذلك حتى لا يتوهم ضعفه لأن العمدية عليه في هذا الحديث؛ لأنه يروي عن هذا المجهول، ولم يرو عنه أحد غيره^(٤).

الأمر الرابع: ذكره لأبي ميسرة، والذي يظهر - والله أعلم - أن البخاري ذكر أبا ميسرة هنا لأنه روى حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((كان رسول الله ﷺ يباشرني وهو صائم، وكان أملككم لإربه))^(٥)، ولتظهر نكارة حديث ميمونة، وأبو ميسرة هو: عمرو ابن شرحبيل الهمداني الكوفي: ثقة عابد حجة^(٦).

فالحل: أن هذا الحديث منكر لمخالفته الأحاديث الصحيحة، وإسناده ضعيف لجهالة أبي يزيد، وقد ضعف الحديث الطحاوي والدراقطني وابن الجوزي وابن عبد البر وغيرهم^(٧).



(١) تصحفت في بعض المصادر إلى ((الضي))، وإنما هو ((الضني)).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٠٨/٣٤)، سنن الدراقطني (١٨٤/٢)، الكاشف (٤٧٢/٢)، لسان الميزان (٤٨٩/٧)، مغاني الأختيار (٣٣٦/٣).

(٣) انظر: شرح معاني الآثار (٨٩/٢)، الاستيعاب (١٩١٨/٤)، الإكمال (٢٣١/٥)، تهذيب التهذيب (٢٥١/١٢)، التقريب ص (٦٨٤).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣٢/١٠)، تهذيب التهذيب (٣٤٥/٣).

(٥) أخرجه الترمذي (٧٢٨) قال: حدثنا ابن أبي عمير. قال: حدثنا وكيع. قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، فذكره..

(٦) انظر: الكاشف (٧٨/٢)، التقريب ص (٤٢٢).

(٧) انظر: شرح معاني الآثار (٨٨/٢)، سنن الدراقطني (١٩٩٩)، الاستيعاب (١٩٨/٤)، العلل المتناهية (٥٤٣/٢).

مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ

٣٠/٢٠٠ سَأَلْتُ مُحَمَّدًا قُلْتُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصِّيَامُ^(١) قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

فَقَالَ: عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَطَأً وَهُوَ حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفٌ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ صَدُوقٌ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٦٦١) من طريق إسحاق بن منصور به بلفظه.

* وأخرجه الطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على الترمذي (٦١١)، والمروزي في السنة (١٠٢) من طريق محمد بن يحيى الذهلي،

والحسن بن رشيق في جزئه (٣٧) من طريق أحمد بن حماد بن مسلم،

والبيهقي في الكبرى (٧٣٠٩)، وفي الصغرى (٦١١) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني،

والبيهقي في الكبرى (٧٤٢٧) من طريق عثمان بن سعيد الدرامي،

أربعتهم (الصغاني، والدرامي، وأحمد، والذهلي) عن سعيد بن أبي مريم به بنحوه .

* وأخرجه أبو داود في سننه (٢١٠٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٣٢)، والبيهقي في الكبرى (٧٣١٠)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٨٩٨) من طريق عبدالله بن وهب،

(١) مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصِّيَامُ: الإجماع: إحكام النية والعزم، أي: مَنْ لَمْ يَعِزْ عَلَيْهِ فَيَنْوِيهِ. انظر: النهاية في غريب الحديث (١٩٦/١)، المصباح المنير (١٠٨/١) .

والنسائي في الكبرى (٢٦١٨)، وفي الصغرى (٢٣٠٣) من طريق أشهب بن عبدالعزيز العامري، والنسائي في الكبرى (٢٦١٦)، وفي الصغرى (٢٣٠١)، والدرامي في سننه (١٦٥٤) من طريق سعيد بن شرحبيل، والنسائي في الكبرى (٢٦١٧)، وفي الصغرى (٢٣٠٦) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، كلاهما (سعيد، وشعيب) عن الليث بن سعد،

والطبراني في الكبير (٨٩٠٠) من طريق عبدالله بن الحكم،

والبيهقي في الكبرى (٧٣١٣) من طريق عبدالله بن عباد، عن المفضل بن فضالة،

خمسهم (ابن وهب، وأشهب، والليث، وعبدالله بن الحكم، والمفضل) عن يحيى بن أيوب، إلا أن المفضل بن فضالة يجعله عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة بنت عبدالرحمن بن سعد، عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ، وأسقط الليث بن سعد - فيما يرويه عنه سعيد بن شرحبيل - الزهري من إسناده .

* وأخرجه أبو داود في سننه (١٩٤٩)، والبيهقي في الكبرى (٧٣٠٠)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٨٩٨)، وأبو زياد المزني في الزيادات على كتاب المزني (١٦٢) من طريق عبدالله بن وهب، وأحمد في المسند (٢٥٨٦٣) عن حسن بن موسى الأشيب والطبراني في الكبير (١٨٩٢٨) من طريق عبدالله بن يوسف الكلاعي، ثلاثهم (ابن وهب، وحسن، وعبدالله بن يوسف) عن عبدالله بن لهيعة،

وابن أبي شيبة في مصنفه (٩١١١) - ومن طريقه ابن ماجه في سننه (١٧٠٠) - والطبراني في الكبير (١٨٩٢٨)، وأبو عمر السمرقندي في الفوائد المنتقاة العوالي الحسان (٨٥) من طريق خالد بن مخلد القطواني، عن إسحاق بن حازم الزيات،

و ابن خزيمة في صحيحه (١٨٣٢)، والطبراني في الكبير (١٨٩٠٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٩٧) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، والمروزي في السنة (١٠٣) من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح الجهني، كلاهما (عبدالله، وأبو صالح) عن الليث بن سعد، والطبراني ((الأوسط)) (٤٥/٩ ح ٩٠٩٤)، وعلقه ابن أبي حاتم في ((العلل)) (٢٢٥/١) عن معن بن عيسى القزاز،

أربعتهم (ابن لهيعة، وإسحاق، والليث، ومعن) عن عبدالله بن أبي بكر به بنحوه إلا أن ابن لهيعة - فيما يرويه عنه حسن بن موسى - أسقط ابن عمر، ولم يذكر إسحاق بن

حازم، ومعن بن عيسى ابن شهاب الزهري في روايتهما، بل جعلاه عن عبدالله بن أبي بكر، عن سالم .

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٦١٩) وفي الصغرى (٢٣٠٤)، وابن حزم في المحلى (١٠٤١)، والبيهقي في الكبرى (٧٣١١)، وفي فضائل الأوقات (١٢٦) عن أحمد بن الأزهري، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن ابن شهاب به بنحوه .

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن حفصة موقوفاً .

* أخرجه البخاري في ((الصغير)) (١٦٠/١)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٥/٢) من طريق عبدالرزاق (٢٧٥/٤ ح ٧٧٨٦) عن معمر بن راشد،

والبخاري في ((الصغير)) (١٦١/١)، والنسائي في موضعين الأول (١٩٧/٤)، والثاني (١٩٨) من طريق عبيدالله ابن عمر العمري،

والبخاري في ((الصغير)) (١٦٠/١، ١٦١) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق المدني، وعقيل بن خالد الأيلي،

والنسائي (١٩٧/٤)، وفي الكبرى (١١٨/٢ ح ٢٦٥٠) من طريق ابن القاسم، والطحاوي ((شرح المعاني)) (٥٥/٢) من طريق عبدالله بن مسلمة القعني، والبيهقي (٢٠٢/٤) من طريق يحيى بن بكير، ثلاثتهم (ابن القاسم، والقعني، وابن بكير) عن مالك،

خمسهم (معمر، وعبيدالله، وعبدالرحمن، وعقيل، ومالك) عن الزهري به بنحوه إلا أن عقيلاً جعله عن حفصة وابن عمر معاً، وجعله مالك عن الزهري عن حفصة وعائشة، وزاد عبيدالله عند النسائي في الموضع الثاني عن نافع عن ابن عمر قوله .

وعلقه أبوداود عن محمد بن الوليد الزبيدي وابن عينة ويونس الأيلي عن الزهري به موقوفاً على حفصة،

وعلقه البخاري في ((الصغير)) (١٦٠/١)، والدارقطني (١٧٢/٢) عن الزبيدي فقط .

الوجه الثالث: الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه موقوفاً .

* أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٥٥/٢) من طريق صالح بن أبي الأخضر،

والبخاري - معلقاً - ((الصغير)) (١٦٠/١، ١٦١) عن ابن وهب، عن يونس الأيلي،

وكذا علقه عن عبدالرحمن بن نمر،

ثلاثتهم عن الزهري به بنحوه، وزاد صالح بن أبي الأخضر رواية أخرى عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن أبي وداعة عن حفصة .

* وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٥/٢) من طريق صالح بن أبي الأخضر، والبخاري في التاريخ الأوسط - معلقاً - (٢٥٣/٢) عن عبدالرحمن بن نمر، كلاهما (صالح، وعبدالرحمن) عن سالم، عن أبيه موقوفاً عليه .

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه الزهري واختلف عليه في رفعه ووقفه، وفي إسناده أيضاً .

فأما الاختلاف في رفعه ووقفه فعلى ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وهذا الوجه يرويه عبدالله بن أبي بكر وابن جريج عنه .

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن حفصة موقوفاً عليها .

وهذا الوجه يرويه عنه معمر وعبيدالله وعقيل ومالك وعبدالرحمن بن إسحاق، وابن عيينة والزبيدي ويونس الأيلي .

الوجه الثالث: الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه موقوفاً عليه .

وهذا الوجه يرويه عنه عبدالرحمن بن نمر وصالح بن أبي الأخضر وعقيل وعبيدالله العمري، وكذا يونس الأيلي .

وعند تأمل هذه الأوجه الثلاثة عن الزهري يظهر ضعف الأول المرفوع الذي حدث به ابن جريج، وعبدالله بن أبي بكر، وهما — وإن كانا ثقتين — فقد خالفا الأئمة والحفاظ من أصحاب الزهري كمالك وعبيدالله وابن عيينة ويونس وغيرهم، ولذا قال أحمد في أصحاب الزهري: أثبتهم مالك ثم ابن عيينة، قال: وأكثرهم رواية عنه يونس وعقيل ومعمر، وقال: يونس وعقيل يؤرديان الألفاظ .

وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: ((سمعت يحيى بن سعيد القطان، وذكر يوماً أصحاب

الزهري، فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنى بسفيان بن عيينة ثم ثلث بمعمر، وذكر يونس بعده^(١).
ولذا قال النسائي - فيما نقله عنه حمزة بن محمد الحافظ -: ((حديث ابن جريج عن
الزهري غير محفوظ))^(٢).

وقال البخاري في تاريخه: ((غير المرفوع أصح))^(٣).

وقال الترمذي - لما ذكر المرفوع -: ((حديث حفصة - رضي الله عنها - حديث
غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله، وهكذا
روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى بن أيوب))^(٤).

وقال الطحاوي: ((هذا الحديث لا يرفعه الحفاظ الذين يروونه عن ابن شهاب
ويختلفون عنه فيه اختلافاً يوجب اضطراب الحديث بما هو دونه))^(٥).

وقال الدارقطني في العلل: ((رفعه غير ثابت))^(٦).

وقال ابن التركماني في ((الجواهر النقي على سنن البيهقي)): ((اضطرب إسناده اضطراباً
شديداً، والذين أوقفوه أجل وأكثر من ابن أبي بكر))^(٧).

وعلى هذا فيبقى الموقوف سواء على حفصة - رضي الله عنها - أو ابن عمر رضي الله عنه، وقد
رجح البخاري هذا الوجه هنا ووافقته الترمذي، والطحاوي، وابن التركماني، كما تقدم.

وقال الحافظ حمزة بن محمد عن النسائي: ((في هذا الحديث الصواب عندنا موقوف،
ولم يصح رفعه، والله أعلم))^(٨).

وكذلك رجح المزي الموقوف كما في ((التحفة))^(٩).

(١) انظر: شرح العلل لابن رجب (٤٧٩/٢).

(٢) ينظر: تحفة الأشراف (٢٨٦/١١).

(٣) انظر: التاريخ الصغير (١٦١/١).

(٤) انظر: سنن الترمذي (١٠٨/٣) ح (٧٣٠) التحفة (٢٨٦/١١).

(٥) انظر: شرح المعاني (٥٥/٢).

(٦) علل الدارقطني (١٩٤/١٥).

(٧) الجواهر النقي (٢٠٢/٤).

(٨) تحفة الأشراف (٢٨٦/١١).

(٩) تحفة الأشراف (٢٨٥/١١).

وقد وقع اختلاف في إسناد هذا الحديث أيضاً فقد تقدم بأن الجماعة رَوَاهُ عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن حفصة - رضي الله عنها - قولها، أو عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه قوله، وخالفهم الإمام مالك فرواه عن الزهري عن عائشة وحفصة - رضي الله عنها - قولهما، فلم يذكر سالمًا، وقد رَوَاهُ مالك أيضاً على وجه آخر، أخرجه النسائي ^(١) عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قوله .

والظاهر أن كلا الوجهين محفوظان عن مالك، وقد تابعه على الوجه الثاني عبيد الله ابن عمر رضي الله عنه كما تقدم، لكن الوجه الأول عن مالك عن الزهري، عن حفصة وعائشة - رضي الله عنهما - منقطع؛ لأن الزهري لم يدرك حفصة وعائشة - رضي الله عنهما -، ولذا قال النسائي: ((أرسله مالك بن أنس)).

وأما ما تقدمت الإشارة إليه أن صالح بن أبي الأخضر قد رَوَاهُ على وجهين كالجماعة عن الزهري، عن سالم، والوجه الآخر عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن أبي وداعة عن حفصة - رضي الله عنها - موقوفاً، وقد تفرد صالح بهذا الوجه عن الجماعة، وهو ضعيف ^(٢)، فلا يعتد به .

وأما ما رَوَاهُ المفضل بن فضالة عن يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة عن عائشة - رضي الله عنها -، والمفضل ضعيف ^(٣)، وقد تفرد به عنه عبدالله بن عباد، قال ابن حبان في ((المجروحين)): ((شيخ يقلب الأخبار، وقد روى عنه روح بن الفرج نسخة موضوعة)) ^(٤)، وهذا من رواية روح عنه ^(٥).

وكذلك ما تقدمت الإشارة إليه في فروق الإسناد أن بعض الرواة عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم قد أسقط ذكر الزهري من الإسناد، واللذان أسقطاه عنه هما: إسحاق بن حازم ويحيى بن أيوب من رواية سعيد بن شرحبيل عن الليث بن سعد عنه، وهذا لا يصح؛

(١) سنن النسائي (١٩٨/٤).

(٢) انظر: تقريب التهذيب (٢٨٦٠).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (٦٩٠٥).

(٤) المجروحين (٤٦/٢).

(٥) انظر: سنن الدارقطني (١٧٢/٢)، الجواهر النقي على سنن البيهقي (٢٠٣/٤)، نصب الراية (٤٣٤/٢)، التلخيص (٢٠٠/٢) .

لأن إسحاق بن حازم صدوق تكلم فيه للقدر^(١)، وأيضاً قد خالف من هو أوثق منه .
وأما يحيى بن أيوب فهو من رواية سعيد بن شرحبيل عن الليث عنه، وسعيد بن شرحبيل صدوق^(٢)، وأيضاً قد خالف سعيد بن شرحبيل من هو أحفظ منه عن الليث كابن وهب وغيره .

وقد يكون هذا اضطراباً من يحيى بن أيوب نفسه، فإنه قد تكلم فيه كما تقدم .
إذاً المحفوظ في إسناد هذا الحديث: عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم عن الزهري عن سالم — أي بذكر الزهري —، وإنما خالف عبدالله بن أبي بكر في رفع الحديث فقط^(٣).
والخلاصة: أن الحديث مداره على الزهري، وأن الصحيح عنه وقفه على حفصة أو ابن عمر رضي الله عنهما على ما تقدم ذكره، وأن إسناده صحيح، والله أعلم.

ويحيى بن أيوب هو: يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، قال ابن معين: ((ثقة))، وقال مرة: ((صالح))، وقال الآجري: ((قلت لأبي داود: يحيى بن أيوب ثقة؟ قال: هو صالح))، وقال النسائي: ((ليس به بأس))، وقال مرة: ((ليس بالقوي))، وقال أبو حاتم: ((محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به))، وقال ابن عدي: ((ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً منكراً، وهو عندي صدوق لا بأس به))، ولخص ابن حجر حاله فقال: ((صدوق ربما أخطأ، روى له الجماعة، مات سنة ١٦٨ هـ))^(٤).



(١) انظر: تقريب التهذيب (٣٥١).

(٢) انظر: تقريب التهذيب (٢٣٤٨).

(٣) انظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص (٣٨٢)، رقم (٤٤٣) .

(٤) انظر: سؤالات الآجري لأبي داود (١٨٠/٢) رقم (١٥٢٧)، تهذيب التهذيب (١٦٣/١١)، تقريب التهذيب (٧٥٦١).

فِي إِجَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُتَطَوُّعِ الْمُفْطَرِّ فِي صِيَامِهِ

٣١/٢٠١ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: ((كُنْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ فَاشْتَهَيْنَاهُ فَأَكَلْنَا، مِنْهُ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...)) الْحَدِيثُ، فَقَالَ: ((اقْضِيَا يَوْمًا آخَرَ مَكَانَهُ)).

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا. وَجَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ ثِقَةٌ وَرَبَّمَا يُخْطِئُ فِي الشَّيْءِ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن عائشة -رضي الله عنها- مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٧٣٥) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٨١٤) - عن أحمد بن منيع به وتام لفظه: ((فَبَدَرْتَنِي إِلَيْهِ حَفْصَةُ، وَكَانَتْ ابْنَةً أَبِيهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا صَائِمَتَيْنِ، فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ...)).

* وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٥٦٧) - ومن طريقه النسائي في الكبرى (٣٢٠٥)، -

وأحمد في مسنده (٢٥٦٧٦)، وفي العلل ومعرفة الرجال (٤٦٧)،

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٤٥٧)، عن عبد الأعلى بن حماد الباهلي،

ثلاثتهم (إسحاق، وأحمد، وعبد الأعلى) عن كثير بن هشام به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٠٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة،

والنسائي في الكبرى (٣٢٠٧) من طريق صالح بن كيسان،

وإسحاق بن راهويه في مسنده (٥٦٧)، والنسائي في الكبرى (٣٢٠٦)، وأحمد في

العلل ومعرفة الرجال (٤٦٨)، والبيهقي في الكبرى (٧٧٣٠)، ويحيى الصاعدي في مجلسان

من أمالي ابن صاعد (٢٢) من طريق صالح بن أبي الأخضر،

والنسائي في الكبرى (٣٢٠٦)، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (٤٦٧) من طريق

سفيان بن حسن،

والبزار في غرائب مالك بن أنس (٤٤) من طريق ربيعة بن عثمان،
والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن أبي همام الأهوازي، عن عبيدالله بن عمر،
والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن عبدالرحيم بن سليمان، وأبي خالد
الأحمر، وعباد بن عوام، عن حجاج بن أرطاة،
والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن عبيدالله بن ربيعة القدامي، وروح بن
غياث، ومطرف، عن مالك بن أنس،
والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن حسين الجعفي، وأبي الجواب، عن سفيان
بن عيينة،

والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن ابن عربي، عن حماد بن زيد، عن معمر،
والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن سليمان بن حبيش، وابن أبي ذئب،
جميعهم اثنا عشر راوياً (إسماعيل، وصالح بن كيسان، وصالح بن أبي الأخضر، وسفيان
بن حسين، وعبيدالله، وربيعه، وحجاج، ومالك، وسفيان، بن عيينة، ومعمر، وسليمان،
وابن أبي ذئب) عن الزهري به بنحوه إلا أن معمرأ أبدل ((عروة)) بـ ((سعيد بن المسيب)).
* وأخرجه أبو داود (٢٤٥٧)، والنسائي في الكبرى (٣٢٩٠)، والطبراني في الأوسط
(١٤٩١)، والبيهقي في الكبرى (٦٤٩١) من طريق حيوة بن شريح، عن ابن الهاد، عن
زميل مولى عروة،

والنسائي في الكبرى (٣٢١٠)، والجصاص في أحكام القرآن (٢٩٤/١)، والبيهقي في
الكبرى (٧٧٣١) من طريق جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد الأنصاري،
و الطبراني في الأوسط (٧٥٩١) من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهري، عن هشام بن
عبدالله بن عكرمة بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن هشام بن عروة،
ثلاثتهم (زميل، ويحيى، وهشام) عن عروة به بنحوه .

الوجه الثاني: الزهري، عن عائشة - رضي الله عنها - مرسلاً .

* أخرجه الترمذي في سننه - معلقاً - (٧٣٥) عن زياد بن سعد،

والنسائي في الكبرى (٣٢٠٩)، والدراقطني في العلل (٥٧١) من طريق يحيى بن سعيد
القطان، والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن زهير بن معاوية، وسفيان الثوري،

وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعباد بن المهلي، وأبي خالد الأحمر،
سبعتهم (يحيى، وزهير، وسفيان، وشجاع، وعلي، وعباد، وأبو خالد) عن عبيد الله
بن عمر العمري،

ومالك في الموطأ (٣٦٢)، ومن طريقه - النسائي في الكبرى (٣٢٠٩)، والبزار في
غرائب مالك بن أنس (٤٤) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، وأحمد في العلل ومعرفة
الرجال (٤٦٨) عن روح بن عبادة، والبزار في غرائب مالك بن أنس (٤٤) من طريق
إسحاق بن الفرات، والدراقتني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن القعني، ويحيى بن يحيى،
ومعن، ومحمد بن الحسن، وبشر بن عمرو، والبيهقي في الكبرى (٧٧٢٧) من طريق عبدالله
بن وهب -،

والنسائي في الكبرى (٣٢٠٨) من طريق عبدالله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه في
مسنده (٥٦٧)، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (٤٦٩) عن عبدالرزاق، والدراقتني في
العلل - معلقاً - عن المقدمي والقواريري، عن حماد بن زيد،

ثلاثتهم (عبدالله، وعبدالرزاق، وحماد) عن معمر،

والشافعي في الأم (٤٩٣)، وفي المسند (٣٥١) عن ابن جريج،

وإسحاق بن راهويه في مسنده (٥٦٧)، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (٤٦٩)،
والدراقتني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن سعيد بن منصور، وعبدالجبار بن العلاء،
وسريح بن يونس، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٧٢/٣) من طريق أبي بكر
الحميدي،

ستتهم (إسحاق، وأحمد، وسعيد، وعبدالجبار، وسريح، وأبو بكر) عن سفيان بن
عيينة،

والدراقتني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن محمد بن إسحاق، وأبي معاوية الضرير، و
حجاج بن أرطاة،

والدراقتني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن يحيى بن أيوب، وعباد بن عوام، والبيهقي
في الكبرى (٧٧٣٠) من طريق حماد بن زيد،

ثلاثتهم (يحيى، وعباد، وحماد) عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

والدراقطني في العلل - معلقاً - (٥٧٠) عن بكر بن وائل،
والبيهقي في الكبرى (٧٧٢٧) من طريق يونس بن بريد الأيلي،
والبيهقي في الكبرى - معلقاً - (٧٧٢٧) عن محمد بن الوليد الزبيدي،
جميعهم ثلاثة عشر راوياً (زياد، وعبيدالله، ومالك، ومعمّر، وابن جريج، وسفيان،
ومحمد بن إسحاق، وحجاج، ونصر، ويحيى، وبكر، ويونس، ومحمد بن الوليد) عن الزهري
به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

وهذا الوجه يرويه جعفر بن برقان، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وصالح بن كيسان،
وصالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن حسين، وربيع بن عثمان، وعبيدالله بن عمر العمري -
فيما يرويه عنه أبو همام الأهوازي-، وحجاج بن أرطأ - فيما يرويه عنه عبد الرحيم بن
سليمان، وأبو خالد الأحمر، وعباد بن عوام-، ومالك - فيما يرويه عنه عبد الله بن ربيعة
القدمي، وروح بن غياث-، ومعمّر - فيما يرويه ابن عربي عن حماد بن زيد عنه-،
وسليمان بن حبيش، وابن أبي ذئب، وسفيان بن عيينة - فيما يرويه عنه حسين الجعفي،
وأبو الجواب - .

الوجه الثاني: الزهري، عن عائشة - رضي الله عنها - مرسلاً.

وهذا الوجه يرويه زياد بن سعد، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق، ونصر بن غيلان،
وعبيدالله بن عمر العمري - فيما يرويه عنه يحيى القطان، وزهير بن معاوية، وسفيان
الثوري، وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعباد بن المهلي، وأبو خالد الأحمر-، ومالك
- فيما يرويه عنه عبد الرحمن بن القاسم، وروح بن عبادة، وإسحاق بن الفرات، والقعني،
ويحيى بن يحيى، ومعن، ومحمد بن الحسن، وبشر بن عمرو، وعبدالله بن وهب-، ومعمّر -
فيما يرويه عنه عبدالله بن المبارك، وعبدالرزاق، وحماد بن زيد ((كما في رواية المقدمي،
والقواريري عنه))-، وحجاج بن أرطأة - فيما يرويه عنه أبو إسحاق الضرير-، ويحيى بن
سعيد الأنصاري - فيما يرويه عنه يحيى بن أيوب، وعباد بن العوام، وحماد بن زيد- وبكر
بن وائل، يونس الأيلي، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وسفيان بن عيينة - فيما يرويه عنه

إسحاق بن راهويه، وأحمد، وسعيد بن منصور، وعبد الجبار بن العلاء، وسريح بن يونس، والحميدي.

ويتبين هنا أنه قد وقع خلاف على بعض الرواة عن الزهري، فقد اختلف فيه على عبيد الله بن عمر، وحجاج بن أرطاة، ومالك، ومعمّر، وسفيان بن عيينة وهو كما يلي:

أولاً: الاختلاف على عبيد الله بن عمرو، فقد روي عنه موصولاً، ومرسلاً.

فأما الموصول فهو من رواية أبي همام الأهوازي.

وأما المرسل فهو من رواية يحيى القطان، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعباد بن المهلي، وأبو خالد الأحمر.

والراجح عنه هو المرسل لأنه من رواية الأكثر، والأوثق والأضبط عنه كيحيى القطان، والثوري، وزهير بن معاوية، وعلي بن مسهر، وغيرهم، وأما الوجه الأول فلا يعتد به لمخالفة أبي همام الأهوازي، الذين رووه مرسلاً، وأبو همام هو محمد بن الزبرقان، وهو صدوق ربما وهم^(١)، ولعل رواية الوجه الأول من أوهامه.

ثانياً: الاختلاف على حجاج بن أرطاة فقد روي عنه أيضاً موصولاً، ومرسلاً.

فأما الموصول فهو من رواية عبد الرحيم بن سليمان، وأبو خالد الأحمر، وعباد بن العوام.

وأما المرسل فهو من رواية أبي إسحاق الضريير.

ولعل الراجح عنه هو الموصول؛ لأنه من رواية الأكثر، وأيضاً رواه ثقتان وهم عبد الرحيم، وعباد بن العوام^(٢) وأما المرسل: فقد تفرد به أبو معاوية الضريير، وهو كما نص الإمام أحمد: ((في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً))^(٣)، ولخص حاله ابن حجر فقال: ((ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره))^(٤) ويحتمل

(١) انظر: التقريب ص (٤٧٨).

(٢) انظر: التقريب ص (٢٩٠-٤٠٥٦).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٧٨/١).

(٤) تقريب التهذيب ص (٤٧٥).

أن الحجاج بن أرطاة يحدث به على الوجهين إذ أنه كثير الخطأ والتدليس^(١).

ثالثاً: الاختلاف على مالك، فقد روي عنه أيضاً موصولاً، ومرسلاً.

فأما الموصول فهو من رواية عبدالله بن ربيعة القدامي، وروح بن غياث.

وأما المرسل من رواية عبدالرحمن بن القاسم، وروح بن عبادة، وإسحاق بن الفرات، والقعني، ويحيى بن يحيى، ومعن، ومحمد بن الحسن، وبشر بن عمرو، وعبدالله بن وهب

والراجح عنه المرسل إذ إنه من رواية المتقنين لحديث مالك (القعني، ويحيى بن يحيى، وبشر بن عمرو، وعبدالرحمن بن القاسم، وعبدالله بن وهب وغيرهم) والقول قولهم، وأما من رواه على الوجه الموصول وهو الأول فلا تحتمل مخالفتهم لمن رواه عن مالك على الوجه الثاني إذ رواه على الوجه الثاني عن مالك قريباً من تسعة أنفس ومنهم رواة الموطأ عن مالك.

رابعاً: الاختلاف على معمر، فقد اختلف عليه فيه في وصله وإرساله.

فأما الموصول فهو من رواية حماد بن زيد - فيما يرويه عنه ابن عربي -.

وأما المرسل فهو من رواية عبدالله بن المبارك، وعبدالرزاق، وحماد بن زيد - فيما يرويه عنه المقدمي، والقواريري -.

والراجح عنه هو المرسل؛ وأما الموصول فقد وهم فيه ابن عربي على حماد بن زيد، لأن أصحاب حماد يروونه على الوجه المرسل، أما ابن عربي فرواه عنه، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، وهذا يبين وهمه فيه وقد نص على ذلك الدارقطني فقال: وهم بذكر سعيد^(٢)، فالراجح عن معمر هو المرسل.

خامساً: اختلف على سفيان بن عيينة في رفعه، وإرساله أيضاً.

فأما الموصول فهو من رواية حسين الجعفي، وأبي الجواب.

وأما المرسل فهو من رواية إسحاق بن راهويه، وأحمد، وسعيد بن منصور، وعبدالجبار بن العلاء، وسريح بن يونس، والحميدي

والراجح من هذين الوجهين هو الثاني المرسل؛ لأنه من رواية الأكثر والأحفظ بل

(١) انظر: تهذيب الكمال (٤٢٠/٥)، تهذيب التهذيب (١٩٨/١)، تقريب التهذيب ص (١٥٢).

(٢) علل الدارقطني (١٥/٤).

والأوثق سفیان: إسحاق بن راهويه، وأحمد، وسعيد بن منصور، وعبد الجبار بن العلاء، والحميدي، وغيرهم .

وأما الاختلاف على الزهري فقد ذكر البخاري أن حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - لا يصح، ثم قال: ((وَجَعَفَرُ بْنُ بُرْقَانَ ثِقَّةٌ وَرُبَّمَا يُخْطِئُ فِي الشَّيْءِ)).

والحديث كما ذكر البخاري لا يصح من وجهه الأول، وهو الموصول بذكر عروة، والصواب فيه الوجه الثاني، وهو الذي سقط منه عروة، ومما يرجح هذا الوجه ويبين خطأ الوجه الأول: ما ذكره ابن جريج في روايته عن الزهري حيث سأل ابن جريج الزهري فقال: ((أخبرك عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَفْطَرَ فِي تَطَوُّعٍ فَلْيَقْضِهِ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ فِي ذَلِكَ شَيْئاً، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي فِي خِلَافَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ نَاسٌ عَنْ بَعْضٍ مَنْ كَانَ سَأَلَ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَصْبَحْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ))^(١) .

قال الإمام مسلم -معلقاً على كلام ابن جريج -: ((قد شفى ابن جريج في رواية الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ التَّصْحِيحِ، فَلَا حَاجَةَ بِأَحَدٍ إِلَى التَّنْقِيرِ عَنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ إِلَى أَكْثَرِ مِمَّا أَبَانَ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنَ النِّقَرِ وَالتَّنْقِيرِ فِي جَمْعِ الْحَدِيثِ إِلَى مَجْهُولِينَ عَنْ مَجْهُولٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ لَهُ حَدَّثَنِي نَاسٌ عَنْ بَعْضٍ مَنْ كَانَ سَأَلَ عَائِشَةَ فَفَسَدَ الْحَدِيثُ لِفَسَادِ الْإِسْنَادِ))، وكان قد قال قبل ذلك: ((أخطأ كل من قال: عن عروة، عن عائشة، ويبان ذلك في رواية ابن جريج))^(٢)، ثم ذكرها، وقد ذكر أبو حاتم الرازي نحو هذا الكلام^(٣).

ومما يرجح الوجه الثاني أن الثقات من أصحاب الزهري، كمالك ويونس، ومعمّر، وعبيد الله بن عمر، وزيد بن سعد، والزيدي، وغيرهم قد رووه مرسلًا، كما في الراجح عنهم، قال ابن رجب بعد أن عدّ طبقات أصحاب الزهري: الطبقة الأولى جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري والعلم بحديثه والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ومعمّر ويونس وعقيل وشعيب وغيرهم وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن

(١) التمييز للإمام مسلم ص (١٢٧)، وانظر: جامع الترمذي (١١٢/٣) .

(٢) التمييز للإمام مسلم ص (١٢٧) .

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦٨٩) .

الزهري^(١) . هـ .

وأما من وصله فهم أقل من أولئك الحفاظ المتقنين، بل ممن في حديثه عن الزهري خاصة ضعف كصالح بن أبي الأخضر، وجعفر بن برقان، وسفيان بن حسن، وهذا ما أراده البخاري بقوله عن جعفر: ((ثقة وربما يخطيء في الشيء))، وجعفر بن برقان هو أبو عبد الله الجزري الرقي، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ((إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به وفي حديث الزهري يخطيء))، وقال الميموني عن أحمد: ((أبو المليح أضبط من جعفر بن برقان وجعفر ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأحمر وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه))، وقال ابن معين: ((ثقة ويضعف في روايته عن الزهري))، وقال في موضع آخر: ((ليس بذاك في الزهري))، وقال ابن نمير: ((ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة))، وقال النسائي: ((ليس بالقوي في الزهري وفي غيره لا بأس به))، وقال ابن عدي: ((وجعفر بن برقان مشهور معروف في الثقات، قد روى عنه الناس وهو ضعيف في الزهري خاصة))^(٢) .

ومن هنا يعلم صحة ما ذهب إليه البخاري من خطأ جعفر وخصوصاً في الزهري، فيكون وصل هذا الحديث من خطائه - والله أعلم -؛ ولهذا قال الخلال: ((اتفق الثقات على إرساله، وشذ من وصله))^(٣)، وقال البزار: ((أحسب أن الزهري أرسله))^(٤) .

وقال البيهقي: ((هكذا رواه جعفر بن برقان، وصالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن الحسن، عن الزهري، ووهبوا فيه عن الزهري))^(٥) .

ومن رجع هذا الوجه أيضاً: محمد بن يحيى الذهلي، والنسائي وغيرهم^(٦)،

وأما المتابعات للزهري في ضعيفه، فمتابعة زميل لا يحتج بها؛ لأن زميل مجهول، قال أحمد: ((لا أدري من هو))، وقال البخاري: ((لا يعرف لزميل سماع من عروة ولا ليزيد بن هاد من زميل))، وقال الإمام مسلم: ((لا يُعرف إلا في هذا الحديث))، وقال ابن حجر:

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٤/١).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠)، تهذيب التهذيب (٦/٤) .

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (٢٥٠/٤) .

(٤) مسند البزار (٣٣/٢) .

(٥) السنن الكبرى (٢٨٠/٤) .

(٦) انظر: السنن الكبرى للنسائي (٢٤٩/٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٨٠/٤)، التمهيد لابن عبد البر (٦٩/١٢)، الميزان للذهبي (٨١/٢) .

((مجهول))^(١) .

وأما متابعة يحيى بن سعيد الأنصاري فهي وهمٌ من جرير بن حازم، قال ابن حجر: ((له أوهام إذا حدث من حفظه))^(٢)، وهذا من أوهامه، ومما يؤيد وهمه على يحيى أمران:

الأول: أن الثقات رووه عن يحيى على الوجه الثاني .

ثانياً: اضطرابه فيه فمرة يرويه عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها -، ومرة يرويه عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة - رضي الله عنها -^(٣)، وهذا ظاهر في سقوط هذه المتابعة، قال أحمد: ((جرير كان يحدث بالتوهم))^(٤) .

وأما متابعة هشام بن عروة فقد قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا هشام بن عكرمة تفرد به يعقوب بن محمد الزهري))^(٥)، ولا شك أن تفرد يعقوب لا يحتمل إذ أنه ((صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء)) كما قال ابن حجر^(٦) .

فالخلاصة: أن الحديث لا يثبت عن الزهري إلا مراسلاً، وأن وصل الحديث خطأ كما ذكر البخاري، والله أعلم .



-
- (١) انظر ترجمته في: الكاشف (٤٠٦/١)، تهذيب التهذيب (٣٠١/٣)، تقريب التهذيب ص (٢١٧) .
- (٢) تقريب التهذيب ص (١٣٨)، وانظر: الجرح والتعديل (١٣٨/١)، تهذيب الكمال (١٢١/٣١) .
- (٣) هذه الرواية أخرجهما النسائي في الكبرى (٣٢٠٨)، والطبراني في الأوسط (٦٤٣٣) من طريق جرير بن حازم .
- (٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٧٧٣٠) .
- (٥) المعجم الأوسط (٧٥٩١) .
- (٦) تقريب التهذيب ص (٦٠٨) .

فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٣٢/٢٠٢ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، «كُنَّا نَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَنُعْطِي زَكَاةَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْنَا ...» الْحَدِيثُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: أُمِرْنَا بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَقُلْتُ لَهُ: حَدِيثُ الْحَكَمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ أَصَحُّ أَوْ حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقْضِي فِي هَذَا بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنْ حَدِيثَ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ أَشْبَهَ عِنْدِي، إِلَّا أَنَّ هَذَا خِلَافُ مَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد .

* أخرجه البزار في مسنده (٣١٨٩)، والطبري في تهذيب الآثار (٥٧٦) عن أبي موسى بن المثنى به بنحوه .

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٢٧١)، وفي الصغرى (٢٤٧٠)، والإغراب (١١٤) من طريق يزيد بن زريع،

والقاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (١٠١) - ومن طريقه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٣٦) - والطبري في تهذيب الآثار (٥١٥٦) من طريق حجاج بن محمد المصيصي،

والطبري في تهذيب الآثار (٥٧٥) عن سفیان بن وكيع، عن أبيه وكيع بن الجراح،

ثلاثتهم (يزيد، حجاج، وكيع) عن شعبة بن الحجاج به، ولفظه بتمامه - كما عند النسائي - : «كُنَّا نَصُومُ عَاشُورَاءَ وَنُؤَدِّي زَكَاةَ الْفِطْرِ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ وَنَزَلَتِ الزَّكَاةُ، لَمْ نُؤَمِّرْ بِهِ وَلَمْ نُنَّهْ عَنْهُ، وَكُنَّا نَفْعَلُهُ» .

* وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٥٣٠٨) من طريق حصين بن نمر، عن ابن أبي

ليلة (عبايه بن بكر)،

وابن بشران في أماليه (٢٨) من طريق أبي بلال الأشعري، عن مفضل بن صدقة، عن ابن أبي ليلي محمد بن عبدالرحمن،

كلاهما (عبايه، ومحمد) عن الحكم بن عتيبة به بنحوه، زاد عبايه في حديثه: ((وَأْمَرْنَا بِنَصْفِ صَاعٍ كُلِّ إِنْسَانٍ حُرٍّ وَعَبْدٍ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، أَوْ ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى، فَلَمَّا نَزَلَتِ الزَّكَاةُ لَمْ نُؤْمَرْ بِهِ وَلَمْ نُنَّه عَنْهُ، وَكُنَّا نُخْرِجُهُ))، ووقع في رواية محمد بن أبي ليلي مرسلاً، أرسله القاسم بن مخيمرة، عن قيس بن سعد .

الوجه الثاني: القاسم بن مخيمرة، عن أبي عمار الهمداني، عن قيس بن سعد .

* أخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٠٠) عن إسحاق بن راهويه، والنسائي في الكبرى (٢٢٧٢)، وفي الصغرى (٢٤٧١) عن محمد بن عبدالله بن المبارك، وابن ماجه في سننه (١٨١٨) عن علي بن محمد الكوفي، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩١٤٩) - ومن طريقه أبو يعلى الموصلي في مسنده (١٤٢٨) - وأحمد في مسنده (٢٣٢١٢)، والطبري في تهذيب الآثار (٥٧٤) عن أبي كريب وسفيان بن وكيع، وابن خزيمة في صحيحه (١٢٣٥)، والحاكم في المستدرک (١٤٢٢) من طريق جعفر بن محمد الثعلبي،

ثمانيتهم (إسحاق، ومحمد، وعلي، وابن أبي شيبة، وأحمد، وأبو كريب، وسفيان، وجعفر) عن وكيع بن الجراح،

وعبدالرزاق في مصنفه (٧٦٣٢) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٥٣٠٦) -، وأحمد في المسند (٢٣٠٢٨) عن يزيد بن هارون،

وابن زنجويه في الأموال (١٩٣٠) عن محمد بن يوسف الفريابي،

والبزار في مسنده (٣١٨٩) من طريق يحيى القطان،

والطبراني في المعجم الكبير (١٥٣٠٧)، وابن بشران في أماليه (٩)، والشجري في الأمالي الخميسية (١٣٠٨)، والباغندي في ستة مجالس من أماليه (٣٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

والبيهقي في الكبرى (٧٠٩)، والطوسي في الأربعين (١٦) من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي،

سبعتهم (وكيع، وعبدالرزاق، ويزيد، ومحمد، ويحيى، وأبو نعيم، ويعلى) عن سفيان الثوري به ولفظه: ((أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلم نزلت لم يأمرنا ولم ينهنا، ونحن نفعله))، ووقع عند عبدالرزاق، ويزيد بن هارون أن أبا عمار قال: ((سألنا قيس بن سعد عن زكاة القطر...)) فذكره، وجاء في رواية محمد الفريابي مرسلاً أرسله القاسم بن مخيمرة عن قيس بن سعد.

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على القاسم بن مخيمرة، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد.

وهذا الوجه من رواية الحكم بن عتيبة - فيما يرويه عنه عباية بن بكر، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، إلا أنه وقع في رواية ابن أبي ليلى مرسلاً.

الوجه الثاني: القاسم بن مخيمرة، عن أبي عمار الهمداني، عن قيس بن سعد .

وهذا الوجه من رواية سلمة بن كهيل .

وقد ذكر الترمذي أنه سأل البخاري عن كلا الوجهين أيهما أصح فقال: ((لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقْضِي فِي هَذَا بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ أَشْبَهُ عِنْدِي، إِلَّا أَنَّ هَذَا خِلَافُ مَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ . قَالَ ابْنُ عُمرَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ))، وكلام البخاري يُوحى بأن هذين الإسنادين قد أشكلا، ولم يرجح أحدٌ من الأئمة أحد الطريقين، وهذا مأخوذ من قوله: ((لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقْضِي فِي هَذَا بِشَيْءٍ))، ثم قال: ((إن حديث سلمة بن كهيل أشبه عنده))، لأنه في ظني - والله أعلم - من رواية سفيان الثوري عنه، والحديث اشتهر وانتشر عن سفيان فرواه عنه ثمانية أنفس كلهم من هذا الوجه، والإسناد رجاله ثقات، وأما الوجه الثاني فرجاله ثقات أيضاً إلا أن شعبة يؤدي الألفاظ لكنه يخطئ في الإسناد^(١)، وسفيان أضبط منه في الإسناد، هذا - والله أعلم - سبب ترجيح البخاري للوجه الثاني، إلا أن النسائي خالفه، وقال: سلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناد، والحكم أثبت من سلمة بن كهيل^(٢)، ولكن الذي يظهر أن القول قول البخاري لما

(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥٥/١)، تهذيب التهذيب (٣٠١/٣) .

(٢) سنن النسائي (٤٩/٥) .

ذكرت من المرجحات .

وأما ما وقع مرسلًا في كلا الوجهين، فالمرسل في الوجه الأول فيه ابن أبي ليلي وهو ضعيف^(١)، ومفضل بن صدقة ضعيف أيضاً^(٢)، فأرساله من هذا الوجه خطأ .

وأما المرسل في الوجه الثاني ففيه محمد بن يوسف الفريابي، وهو وإن كان ثقة فاضل إلا أنه أخطأ في شيء من حديث سفيان، كما قال ابن حجر^(٣)، ولعل هذا من الخطأ منه على سفيان حيث إنه خالف جميع أصحاب سفيان، بل هم من أوثق أصحابه: ابن مهدي، والفضل بن دكين، ويحيى القطان، ووکیع، وغيرهم الذين رووه موصلاً .

ومع أن الراجح من هذين الطريق هو الثاني إلا أن البخاري ذكر أنه مخالف لما يُروى عن النبي ﷺ في زكاة الفطر عن ابن عمر - رضي الله عنهما - في الصحيحين: ((فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر...)) الحديث، وهذا الحديث ظاهر المخالفة لحديث قيس بن سعد، ولا شك أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أقوى، ويكفي إخراج الشيخين له^(٤)، والإجماع قائم على وجوب زكاة الفطر، ولم يخالف في هذا إلا القليل، ومبحث هذا في كتب الفقه^(٥)، لكن يدل هذا على نكارة حديث قيس، والله أعلم .



(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٥١/١)، الكامل لابن عدي (٣٩٠/٧)، تهذيب الكمال (٦٢٢/٢٥) .

(٢) انظر ترجمته في: ضعفاء العقيلي (٢٤٣/٤)، الجرح والتعديل (٣١٥/٨)، الكامل لابن عدي (١٤٩/٨) .

(٣) تقريب التهذيب ص (٥١٥) .

(٤) أخرجه البخاري (١٥١١)، ومسلم (٩٨٤) .

(٥) انظر: بداية المجتهد (٣٦٦/١)، المغني (٦٤٥/٢)، المجموع (٤٨/٦) .

فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ

٣٣/٢٠٣ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نِزَكٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ التَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفَاهُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

تخريج الحديث:

* أخرجه الشجري في الأماли الخميسية (١٢٢٢) من طريق القاسم بن زكريا المطرز، والبحيري في السابع من فوائده (٣٤) من طريق يحيى بن محمد الهاشمي، كلاهما (القاسم، ويحيى) عن أحمد بن محمد بن نيزك به بلفظه.

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري، وعبدالله بن عبد الرحمن لم يعرفاه من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وذلك لتفرد أحمد بن محمد بن نيزك البغدادي به قال الدراقطني: ((تفرد به أحمد بن محمد بن نيزك))^(١)، وأحمد بن محمد بن نيزك البغدادي قال الذهبي: ((فيه كلام))، وللخص الحافظ ابن حجر حاله فقال: ((صدوق في حفظه شيء))^(٢)، فالحديث ضعيف الإسناد لتفرد أحمد بن محمد بن نيزك، وتفرده لا يحتمل.

وأيضاً يدل على ضعفه وأنه منكر أن جميع أصحاب محمد بن عمرو مع كثرتهم لم يروه أحدٌ بهذا الإسناد إلا صالح بن عمر، وتفرد به عنه أسود بن عامر، وتفرد به عن أسود أحمد بن نيزك، فالحديث منكر الإسناد ولا يثبت.

(١) علل الدراقطني (٢٠٢/٩).

(٢) تقريب التهذيب (٨٤)، وانظر: الثقات لابن حبان (٤٧/٨)، تهذيب الكمال (٤٥٧/١)، الكاشف (٢٠٣/١).

والحديث ثابت في البخاري^(١) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ: ((مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ)).

وأخرج الإمام أحمد في المسند (١٥٤/٢)، والبيهقي في الشعب (٣٧٥٠)، من طريق يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((مَا مِنْ أَيَّامٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ)) وفي هذا الإسناد: يزيد بن أبي زياد، الهاشمي مولا هم الكوفي، وهو ضعيف^(٢) والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري (٩٦٩).

(٢) انظر: تقريب التهذيب ص (٦٠١).

فِي صَوْمِ الدَّهْرِ

٣٤/٢٠٤ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقُلْتُ: حَدِيثُ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ فُلَانًا لَا يُفْطِرُ. قَالَ: «لَا صَامَ، وَلَا أَفْطَرَ».

رَوَاهُ الْجَرِيرِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ .. وَرَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟ فَقَالَ: يُحْتَمَلُ عَنْهُمَا كِلَيْهِمَا.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: مطرف، عن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ مرفوعاً .

* أخرجه النسائي في الكبرى (١٦٥٨) وفي الصغرى (٢٣٤٩)، وأحمد في المسند (٢٠٠٦٣)، - ومن طريقه الحاكم ١٥٢/٣ -، والطبري في تهذيب الآثار (٤٠٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠١٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٤٦٦٢) من طريق إسماعيل بن علية،

وابن حبان في صحيحه (٣٦٦٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٤٦٦٢) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي،

والرويان في مسنده (١٢٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٤٦٦٢) من طريق بشر بن المفضل الرقاشي،

والطبراني في المعجم الكبير (١٤٦٢٢) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي، والطبراني في المعجم الكبير في موضعين الأولى (١٤٦٧١)، والثاني (١٤٦٦٣) من طريق سفيان الثوري،

خمسهم (إسماعيل، وخالد، وبشر، وعبد الأعلى، وسفيان) عن الجريري به بنحوه .

الوجه الثاني: مطرف، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

* أخرجه ابن ماجه في سننه (٧٠٥)، وأبو داود الطيالسي (١٢٣١) - ومن طريقه النسائي في الكبرى (٢٦٦٠)، وفي الصغرى (٢٣٥٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٤١٥) - وأحمد في المسند في موضعين الأول (٥٩٦٤)، والثاني (١٥٩٧٥) - ومن طريقه الحاكم في

المستدرک (١٥٢٢) - وابن حبان في صحيحه (٣٦٦٥) من طريق شعبة بن الحجاج،
والنسائي في الكبرى (١٦٥٩)، وفي الصغرى (٢٣٤٩)، والدرامي في سننه (١٦٩٨)،
والطبري في تهذيب الآثار في موضعين الأول (٤١٦)، والثاني (٤١٧)، وأبو العباس الأصم
في الثاني من حديثه (٧٣)، وابن أبي موسى المدني في كتابه ذكر الإمام أبي عبدالله بن منده
(٥٤) من طريق الأوزاعي،

وأحمد في المسند في موضوعين الأول (١٥٩٨٠)، والثاني (١٥٩٦٨)، والطبري في
تهذيب الآثار في موضعين الأول (٤١٤)، والثاني (٤١٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة،
وأحمد في المسند (١٥٩٧٨)، والضياء المقدسي في المختارة (٣٢٨٤) من طريق همام
بن يحيى العوذلي،

وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه (٦٨٣) من طريق أبان بن يزيد العطار،
والطبري في تهذيب الآثار (٤١٥) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث التميمي،
والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣٢٨٣) من طريق هشام الدستوائي،
سبعته (شعبة، والأوزاعي، وسعيد، وهمام، وأبان، وعبدالصمد، وهشام) عن قتادة
بن دعامة به بنحوه، ووقع في رواية شعبة - كما عند الإمام أحمد الموضع الأول - قال
قتادة: سمعت مطرفاً... إلخ.

ووقع في رواية الأوزاعي - كما عند ابن أبي موسى المدني أنه قال: كتب إلي قتادة بن
دعامة، حدثني مطرف فذكره.

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه مطرف واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: مطرف، عن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية يزيد بن عبدالله بن الشخير.

الوجه الثاني: مطرف، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية قتادة.

وقد ذكر الترمذي أنه سأل البخاري عن الوجهين أيهما أصح، فقال: يحتمل عنهما

كليهما، وقد وافقه في ذلك أبو زرعة الرازي فقد قال: ((ما أقف من هذا الحديث على شيء يحتمل أن يكونا جميعاً صحيحين))^(١)، وخالفهم في ذلك أبو حاتم فقال: ((قتادة أحفظ))^(٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أن البخاري وأبا زرعة رجحا كلا الوجهين؛ لأن الجريري ثقة، وهو سعيد بن إياس الجريري قال أبو طالب عن أحمد الجريري: ((محدث أهل البصرة))، وقال الدوري عن ابن معين: ((ثقة))، وقال أبو حاتم: ((تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديماً فهو صالح وهو حسن الحديث))، وقال ابن سعد: ((كان ثقة إن شاء الله إلا أنه اختلط في آخر عمره))، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ((سألت ابن عُلَية أكان الجريري اختلط؟ فقال: لا كبير الشيخ فرق))، وقال النسائي: ((هو أثبت عندنا من خالد الحذاء))، وقال العجلي: ((بصري ثقة واختلط بآخره روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثوري وشعبة وابن عُلَية وعبد الأعلى من أصحابهم سماعاً منه قبل أن يختلط بثمان سنين))^(٣).

فمعنى هذا أن الجريري قد اختلط إلا أن إسماعيل بن عُلَية، وخالد بن عبد الله سمعا منه قبل الاختلاط كما نص على ذلك الأئمة^(٤)، فرواه عن مطرف عن عمران فدل هذا على أن الجريري قد ضبط، وقتادة ثقة ثبت، وقد انتفت شبهة التدليس في هذا الحديث لأنه صرح بالسماع - كما سبق في التخريج - نقل تصريحه شعبة والأوزاعي، وقد قال شعبة: ((كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا قال: حدثنا كتبت، وإذا قال: حدث لم أكتب))^(٥).

فالذي يظهر أن ما ذهب إليه البخاري وأبو زرعة هو الأقرب، والله أعلم.



(١) علل ابن أبي حاتم (٦٧٩).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٦٧٩).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣٣٨/١٠)، تهذيب التهذيب (٦/٤).

(٤) انظر: الكواكب النيرات ص (١٨٣).

(٥) انظر: تاريخ عثمان الدارمي ص (١٩٢).

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ

٣٥/٢٠٥ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

٣٦/٢٠٦ وَسَأَلْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ عَنْهُ فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَقَالَ: هُوَ غَلَطٌ، قُلْتُ لَهُ: مَا عَلَنُكَ؟ قَالَ: رَوَى عَنْهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ».

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَثَوْبَانَ.

فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْطِرَابِ فَقَالَ: كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ.

لَأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ.

وَعَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، رَوَى الْحَدِيثَيْنِ، جَمِيعًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا ذَكَرُوا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَثَوْبَانَ صَحِيحَانِ.

٣٧/٢٠٧ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ أَحَادِيثِ الْحَسَنِ، فِي هَذَا الْبَابِ فَقَالَ: يُرَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ.

قُلْتُ لَهُ: حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، أَصَحُّ أَوْ حَدِيثُ مَعْقِلِ بْنِ سَنَانَ؟ فَقَالَ: مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ أَصَحُّ وَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَلَمْ يَعْرِفْ حَدِيثَ عَاصِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قُلْتُ لِيُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ: سَمِعَ الْحَسَنُ، مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: لَا، وَلَا حَرْفٌ.

أولاً: حديث رافع بن خديج.

تخريج الحديث:

* أخرجه الترمذي في سننه (٧٧٤) عن يحيى بن موسى، ومحمد بن علي،
وأحمد في المسند (٤٦٥/٣) - ومن طريق أحمد الحاكم في المستدرک (٤٢٨/١)، وأبو
نعيم في معرفة الصحابة (٢٤٤١)،
وابن خزيمة في صحيحه (١٨٥٣) - ومن طريقه الحاكم في المستدرک (١٤٩٠) -
وابن حبان في صحيحه (٣٦١٧) عن العباس بن عبدلعظيم العنبري، والحسين بن مهدي،
والطبراني في المعجم الكبير (٤١٣٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٤٤١) من
طريق الحسن بن عبدالأعلى البوسي الصغاني،
والطوسي في مختصر الأحكام المستخرجة على جامع الترمذي (٦٥٠) عن محمد بن
زهير المروزي،

والحاكم في المستدرک (٤٢٨/١) من طريق إسحاق الدبري،
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٤٤١) من طريق خالد بن خدّاش المهلي،
والبيهقي في الكبرى (٧٦٥٩) من طريق حمدان السلمي، وأبو الأزهر أحمد بن
الأزهر، وعبدالرحمن بن بشر العبدي، وأحمد بن منصور الرمادي،
جميعهم ثلاثة عشر راوياً (يحيى بن موسى، ومحمد بن يحيى، وأحمد، والعباس،
والحسين، والحسن بن عبدالأعلى، ومحمد بن زهير، وإسحاق، وخالد، وحمدان، وأبو
الأزهر، وعبدالرحمن، وأحمد بن منصور) عن عبدالرزاق به بلفظه إلا أن الدبري قال في
حديثه: ((والمستحجم))، والحديث في مصنف عبدالرزاق (٤٦٥/٣)

* وأخرجه ابن خزيمة (١٩٦٥) من طريق عمار بن مطر الرهاوي،

والحاكم في المستدرک (٤٢٨/١) من طريق الربيع بن نافع،

كلاهما (عمار، والربيع) عن معاوية بن سلامة، عن يحيى بن أبي كثير به بلفظه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري قال إن هذا الحديث غير محفوظ، وأن إسحاق بن منصور أبي أن يحدث به عن عبدالرزاق، وقال: هو غلط، ثم قال له الترمذي ما علته قال: روى عنه هشام الدستوائي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((كَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ)).

ووافقهما على ذلك ابن معين حيث قال: ((هو أضعف أحاديث الباب))^(١)، وكذا أبو حاتم الرازي حيث قال: ((وهذا الحديث في فطر الحاجم والمحجوم عندي باطل))^(٢)، وقال أحمد حيث سئل عنه: ((ذاك تفرد به معمر))، وقال في موضع آخر: ((إسناده جيد إلا أنه لا أحد يرواه غير عبدالرزاق))^(٣)، فيحتمل أن يكون الإمام أحمد توقف فيه لتفرد عبدالرزاق،

وقد أجاب أبو حاتم الرازي بجواب محتمل أيضا - كما نقله ابنه عنه - عن كلام أحمد في هذا الحديث فقال: ((وسمعتُ أبي يقول: روى عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ: أفطر الحاجم والمحجوم)).

قال أبي: ((إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، واغترَّ أحمد بن حنبل بأن قال: الحديثان عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي ﷺ: أنه هُي عن كسبِ الحجَّام، ومهرِ البغي وهذا الحديث في: يُفطرُ الحاجم، والمحجوم عندي باطل))^(٤).

وقد صححه ابن المديني كما نقله عنه ابن خزيمة بل قال: ((لا أعلم في أفطر الحاجم والمحجوم حديثاً أصح من هذا))^(٥).

والظاهر هو ما ذهب إليه الأئمة البخاري وإسحاق بن منصور، وأبو حاتم، وابن

(١) انظر: نصب الراية (٤٧٣/٢).

(٢) انظر: نصب الراية (٢٤٩/١).

(٣) انظر: سنن البيهقي (٢٦٧/٤)، شرح العمدة لشيخ الإسلام (٤١١/١).

(٤) انظر: علل ابن أبي حاتم (٢٨٩/١).

(٥) انظر: صحيح ابن خزيمة (٢٢٧/٣).

معين، وأما متابعة معاوية بن سلام لعبدالرزاق فلا تصح؛ لأنه قد روى عن معاوية بن سلام كلاً من: عمار بن مطر الرهاوي، قال عنه أبو حاتم: ((كان يكذب))، وقال ابن عدي: ((أحاديثه بواطل))، وقال ابن حبان: ((كان يسرق الحديث))^(١).

ويرويه أيضاً عن معاوية الربيع بن نافع، وهو ثقة حجة عابد، كما قال ابن حجر^(٢)، ولكن رواه عن الربيع: عبيد بن شريك، ولم أقف على ترجمة له إلا في تاريخ بغداد، ونقل عن الدراقطني أنه قال فيه: ((صدوق))^(٣)، ولم يتابع عبيداً في الرواية عن الربيع أحد مع أن الربيع واسع الرواية روى عن الأئمة كأحمد، وأبو داود صاحب السنن، وأبو حاتم، والدارمي، وبل قد خولف في روايته عن الربيع عن معاوية بن السلام عند النسائي^(٤)، فقد رواه عبيدالله بن فضالة، وهو ثقة ثبت^(٥)، عن محمد بن المبارك وهو ثقة^(٦)، عن معاوية بن سلام، عن يحيى به فذكر حديث كسب الحجام.

فتبين من هذا أن هذه المتابعة لعبدالرزاق لا تقويه بل هي منكرة.

فالصواب في هذا الحديث هو ما رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج رضي الله عنه: ((كَسَبُ الْحَجَّامِ حَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ حَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ حَبِيثٌ)) كما ذكر ذلك إسحاق بن منصور، وأبو حاتم.

وهذا الحديث:

* أخرجه الترمذي في سننه (١١٩٣) من طريق محمد بن رافع، وأحمد في المسند (١٥٥١٤)، والطبراني في الكبير (٤١٣٨) من طريق إبراهيم بن سويد، والطوسي في مختصر

(١) انظر: الضعفاء للعقيلي (٣٢٧/٣)، الجرح والتعديل (٣٩٤/٦)، المحروحين لابن حبان (١٩٦/٢)، الميزان (١٦٩/٣).

(٢) انظر: الثقات لابن حبان (٢٣٩/٨)، تهذيب الكمال (١٠٣/٩)، تهذيب التهذيب (٢٥١/٣)، تقريب التهذيب ص (٢٠٧).

(٣) تاريخ بغداد (٩٩/١١).

(٤) التحفة (١٤٣/٣).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٣٣١/٥)، الثقات لابن حبان (٤٠٧/٨)، تهذيب الكمال (١٤٠/٩)، تهذيب التهذيب (٤٣/٧)، تقريب التهذيب ص (٣٧٣).

(٦) انظر: الثقات لابن حبان (٧١/٩)، تهذيب الكمال (٣٥٢/٢٦)، تهذيب التهذيب (٤٢٣/٩).

الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (١٠٨٩) عن زهير بن محمد المروزي، والبيهقي في الكبرى (١٧٩٥٣) من طريق محمد بن يحيى، وأبو الأزهر، وحمدان السلمي، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٧٤١) عن أحمد بن منصور الرمادي،

ثمانيتهم (محمد بن رافع، وأحمد، وإبراهيم، وزهير، ومحمد بن يحيى، وأبو الأزهر، وحمدان، وأحمد بن منصور) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير به بلفظه، وبهذا يعلم خطأ عبدالرزاق، أو معمر في الحديث السابق حين رواه بلفظ ((أفطر الحاجم والمحجوم))، فقد انتقل ذهنه لهذا الحديث؛ لتقارب موضوعهما فهو في الحجامة، فركب إسناد ((كسب الحجام خبيث.. الحديث))، على حديث ((أفطر الحاجم والمحجوم)) قال ابن حجر: ((فهذا هو المحفوظ عن يحيى فكأنه دخل لمعمر حديث في حديث والله أعلم)).

ومسلم في صحيحه (١٥٦٨)، والنسائي في الكبرى (٤٥٥٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤٢٦٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٩٦٥)، والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (١٠٩٢)، وابن حبان في صحيحه (٥٢٦٣)، ودحيم في فوائده (٩٤)، وأبو العباس الأصم في الثاني من حديثه (١٢)، والبيهقي في الكبرى (١٧٩٥٣) من طريق الأوزاعي،

وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٠٠٠)،

والدرامي في سننه (٢٥٤٠) عن وهب بن جرير الأزدي،

والطبراني في المعجم الكبير (٤٢٥٩) من طريق حجاج بن نصير،

ثلاثتهم (أبو داود، وهب، وحجاج) عن هشام الدسوائي،

وأبو داود في سننه (٢٩٧)، وابن أبي شيبه في مسنده (٧٦)، وفي المصنف

(١٧١٠٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٤١٤) من طريق أبان بن يزيد العطار،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٧٠٨)، وفي مشكل الآثار (٤٠٧١) من طريق

علي بن المبارك،

ثلاثتهم (الأوزاعي، وأبان، وعلي) عن يحيى بن أبي كثير به بلفظه .

* وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٩٣٩)، والنسائي في الكبرى (٤٥٥٠)، وفي

الصغرى (٤٢٤٤)، وأحمد في المسند (١٦٩٢١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤٢١٦)، وأبو

نعيم في معرفة الصحابة (٢٤٤٠)، والبيهقي في الكبرى (١٧٩٥٤)، وأبو المطيع المصري في

الثاني من أماليه (٤٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن يوسف الأعرج، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ به بلفظ: ((شر الكسب كسب الحجام)) وذكر الحديث .

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٥٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٤١٤٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٤٣٩) من طريق الفضل بن موسى عن جعيد بن عبدالرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد به بنحو لفظ محمد بن يوسف.

فالإخلاصة: أن الحديث كما قال البخاري غير محفوظ، وأنه غلط كما قال إسحاق بن منصور، وأن عبدالرزاق أخطأ فيه، وأن المتابعة لعبدالرزاق لا تثبت، وأن الصواب هو حديث: ((كسب الحجام خبيث)) كما رواه مسلم في الصحيح وغيره، والله أعلم .



ثانياً: حديث شداد بن أوس رضي الله عنه وثوبان رضي الله عنه.

* أخرجه أبو داود (٢٣٦٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٢٤٩)، والحاكم في المستدرک (١/٤٢٧)، والبيهقي في الكبرى (٩٨٧٦)، من طريق يحيى القطان، والنسائي في الكبرى (٣١٢٥) وابن بشران في أماليه (٨٧)، والبيهقي في الكبرى (٩٨٧٥)، من طريق خالد بن الحارث، وأبو داود الطيالسي (١٠٨٢)، وأحمد (٢٢٤٣٢)، عن روح بن عبادة القيسي، والدارمي (١٦٨٢)، عن وهب بن جرير، وابن الأعرابي في معجمه من طريق أبي قطن عمر بن الهيثم الزبيدي، وابن الجارود في المنتقى (٣٨١) من طريق أبي عامر العبدی، سبعة منهم (يحيى، وخالد، والطيالسي، وروح، وهب، وأبو قطن، وأبو عامر)، عن هشام الدستوائي،

وأبو داود (٢٣٦٧، ٢٣٦٨)، وابن ماجه (١٦٨٠، ١٦٨١)، وأحمد (٢٢٤٤٩، ٢٢٤٥٠)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي،
وأحمد (٢٢٤٣٢) من طريق معمر بن راشد،

وأحمد في مسنده (٢٢٤٣٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٦٢)، ودحيم في فوائده (٨٦)، والرويان في مسنده (٦٢٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢٠٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٣٢)، والحاكم في المستدرک (١/٤٢٧)، والبيهقي في الكبرى (٧٦٥٧) من طري الأوزاعي،

أربعتهم (هشام، وشيبان، والأوزاعي، ومعمر) عن يحيى بن أبي كثير البصري، به بنحوه، إلا جاء في شيبان كما عند أبي داود (٢٣٦٨)، وابن ماجه (١٦٨١)، وأحمد (٢٢٤٤٩)، إبدال ثوبان بشداد؛ ووقع في رواية شيبان، والأوزاعي، وهشام - فيما يرويه عنه أبو داود الطيالسي - التصريح بالسماح؛ حيث قال يحيى: ((وأخبرني أبو قلابة، أن أبا أسماء الرحي حدثه، أن ثوباناً أخبره أنه سمع النبي ﷺ)).

* وأخرجه أبو داود (٢٣٦٨)، من طريق وهيب بن خالد بن عجلان، والنسائي في الكبرى (٣١٢٧ - ٣١٣٢)، من طريق عاصم بن هلال، وريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، وجرير بن حازم، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وأحمد (١٧١١٧)، من طريق معمر بن راشد، سبعة منهم (وهيب، وعاصم، وعباد، وجرير، وحماد، وابن عيينة، ومعمر) عن أيوب السخيتاني،

والنسائي في الكبرى (٣١٣٥)، وأحمد (١٧١١٩)، والدرامي (١٦٨١)، من طريق يزيد بن هارون، والنسائي في الكبرى (٣١٣٥)، وأحمد (١٧١٢٦)، من طريق شعبة، والنسائي في الكبرى (٣١٣٦، ٣١٣٨، ٣١٣٩)، من طريق زائدة بن قدامة، وهشام بن حسان، وسفيان بن حبيب البصري، وأحمد (١٧١٢٧)، من طريق ابن أبي عروبة، ستهتم (يزيد، وشعبة، وزائدة، وهشام، وسفيان، وابن أبي عروبة)، عن عاصم بن سليمان الأحول،

والنسائي في الكبرى (٣١٢٦، ٣١٣٨ - ٣١٤٢)، من طريق هشيم بن القاسم السلمي، وشعبة، وسفيان بن حبيب البصري، وابن أبي عدي، ويزيد بن زريع، وإسماعيل بن عبدالله البصري، وأحمد (١٧١١١)، من طريق إسماعيل ابن علية، ستهتم (هشيم، وشعبة، وسفيان، وابن أبي عدي، ويزيد، وإسماعيل بن عبدالله، وابن علية)، عن خالد الحذاء،

والنسائي في الكبرى (٣١٣٣، ٣١٤٣)، وأحمد (١٧١٢٥، ١٧١٢٩)، من طريق قتادة بن دعامة السدوسي، ومن طريق محمد بن فضيل، عن داود بن أبي هند،

والنسائي في الكبرى (٣١٢٦، ٣١٣٤)، من طريق منصور بن زاذان، وأبي غفار المثنى بن سعيد،

ستهتم (أيوب، وعاصم الأحول، والحذاء، وقتادة، وداود، ومنصور، وأبو غفار)، عن أبي قلابة، به بنحوه، ألا أنه جاء في رواية وهيب وعباد (٣١٢٩)، وهشام بن حسان، وشعبة، وهشيم، وسفيان بن حبيب، وابن أبي عدي، وابن زريع، وابن علية، ومنصور بن زاذان، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد؛ وأبدل عاصم بن هلال، وإسماعيل بن عبدالله، وقتادة ثوباناً بشداد بن أوس، ولم يذكر جرير أبا أسماء الرحي، وجعله عن شداد وثوبان، وقال: ((عرضتُ على أيوب كتاباً لأبي قلابة، فإذا فيه: عن شداد وثوبان هذا الحديث، قال: عرضته عليه فعرّفه، وجعله حماد، وابن عيينة، عن أبي قلابة، عن شداد؛ ومعمّر، ويزيد بن هارون، وزائدة بن قدامة، وابن أبي عروبة، وداود بن أبي هند، وأبو غفار، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء الرحي، عن شداد، عن النبي ﷺ)).

* وأخرجه أبو داود (٢٣٧٠)، والنسائي في الكبرى (٣١٢١، ٣١٢٢)، وأحمد (٢٢٤٣١)، من طريق ابن جريج، وأبو داود (٢٣٧١)، والنسائي في الكبرى (٣١٢٣)، من طريق العلاء بن الحارث، والنسائي في الكبرى (٣١٢١)، من طريق سعيد بن عبدالعزيز التنوخي، ثلاثتهم (ابن جريج، والعلاء، وسعيد) عن مكحول الشامي،

والنسائي في الكبرى (٣١٢٤)، من طريق راشد بن داود الصنعاني، كلاهما (مكحول، وراشد)، عن أبي أسماء عبدالله بن أسماء الرحي، به بنحوه، إلا أنه جاء في رواية ابن جريج، عن مكحول، عن شيخ من الحبي لم يسم.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٣١٤٥)، وأحمد (٢٢٤٢٩)، من طريق ابن أبي عروبة، والنسائي في الكبرى (٣١٤٥)، من طريق همام بن يحيى، وأحمد (٢٢٣٧١)، من طريق شعبة، ثلاثتهم (ابن أبي عروبة، وهمام، وشعبة) عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم،

والنسائي في الكبرى (٣١٤٧)، من طريق بكير بن أبي السميطة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة،

والنسائي في الكبرى (٣١٤٨)، من طريق الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، ثلاثتهم (ابن غنم، ومعدان، والحسن)، عن ثوبان بنحوه، إلا أن هماماً في روايته عن قتادة لم يذكر عبدالرحمن بن غنم.

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه أبو قلابة، واختلف عليه فيه على ستة أوجه:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ .

وهذه الوجه من رواية يحيى بن أبي كثير - فيما رواه جل أصحابه، وهم خمسة: الدستوائي، وشيبان، والأوزاعي، ومعمّر - وأيوب السخيتاني، - فيما رواه عنه عباد بن منصور - .

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ .

وهذه الوجه من رواية يحيى بن أبي كثير - فيما يرويه عنه شيبان، وقتادة، وأيوب - فيما يرويه عاصم بن هلال - وخالد الحذاء - فيما يرويه عنه إسماعيل بن عبدالله البصري، - عنه.

الوجه الثالث: أبو قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ .

وهذه الوجه من رواية أيوب - فيما رواه وهيب بن خالد، وعباد بن منصور - ،

وعاصم الأحول - فيما رواه هشام بن حسان، وشعبة، وسفيان بن حبيب -، وخالد الحذاء - فيما رواه ابن عدي، وسفيان بن حبيب، وابن زريع، وهشيم، وابن علية -، ومنصور بن زاذان، عنه.

الوجه الرابع: أبو قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحبي، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وهذه الوجه من رواية أيوب - فيما رواه معمر بن راشد -، وعاصم الأحول - فيما رواه يزيد بن هارون، وزائد بن قدامة، وابن أبي عروبة - وداود بن أبي هند، وأبو غفار، عنه.

الوجه الخامس: أبو قلابة، عن ثوبان، وشداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وهذه الوجه من رواية أيوب السخيتاني - فيما رواه جرير بن حازم - عنه.

الوجه السادس: أبو قلابة، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ.

وهذه الوجه من رواية أيوب السخيتاني - فيما رواه حماد بن زيد، وابن عينة - عنه.

ويتبين هنا أن يحيى بن أبي كثير اختلف عليه؛ فمرة يجعله من حديث ثوبان - كما في الوجه الأول -، وهو ما عليه جل أصحابه، ومنهم من هو في الحفظ والإتقان كهشام الدستوائي: ثقة ثبت^(١)، وعبدالرحمن الأوزاعي: ثقة^(٢)، وشيبان النحوي: ثقة، صاحب كتاب^(٣).

ومرة يجعله من حديث أوس - كما في الوجه الثاني -.

والوجه الأول أصح؛ لأنه هو الذي عليه جل أصحابه، وهو أحد الوجهين عن شيبان، فشيبان وإن كان ثقة صاحب كتاب؛ إلا أنه مرة وافق بقية أصحاب يحيى بن أبي كثير، ومرة

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٢٧٩/٧)، التاريخ الكبير (١٩٨/٨)، سير أعلام النبلاء (١٤٩/٧)، تهذيب التهذيب (٤٣/١١).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٤٨٨/٧)، التاريخ الكبير (٣٢٦/٥)، سير أعلام النبلاء (١٠٧/٧)، تهذيب التهذيب (٢٣٨/٦).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٣٧٧/٦)، التاريخ الكبير (٢٥٤/٤)، الجرح والتعديل (٣٥٥/٤)، تهذيب الكمال (٥٩٢/١٢)، تقريب التهذيب (٣٧٣/٤)، تقريب التهذيب (٣٥٦/١).

خالفهم، وفيهم هشام الدستوائي، وهو المقدم في أصحاب يحيى بن أبي كثير.

قال أبو حاتم: ((سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي، قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي، وحسين المعلم))^(١).

وقال ابن هانئ: ((قلت لأحمد: أيما أحب إليك في حديث يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام أحب إلي ممن روى عن يحيى بن أبي كثير، قلت: فحرب بن شداد، وشيبان؟ قال: هؤلاء ثقات))^(٢).

وكذا اختلف فيه على أيوب السختياني، وهو ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء^(٣)، فالذي يظهر أن الاختلاف ممن دونه، حيث إن أصحابه ليسوا على درجة واحدة في الحفظ والإتقان، وقد يكون من أيوب نفسه؛ لأنه قد يهم فيقع منه الخطأ، وسبب ذلك أنه كان يحفظ ولا يكتب.

قال ابن معين لما سئل عن اختلاف ابن عليه، وحماد بن زيد في حديث أيوب: ((إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء))^(٤).

وقال ابن رجب: ((فنسب الاختلاف إلى أيوب))^(٥).

فيكون هذا الاختلاف في هذا الحديث من قبله هو؛ حيث أنه لم يضبطه فرواه على خمسة أوجه، فكل وجه من الأوجه السابقة له فيه رواية سوى الوجه الأول.

وعند المقارنة بين هذه الأوجه يتبين أن أصح هذه الأوجه عنه هو الوجه السادس؛ الذي يرويه أيوب، عن أبي قلابة، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ فهذا الوجه هو الذي عليه الحفظة من أصحابه، حماد بن زيد، وابن عيينة.

فحماد بن زيد ثقة ثبت^(٦)، وهو أثبت الناس في أيوب، كما نص على ذلك جمع من

(١) الجرح والتعديل (٥٢/٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣٤٦/٢٨)، شرح علل الترمذي (٣٥٠)، بحر الدم (١٨٤).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٢٤٦/٧)، تهذيب الكمال (٤٥٧/٣)، تقريب التهذيب (٣٩٧/١).

(٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية طهمان ص (٩).

(٥) شرح علل الترمذي (٣٦٧/٢).

(٦) انظر: الطبقات الكبرى (٢٨٦/٧)، التاريخ الكبير (٢٥/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٥٦/٧)، تهذيب التهذيب

(٩/٣).

الأئمة، كيحيى بن معين، وأحمد^(١).

وتابع حماداً سفيان بن عيينة، وهو ثقة حافظ^(٢).

وقد أشار النسائي إلى ترجيح هذا الوجه على غيره بقوله بعدما أخرج رواية جرير - كما في الوجه الخامس -: تابعه حماد بن زيد على إرساله عن شداد، وهو أعلم الناس بأيوب.

أما رواية عباد بن منصور الناجي، فعباد صدوق، تغير بآخر، وكان يدلّس^(٣)، وقد اضطراب هنا، فمرة يرويه على الوجه الأول، ومرة يرويه على الوجه الثالث.

وقد قال النسائي بعدما أخرجه: عباد بن منصور جمع بين الحديثين، فقال: عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد، وهو ليس بحجة في الحديث، وقيل إن ربحان بن سعيد - الراوي عنه - ليس بقديم السماع منه.

وقال الآجري: ((سئل أبو داود عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، الأحاديث فقال: كان عباد بن منصور قد تغير))^(٤).

ويرويه عنه عباد بن ربحان بن سعيد المثني، وقد تكلم فيه لاسيما في حديثه عن عباد، فلم يسمع منه إلا في آخره - كما ذكر ذلك النسائي - .

قال العجلي: ((ربحان الذي يحدث عن عباد منكر الحديث))^(٥).

وقال ابن حبان: ((إمام مسجد عباد بن منصور، يروي عن عباد بن منصور، يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد بن منصور))^(٦).

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٦٥/٢).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٤٧٩/٥)، تهذيب الكمال (١٧٧/١١)، تهذيب التهذيب (١١٧/٤).

(٣) انظر: الضعفاء للعقيلي (١٣٥/٣)، الضعفاء للنسائي ص (٢١٤)، تعريف أهل التقديس ص (٥٠)، تقريب التهذيب (٣٩٣/١).

(٤) سؤالات الآجري (١٣٧/٢).

(٥) الثقات (٣٦٥/١).

(٦) الثقات (٢٤٥/٨).

وإن كان وهيب بن خالد، وهو ثقة ثبت^(١)، تابع عباد بن منصور في روايته عن أيوب — كما في الوجه الثالث — إلا أنه خالف حماد بن زيد الذي هو مقدم عليه في أيوب.

قال يحيى بن معين: ((من خالف حماد بن زيد من الناس جميعاً فالقول قوله في أيوب))^(٢).

والسبب في ذلك كما بينه أحمد بن حنبل بقوله: ((كان حماد كثير المجالسة لأيوب وكان ألزم الناس له، وأطولها مجالسة))^(٣).

أما رواية عاصم بن هلال البارقى، إمام مسجد أيوب، فهو فيه لين^(٤)، وتكلم في روايته عن أيوب بالخصوص، قال أبو زرعة: ((حدث عن أيوب بأحاديث مناكير))^(٥).

وأما رواية معمر، عن أيوب — كما في الوجه الرابع —، فهي راوية مرجوحة؛ لأن أيوب السخيتاني من البصرة، ورواية معمر عن البصريين تكلم فيها جمع من الأئمة؛ لأنه وهم فيها وغلط.

قال ابن معين: ((إذا حدثك معمر عن العراقيين، فخفه إلا عن الزهري، وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم، وأما أهل الكوفة والبصرة فلا))^(٦).

فلعل هذا الوجه من أوهامه^(٧)؛ ولذا لم يتابعه أحد في روايته عن أيوب على هذا الوجه.

والوجه المحفوظ عن أيوب، ما رواه حماد بن زيد، وابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ.

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٢٨٧/٧)، تهذيب الكمال (١٦٤/٣١)، سير أعلام النبلاء (١٩٨/٨)، تهذيب التهذيب (١٦٩/١١).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٤٨/٧).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٦٠/٧).

(٤) انظر: الجرحون لابن حبان (١٢٩/٢)، تهذيب الكمال (٥٤٦/١٣)، تهذيب التهذيب (٥٨/٥)، تقريب التهذيب (٥٤٦/١٣).

(٥) الضعفاء وأجوبة أبي زرعة عن سؤالات البرذعي (٥٣٦/٢).

(٦) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٢٥/٣).

(٧) ومن أوهامه ما سيأتي حيث انفرد عن يحيى بن أبي كثير بجعل الحديث من مسند رافع بن خديج.

وهو مُعلول بالانقطاع بين أبي قلابة، وشداد بن أوس^(١)؛ لأن أبا قلابة كان كثير الإرسال، وقد عنعن، ولم يثبت سماعه من شداد بن أوس^(٢).

قال المزي: ((عبدالله بن زيد أبو قلابة، عن شداد بن أوس لم يدركه))^(٣).

واختلف فيه - أيضاً - على عاصم بن سليمان الأحول، على وجهين: فمرة يرويه - كما في الوجه الثالث -، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

ومرة يرويه - كما في الوجه الرابع - عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحبي، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ.

وعاصم الأحول الجمهور على توثيقه، كعلي بن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة^(٤).

وقال يحيى القطان: ((لم يكن بالحافظ، فتعجب من ذلك أحمد بن حنبل، وقال: ثقة))^(٥).

وكلا الوجهين عن عاصم رواهما ثقات، فعن عاصم - كما في الوجه الثالث - شعبة بن الحجاج، ثقة حافظ أمير المؤمنين في الحديث^(٦)، وسفيان بن حبيب البصري: ثقة^(٧).

وعنه - كما في الوجه الرابع - يزيد بن هارون السلمي: ثقة متقن^(٨)، وزائدة بن قدامة

(١) انظر: السنن الكبرى (٣/٣٢٠).

(٢) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص (١٠٩)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص (١٧٦)، جامع التحصيل ص (٢١١).

(٣) تحفة الأشراف (٤/١٤٤)، والتابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة ص (٥٤٩).

(٤) انظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ص (١٧٩)، الجرح والتعديل (٦/٣٤٣)، تهذيب الكمال (٤٨٨/١٣).

(٥) العلل لأحمد بن حنبل رواية المروزي ص (٧٣)، الجرح والتعديل (٦/٣٤٣)، الكامل (٥/٢٣٥).

(٦) انظر: الطبقات الكبرى (٧/٢٨٠)، التاريخ الكبير (٤/٢٤٤)، الجرح والتعديل (١/١٢٦)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٠٢)، تهذيب التهذيب (٤/٣٣٨).

(٧) انظر: التاريخ الكبير (٤/٩٠)، الجرح والتعديل (٤/٢٢٨)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٥٠)، شذرات الذهب (١/٣٠٩).

(٨) انظر: الطبقات الكبرى (٧/٣١٤)، تهذيب الكمال (٣٢/٢٦١)، تهذيب التهذيب (١١/٣٦٦).

الثقفي: ثقة ثبت^(١).

فيقال إن عاصماً حفظ كلا الوجهين، أو إنه اضطراب؛ حيث أنه لم يتقنه؛ لأن حفظه لم يكن بذاك - كما قال يحيى القطان - .

واختلف في هذا الحديث أيضاً على خالد الحذاء، فقد اختلف عليه في وجهين: فمرة يرويه - كما في الوجه الثاني - عن أبي قلابة عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، رواه عنه إسماعيل بن عبدالله البصري.

ومرة يرويه - كما في الوجه الثالث - عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وعنه جل أصحابه، ومنهم من هو في الحفظ والإتقان كسفيان بن حبيب البصري، ومحمد بن أبي عدي: ثقة^(٢).

وإسماعيل بن عبدالله بن الحارث البصري، قال عنه النسائي بعدما أخرج الحديث: ((إسماعيل رجل مجهول، لا نعرفه)).

ومع جهالته، فقد خالف الحفظة من أصحاب خالد - كما في الوجه الآخر -

قال النسائي: ((والصحيح من حديث خالد، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ)).^(٣)

وعلى هذا يكون هذا الاختلاف غير مؤثر؛ لأنه من قبل إسماعيل بن عبدالله البصري، وهو ضعيف^(٤)، وقد خالف الثقات من أصحاب خالد الحذاء.

فيكون خالد الحذاء قد ضبط هذا الحديث، ولم يختلف فيه في الحقيقة كما اختلف على غيره، فليس له في هذا الحديث إلا عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٣٧٨/٦)، التاريخ الكبير (٤٣٢/٣)، الجرح والتعديل (٦١٣/٣)، تهذيب التهذيب

(٣٠٦/٣)، تقريب التهذيب (٢١٣/١).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٢٩٢/٧)، التاريخ الكبير (٢٣/١)، الجرح والتعديل (١٨٦/٧)، الكاشف (١٦/٣)

تهذيب التهذيب (١٢/٩).

(٣) السنن الكبرى (٣٢٤/٣).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (١٨٢/١)، تهذيب الكمال (١١٤/٣).

أما بقية الرواة عن أبي قلابة فلم يقع عليهم اختلاف، وهم أربعة:

١ - قتادة بن دعامة السدوسي: عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهو مُعل بالانقطاع؛ لأن قتادة لم يسمع من أبي قلابة شيئاً، قاله أحمد بن حنبل، والنسائي وغيرهما^(١).

٢ - داود بن أبي هند، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحي، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وداود: ثقة^(٢) إلا أن الراوي عنه، وهو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي: صدوق^(٣)، وقد انفرد به عن داود، وقد أشار إلى إعلاله بهذا الإنفراد البزار بقوله: ((وأما حديث داود بن أبي هند، عن أبي قلابة، فلا نعلم أحداً أسنده إلا محمد بن فضيل، ولا نعلم أسند داود بن أبي هند، عن أبي قلابة غير هذا الحديث))^(٤).

٣ - منصور بن زاذان، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ومنصور: ثقة ثبت^(٥).

٤ - أبو غفار المثني بن سعيد الطائي، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحي، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وأبو غفار، قال عنه ابن معين: ((مشهور))، وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث))^(٦).

وأما الاختلاف على أبي قلابة فالذي يظهر والله أعلم أن أصح الأوجه عنه هو الوجه الأول الذي يرويه أبو قلابة، عن أبي أسماء الرحي، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

والوجه الثالث الذي يرويه أبو قلابة، عن أبي الأشعث، الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص (١٧٠).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٢٣١/٣)، الجرح والتعديل (٤١١/٣)، تهذيب الكمال (٤٦١/٨)، سير أعلام النبلاء (٣٧٦/٦)، تهذيب التهذيب (٢٠٤/٣).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥٧/٨)، الثقات لابن حبان (٨٤/٩)، تهذيب الكمال (٢٩٣/٢٦)، الكاشف (٢/٢١١)، تهذيب التهذيب (٣٥٩/٩)، تقريب التهذيب (٥٠٢/٢).

(٤) مسند البزار (٣٩٩/١٨).

(٥) انظر: الطبقات الكبرى (٣١١/٧)، تهذيب الكمال (٥٢٣/٢٨)، سير أعلام النبلاء (٤٤١/٥)، تهذيب التهذيب (٣٠٦/١٠)، تقريب التهذيب (٢٧٥/٢).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٣٢٥/٨).

فالوجه الأول من رواية يحيى بن أبي كثير فيما رواه جل أصحابه، وفيهم ثقات أثبات متقنين كهشام الدستوائي، وعبدالرحمن الأوزاعي، وشيبان النحوي في رواية.

أما الوجه الثالث فهو من رواية خالد الحذاء، وقد ضبطه حيث إنه لم يختلف عليه؛ ولذا لما ذكر البزار حديث خالد هذا، وأشار إلى بعض صور الاختلاف على عاصم، وأيوب، قال: ((والحديث حديث خالد))^(١).

وقد تابع خالداً على هذا الوجه عاصم الأحول، فيما رواه ثقات من أصحابه كشعبة بن الحجاج، وسفيان بن حبيب.

فيكون أبو قلابة صح عنه الوجهان: فمرة يرويه عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ومرة يرويه عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وكلام البخاري ظاهر في هذا حيث قال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان، فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب؟، فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس الحديثين جميعاً.

وبكلام البخاري يرتفع عن هذا الحديث علة الاضطراب التي ترد عليه فيعمل بها الحديث.

قال ابن تيمية: ((وهذا الذي ذكره البخاري من أظهر الأدلة على صحة كلا الحديثين اللذين رواهما أبو قلابة))^(٢).

وقال ابن حجر: ((يعني فانتفى الاضطراب، وتعين الجمع))^(٣).

وقد وافق البخاري على ذلك شيخه ابن المديني حيث قال: ((رواه عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء عن ثوبان، ولا أرى الحديثين إلا صحيحين فقد يمكن أن يكون سمعه منهما جميعاً))^(٤).

(١) مسند البزار (٣٩٩/٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥٥/٢٥).

(٣) فتح الباري (١٧٧/٤).

(٤) السنن الكبرى (٢٦٧/٤).

والترمذي أشار إلى أن هناك ممن حكم على هذا الحديث بالإضطراب لوجود الاختلاف فيه.

وممن حكم على الحديث بالاضطراب ابن معين؛ حيث قال: «هو حديث مضطرب»^(١).

وقد روي عن ابن معين نفيه الاضطراب عن هذا الحديث، قال الميموني: «قلت ليحيى بن معين: الأحاديث التي عن النبي ﷺ في كراهة الحجامة للصائم كيف تأويلها؟ قال: جياذ كلها، قلنا: فما يقولون: مضطربة؟ قال: أنا لا أقول إن هذه الأحاديث مضطربة»^(٢).

وأبو قلابة هو: عبدالله بن زيد بن عمرو - أبو عامر - الجرمي، قال ابن أبي حاتم نا أبو عبدالله الطهراني، نا عبدالرزاق، أنا إسماعيل بن عبدالله، عن ابن عون قال: قال لي ابن سيرين: «قد علمنا أن أبا قلابة ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير»^(٣).

وقد تابع أبا قلابة على الوجه الأول روايان:

أحدهما: مكحول الشامي، وقد روي عنه على وجهين:

الوجه الأول: مكحول، عن أبي أسماء الرّحبي، عن ثوبان، وهذه رواية العلاء بن الحارث، وسعيد بن عبدالعزيز التنوخي.

الوجه الثاني: مكحول، عن شيخ من الحبي لم يسمع، عن ثوبان رضي الله عنه، وهذه رواية ابن جريج.

وشيوخ الحبي الذي لم يصرح باسمه هو أبو أسماء الرّحبي: عمرو بن مرثد الشامي الدمشقي، كما في الوجه الأل، فقد صرح به سعيد التنوخي، وهو ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي، وقدّمه أبو مسهر^(٤).

(١) انظر: التنقيح لابن عبدالمهدي (٣١٩/٢).

(٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل ص (٢١٥).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥٧/٢)، تهذيب الكمال (٥٤٢/١٤)، التقريب (٣٠٤).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (٥/٩)، تهذيب الكمال (٢٢٣/٢٢)، سير أعلام النبلاء (٤٩١/٤)، تهذيب التهذيب (٩٩/٨)، تقريب التهذيب (٧٨/٢).

قال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن هذا الشيخ من الحي؟، فقال: هو أبو أسماء الرّحبي))^(١).

ثانيهما: راشد بن داود الصنعاني؛ وهو صدوق له أوهام^(٢).

وللحديث عن ثوبان ثلاثة طرق أخرى:

الطريق الأول: عبدالرحمن بن غنم، ويرويه عنه شهر بن حوشب، وعنه قتادة، وقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن وثبان، وهذه رواية ابن أبي عروبة، وشعبة عنه.

الوجه الثاني: قتادة، عن شهر بن حوشب، عن ثوبان، وهذه رواية همام بن يحيى عنه. وشهر بن حوشب مُتَكَلِّم في حفظه وضبطه، ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((صدوق كثير الإرسال والأوهام))^(٣).

فلا يُستبعد أن يكون شهر بن حوشب لم يضبطه فوق منه هذا الاضطراب.

وعند النظر بين الوجهين؛ لاحتمال أن يكون الاختلاف ممن دون قتادة نجد أن الوجه الأول أصح؛ لأنه من رواية شعبة بن الحجاج، وهو أمير المؤمنين في الحديث^(٤)، وسعيد بن أبي عروبة، وهو من أثبت الناس في قتادة^(٥).

أما الوجه الثاني فهو من رواية همام بن يحيى البصري، فهو: ثقة ربما وهم^(٦).

الطريق الثاني: معدان بن أبي طلحة اليعمري، ويرويه عنه سالم بن أبي الجعد، وعن

(١) العلل (٥٤٠/١).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٦/٩)، تهذيب التهذيب (٢٢٥/٣).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٣٨٢/٤)، تهذيب الكمال (٥٨٣/١٢)، تقريب التهذيب (٢٦٩/١).

(٤) انظر: الطبقات الكبرى (٢٨٠/٧)، التاريخ الكبير (٢٤٤/٤)، الجرح والتعديل (١٢٦/١)، سير أعلام النبلاء

(٣٠٢/٧)، تهذيب التهذيب (٣٣٨/٤).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٦٥/٤)، تهذيب الكمال (٥/١١)، سير أعلام النبلاء (٤١٣/٦)، تهذيب التهذيب

(٦٣/٤).

(٦) انظر: الطبقات الكبرى (٢٨٢/٧)، التاريخ الكبير (٢٣٧/٨)، تهذيب الكمال (٣٠٢/٣٠)، تهذيب التهذيب

(٦٧/١١)، تقريب التهذيب (٣٢١/٢).

سالم، قتادة، وعنه بكير بن أبي السميطة.

وبكير، قال فيه ابن حبان: ((كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد، ولم يوافق الثقات))^(١). ولعله وهم في هذا الحديث، فقد انفرد به فلم يروه عن قتادة غيره - كما في التخريج -.

فقد خالف بكير أصحاب قتادة، فالمحفوظ ما رواه أصحاب قتادة: عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن ثوبان.

قال البزار: ((لا نعلمه رواه عن قتادة إلا بكير بن أبي السميطة، وهو شيخ من أهل البصرة، ليس به بأس إلا أن هذا الحديث ليس بمحفوظ، عن قتادة، عن سالم، وأحسب أن بكيراً أخطأ فيه إذ قال: عن سالم))^(٢).

الطريق الثالث: الحسن البصري، ويرويه عنه قتادة، وعنه الليث بن سعد.

والليث وإن كان ثقة ثبت^(٣)، إلا أنه قد تفرد به، فلم يروه عنه الحسن، عن ثوبان غيره.

قال النسائي بعد رواية أصحاب قتادة: ((وخالفهم الليث بن سعد، فرواه عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان)).

وقال أيضاً: ((ما علمت أن أحداً تابع الليث، ولا بكير بن أبي السميطة على روايتهما)).

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان إلا الليث بن سعد))^(٤).

وقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن حديث رواه الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان... فقال أبي: هذا خطأ، رواه قتادة، عن الحسن، عن علي، عن النبي

(١) المجروحين (١/١٩٥).

(٢) مسند البزار (١٠/٩٥).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٧/٥١٧)، التاريخ الكبير (٧/٢٤٦)، تهذيب الكمال (٢٤/٢٥٥)، تقريب التهذيب

(٨/٤٥٩)، تقريب التهذيب (٢/١٣٨).

(٤) المعجم الأوسط (٥/٧٧).

ﷺ، وهو مرسل^(١).

وقال البزار: ((رواه الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان، فأوهم فيه؛ لأن الثقات يروونه عن الحسن، عن أبي هريرة^(٢))).

ومع عدم صحته إلى الحسن؛ لأنه لم يصح عن قتادة، فإن رواية الحسن البصري، عن ثوبان تُعل بالانقطاع؛ لأن الحسن البصري لم يسمع من ثوبان، قاله جماعة من الأئمة كالبزار، وابن خزيمة^(٣).

وخلاصة ما تقدم نجد أن جميع الطرق إلى ثوبان معلولة سوى طريق أبي أسماء الرحي، وأصح هذا الطريق ما رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء فهو كما قال البخاري، والحديث صحيح عن أبي قلابة من الوجهين: فمرة يرويه أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، ومرة يرويه عن أبي الأشعث، عن شداد، عن النبي ﷺ والله أعلم.



(١) العلل (١/٥٢٠).

(٢) المسند (١٠/٩٥).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٣٥).

ثالثاً: حديث الحسن البصري.

تخرج الحديث:

الوجه الأول: الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ .

* أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٩١) من طريق أبي حرة واصل بن عبد الرحمن، والنسائي في الكبرى (٣٠٩٢)، والبيهقي في الكبرى (٧٦٥٥) من طريق سليمان التيمي،

كلاهما (أبو حرة، وسليمان) عن الحسن به بلفظه .

الوجه الثاني: الحسن، عن معقل بن يسار ؓ.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٢٠٨٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٩١٣) من طريق سليمان بن حماد، والرويان في مسنده (١٢٩١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (٤٩٢)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٦٥٤٧) من طريق محمد بن فضيل،

كلاهما (سليمان، ومحمد) عن عطاء بن السائب به بنحوه جاء عندهما أن عطاء قال: عن نفر من أهل البصرة منهم الحسن .

* وأخرجه الدراقطني في العلل -معلقاً- (١٩٢/٣) عن عاصم الأحول به بلفظه .

الوجه الثالث: الحسن، عن معقل بن سنان ؓ.

* أخرجه ابن أبي شيبة في المسند (٧٤٦)، وفي المصنف (٩٠٨٣) - ومن طريقه أحمد في المسند (١٥٦٢٧)، وعبدالله بن أحمد في زوائده (١٦٠٤٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٩٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٨١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٦٤٤)، والطبراني في الكبير (٦٩٧٣) - عن محمد بن الفضيل،

وأحمد في المسند (١٥٥٨٤)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم (١٠١٢) من طريق عمار بن زريق،

كلاهما (محمد، وعمار) عن عطاء بن السائب، عن الحسن به بلفظه، وقال عطاء كقوله في الوجه السابق .

الوجه الرابع: الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٣١٦٠)، وابن أبي شيبة (٩٣٠٣) - وعنه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٥٨٤٩) - وأحمد (٣٦٤/٢)، والبخاري في الكبير (١٧٩/٢)، والمازني في السنن المأثورة (٣٣٥)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٢١٤) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد، والبخاري في الكبير (١٨٠/٢)، من طريق محمد بن الزبرقان، والدارقطني في العلل - معلقاً - (٢٦١/١٠) عن محمد بن راشد الضرير،

ثلاثتهم (عبد الوهاب، ومحمد بن الزبرقان، ومحمد بن راشد) عن يونس بن عبيد،
والبخاري في الكبير (١٨٠/٢) من طريق خازم بن خزيمة، عن خلود بن حسان، وابن عدي في الكامل (٣٠٣/٣) من طريق السلام بن أبي خبزة، عن سعيد، عن قتادة،
ثلاثتهم (يونس، وخليد، وقتادة) عن الحسن به بلفظه .

الوجه الخامس: الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٨٢)، والبخاري في مسنده (٩٣٧) من طريق شاذ بن فياض، عن عمر بن إبراهيم البصري، والنسائي في الكبرى (٣١٥٠) من طريق أبي العلاء، والنسائي في الكبرى (٣١٥١) من طريق سعيد بن أبي عروبة،
ثلاثتهم (عمر، وأبو العلاء، وسعيد) عن قتادة،

والدارقطني في العلل - معلقاً - (١٩٢/٣) عن شعبة، عن يونس بن عبيد،
والنسائي في الكبرى (٣٠٥٨)، وأبو علي بن شاذان في الأول من حديثه (٦٣) من طريق مطر بن طهمان الوراق،
ثلاثتهم (قتادة، ويونس، ومطر) عن الحسن به بلفظه إلا أن قتادة - فيما يرويه عنه أبو العلاء، وسعيد وقفه على علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

الوجه السادس: الحسن، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

* أخرجه البخاري في مسنده (٩٥٣)، (٤٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٦٧٦٩) من طريق يعلى بن عباد، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن الحسن به بلفظه .

الوجه السابع: الحسن، عن ثوبان رضي الله عنه.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٨١)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٦٨)، والطبراني

في المعجم الأوسط (٤٨٦٠) من طريق الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن به بلفظه .

الوجه الثامن: الحسن، عن أسامة بن زيد ؓ.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٨٦) من طريق سليم بن أخضر، وأحمد في المسند (٢٢٧٥) - ومن طريقه المقدسي في المختارة (١٢٠١) - عن يحيى بن سعيد القطان،

والباغندي في ستة مجالس من أماليه (٢)، وأبو بكر الشافعي في الفوائد المشهور بالغيلانيات من طريق محمد بن المثني، وابن ماسي في فوائده (٣)، والبيهقي في الكبرى (٧٦٥٦)، والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (١١٩) من طريق أبي عاصم النبيل،

أربعتهم (سليم، ويحيى، ومحمد، وأبو عاصم) عن أشعث بن عبد الملك الحمراني،

وأبو نعيم الأصبهاني في المنتخب من حديث يونس بن عبيد (٣٢)، وأبو طاهر في جزئه (٦٢)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣١٧) من طريق عبيد الله بن تمام، عن يونس بن عبيد العبدى،

كلاهما (أشعث، ويونس) عن الحسن به بلفظه .

دراسته والحكم عليه:

هذا الحديث يرويه الحسن، واختلف عليه فيه على ثمانية أوجه .

الوجه الأول: الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ .

وهذا الوجه من رواية أبي حرة واصل بن عبد الرحمن، وسليمان التيمي .

الوجه الثاني: الحسن، عن علي بن أبي طالب ؓ مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية مطر بن طهمان، و قتادة - فيما يرويه عنه عمر بن إبراهيم، وأبو العلاء، وسعيد بن أبي عروبة - ((إلا أن أبا العلاء وسعيد وقفاه على علي بن أبي طالب))، ويونس بن عبيد - فيما يرويه عنه شعبة - .

الوجه الثالث: الحسن، عن معقل بن يسار ؓ مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية عاصم الأحول، عطاء بن السائب - فيما يرويه عنه سليمان بن معاذ ومحمد بن فضيل - كما في رواية الأشج وابن أبي شيبة عنه - .

الوجه الرابع: الحسن، عن معقل بن سنان ؓ مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية عطاء بن السائب - فيما يرويه عنه عمار بن زريق ومحمد بن فضل - كما في رواية ابن أبي شيبه عنه - .

الوجه الخامس: الحسن، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية قتادة - فيما يرويه عنه همام بن يحيى - .

الوجه السادس: الحسن، عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية قتادة - فيما يرويه عنه الليث بن سعد - .

الوجه السابع: الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية خليل بن حسان، يونس بن عبيد - فيما يرويه عنه عبد الوهاب بن عبد المجيد، ومحمد بن الزبرقان ومحمد بن راشد -، وقتادة - فيما يرويه عنه سعيد بن أبي عروبة - .

الوجه الثامن: الحسن، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية أشعث الحمراني، ويونس بن عبيد - فيما يرويه عنه عبيد الله بن تمام - .

وبهذا العرض يتبين أنه قد اختلف على الحسن، وعلى بعض الرواة عنه، فقد اختلف على يونس بن عبيد، وقتادة، وعطاء بن السائب .

فأما يونس بن عبيد فقد اختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١ - يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أسامة رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية عبيد بن تمام عنه.

٢ - يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية ثلاثة عنه: عبد الوهاب بن عبد المجيد، ومحمد بن الزبرقان، ومحمد بن راشد .

٣ - يونس بن عبيد، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية شعبة عنه .

وأرجح هذه الأوجه وأقواها هو الثالث؛ لأنه من رواية شعبة بن الحجاج، ويليه الوجه

الثاني؛ لأنه من رواية عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وهو ثقة، ومحمد بن الزبرقان أبو همام الأهوازي صدوق ربما وهم، ومحمد بن راشد التميمي البصري المكفوف مقبول^(١)، فهؤلاء مجتمعين يتقوى بهم الوجه الثاني، وأما الأول فقد تفرد به عبيد بن تمام، وهو ضعيف الحديث^(٢).

فالراجح عن يونس وجهان الأقوى منها الثالث وهو الذي يرويه شعبة، عن يونس، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، ويليله الوجه الثاني وهو الذي يرويه عبد المجيد، ومحمد بن برقان، ومحمد بن راشد، عن يونس، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما قتادة فقد اختلف عليه في خمسة أوجه:

١ - قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه يرويه عنه سعيد بن أبي عروبة.

٢ - قتادة، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفاً، وهذا الوجه يرويه عنه أبو العلاء وسعيد بن أبي عروبة.

٣ - قتادة، عن الحسن، عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية الليث بن سعد عنه.

٤ - قتادة، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه يرويه عنه عمر بن إبراهيم البصري.

٥ - قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه يرويه عنه همام بن يحيى.

وأقوى هذه الأوجه هما الوجهان اللذان رواهما سعيد بن أبي عروبة وهما الوجه الثاني، والرابع، وقد تابعه على الثاني أبو العلاء، وسبب تقوية ما رواه سعيد، لأن سعيد من أوثق أصحاب قتادة قال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى بن معين: ((سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة))، وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: ((أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة)) وقال إسحاق بن هانئ: سألت أبا عبد الله قلت: أيما أحب إليك في حديث قتادة:

(١) انظر ترجمته في: (٤٢٦١)، (٥٨٨٤)، (٥٨٧٤).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٠٩/٥)، الكامل لابن عدي (٥٣٢/٥)، المغني في الضعفاء (٤١٤/٢).

سعيد بن أبي عروبة أو همام أو شعبة أو الدستوائي؟ فسمعتة يقول: ((قال عبدالرحمن بن مهدي: سعيد عندي في الصدق مثل قتادة، وشعبة ثبت، ثم همام))^(١)؛ ثم يلي هذين الوجهين قوة الوجه الخامس الذي يرويه همام بن يحيى، وهمام يوثق في قتادة إلا أنه خالف سعيد، وسعيد مقدم عليه كما نص على ذلك الأئمة^(٢)، ثم يلي هذه الأوجه قوة الوجه الثالث وهو الوجه الذي رواه الليث بن سعد وهو إمام ثقة، إلا أن سعيداً وهماماً مقدمان عليه في قتادة.

وأما الوجه الأول ففيه عمر البصري وقد تكلم فيه بل قال عنه الحافظ ابن حجر: ((صدوق في حديثه عن قتادة ضعف))^(٣)، وأما الوجه الثالث وإن رواه الليث بن سعد وهو ثقة إلا أنه خالف سعيداً وسعيد مقدم عليه في قتادة.

فالراجح عن قتادة وجهان هما:

الأول: قتادة، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب عليه السلام موقوفاً.

الثاني: قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وأما عطاء بن السائب فقد اختلف عليه في وجهين:

١ - عطاء بن السائب، عن الحسن، عن معقل بن يسار رضي الله عنه، وهذا يرويه عنه سليمان بن معاذ ومحمد بن فضيل - كما في رواية الأشج وابن أبي شيبه عنه - .

٢ - عطاء بن السائب، عن الحسن، عن معقل بن سنان، وهذا يرويه عنه عمار بن زريق، ومحمد بن فضل - كما في رواية ابن أبي شيبه عنه - .

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن عطاء؛ لأن عطاء قد اختلط، ولعله يحدث به مرة عن الحسن، عن معقل بن يسار، ومرة عن الحسن، عن معقل بن سنان، ويدل على ذلك أن ابن فضيل قد روى الوجهين عنه.

وأما قول البخاري: ((مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ أَصَحُّ وَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَلَمْ يَعْرِفْ حَدِيثَ عَاصِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ)) وإطلاق الصحة لا تعني أنه ثابت، ولكن هو أرجح من الوجه الآخر عن الحسن، والحسن لم يسمع من معقل بن يسار - وسيأتي بيان

(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٦٣/١)

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٠٧/٩)، تهذيب الكمال (٣٠٢/٣٠)، تهذيب التهذيب (٦٧/١١)، الميزان (١٦٩/٣).

(٣) انظر: التقريب (٤٨٦٣٩).

ذلك - فضلاً عن كون الراوي عنه عطاء بن السائب، وقد اختلط، قال البزار: ((قد تفرد به عطاء بن السائب، وقد أصابه الاختلاط، ولا يجب الحكم بحديثه إذا انفرد به))^(١). وقال النسائي: ((عطاء بن السائب كان قد اختلط ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عنه غير هذين - يعني سليمان بن معاذ - ومحمد بن فضيل - على اختلافهما عليه فيه))^(٢).

وقال أبو زرعة الحسن عن معقل بن سنان بعيد جداً وعن معقل بن يسار أشبه، وأما رواية عاصم الأحول للوجه الأول فلا تعضده، لأنها منكرة فقد استنكرها البخاري، ولم أقف على من خرجها خلا ما علقه الدارقطني في علله عنه، ولا شك أن هذا يدل على نكارتها، إذ إن راوياً واسع الرواية مثل عاصم الأحول لا يعرف هذا الحديث عنه، فهو دليل قوي على نكارتها والله أعلم.

فتصبح الأوجه عن الحسن على النحو التالي:

الأول: الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه يرويه يونس بن عبيد في وجه راجح عنه، وقتادة في وجه راجح عنه.

الثاني: الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه يرويه يونس بن عبيد في وجه راجح عنه، ومطر بن طهمان.

الثالث: الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفاً، وهذا الوجه يرويه قتادة في وجه راجح عنه.

الرابع: الحسن، عن أسامة بن زيد مرفوعاً، وهذا الوجه يرويه أشعث الحمراني، ويونس بن عبيد في وجه مرجوح عنه.

الخامس: الحسن، عن معقل بن يسار مرفوعاً، وهذا الوجه يرويه عطاء بن السائب.

السادس: الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الوجه يرويه أبو حرة واصل بن عبد الرحمن، وسليمان التيمي.

وأرجح هذه الأوجه عن الحسن هي الأربعة الأولى؛ وهي التي يرويها الحسن، عن أبي هريرة، وعلي بن أبي طالب مرفوعاً، وموقوفاً، وأسامة بن زيد؛ لأن هذه الأوجه رواها أوثق

(١) مسند البزار (١٠٠٢).

(٢) السنن الكبرى (٣٢٨/٣).

أصحاب الحسن يونس بن عبيد، في الراجح عنه، وقتادة في الراجح عنه، وأشعث بن عبد الملك الحمراي .

قال علي بن المديني: ((يونس أثبت الناس في الحسن))، وسئل أحمد عن أصحاب الحسن فقال: ((لا يعدل أحد يونس)) وقال يعقوب بن سفيان قال ابن المديني: ((أصحاب الحسن: حفص المنقري، ثم قتادة، وحفص فوقه، ثم قتادة بعده، ويونس وزيد الأعلم . وكان حفص في الحسن مثل ابن جريج في عطاء، وبعد هؤلاء أشعث بن عبد الملك.. إلخ، وقال أحمد: ((ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس، ولا أسند عن الحسن من قتادة))^(١) .

وقال أبو بكر بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد: ((لم ألق أحدا يحدث عن الحسن أثبت من أشعث بن عبد الملك، وقال عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن أبي حرة سمعت معاذ بن معاذ يقول: سمعت الأشعث يقول: كل شيء حدثكم عن الحسن فقد سمعته منه إلا ثلاثة أحاديث حديث زيد الأعلم عن الحسن عن أبي بكرة أنه ركع قبل أن يصل إلى الصف وحديث عثمان البتي عن الحسن عن علي في الخلاص وحديث حمزة الضبي عن الحسن أن رجلا قال يا رسول الله متى تحرم علينا الميتة قال إذا رويت من اللبن وحانت ميرة أهلك قال معاذ فحدثت به وهيب بن خالد فقال لو كنت سمعت هذا منك ما تركت عنده شيئا))، وقال يحيى بن سعيد: ((ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث وما أكثرت عنه ولكنه كان ثبता))^(٢) .

وعلى هذا فإن هذه الأوجه رواها أوثق أصحاب الحسن، ولهذا فهي محفوظة عنه. وأما باقي الأوجه فلا يعتد بها عن الحسن؛ لأن رواها إما هم ممن يخطئ كحال سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي، قال عنه ابن حجر كما في التقريب^(٣) ((صدوق يخطئ))، أو ممن يدلّس عن الحسن كحال واصل بن عبد الرحمن أبو حرة^(٤)، أو ممن اختلط فطرحت روايته كما هو حال عطاء بن السائب، أو ممن خالف من هو أثق منه .

(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (١/١٤٤)، المراسيل لابن أبي حاتم (١/٣٣، ٤٢، ٤٤)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٢٣٨) تهذيب التهذيب (٢/٢٣٣) .

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: التقريب (٢٥٨٨).

(٤) ينظر: التقريب (٧٣٨٥).

ومع ترجيح هذه الأوجه عن الحسن إلا أنها معلولة بالإرسال، فجميع الصحابة الذين روى عنهم الحسن هذه الأوجه نص الأئمة على أنه لم يسمع منهم، قال البخاري: ((حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قُلْتُ لِيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ: سَمِعَ الْحَسَنُ، مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: لَا، وَلَا حَرْفًا))، وقال الإمام أحمد: ((لا يصح له السماع من جندب ولا من معقل بن يسار ولا من عمران بن حصين ولا من أبي هريرة))، وسئل أبو زرعة هل سمع الحسن أحداً من البدرين؟ قال: ((راهم رؤية رأى عثمان وعلياً، قيل هل سمع منهما حديثاً؟ قال: لا رأى علياً بالمدينة وخرج علي إلى الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك))، وقال بهز بن أسد: ((لم يسمع الحسن من ابن عباس ولا من أبي هريرة ولم يره ولا من جابر ولا من أبي سعيد الخدري واعتماده على كتب سمرة))، وقال شعبة: ((قلت ليونس بن عبيد: سمع الحسن من أبي هريرة؟ قال: ما رآه قط))، وكذا قال ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة زاد: ((ولم يره قيل له: فمن قال حدثنا أبو هريرة قال: يخطئ))، وقال ابن المديني: ((لم يسمع عبدالله بن عمرو ولا من أسامة بن زيد..)) إلخ، وقال أبو حاتم: ((لم يسمع من أسامة بن زيد ولا يصح له سماع من معقل بن يسار))، وقال الترمذي: ((لا يعرف له سماع من علي))^(١).

فالمخالصة من هذا أن هذه الأوجه الراجحة عنه معلولة بالإرسال، ومراسيل الحسن من أضعف المراسيل، قال أحمد بن حنبل: ((ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل أحد))، وروى جرير عن رجل عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: ((لا تحدثني عن الحسن، ولا عن أبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذوا الحديث))، وقال ابن سعد: ((قالوا: ما أرسل الحسن ولم يسند فليس بحجة))، وقال الدارقطني: ((مراسيله فيها ضعف))، وقال الحافظ الذهبي: ((ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن))، وقال العراقي: ((مراسيل الحسن عندهم شبه الريح))^(٢).



(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (١٤٤/١)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٣/١، ٤٢، ٤٤)، شرح

علل الترمذي لابن رجب (٢٣٨/١) تهذيب التهذيب (٢٣٣/٢).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (١٩٥/١) تهذيب التهذيب (٢٣١/٢)، الموقظة (٦/١)، تدريب الراوي

(٢٠٤/١).

بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٣٨/٢٠٨ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: ((مَرَّ بَنَا أَبُو طَيِّبَةٍ فِي رَمَضَانَ فَقُلْنَا: مَنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: حَجَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)).

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ هَذَا فَقَالَ: هُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.

٣٩/٢٠٩ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنْ سُفْيَانَ هُوَ خَطَأٌ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا أَصَحُّ. هَكَذَا رَوَى قَتَادَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلُهُ.

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، وَهُوَ الطَّوِيلُ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مِثْلَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. هَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْإِسْنَادِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أولاً: حديث أنس بن مالك ﷺ.

تخریج الحديث:

* أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٤٢٩)، وابن الأعرابي في معجمه (٥٠٢) من طريق وكيع بن الجراح،

وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٤٥٠) عن زكريا بن يحيى بن صبيح،

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٤١٦٦)، وابن أبي حاتم في العلل (٧٤٠) من طريق

محمد بن الصباح البزار،

والطبراني في المعجم الكبير (١٨٧٤٢٩) من طريق الهيثم بن جميل البغدادي،

أربعتهم (وكيع، وزكريا، ومحمد، والهيثم) عن شريك القاضي به بنحوه.

* وأخرجه البزار في مسنده (٩٦١) من طريق الربيع بن بدر، عن الأعمش، عن أنس بن مالك به بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

سأل الترمذي البخاري عن عبدالوارث فقال: هو رجل مجهول، ولم أقف له على ترجمة، ومن ضعف هذا الحديث: أبو زرعة الرازي، قال ابن أبي حاتم، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا محمد بن الصباح البزاز، قال: حدثنا شريك، عن ليث، عن عبدالوارث، عن أنس، قال: مررنا أبو طيبة في شهر رمضان، فقلنا: من أين جئت؟ قال: حجمت النبي ﷺ قال أبو زرعة: ((هذا حديث منكراً)).

ونكارتة ظاهرة حيث إن الليث تفرد به عن عبدالوارث، وعبدالوارث تفرد به عن أنس، ومع كثرة الرواة عن أنس لم يروه إلا عبدالوارث فدل هذا على نكارتة .

وإسناد الحديث ظاهر الضعف، ففيه مجهول، وهو عبدالوارث، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو متروك الحديث، قال ابن حجر: ((الليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك))^(١).

وأما المتابعة التي أخرجها البزار عن الأعمش، ففيها الربيع بن بدر، وهو الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي قال ابن معين: ((ليس بشئ))، وقال مرة: ((ضعيف))، وقال أحمد: ((روى عن الأعمش عن أنس حديثاً منكراً))، وقال أبو حاتم: ((لا يشتغل به ولا بروايته فإنه ضعيف الحديث ذاهب الحديث))، وقال البخاري: ((ضعفه قتيبة))، وقال أبو داود: ((ضعيف))، وقال مرة: ((لا يكتب حديثه))، وقال النسائي ويعقوب بن سفيان وابن خراش: ((متروك))، وقال الجوزجاني: ((واهي الحديث))، وقال ابن عدي: ((عامة رواياته عن من يروى عنه مما لا يتابعه عليه أحد))، وقال مسعود السجزي عن الحاكم: ((يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات المقلوبات، وعن الضعفاء الموضوعات))، وكذا قال ابن حبان، وقال الدارقطني والأزدي: ((متروك))^(٢).

فالحلأصة: أن الحديث منكراً لإسناد، ولا يصح لعلتين:

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٥١/١)، الكامل لابن عدي (٢٣٣/٧)، تهذيب الكمال (٢٧٩/٢٤)،

تهذيب التهذيب (٤٦٥/٨)، تقريب التهذيب ص (٤٦٤) .

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٧٦/١٢)، تهذيب التهذيب (١٩٥/٤) .

العلة الأولى: جهالة عبدالوارث، هذه ذكرها البخاري.

العلة الثانية: ضعف ليث بن أبي سليم، والمتابعة لبعدالوارث لا تصح .



ثانياً: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: أبو المتوكل، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً .

* أخرجه النسائي في الكبرى (٣١٥٨) - ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٠٥٦) -،
والبزار في مسنده (٩٦٢)،

والدراقطني في سننه (١٩٩١)، وفي العلل (٣١١٩)، وأبو الفوارس في الجزء السابع
من الفوائد المنتقاء (١١) من طريق أبي محمد بن صاعد،

وأبو سعد البصري في أماليه (٧٦)، والبيهقي في الكبرى (٧٦٤٩) من طريق أحمد
بن داود السماري،

أربعتهم (النسائي، والبزار، ومحمد، وأحمد) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري به
بنحوه.

* وأخرجه البزار في مسنده (٩٦٢)، والدراقطني في سننه (١٩٩١)، والبيهقي في
الكبرى (٧٦٤٩) من طريق الحسن بن خلف الواسطي،

والطبراني في المعجم الأوسط (٨٠٠٨)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه
(٤٠٥)، والقاسم بن موسى الأشيب في جزئه (٤٥) من طريق يحيى بن داود الواسطي،

كلاهما (الحسن، ويحيى) عن إسحاق بن يوسف الأزرق به بنحوه .

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٣١٥٤)، والبزار في مسنده (٩٦٨)، وابن خزيمة في
صحيحه (٨٥٥)، والدراقطني في سننه (١٩٩٧) من طريق المعتمر بن سليمان، عن حميد
الطويل، عن أبي المتوكل به، ولفظه: ((قال أبو سعيد: رخص رسول الله ﷺ في القبلة
للصائم، ورخص في الحمامة للصائم)).

الوجه الثاني: أبو المتوكل، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه موقوفاً .

* أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٨٥٧)، والدراقطني في سننه (١٩٩٢)، وفي العلل
(٣١٢٠)، والبيهقي في الكبرى (٧٦٥٠) من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي، عن
سفيان الثوري،

والنسائي في الكبرى (٣١٥٩) من طريق حبان، والنسائي في الكبرى (٣١٦٠) من طريق الحسن بن عيسى بن ماسرجس، كلاهما (حبان، والحسن) عن ابن المبارك،

كلاهما (سفيان، وابن المبارك) عن خالد الحذاء به، ولفظ سفيان: ((رُخص للصائم في الحجامة والقبلة))، وعند ابن المبارك: ((لا بأس بالحجامة للصائم))، ووقع في رواية ابن المبارك - فيما يرويه عنه الحسن بن ماسرجس - عن ((أبي نضرة)) بدلاً من ((أبي المتوكل)).

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٣١٥٥)، (٣١٥٧)، (٣١٥٦)، من طريق إسماعيل بن جعفر، وبشر، وابن أبي عدي، والبزار في مسنده (٩٦٣) من طريق حماد بن سلمة، والدراقيطني في العلل - معلقاً - (٣١١٨)، عن شعبة، وعن أبي بجر البكرائي، وعن ابن المبارك،

سبعته (إسماعيل، وبشر، وابن أبي عدي، وحماد، وشعبة، وأبو بجر، وابن المبارك) عن حميد الطويل،

والنسائي في الكبرى (٣١٦١)، وابن خزيمة (١٨٥٩) من طريق شعبة، عن قتادة،

وابن خزيمة في صحيحه (١٨٥٨) من طريق الضحاك بن عثمان،

ثلاثتهم (حميد، وقتادة، والضحاك) عن أبي المتوكل به، ولفظه كما رواه حميد - فيما يرويه عنه حماد، وابن أبي عدي - : ((أنه كان لا يرى في الحجامة للصائم بأساً))، زاد ابن أبي عدي عنه: ((والقبلة))، ووقع في رواية حميد أيضاً - فيما يرويه عنه إسماعيل بن جعفر وبشر - ((أن أبا المتوكل سأل أبا سعيد عن الحجامة للصائم فقال: لا بأس به، وعن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها)) ووقع في رواية الضحاك بن عثمان أن أبا سعيد قال: ((إنما كانوا يكرهون قال: أو يخافون الضعف)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه أبو المتوكل، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: أبو المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية خالد الحذاء - فيما يرويه عنه سفيان الثوري ((كما في رواية إسحاق الأزرق عنه)) -، وحميد الطويل - فيما يرويه عنه المعتمر بن سليمان - .

الوجه الثاني: أبو المتوكل، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه موقوفاً .

وهذا الوجه من رواية ابن المبارك، وقتادة، والضحاك بن إبراهيم وخالد الحذاء - فيما يرويه عنه سفيان الثوري، ((كما في رواية الأشجعي عنه)) - وحמיד الطويل - فيما يرويه عنه الجماعة: ابن علية، وإسماعيل بن جعفر، وبشر وابن أبي عدي، وحماد بن سلمة، وأبو بحر البكر، وابن المبارك، وشعبة -.

ويتبين هنا أنه قد اختلف على خالد الحذاء، وحמיד الطويل في رفعه ووقفه:

أولاً: الإختلاف على خالد الحذاء:

١ - خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية سفيان الثوري - فيما يرويه عنه إسحاق بن الأزرق - .

٢ - خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً، وهذا الوجه من رواية سفيان الثوري - فيما يرويه عنه الأشجعي - وابن المبارك .
واختلف على سفيان الثوري هنا في رفعه ووقفه .

أ - سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية إسحاق بن يوسف الأزرق .

ب - سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً .
وهذا الوجه من رواية الأشجعي .

وقد قال البخاري: ((حَدِيثُ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنْ سُفْيَانَ هُوَ خَطَأٌ)).

فيكون الراجح عن سفيان هو الوجه الثاني؛ لأنه موافقة لرواية الجماعة، والأشجعي أضبط من إسحاق قال ابن سعد: ((إسحاق ثقة، وربما خلط))^(١).

وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: ((وهم إسحاق في هذا الحديث))^(٢)، وقال البزار: ((لا نعلم أحداً رفعه إلا إسحاق عن الثوري))^(٣)، ولم يرفعه عن خالد الحذاء إلا من طريقه، فالراجح عن سفيان وقف الحديث .

(١) الطبقات لابن سعد (٢٢٨/٧) .

(٢) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٦٧٦) .

(٣) مسند البزار (١٠١٣) .

وبناءً عليه يكون الراجح عن خالد الحذاء هو الوجه الثاني؛ لأنه من رواية سفيان في الراجح عنه، وابن المبارك، وهي موافقة لرواية الجماعة، وبهذا يتبين خطأ إسحاق الذي عناه البخاري .

ثانياً: الاختلاف على حميد الطويل:

١ - حميد الطويل، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية المعتمر بن سليمان .

٢ - حميد الطويل، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً، وهذا من رواية الجماعة عنه: ابن عُلية، وإسماعيل بن جعفر، وبشر، وابن أبي عدي، وحماد بن سلمة، وأبو بحر البكرابي، وابن المبارك، وشعبة .

فالراجح عن حميد ظاهر، وهو الوجه الثاني الذي رواه الجماعة، وأما الوجه الأول وهو المرفوع فقد تفرد برفعه المعتمر بن سليمان، قال البزار: ((لا نعلمه بهذا الإسناد - أي المرفوع - إلا عن المعتمر))^(١) .

وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: ((وهم فيه المعتمر))^(٢)، وقال ابن خزيمة: ((وهذه اللفظ - عن النبي ﷺ - أدرج في الخبر، لعل المعتمر حدث به حفظاً فأدرج هذه))^(٣) .

إذاً فالراجح عن حميد الوجه الموقوف؛ لأنه من رواية الأكثر والأحفظ.

فعلى ما تقدم فقد ظهر الراجح عن أبي المتوكل وهو الموقوف:

أبو المتوكل، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه موقفاً.

قال أبو عيسى: ((وَحَدِيثُ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا أَصَحُّ . هَكَذَا رَوَى قَتَادَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ)) .

فالاختلاف: أن الوجه الموقوف هو الراجح؛ لأنه من رواية الثقات الأثبات عن أبي

المتوكل وهم ابن المبارك، وقتادة، والضحاك بن إبراهيم، وخالد الحذاء، وحميد الطويل، وكلهم قد رووه موقوفاً على أبي سعيد الخدري.

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٦٧٦) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٨٥٥) .

والحديث من وجهه الموقوف صحيح، فأبو المتوكل هو علي بن داود ويقال: دؤاد أبو المتوكل الناجي الساجي البصري قال صالح بن أحمد عن أبيه: ((ما علمت إلا خيراً))، وقال ابن معين وأبو زرعة وابن المديني والنسائي: ((ثقة)).

والرواة عن أبي المتوكل فكلهم ثقات أثبات، والله أعلم .

وممن صحح هذا الوجه: أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي والدارقطني وغيرهم^(١).

وأما وقع في رواية خالد الحذاء - فيما يرويه عنه ابن المبارك - من جعله عن ((أبي نضرة)) بدلاً من ((أبي المتوكل)) فهذا وهم من خالد الحذاء أو ممن هو دونه، لكن الأقرب والله أعلم أنها وهم ممن هو دونه، فقد رواه عن خالد الحذاء كلا من سفيان الثوري، وابن المبارك فأما سفيان فلم يختلف عليه ورواه عن أبي المتوكل، وأما ابن المبارك فاختلف عليه فرواه عنه اثنان حبان بن موسى السلمي، والحسن بن عيسى بن ماسرجس، فأما حبان فرواه عن ابن المبارك مثل رواية الجماعة، وأما الحسن فخالف الجماعة فرواه عن ابن المبارك، عن خالد، عن أبي نضرة، والحسن وإن كان ثقة^(٢) إلا أنه شذ عن الثقات في جعله عن أبي نضرة فلا يعول عليها، والله أعلم .



(١) انظر: العلل لابن أبي حاتم (٦٧٦)، السنن الكبرى للنسائي (٧٦٤٩)، علل الدارقطني (٣١١٨) .

(٢) انظر: التقريب (١٠٥٨) .

فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّيَّامِ دُونَ الصَّلَاةِ

٤٠/٢١٠ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّيَّامِ، وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ» .

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَعُبَيْدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ الضَّبِّيُّ يُكْنَى: أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ وَهُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ وَأَنَا أُرْوِي عَنْهُ .

تخریج الحديث:

* أخرجه الترمذي في سننه (٧١٦) - ومن طريقه البغوي في معالم التنزيل (١٣٦)، وفي شرح السنة (٣٢٣) - عن علي بن حجر به بلفظه .

* وأخرجه ابن ماجه (١٦٦٠) من طريق عبدالله بن نمير،

والدرايم في سننه (٩٨٤)، والسهمي في تاريخ جرجان (٧٤٥) من طريق يعلى بن أبي أمية،

والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (٦٦١) من طريق جرير،

ثلاثتهم (عبدالله، ويعلى، وجرير) عن عبيدة الضبي به بنحوه غير أن جريراً لم يذكر الصيام في حديثه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري قال عن الحديث: ((أرجو أن يكون محفوظاً وعُبَيْدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ الضَّبِّيُّ يُكْنَى: أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ وَهُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ وَأَنَا أُرْوِي عَنْهُ)) .

ولعل البخاري لم يجزم بكونه محفوظاً لحال عبيدة الضبي وتفرد عنه سائر أصحاب إبراهيم النخعي على كثرتهم برواية هذا الحديث، وعبيدة الضبي هو: عبيدة بن معتب الضبي أبو عبد الكريم الضرير، قال أحمد: ((ترك الناس حديثه))، وضعفه يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي، وقال أبو زرعة الرازي: ((ليس بالقوي))، وقال يعقوب بن سفيان: ((حديثه لا يسوي

شيئاً^(١).

ثم قال البخاري: ((أنا أروي عنه))، أما في الصحيح فلا يروي عنه إلا تعليقاً^(٢)، وهذه لعلها إشارة من البخاري لتقوية هذا الرجل، ولكن سبق الكلام على حاله، وقد قال الترمذي بعد إخرجه هذا الحديث: ((حديث حسن))، ولكن يبقى أن فيه راواً ضعيفاً متكلماً فيه، وهو عبدة الضبي، والله أعلم.

وفي الباب ما أخرجه البخاري (٨٨/١) ومسلم (١٨٢/١) عن مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةَ . قالت: ((سَأَلْتُ امْرَأَةً عَائِشَةَ: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ! قَدْ كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ)).



(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٩٤/٦)، الكامل لابن عدي (٥٩/٧)، تهذيب الكمال (٢٧٣/١٩)، الكاشف

(١/٦٩٤)، تهذيب التهذيب (٨٦/٧) .

(٢) انظر: حاشية علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري .

مَا جَاءَ فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ

٤١/٢١١ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ وَقَدِ الْكُوفِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومَنَّ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَيُّوبُ بْنُ وَقَدٍ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ السَّدُوسِيُّ.

تخريج الحديث:

* أخرجه الترمذي في سننه (٧١٨)،

وابن عدي في الكامل (٧٥٩) عن بكر بن عبدالله القزاز،

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٥٩٤) من طريق إبراهيم بن محمد بن الحسن،

والقضاعي في مسند الشهاب (٥١٣) من طريق إبراهيم بن عبدالله الزبيبي،

أربعتهم (الترمذي، وبكر، وإبراهيم بن محمد، والزبيبي) عن بشر بن معاذ العقدي به بلفظه .

* وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١٦٩/١) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٦٩) - من طريق سليمان بن أيوب، عن أيوب بن واقد به بنحوه .

* وأخرجه ابن ماجه (١٧٦٣) من طريق موسى بن داود، وخالد بن أبي يزيد، عن أبي بكر المديني، عن هشام بن عروة به بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري قال: ((هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَيُّوبُ بْنُ وَقَدٍ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ السَّدُوسِيُّ))، وقد قال الترمذي أيضا: ((هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ))^(١) .

(١) جامع الترمذي (٧١٨) .

والحديث منكر؛ لأنه من رواية أيوب بن واقد أبي الحسن الكوفي، وهو ضعيف، ضعفه: أحمد، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وقال البخاري: ((منكر الحديث))، وقال ابن عدي: ((عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه))^(١).

وقد تابع أيوب في الرواية عن هشام: أبو بكر المدني، وأبو بكر هذا هو أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سيرة العامري المدني، قيل: اسمه عبدالله، قال صالح بن أحمد عن أبيه: ((أبو بكر بن أبي سيرة يضع الحديث))، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ((ليس بشيء كان يضع الحديث ويكذب))، وقال ابن معين: ((ليس حديثه بشيء))، وقال ابن المديني: ((كان ضعيفاً في الحديث))، قال مرة: ((كان منكر الحديث هو عندي مثل ابن أبي يحيى))، وقال النسائي: ((متروك الحديث))، وقال ابن عدي: ((عامّة ما يرويه غير محفوظ، وهو في جملة من يضع الحديث))^(٢).

فهذه المتابعة لا تقويه أبداً، ووجه النكارة في هذا الحديث ظاهر فالحديث لم يروه عن هشام بن عروة إلا أيوب وأبو بكر المدني، ولم يروه أحد من سائر أصحاب هشام، وهشام بن عروة إمام واسع الرواية.

وقد ضعف هذا الحديث ابن حبان وابن الجوزي وابن القطان والذهبي^(٣).

فالحلاصة: أن الحديث منكر ولا يصح كما ذكر البخاري.

وأما قول البخاري: ((وَأَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ السَّدُوسِيُّ)) فمحمد ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: ((كتبته عنه، ثم تركت حديثه فليس أحدث عنه))، وقال أبو زرعة نحوه من هذا^(٤).

ولعل البخاري أراد أن يضعفه بذكره روايته عن أيوب بن واقد، وأنه يروي عن الضعفاء شديدي الضعف كأيوب، وهذا ربما يفسر شيئاً من سبب ترك الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة لحديثه، والله أعلم.

(١) انظر ترجمته في: الكامل لابن عدي (١٧/٢)، تهذيب الكمال (٥٠٢/٣)، تهذيب التهذيب (٤١٥/١)، تقريب التهذيب ص (١١٩).

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٥٦/٣٣)، تهذيب التهذيب (٤٤/١٢).

(٣) انظر: بيان الوهم والإيهام (٤٨٧/٢)، تحفة الأشراف (١٢٢/١٢).

(٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٦/٨)، تهذيب الكمال (١٢٤/٢٦)، تهذيب التهذيب (٣٤٧/٩).

مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ.

٤٢/٢١٢ سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ نُمَيْرِ بْنِ عَرِيبٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ»^(١) الصَّوْمُ فِي الشِّتَاءِ. فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَعَامِرُ بْنُ مَسْعُودٍ لَا صُحْبَةَ لَهُ، وَلَا سَمَاعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

تخریج الحديث:

* أخرجه الترمذي (٧٢٦)، وابن خزيمة (٢٠١٠) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٢)، وأحمد في المسند (٨٥٦٨) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٥٦١)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (٢٦٨٧) - عن وكيع بن الجراح، وابن قانع في معجم الصحابة (٢١٧٢)، والسري في أحاديثه (١٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٤٧٤٦)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٢٢)، والشجري في الأمالي الخميسية (٣٧٦)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (٢٦٨٨) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وابن قانع في معجم الصحابة (٢١٧٢) من طريق محمد بن كثير العبدی، وأبو العباس الأصم في جزء من حديثه (٦٢) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٨٤) - من طريق زيد بن الحباب، والهروي في غريب الحديث (١٠٣)، والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (٦٦٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وأبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (١٩٤) من طريق أبي إسحاق الفزاري، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٤٥٠)، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ (٣٤٣)، من طريق مؤمل بن إسماعيل، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٥٢) من طريق الحسين بن حفص، تسعتهم (يحيى، ووكيع، وأبو نعيم، ومحمد بن كثير، وزيد، وابن مهدي، وأبو إسحاق، ومؤمل، والحسين) عن سفيان الثوري،

وابن قانع في معجم الصحابة (١١٧١) من طريق عبدالله بن رجاء، وأبو نعيم في

(١) قال ابن سلام في غريبه (١٨٤/٢): «(الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ) إِنَّمَا وَصَفَهَا بِالْبَرْدِ لِأَنَّ الْغَنِيمَةَ إِنَّمَا أَصْلَهَا مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ وَلَا تَنَالُ ذَلِكَ إِلَّا بِمُبَاشَرَةِ الْحَرْبِ وَالْإِصْطِلَاءِ بِحَرْبِهَا يَقُولُ: فَهَذِهِ غَنِيمَةٌ لَيْسَ فِيهَا لِقَاءُ حَرْبٍ وَلَا قِتَالٌ)). وانظر: النهاية في غريب الحديث (١١٤/١).

معرفة الصحابة (٤٧٤٦)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (٢٦٨٩) من طريق أحمد بن خالد الوهبي، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٦٤٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، ثلاثتهم (عبدالله، وأحمد، وأبو نعيم) عن إسرائيل بن يونس السبيعي، كلاهما (سفيان، وإسرائيل) عن أبي إسحاق السبيعي به بنحوه، زاد إسرائيل ((أما ليله فطويل، وأما نهاره فقصير)).

دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن هذا الحديث مرسل، وأن عامر بن مسعود لا صحبة له ولا سماعاً من النبي ﷺ، وقد وافق البخاري في ذلك: ابن معين - في رواية -، وأحمد - في رواية - وسيأتي تحرير القول عنهما، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، وابن عدي، وابن حبان، والبخاري، وابن السكن، والبيهقي وغيرهم^(١)، واختلف النقل عن الإمام أحمد وابن معين، فقال أحمد في رواية أبي داود لما سأله: ((لا أدري قد روى عن النبي ﷺ))^(٢)، وقال في موضع آخر: ((أرى له صحبة))^(٣)، ونقل البخاري عن أحمد أنه قال: ((ما أرى له صحبة))^(٤).

ولعل أحمد توقف في صحبته، وربما يقال: إن مآل التوقف إلى النفي؛ لأن الأصل عدم إثبات الصحبة، وأما قوله: ((أرى له صحبة))، كأنه - والله أعلم - سقط حرف النفي ((ما)) فإن المعروف في مثل هذا الأسلوب الذي يراد منه إثبات الصحبة أو غيرها من المسائل أن يقال: ((له صحبة)) دون كلمة ((أرى)) وإنما غلب التصدير بهذه الكلمة ((أرى)) عندما يراد نفي شيء معين، وإنما قيل هذا لتوافق مع النقلين السابقين؛ لأن سيقاهما واحد، وبالتالي يتفق قوله مع أكثر الأئمة.

وأما يحيى بن معين فقال كما في رواية الدوري عنه: ((ليس له صحبة))، وجاء ذلك أيضاً في الأطراف لابن عساكر كما في التحفة، وتهذيب الكمال للمزي، وجامع

(١) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (١٦٠/١)، تهذيب الكمال (٧٥/١٤)، جامع التحصيل ص (٢٠٥)، تهذيب التهذيب (٨٠/٥).

(٢) سؤالات أبي داود (١٨٤/١).

(٣) انظر: جامع التحصيل (٢٠٥)، تحفة الأشراف (٢٣٤/٤).

(٤) انظر: الإصابة (١٨/٤)، تهذيب التهذيب (٧٣/٥).

التحصيل^(١).

ووقع في الإصابة وتهذيب التهذيب عن الدوري، عن ابن معين: ((له صحبة))^(٢)، هكذا، ولعل الأقرب بناءً على رواية الدوري التي تأيدت بنقل ابن عساكر والمزي والعلائي أن حرف النفي ((ليس)) سقط، ويكون الصواب حينئذ ((ليس له صحبة))، وهذا القول أيضاً هو الموافق لقول أكثر الأئمة - رحمهم الله -^(٣).

وقد أثبت له الصحبة: ابن خزيمة، فقد صحح حديثه، ولم يتعقبه بشيء^(٤)، وابن قانع كذلك^(٥)، ولكن الراجح ما ذهب إليه الأئمة من أن عامر بن مسعود ليس له صحبة، وأن حديثه مرسل، وبذلك قال الترمذي والبيهقي^(٦).

وهناك علة أخرى في هذا الحديث، وهي حال نمير بن عريب الهمداني الكوفي، لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال الذهبي: ((وثق))، وقال أبو حاتم: ((لا أعرفه إلا في هذا الحديث))، ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: ((مقبول))^(٧).

فالمخالصة: أن الحديث مرسل كما قال البخاري، وأن عامر بن مسعود ليس له صحبة، وأن ثمة علة أخرى في الحديث، وهي حال نمير بن عريب، والله أعلم



(١) انظر: تاريخ الدوري (٢٨٩/٢)، التحفة (٢٣٤/٤)، تهذيب الكمال (٧٥/١٤)، جامع التحصيل ص (٢٠٥).

(٢) انظر: الإصابة (١٨/٤)، تهذيب التهذيب (٧٣/٥).

(٣) انظر: الإصابة (١٨/٤)، تهذيب التهذيب (٧٣/٥)، زوائد السنن الأربع على الصحيحين في الصيام، للدكتور عمر المقبل (٦٣٥/٢).

(٤) صحيح ابن خزيمة (٢٠١٠).

(٥) معجم الصحابة (١١٧٢).

(٦) انظر: جامع الترمذي (٧٢٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧٨١٤).

(٧) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٤٩٨/٨)، الثقات لابن حبان (٥٤٣/٧)، تهذيب الكمال (٢٢/٣٠)،

الكاشف (٣٢٦/٢)، تهذيب التهذيب (٤٧٦/١٠)، تقريب التهذيب ص (٥٦٦).

بَابُ

٤٣/٢١٣ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ
بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى
يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَقُلْتُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ؟
فَقَالَ: نَعَمْ رَوَى مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ.

تخریج الحديث:

* أخرجه الترمذي (٧٣٠) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٧٢٤) عن يحيى
بن موسى به بلفظه .

* وأخرجه الدراقطني في سننه (٢١٥٥) من طريق أبي هشام الرفاعي، عن يحيى بن
اليمان به بلفظه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أنه سأل البخاري عن سماع محمد بن المنكدر عن عائشة - رضي الله
عنها - فقال: «نَعَمْ رَوَى مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ
عَائِشَةَ» .

وهذا الذي ذهب إليه البخاري لم أجد له موافق أو مخالف، ولكن قال ابن حجر بعد
أن ذكر الخلاف في سنة وفاة محمد بن المنكدر هل مات في سنة ثلاثين ومائة - كما قال
الواقدي وغيره - أو سنة إحدى وثلاثين ومائة - كما قال البخاري -، قال: «وقال ابن المديني
عن أبيه: بلغ ستا وسبعين سنة قلت: فيكون روايته عن عائشة وأبي هريرة وعن أبي أيوب
الأنصاري وأبي قتادة وسفينة ونحوهم مرسلة، وقد قال ابن معين وأبو بكر البزار: لم يسمع
من أبي هريرة، وقال أبو زرعة: لم يلقه وإذا كان كذلك فلم يلق عائشة؛ لأنها ماتت
قبله»^(١) . هـ.

(١) تهذيب التهذيب (٤٧٥/٩) .

وقال البزار بعد أن ذكر رواية لمحمد بن المنكدر عن عائشة: ((ابن المنكدر لم يسمع من عائشة))^(١).

والبخاري اعتمد في إثبات سماع محمد بن المنكدر من عائشة - رضي الله عنها - على قول ابن المنكدر: ((سمعت عائشة))، وهو كما تقدم ثقة ثبت، ولكن ما ذكره ابن حجر وجيه جداً.

وأما الحديث ففيه: يحيى بن اليمان العجلي الكوفي، قال ابن معين: ((ليس به بأس))، وقال علي بن المديني: ((صدوق فلج فتغير حفظه))، وقال يعقوب بن شيبه: ((ثقة يخطيء كثيراً في حديث الثوري))، وقال النسائي: ((ليس بالقوي))، ووثقه ابن حبان، وقال: ربما أخطأ، ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: ((صدوق عابد يخطئ كثيراً، وقد تغير))^(٢).

نهاية أبواب الصيام ويليها أبواب الحج .



(١) كشف الأستار عن زوائد البزار (٥٧/١) .

(٢) انظر ترجمته في: الكامل لابن عدي (٩١/٩)، تهذيب الكمال (٥٥/٣٢)، تهذيب التهذيب (٣٠٦/١١)، تقريب التهذيب ص (٥٩٨)،

أبواب الحج

أَبْوَابُ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .

٤٤/٢١٤ قَالَ أَبُو عَيْسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، لَمْ يُدْرِكْ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أُمَّ سَلَمَةَ .

تخريج الحديث:

* أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٨٩٧) عن ابن أبي شيبة، وهو في المصنف (٢٣٩٧)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (١٧٦٦)، وأحمد في المسند (٢٥٩٢٢) من طريق وكيع بن الجراح،

وأبو داود الطيالسي (١٦٩٣)،

وإسحاق بن راهوية في المسند (١٧٦٧) عن النضر بن شميل،

وأحمد في المسند (٢٥٩٨٦)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٩٢١٠) عن محمد بن يزيد الكلاعي،

وأحمد في المسند (٢٦٠٦٧) عن يزيد بن هارون، و عبد الواحد بن واصل السدوسي،

وعلي بن الجعد في المسند (٢٩٧٦) — ومن طريقه أبو الفوارس في جزئه العاشر من الفوائد المنتقاة (٣٨)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٨٨٩)، وأبو القاسم البغوي في جزئه (٤٠) -،

وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه (٢٦٤٨) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي،

والحري في الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي (٤) من طريق عبد الله بن معاوية الجمحي،

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٨٦٨) عن شيان بن فروخ،

والفاكهي في أخبار مكة (٧٥٨) من طريق بشر بن السري،

والطبراني في المعجم الكبير (١٩١٧٧)، والقضاعي في مسند الشهاب (٧٩) من طريق
عبدالله بن سلمة القعني،

جميعهم اثنا عشر راوياً (وكيع، وأبو داود، والنضر، ومحمد بن يزيد، ويزيد،
وعبدالواحد، وعلي بن الجعد، وموسى، وعبدالله بن معاوية، وشيبان، وبشر، والقعني) عن
القاسم بن الفضل الحداني به بلفظه .

دراسته والحكم عليه:

ذكر البخاري أن الحديث مرسل، وأن محمد بن علي لم يدرك أم سلمة - رضي الله
عنها - .

وبهذا قال أحمد كما نقله عنه ابن أبي حاتم في المراسيل قال: ((أخبرنا محمد بن حمويه
بن الحسن، قال سمعت أبا طالب يعني أحمد بن حميد يقول: سألت أحمد بن حنبل عن محمد
ابن علي سمع من أم سلمة شيئاً قال: لا يصح أنه سمع، قلت: فسمع من عائشة؟ فقال: لا
ماتت عائشة قبل أم سلمة))^(١).

وقال أبو حاتم: ((لم يلق أم سلمة))^(٢) .

وقال ابن حجر: ((قال ابن البرقي: مولده - يعني محمد بن علي - سنة ست
 وخمسين، وقيل إنه مات سنة أربع عشرة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: ست عشرة، وقيل:
 سبع عشرة، وقال ابن سعد: مات سنة ثمان عشرة ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، قلت
 - أي ابن حجر - : فإن ثبت ذلك فيكون مولده سنة خمس وأربعين، ولكن ابن سعد لم
 ينقل ذلك إلا عن الواقدي كذا صرح به في الطبقات الكبرى، ثم قال ابن سعد: أنا
 عبدالرحمن بن يونس، عن ابن عيينة، عن جعفر بن محمد سمعت محمد بن علي وهو يذاكر
 فاطمة بنت الحسين صدقة النبي ﷺ فقال: وهذه توفي ثمانيا وخمسين سنة ومات بها انتهى،
 وهذا السند في غاية الصحة، ومقتضاه أن يكون ولد سنة ستين، وهذا هو الذي يتجه لأن
 أباه علي بن الحسين شهد مع أبيه يوم كربلاء وهو ابن عشرين سنة وكان يوم كربلاء في
 المحرم سنة إحدى وستين ومقتضاه أن مولد علي كان سنة إحدى وأربعين فمن يولد سنة
 أربعين أو سنة إحدى وأربعين كيف يولد له سنة خمس وأربعين والأصح أنه مات سنة أربع

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (١٨٥/١) .

(٢) المصدر السابق (١٨٥/١) .

عشرة لأن البخاري قال: ثنا عبدالله بن محمد عن بن عيينة عن جعفر بن محمد قال: مات أبي سنة أربع عشرة فيكون مولده على هذا سنة ست وخمسين وهو يتجه أيضاً^(١)، وبنحو هذا قال السخاوي^(٢).

فيظهر جلياً أنه لم يدرك أم سلمة - رضي الله عنها - فقد توفيت أم سلمة سنة إحدى وستين^(٣)، فلا يمكن سماعه منها، والله أعلم.

فالحلقة: أن الحديث معلول بالإرسال، أرسله محمد بن علي، عن أم سلمة، وهو لم يدركها، فهو كما قال البخاري.

ومحمد بن علي هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام أبو جعفر الباقر، قال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الحديث وليس يروي عنه من يحتج به)).

وقال العجلي: ((مدني تابعي ثقة))، وقال ابن البرقي: ((كان فقيهاً فاضلاً))، وذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين، ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((ثقة فاضل))^(٤).

أما القاسم بن الفضل الراوي عن محمد بن علي فهو: القاسم بن الفضل بن معدان بن قريط الحداني، قال صالح بن أحمد عن علي بن المديني: ((قلت ليحيى بن سعيد: إن عبدالرحمن بن مهدي يثبت القاسم بن الفضل، قال: ذاك منكر وجعل يثني عليه)) وقال عمرو بن علي: ((سمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء على القاسم قال: وكان ثقة))، وقال أحمد بن سنان القطان: ((سمعت ابن مهدي قال: كان من قدماء أشياخنا ومع ذلك من أثبتهم)).

وقال ابن معين: ((ثقة))، وقال مرة: ((صالح))، وقال مرة: ((ليس به بأس))، ووثقه: أحمد وابن سعد والنسائي والترمذي، وقال الآجري عن أبي داود: ((كان صاحب حديث))، وقال يحيى القطان: ((كان منكراً يعني من فطنته)) وذكره ابن حبان في الثقات، ولخص حاله ابن

(١) تهذيب التهذيب (٣٥١/٩).

(٢) المقاصد الحسنة ص (٣٩٣).

(٣) انظر: الطبقات لابن سعد (٨٦/٨-٩٦)، الاستيعاب (١٩٢٠/٤)، أسد الغابة (٣٤٠/٧)، تهذيب التهذيب

(٤٥٥/١٢).

(٤) انظر: الطبقات لابن سعد (٨٦/٨-٩٦)، تهذيب التهذيب (٤٥٥/١٢)، التقريب (٦١٥١).

حجر بقوله: ((ثقة من السابعة رمي بالإرجاء))^(١).



(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٨٦/٨)، الجرح والتعديل (٨٩/٧)، القات لابن حبان (٤٥٤/٥)، تهذيب التهذيب (٤٥٥/١٢)، الكاشف (٤٥٢٣)، التقريب (٥٤٢٨).

فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٤٥/٢١٥ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَبَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا فَقَالَ: «لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ، أَصْحَابُ حُمَيْدٍ يَقُولُونَ: عَنْ حُمَيْدٍ سَمِعَ أَنَسًا.

قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ فَرَأَيْتُ حُمَيْدًا وَعِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ وَجَعَلَ حُمَيْدٌ يَقُولُ: قَالَ أَنَسٌ، قَالَ أَنَسٌ، فَلَمَّا فَرَغَ قُلْتُ لَهُ: أَسَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّنْ أُحَدِّثُ عَنْهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ، يَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُ أَنَسًا، وَسَمِعْتُ عَمَّنْ أُحَدِّثُ عَنْهُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ حُمَيْدٌ يُدَلِّسُ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: حميد، عن ثابت، عن أنس ﷺ مرفوعاً .

لم أقف عليه عند غير الترمذي.

الوجه الثاني: حميد، عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً .

* أخرجه الترمذي في سننه (٧٥٠) من طريق حماد بن زيد،

ومسلم في الصحيح (٢٢٠٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٥١٨) من طريق إسماعيل بن عُلَية،

ومسلم في الصحيح (٢٢٠٤) - ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٤٧١) - والطبراني في المعجم الصغير (٩٨٧) من طريق هشيم بن بشير،

وابن ماجه في سننه (٢٩٦٦) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي،

والحميدي في المسند (١١٢١٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٠٥٩)، وأحمد في المسند (١١٨٦٨)، عن سفيان بن عيينة،

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٨١٣) عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف،

وأحمد في المسند (١٢٦٢٩) عن يحيى القطان،
وأحمد في المسند (١٣٥٣٦) من طريق عبدالله بن المبارك،
وأحمد في المسند (١٣٧٢٣) من طريق شعبة بن الحجاج،
وإسماعيل بن جعفر في حديثه (٦١) - ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار
(٢٣٧١) -،

والدارمي في سننه (١٨٦٩)، وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٦٠٥)، عن يزيد بن
هارون،

وابن الجارود في المنتقى (٤٢٦) من طريق محمد بن أبي عدي،
وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٣٧٥٤) من طريق معتمر بن سليمان التيمي،
وابن حبان في صحيحه (٤٠٢٦) من طريق أبي ضمرة أنس بن أبي عياض،
وأبو عبيد القطان في جزء من حديثه (١٥٢) من طريق منيع بن عبد الرحمن البصري،
والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٣٩٠) من طريق محمد بن يحيى الأنصاري،
والبغوي في شرح السنة (١٨٨١)، وأبو المعالي الفراوي في سباعياته (٢٢)، والذهبي
في معجم الشيوخ الكبير (١٥١)، وابن دقيق العيد في أربعين حديثاً تساعية الإسناد (٣١)
من طريق مروان بن معاوية،

وابن دقيق العيد في أربعين حديثاً تساعية الإسناد (٣٣) من طريق عبدالله بن بكر
الباهلي،

جميعهم ثمانية عشر راوياً (حماد بن زيد، وابن عُلية، وعبد الوهاب الثقفي، وهشيم،
وابن عيينة، والخفاف، والقطان، وابن المبارك، وشعبة، ويزيد، وابن أبي عدي، ومعتمر،
وإسماعيل بن جعفر، وأنس، ومنيع، ومحمد بن يحيى، ومروان، وعبدالله بن بكر) عن حميد
الطويل، به بنحوه، في رواية يحيى القطان، وهشيم قال حميد: ((سمعت أنسا...)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه حميد الطويل، واختلف عليه فيه على وجهين:
الوجه الأول: حميد الطويل، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية زهير بن معاوية .

الوجه الثاني: حميد الطويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية الجماعة عنه: حماد بن زيد، وابن عُلية، وعبد الوهاب الثقفي، وهشيم، وابن عيينة، وعبد الوهاب الحفاف، ويحيى القطان، وابن المبارك، وشعبة، ويزيد، وابن أبي عدي، ومعتز بن سليمان، وإسماعيل بن جعفر، وأبو ضمرة أنس بن عياض، ومنيع، ومحمد بن يحيى، ومروان بن معاوية، وعبد الله بن بكر.

وقد حكم البخاري بخطأ الوجه الأول، فَقَالَ: ((هَذَا خَطَأً، أَصْحَابُ حُمَيْدٍ يَقُولُونَ: عَنْ حُمَيْدٍ سَمِعَ أَنَسًا)).

وقد رواه عن حميد الطويل دون ذكر ثابت البناني ثمانية عشر نفساً وفيهم أوثق أصحاب حميد إطلاقاً، وفي رواية بعضهم تصريح حميد بالتحديث، وهذا الذي اعتمد عليه البخاري في تخطئة رواية زهير بن معاوية، وهو وإن كان ثقة^(١) فإنه لا يقبل تفردَه عن الجمع الغفير من أصحاب حميد الذين رَوَوْه على الوجه الثاني، فالراجح هو الوجه الثاني - كما ذكر البخاري - والوجه الأول خطأ، وأما ما فيه من عننة حميد فقد زالت بتصريحه بالتحديث كما رواه عنه يحيى القطان وهشيم .

ثم ذكر البخاري بإسناده إلى زهير أنه قال: ((قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ فَرَأَيْتُ حُمَيْدًا وَعِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ وَجَعَلَ حُمَيْدٌ يَقُولُ: قَالَ أَنَسٌ، قَالَ أَنَسٌ، فَلَمَّا فَرَغَ قُلْتُ لَهُ: أَسَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّنْ أَحَدَثُ عَنْهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ، يَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُ أَنَسًا، وَسَمِعْتُ عَمَّنْ أَحَدَثُ عَنْهُ))، قَالَ الْبُخَارِيُّ: ((وَكَانَ حُمَيْدٌ يُدَلِّسُ)).

وقد قال ابن رجب في شرحه للعلل بعد هذه القصة: ((يلاحظ على هذا الحديث أن الإسنادين التقيا بزهير بن معاوية، أما الأول وهو المعل ففيه زهير عن حميد، عن ثابت، عن أنس، أما الثاني ففيه زهير، عن حميد، عن حدث عن أنس، عن أنس، ويكون البخاري قد كشف علة الحديث وأثبت أن حميدا لم يسمع من أنس، وإنما بينهما واسطة، وقد بين أن الوهم إنما دخل من إكثار حميد من القول: قال أنس، فجعل أصحاب حميد هذه العبارة: سمع أنسًا^(٢))).

(١) انظر: تهذيب الكمال (٩/ ٤٢١)، تقريب التهذيب (١/ ٣١٧) .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٤٢) .

ولكن كلام ابن رجب هذا متعقب بتصريح حميد بالتحديث كما في كلام البخاري، وفي التخريج، ولربما أن البخاري أورد لها لبيان أن زهيراً توهم أن كل ما يرويّه حميد عن أنس مدلس، وأنه عن ثابت البناني فجاء خطؤه في هذا الحديث ومخالفته لأصحاب حميد الذين رَوَوْه عن حميد عن أنس رضي الله عنه دون واسطة.

وحميد الطويل هو: حميد بن أبي حميد الطويل البصري، أبو عبيدة الخزاعي ويقال السلمي ويقال الدارمي، مولى طلحة الطلحات، وثقه: يحيى بن معين، وأحمد بن عبد الله العجلي، وأبو حاتم، وابن خراش، وقال الذهبي: ((وثقوه، يدلس عن أنس))، وقال ابن حجر: ((ثقة مدلس)).

وأما سماعه من أنس رضي الله عنه فقد قال أبو عبيد عن شعبة: ((لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت)).

وقال عيسى بن عامر بن الطيب عن أبي داود، عن شعبة: ((كل شيء سمع حميد عن أنس خمسة أحاديث)).

وقال الحميدي عن سفيان: ((كان عندنا شبيب بصري يقال له: دُرُستُ فقال لي: إن حميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس، ومن ثابت وقتادة عن أنس إلا شيء يسير، فكنت أقول له: أخبرني بما شئت عن غير أنس، فأسأل حميداً عنها فيقول: سمعت أنساً)).

وقال ابن عدي: ((له أحاديث مستقيمة، وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر وسمع الباقي من ثابت عنه فأكثر ما في بابه أن بعض ما رواه عن أنس يدلسه وقد سمعه من ثابت)).

وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دلس عن أنس)).

وقال ابن خراش: ((في حديثه شيء يقال: إن عامة حديثه عن أنس إنما سمعه من ثابت البناني))،

وقال ابن حجر: ((رواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس أحاديث قول باطل فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته، وحكاية سفيان عن درست ليست بشيء، فإن درست هالك)).

وقال أبو بكر البرديجي: ((وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا ما قال: حدثنا أنس))^(١).
وخلاصة القول في ذلك: أن حميداً صرح بالتحديث عن أنس فانتفت شبهة التدليس
 وأن سماعه واقع، فحديث الباب مما سمعه حميدٌ من أنس حيث إنه صرح بالتحديث، وقد
 أخرجه البخاري ومسلم من هذا الطريق، والله أعلم .



(١) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ١٧)، التاريخ الكبير (٢ / ٣٤٨)، الجرح والتعديل (٣ / ٢٢١)، تهذيب الكمال (٣٥٥/٧)، سير أعلام النبلاء (٦ / ١٦٣)، جامع التحصيل ص (١٠٦)، التبيين لأسماء المدلسين ص (١٩) .

مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْيَةِ^(١)

٤٦/٢١٦ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ لِي: اجْهَرُ بِالتَّلْيَةِ فَإِنَّهَا شِعَارُ^(٢) الْحَجِّ».

فَقَالَ: الصَّحِيحُ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: خلال بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني ﷺ مرفوعاً .

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧٣٠)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٩٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٠٢٣) من طريق وهيب بن خالد الباهلي، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه (٤٣٥)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٨٦٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٠٢٢) من طريق زهير بن معاوية، والبخاري في مسنده (٣٢٠٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٥٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٩٦) من طريق محمد بن الزبرقان، ثلاثتهم (وهيب، وزهير، ومحمد) عن موسى بن عقبة به بنحوه إلا أنهم زادوا في إسناده جميعاً أبا المغيرة عبد الله بن أبي ليبد بين موسى بن عقبة وبين المطلب بن عبد الله .

(١) التلبية في الحج قول: ((لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ)) أَيْ: إِجَابَتِي لَكَ يَا رَبِّ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ لَبَّ بِالْمَكَانِ وَاللَّبَّ إِذَا أَقَامَ بِهِ، وَاللَّبَّ عَلَى الْأَمْرِ: إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ اتَّجَاهِي وَقَصْدِي يَا رَبِّ إِلَيْكَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: دَارِي تَلْبُ دَارَكَ: أَيْ تَوَاجَهْتُهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ إِخْلَاصِي لَكَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَسَبْتُ لُبَّابَ، إِذَا كَانَ خَالِصًا مَحْضًا. وَمِنْهُ لُبُّ الطَّعَامِ وَلُبَّابُهُ: يُقَالُ: لَبَّ بِالْمَكَانِ لَبًّا، وَاللَّبَّ: أَقَامَ بِهِ وَلَزِمَهُ. وَاللَّبَّ عَلَى الْأَمْرِ: لَزِمَهُ فَلَمْ يُفَارِقْهُ .

انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٥/٣)، النهاية في غريب الحديث (٢٢٣/٤) .

(٢) شِعَارُ الْحَجِّ: مَنَاسِكَه وَعَلَامَاتُهُ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١ / ٣٦٧)، القاموس المحيط ص (٤١٦)

* وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٩١٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٨٢٤) - ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٥٠٢١)، والحاكم في المستدرک (١٥٨٦) - وابن حبان في صحيحه (٣٨٩٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠١٢) من طريق وكيع بن الجراح، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٨٣٠) عن محمد بن عبدالله أبي أحمد الزبيري، وعبد بن حميد في مسنده (٢٧٥)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٣٤) من طريق عبدالرزاق، وأبو بكر النصيبي في فوائده (١٤٦) من طريق الأسود بن عامر ((شاذان))، أربعتهم (وكيع، ومحمد، وعبدالرزاق، والأسود) عن سفيان الثوري،

والبيهقي في الكبرى (٨٣٣٤) من طريق شعبة بن الحجاج،

كلاهما (سفيان، وشعبة) عن عبدالله بن أبي ليبد، عن المطلب به بنحوه،

الوجه الثاني: خلاد بن السائب، عن أبيه مرفوعاً .

* أخرجه الترمذي في سننه (٧٥٨)، والنسائي في الصغرى (١٦٢/٥)، والكبرى (٣٧١٩)، والحميدي في مسنده (٨٢٥) - ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٦٤٩٥) - وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٢٦٧)، والمسند (٨٥٦) - ومن طريقه ابن ماجه في سننه (٢١٩٧)، وابن حبان في صحيحه (٣٨٨٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٠٢٤) - وأحمد في المسند (١٦٢١٩)، والدرامي في سننه (١٧٦١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٩٠٨)، وابن الجارود في المنتقى (٤٣٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٥١)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٩٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٦٤٩٦)، والدراقطني في سننه (٢٢٠٣)، والحاكم في المستدرک (١٥٨٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٢٥)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٣٣)، والصغرى (٧٠٨)، والخلاعي في السابع من الخلاعيات (٢٨)، والحميري في جزئه (٥٧)، وابن البختري في جزء سنة من مجالسه وأماليه (١٤)، وأبو القاسم الحرفي في فوائده (٢٥)، وابن السماك في الثاني من الفوائد المنتقاة (٢١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢٠٢)، وتمام الرازي في فوائده (١٠٨)، وابن المقرئ في معجمه (٢٩٠) من طريق سفيان بن عيينة،

ومالك في الموطأ - ومن طريقه أبو داود في سننه (١٥٥١) والشافعي في الأم (٧١٨) والمسند (٥٣٣)، وأحمد في المسند (١٦٢٢)، والدرامي في سننه (١٧٦١)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٩٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٦٤٩٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣١٨٠)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٣٢)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٦٢٦)، والبغوي

في شرح السنة (١٨٦٦)، والجوهري في مسند الموطأ (٣٦٨) -،
وأحمد في المسند (١٦٢٢٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٩٤)، والطبراني في
المعجم الكبير (٦٥٩٦) من طريق ابن جريج،
والطبراني في المعجم الكبير (٦٤٩٧)، من طريق ربيعة بن عثمان، عن عبدالله بن
فضيل،

أربعتهم (سفيان، ومالك، وابن جريج، وعبدالله) عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم به
بنحوه إلا أن عبدالله بن فضيل أسقط في روايته عبدالمملك بن أبي بكر .

* وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٩٧) من طريق مالك بن يحيى بن مالك بن
كثير السوسي، عن خلاد بن السائب به بنحوه .

الوجه الثالث: خلاد بن السائب، عن أبيه، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه مرفوعاً.

* أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠٢٢) من طريق حفص بن عمرو الرقي، عن
قيصة بن عقبة السوائي، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٢٣) من طريق معاوية بن هشام،
كلاهما (قيصة، ومعاوية) عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن أبي ليبد، عن المطلب بن
حنطب، عن خلاد به بنحوه .

الوجه الرابع: خلاد بن السائب مرسلًا .

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٨٦) - معلقاً - عن محمد بن عمرو، عن
عبدالله بن أبي بكر، عن المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن خلاد بن السائب به بنحوه .

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على خلاد بن السائب، واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية المطلب بن عبدالله بن حنطب - فيما يرويه عنه موسى بن
عطية، وعبدالله بن أبي ليبد، ويرويه عن عبدالله بن أبي ليبد شعبة بن الحجاج، وسفيان
الثوري في رواية وكيع وأبي أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، والأسود بن عامر "شاذان" عنه - .

الوجه الثاني: خلاد بن السائب، عن أبيه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية عبد الملك بن أبي بكر، ومالك بن يحيى، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم - فيما يرويه عنه عبد الله بن فضيل - .

الوجه الثالث: خلاد بن السائب، عن أبيه، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب - فيما يرويه عبد الله بن أبي ليلى، ويرويه عنه سفيان الثوري، ويرويه عن سفيان قبصة بن عقبة ومعاوية بن هشام - .

الوجه الرابع: خلاد بن السائب مرسلاً .

وهذا الوجه من رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب - فيما يرويه عنه عبد الله بن أبي بكر، ويرويه عنه محمد بن عمرو -

ويتبين هنا أنه قد اختلف على المطلب بن حنطب، على ثلاثة أوجه:

الأول: المطلب بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية موسى بن عقبة، وعبد الله بن أبي ليلى - فيما يرويه عنه شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري في رواية وكيع، و أبي أحمد الزبيري، و عبد الرزاق، والأسود بن عامر ((شاذان)) عنه - .

الثاني: المطلب بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن أبيه، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الوجه من رواية عبد الله بن أبي ليلى - فيما يرويه عنه سفيان الثوري في رواية قبصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام عنه - .

الثالث: المطلب بن حنطب، عن خلاد بن السائب مرسلاً .

وهذا الوجه من رواية عبد الله بن أبي بكر - فيما يرويه عنه محمد بن عمرو - .

وهنا يتضح أيضاً أنه قد اختلف على عبد الله بن أبي ليلى على وجهين:

الأول: عبد الله بن أبي ليلى، عن المطلب بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية شعبة وسفيان الثوري - فيما يرويه عنه وكيع، ومحمد بن عبد الله، وعبد الرزاق، والأسود بن شاذان - .

الثاني: عبد الله بن أبي ليلى، عن المطلب بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن أبيه،

عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه مرفوعاً، وهذا الوجه من رواية سفيان الثوري - فيما يرويه عنه قبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام - .

وحاصله أن الراجح عنه هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري في الراجح عنه، وأما الوجه الثاني فلا يعتد به؛ لأنه من رواية سفيان الثوري في الوجه المرجوح عنه وهذا الوجه يرويه قبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام، وقد خالف الثقات الحفاظ: وكيع، وعبدالرزاق، والأسود، بل إن وكيعاً من أوثق الناس في سفيان^(١). وقبيصة، ومعاوية ممن لا يحتمل تفردهما ومخالفتهما .

وأما الوجه الثاني فضعيف لحال راويه، قبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام .

فقبيصة هو: قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي، أبو عامر الكوفي.

قال ابن معين: ((قبيصة ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان ليس بذاك القوي، فإنه سمع منه وهو صغير)).

وقال صالح بن محمد الحافظ: ((كان رجلاً صالحاً إلا أنهم تكلموا في سماعه من سفيان))، وقال ابن خراش: ((صدوق)).

وقال النسائي: ((ليس به بأس))، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ((صدوق ربما خالف))^(٢) .

وأما معاوية بن هشام فهو: معاوية بن هشام الأسدي مولاهم، القصار، أبو الحسن الكوفي، يقال له معاوية بن أبي العباس، مولى بني أسد.

قال يحيى بن معين: ((صالح وليس بذاك)).

وقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن معاوية بن هشام، ويحيى بن يمان فقال: ما أقرهما، ثم قال: معاوية بن هشام كأنه أقوم حديثاً وهو صدوق)).

وقال أبو داود: ((ثقة))، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ((ربما أخطأ)).

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٦ / ٣٩٤)، التاريخ الكبير (٨ / ١٧٩)، الكاشف (٣ / ٢٣٧)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١ / ٢٠٠)، تهذيب التهذيب (١١ / ١٢٣) .

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٦ / ٤٠٣)، التاريخ الكبير (٧ / ١٧٧)، الجرح والتعديل (٧ / ١٢٦)، تهذيب الكمال (٢٣ / ٤٨١)، الكاشف (٢ / ٣٩٦)، تهذيب التهذيب (٨ / ٣٤٧) .

وقال عنه ابن حجر: ((صدوق له أوهام))^(١).

فمخالفة قبيصة ومعاوية للحفاظ في الوجه الأول لا تحتل، فهي مردودة، وهذا الوجه من مخالفة قبيصة، ووهم معاوية، فالراجح عن سفيان هو ما رواه وكيع، ومن تبعه من أصحاب سفيان .

وقد جاء الحديث عن عبدالله بن لبيد على وجه مغاير خطأ عليه أيضا فقد أخرج أحمد (٨٢٩٧) من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن عبدالله بن أبي لبيد، عن المطلب بن حنطب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أمرني جبريل)) فذكر الحديث. وفيه أسامة بن زيد الليثي قال عنه ابن حجر: ((صدوق يهم))^(٢).

فالصواب من رواية عبدالله بن أبي لبيد هو ما رواه شعبة، وسفيان الثوري كما في الراجح عنه وقد تقدم.

وأما الاختلاف الواقع على المطلب بن حنطب، فأرجح الأوجه عنه هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية موسى بن عقبة، وعبدالله بن أبي لبيد .

وموسى بن عقبة هو: موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي المطرفي، أبو محمد المدني، مولى آل الزبير بن العوام، وثقه: ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم والعجلي، والنسائي، وقال ابن حجر: ((ثقة فقيه، إمام في المغازي))^(٣).

وعبدالله بن أبي لبيد هو: عبدالله بن أبي لبيد المدني أبو المغيرة مولى الأحنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة، وثقه: يحيى بن معين.

وقال أبو حاتم: ((صدوق في الحديث)).

وقال النسائي: ((ليس به بأس)).

وقال الذهبي: ((ثقة)).

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣٨٥/٨)، تهذيب الكمال (٢٨ / ٢١٩)، تقريب التهذيب (١٩٧ / ٢) .

(٢) تقريب التهذيب (٩٨/١) .

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٢٩٢/٧)، الجرح والتعديل (٨ / ١٥٤)، ثقات ابن حبان (٣ / ٢٤٨)، تهذيب الكمال (٣٦٠/١٠) .

وقال ابن حجر: ((ثقة رمي بالقدر))^(١).

وأما الوجهان الآخران عنه فلا يلتفت إليهما، فالوجه الثاني هو من رواية عبدالله بن أبي ليبد في المرجوح عنه.

وأما الثالث فهو وإن كان من رواية عبدالله بن أبي بكر، وهو ثقة لكن الراوي عنه محمد بن عمرو لم يتبين لي من هو، وقد خالف أصحاب عبدالله الذين رووه عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر به.

فالمراجع عن المطلب هو الوجه الأول - كما تقدم -.

وأما الاختلاف على خلاد بن السائب، فقد ذكر البخاري أن الصحيح ما روى عبدالله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن خلاد بن السائب، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وإنما كان هذا الوجه هو المراجع عن خلاد بن السائب؛ لأنه من رواية عبد الملك بن أبي بكر، ومالك بن يحيى السوسي، وعبدالله بن أبي بكر بن حزم.

وعبد الملك هو: عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي المدني: ثقة، وثقه النسائي، وابن سعد، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

ومالك السوسي: هو مالك بن يحيى بن مالك بن كثير بن راشد الهمداني: يكنى أبا غسان، يعرف بالسوسي؛ لأن أصله من السوس ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال صاحب مغاني الأحيار: ((وهو أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوي الذين روى عنهم وكتب وحدث. وذكره ابن يونس في تاريخ الغرباء الذين قدموا مصر، وقال: من سكان الكوفة، قدم إلى مصر وأقام بها، وكان يلزم دمسيرة من سواد أسفل أرض مصر، ويقدم منها في بعض الأوقات فيحدث بفسطاط مصر. وحدث عن عبد الوهاب بن عطاء، ويزيد بن هارون وغيرهما، وحدث بالفرائض عن يزيد بن هارون، وحدث بكتاب سفيان في الفقه عن أبي النضر الأشجعي، عن سفيان. توفي ليلة الأربعاء ليلة النصف من شهر ربيع

(١) انظر: تهذيب الكمال (٤٨٣/١٥)، الثقات لابن حبان (٤٦/٥)، تهذيب التهذيب (٣٧٢/٥).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (١٧٩ / ٩)، ثقات ابن حبان (٩٣ / ٧)، تهذيب الكمال (٢٨٩ / ١٨)، تهذيب التهذيب (٣٨٧ / ٦).

الأول من سنة أربع وسبعين ومائتين^(١).

وعبدالله بن أبي بكر بن حزم قال عنه مالك: ((كان كثير الأحاديث، وكان رجل صدق))، وقال أحمد: ((حديثه شفاء))، ووثقه: ابن معين، وأبو حاتم والنسائي، وقال: ((ثقة ثبت)) وقال محمد بن سعد: ((كان ثقة كثير الحديث عالماً))^(٢).

وقد رجح الترمذي هذا الوجه أيضاً كما في السنن فقال: ((حديث خلاد، عن أبيه حسن صحيح))، وقال أيضاً: ((وروى بعضهم هذا الحديث عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني، عن النبي ﷺ، ولا يصح، والصحيح هو عن خلاد بن السائب، عن أبيه))^(٣).

ورجح هذا الوجه أيضاً ابن عبد البر فقال: ((هذا الحديث اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وأرجو أن تكون رواية مالك فيه أصح ذلك إن شاء الله))^(٤)، ومالك روى هذا الوجه، ورجح هذا الوجه أيضاً البيهقي^(٥).

وأما الوجه الأول: وهو الذي يرويه المطلب بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني ﷺ، وهذا الوجه فيه المطلب بن حنطب، وهو: المطلب بن عبدالله بن حنطب، ويقال: المطلب بن عبدالله بن المطلب بن حنطب بن الحارث القرشي المخزومي المدني، وقد وثقه أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، والدراقطي، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال عنه محمد بن سعد: ((كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه؛ لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيراً، وليس له لقي، وعامة أصحابه يدلسون))، ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: ((صدوق كثير التدليس والإرسال))^(٦).

وقد خالف المطلب من هو أوثق منه، وهم رواة الوجه الأول؛ واضطرب فيه أيضاً

(١) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان ترجمة (١٥٨٠٤)، مغاني الأعيان في شرح أسامي رجال معاني الآثار (١١/٥).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٧/٥)، سير أعلام النبلاء (٣١٥/٥)، تهذيب التهذيب (١٦٤/٥).

(٣) جامع الترمذي (١٨٢/٣).

(٤) التمهيد (٢٤٠/١٧).

(٥) السنن الكبرى (٤٠/٥).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (٧ / ٨)، الجرح والتعديل (٣٥٩ / ٨)، جامع التحصيل ص (٢٨١)، سير أعلام النبلاء (٣١٧ / ٥)، تهذيب التهذيب (١٧٨ / ١٠).

فلذا صار هذا الوجه مرجوحاً،

فالمخالصة: أن المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه الثاني الذي يرويه خلاد بن السائب عن أبيه وهذا ما رجحه البخاري، والترمذي .

والحديث من وجهه المحفوظ صحيح الأسناد ورجاله ثقات والله أعلم .
 وخلاد بن السائب هو: خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري الخزرجي المدني، ثقة، وقد ذكره جماعة في الصحابة منهم ابن حبان، وابن مندة وأبو نعيم، وقال ابن عبد البر: ((مختلف في صحبته))، وقال ابن أبي حاتم: ((خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد له صحبة))، وقال الحافظ ابن حجر: ((وهم من زعم أنه صحابي))^(١).



(١) انظر: التاريخ الكبير (١٨٥/٣)، الثقات لابن حبان (١١١/٣)، الجرح والتعديل (٣٦٤/٣)، تهذيب التهذيب (١٤٨/٣).

فِي كَرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ.

٤٧/٢١٧ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهِيَ حَالِلٌ» غَيْرَ مَطْرٍ الْوَرَّاقِ.

٤٨/٢١٨ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثٍ، يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ فَقَالَ: إِنَّمَا رُويَ هَذَا، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَالِلٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ غَيْرَ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ.

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَكَيْفَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ؟ قَالَ: «هُوَ صَحِيحُ الْكِتَابِ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا وَهَمَ فِي الشَّيْءِ».

تخریج الحديث:

أولاً: طريق أبي رافع ﷺ:

الوجه الأول: ربیعة بن أبي عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع ﷺ مرفوعاً.

*أخرجه الترمذي في سننه (٧٦٩)، والنسائي (٥٢٢١)، عن قتيبة بن سعيد،

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٤٢)، وأحمد في المسند (٢٦٥٦١)، والرويان في مسنده (٦٩٩) من طريق سليمان بن حرب، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٤٢)، والدولابي في الأسماء والكنى (١٩٤)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٥٣٩)، وفي دلائل النبوة (١٧٠٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٥٠٤) من طريق عفان بن مسلم، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٧١٨)، والدرامي في سننه (١٧٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٤٠)، والبغوي في شرح السنة (١٩٨١) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٣٠)، وابن حبان في صحيحه (٤٢١٩)، والدراقتني في سننه (٣٢٠٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٩١٠) من طريق أبي الربيع الزهراني، وابن حبان في صحيحه (٤٢٢٤) من طريق أحمد بن عبدة، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧٠٩)، والبيهقي في الكبرى (١٣١٦٥) من طريق حبان بن هلال، وابن حبان في صحيحه (٤٢١٩)،

والطبراني في المعجم الكبير (٩١٠) من طريق خلف بن هشام البزار، والطبراني في المعجم الكبير (٩١٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤١٣٧)، والبيهقي في الكبرى (١٣١٦٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٥٠٥) من طريق مسدد،

والطبراني في المعجم الكبير (٩١٠) من طريق عارم محمد بن الفضل، عشرتهم (قتيبة، وسليمان، وعفان، وأبو نعيم، وأبو الربيع، وأحمد، وحبان، وخلف، ومسدد، وعارم) عن حماد بن زيد،

والدارقطني في سننه (٣٢٠٩)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٨٧٩) من طريق داود بن الزبرقان،

كلاهما (حماد، وداود) عن مطر الوراق به بنحوه. إلا أن حماداً -فيما يرويه عنه عفان بن مسلم، وسليمان بن حرب - زاد: ((وبني بها حلالاً وكنت الرسول بينهما))
* وأخرجه الدارقطني في العلل - معلقاً (٥٣٢) عن بشر بن السري، عن مالك بن أنس، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به بنحوه .

الوجه الثاني: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار مرسلًا .

* أخرجه الترمذي في السنن - معلقاً (٧٦٩) عن سليمان بن بلال،

ومالك في الموطأ - ومن طريقه الشافعي في الأم (١١٦٩) والمسند (٨١٣)، واختلاف الحديث (١٢٣)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٣٤) عن محمد بن عمر، ومعبدين عيسى، والمازني في السنن المأثورة (٤٤٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧١١٢)، وفي مشكل الآثار (٢٧١٢) من طريق عبد الله بن وهب، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣١٦٥)، وفي معرفة السنن والآثار (٢٥٣٨) -

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٤٣) عن أنس بن عياض أبي ضمرة،

والدارقطني في العلل - معلقاً (٥٣٢) عن عبد العزيز الدراوردي،

أربعتهم (مالك، وسليمان، وأنس، والدراوردي) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به ولفظه: ((أن النبي ﷺ بعث أبا رافع ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة قبل أن يخرج من المدينة)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع رضي الله عنه

وهذا الوجه من رواية مطر الوراق، ومالك بن أنس - فيما يرويه عنه بشر السري - .

الوجه الثاني: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار مرسلًا .

وهذا الوجه من رواية سليمان بن بلال، وأنس بن عياض، والداروردي، ومالك بن أنس - فيما يرويه عنه يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، ومحمد بن عمر، ومعن بن عيسى، والشافعي، وعبد الله بن وهب - .

ومن هنا يتبين أنه قد اختلف على مالك في وصله وإرساله، فأما الموصول فهو من رواية بشر بن السري، وأما المرسل، فهو من رواية الجماعة عنه: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، ومحمد بن عمر، ومعن بن عيسى، والشافعي، وعبد الله بن وهب .

والراجح عنه هو المرسل؛ لأنه من رواية الأكثر عنه والأوثق، فيحيى الليثي^(١)، وأبو مصعب الزهري^(٢) من رواة الموطأ، وقد رَوَاهُ مرسلًا، وهم من أوثق أصحاب مالك، وكذلك الإمام الشافعي فقد رواه على الوجه المرسل، وهو من أوثق أصحاب مالك أيضًا^(٣)، وكذلك معن بن عيسى المدني الفزاز، قال أبو حاتم: ((هو من أثبت أصحاب مالك))^(٤).

وأما الوجه الأول فلم أقف على إسناد موصول، وإن ثبت فإن بشر بن السري أبا عمرو البصري، وإن كان ثقة إلا أن ابن عدي قال: ((له غرائب عن الثوري ومسعر وغيرهما، وهو حسن الحديث ممن يكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة؛ لأنه يروي عن شيخ

(١) انظر: تاريخ علماء الأندلس (٢ / ١٧٩ - ١٨١)، وفيات الأعيان (٦ / ١٤٣ - ١٤٦)، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥١٩) .

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٩٥ / ٣٤)، تهذيب التهذيب (٢٠ / ١) .

(٣) انظر: التاريخ الكبير (١ / ٤٢)، الجرح والتعديل (٧ / ٢٠١)، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥)، تهذيب التهذيب (٩ / ٢٥) .

(٤) انظر: طبقات ابن سعد (٥ / ٤٣٧)، التاريخ الكبير (٧ / ٣٩٠)، الجرح والتعديل (٨ / ٢٧٧)، الكاشف (٣ / ١٦٦)، تهذيب التهذيب (١٠ / ٢٥٢) .

محمّل^(١)، ولعل تفرد في هذا الوجه عن مالك ومخالفته لرواية الجماعة عن مالك من غرائب، ومن أحاديثه المنكرة، والله أعلم .

وأما الاختلاف على ربيعة بن أبي عبدالرحمن، فقد قال البخاري: ((لَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهِيَ حَلَالٌ)) غَيْرَ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ)).

وقال الترمذي: ((حديث حسن، ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد، عن مطر الوراق، عن ربيعة))^(٢) .

فعلى هذا يكون مطر الوراق قد تفرد بوصل هذا الحديث، وخالف في ذلك مالك بن أنس، وسليمان بن بلال، وأنس بن عياض بن ضمرة، والداروردي، وهؤلاء جميعاً قد رووه مرسلًا، وفيهم حفاظ ثقات، فمالك بن أنس ثقة ثبت^(٣)، وسليمان بن بلال التميمي ثقة^(٤)، وأنس بن عياض بن ضمرة ثقة أيضاً^(٥)، وهؤلاء كلهم رووه مرسلًا.

قال الطحاوي: ((حديث رافع رواه مطر الوراق، ومطر عندهم ليس ممن يحتج بحديثه، وقد رواه مالك، وهو أضبط منه وأحفظ فضبطه))^(٦) .

ومطر الوراق هو: مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي، قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ((صالح)).

وقال أبو زرعة: ((صالح روايته عن أنس مرسله لم يسمع منه)).

وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث، أحب إلي من سليمان بن موسى، وكان أكبر

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٥٠٠/٥)، الجرح والتعديل (٣٥٨/٢)، الكامل لابن عدي (٦٩/١)، تهذيب الكمال (١٢٢/٤) تهذيب التهذيب (٩٤/١) .

(٢) جامع الترمذي (١٩١/٣) .

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٣١٠/٧)، تاريخ ابن معين (٥٤٣/٢)، الكاشف (١١٢/٣)، تهذيب التهذيب (٥/١٠) .

(٤) انظر: طبقات ابن سعد (٤٢٠ / ٥)، التاريخ الكبير (٤ / ٤)، الجرح والتعديل (٤ / ١٠٣)، سير أعلام النبلاء (٤٢٥ / ٧)، تهذيب التهذيب (١٧٥ - ١٧٦) .

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٣٢ / ٢)، الجرح والتعديل (٢٨٩ / ٢)، سير أعلام النبلاء (٨٦ / ٩)، تهذيب التهذيب (٣٧٥ / ١) .

(٦) شرح معاني الآثار (٧٠٩٥) .

أصحاب قتادة)). .

وقال العجلي: ((بصري صدوق)). .

وقال مرة: ((لا بأس به، قيل له تابعي؟، قال: لا)). .

وقال أبو بكر البزار: ((لا بأس به رأى أنساً وحدث عنه بغير حديث، ولا نعلم سمع منه شيئاً، ولا نعلم أحداً ترك حديثه)). .

وقال عبدالله بن أحمد: ((سألت أبي عن مطر الوراق؟، فقال: كان يحيى بن سعيد يشبهه حديث مطر الوراق بابن أبي ليلى في سوء الحفظ، قال: فسألت أبي فقال: ما أقربه من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة)). .

وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). .

وقال ابن سعد: ((كان فيه ضعف في الحديث)). .

وقال الآجري عن أبي داود: ((ليس هو عندي بحجة، ولا يقطع به في حديث إذا اختلف)). .

وقال الساجي: ((صدوق يهم)). .

ولما ذكره ابن حبان قال: ((ربما أخطأ وكان معجباً برأيه)). .

ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((صدوق كثير الخطأ))^(١).

وعليه فإن تفرد مطر لا يحتمل - كما أسلفت - فضلاً عن كونه خالف الثقات الذين رَوَوْه مرسلاً.

وللإمام أحمد بن حنبل كلام حمل فيه رواية مطر على التساهل في صيغة الأداء، فقد قال حين سئل عن حديث رواه سليمان بن يسار، عن عبدالله بن حذافة في النهي عن صيام التشريق، ومالك قال فيه عن سليمان بن يسار: ((أن النبي ﷺ بعث عبدالله بن حذافة ...))، قال أحمد: ((هو مرسل سليمان بن يسار لم يدرك عبدالله بن حذافة، قال: وهم كانوا يتساهلون بين: ((عن عبدالله بن حذافة))، وبين ((أن النبي ﷺ بعث عبدالله بن حذافة))، قيل

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢٨٧/٨)، تهذيب الكمال (٥١/٢٨)، تهذيب التهذيب (١٥٢/١٠)، تقريب التهذيب ص (٥٣٤).

له: وحديث أبي رافع أن النبي ﷺ بعثه يخطب ميمونه، قال مالك عن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ، وقال مطر: عن أبي رافع فقال: نعم وذلك أيضاً^(١).

أي أنه مرسل، وأنهم يتساهلون في قولهم فلا يفرقون بين صيغة ((أن)) النبي ﷺ بعث أبا رافع، وبين عن أبي رافع، فرواية مطر إما خطأ منه، أو تساهل في صيغة الأداء.

وعلى فرض أن سليمان بن يسار يرويه عن أبي رافع كما قال مطر الوراق فالراجح أنه لم يسمع منه، قال ابن أبي حاتم: ((حديث سليمان بن يسار، عن أبي رافع مرسل))^(٢).

وقال ابن عبد البر بعد أن ذكر هذا الحديث: ((وذلك عندي غلط من مطر؛ لأن سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين، وقيل: سنة سبع وعشرين، ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير، وكان قتل عثمان ﷺ في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وغير جائز ولا ممكن أن يسمع سليمان بن يسار من أبي رافع، وممكن صحيح أن يسمع سليمان بن يسار من ميمونة لما ذكرنا من مولده؛ ولأن ميمونة مولاته ومولاة إخوته أعتقتهم وولأؤهم لها، وتوفيت ميمونة سنة ست وستين وصلى عليها ابن عباس، فغير نكير أن يسمع منها ويستحيل أن يخفى عليه أمرها وهو مولاها وموضعه من الفقه موضعه، وقصة ميمونة هذه أصل هذا الباب عند أهل العلم، وغير ممكن سماعه من أبي رافع فلا معنى لرواية مطر، وما رواه مالك أولى والله التوفيق))^(٣).

ويعترض على هذا بأن رواية سليمان بن يسار، عن أبي رافع في صحيح مسلم.

قال مسلم حدثنا قتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب جميعاً، عن ابن عيينة، قال زهير: حدثنا سفيان بن عيينة، عن صالح بن كيسان، عن سليمان بن يسار قال: قال أبو رافع: لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكني جئت فضربت فيه قبته فجاء فتزل، قال أبو بكر في رواية صالح قال: سمعت سليمان بن يسار؛ وفي رواية قتيبة قال: عن أبي رافع وكان على ثقل رسول الله ﷺ^(٤).

وجاء مصرحاً بالسماع في تاريخ ابن أبي خيثمة.

(١) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٢١/١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص (٨١).

(٣) التمهيد (١٥١/٣).

(٤) ينظر صحيح مسلم (٩٥٢/٢).

قال ابن أبي خيثمة: ((قال سفيان بن عيينة كان عمرو بن دينا يحدثنا، فلما قدم صالح قال لنا اذهبوا فسمعوا منه، فحدثنا صالح بن كيسان، أنه سمع سليمان بن يسار يقول أخبرني أبو رافع وكان على ثقل رسول الله ﷺ الحديث...))^(١).

وبهذا احتج من قال إنه سمع منه، وقالوا أيضاً أنه على القول الثاني من ولادته أي أنه ولد سنة سبع وعشرين فإنه يكون حين مات أبو رافع عمره ثمان سنين فسماعه ممكن .

والراجح والله أعلم أنه لم يسمع منه لما ذكرت من كلام ابن أبي حاتم في المراسيل وأنه مرسل، والقرائن التي ذكرها ابن عبد البر على أن سليمان لم يسمع من أبي رافع.

وأما ما احتجوا به من رواية مسلم لسليمان بن يسار عن أبي رافع في الصحيح فلا حجة فيها لما يظهر لي في إثبات السماع أو نفيه لأن فيه قول سليمان بن يسار: قال أبو رافع فهذا أقرب أن يكون دليلاً على أنه لم يسمع .

وأما ما جاء في تاريخ ابن أبي خيثمة فالظاهر أنه خطأ -أي قول سليمان بن يسار أخبرني- فالرويات متضاربة عن ابن عيينة أنه لا تصريح فيه بالتحديث، إذ لو كانت صواباً لما أعرض عنها مسلم وهو ممن يهتم بصيغ الأداء، فهي خطأ والله أعلم، وأيضاً على فرض صحتها فإن مخالفة لما في صحيح مسلم من عدم التصريح بسماع، وأيضاً القصة هذه جاءت بعينها عند ابن عساكر في تاريخ دمشق فلم يذكر فيها أن سليمان بن يسار قال (أخبرني أبو رافع) بل قال صالح بن كيسان حدثنا سليمان بن يسار عن أبي رافع فذكر الحديث...^(٢).

فالأظهر والله أعلم ما قررت سالفاً، وأنه لم يسمع من أبي رافع.

فالحلaxe: أن الحديث محفوظ من وجهه الثاني، وهو المرسل، وأن الوجه الأول لا يصح لفترده مطر الوراق، وغلطه فيه، كما ذهب إليه البخاري، والحديث من وجهه الراجح معلول بالإرسال، والله أعلم .



(١) ينظر السفر الثالث من تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/٢٩٩) .

(٢) ينظر تاريخ دمشق (٣٦٣/٢٣) .

ثانيا طرق يزيد بن الأصم:

الوجه الأول: يزيد بن الأصم، عن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - .

*أخرجه الترمذي في سننه (٧٧٣) عن إسحاق بن منصور،

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٣٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٨٢٦)،
وأحمد في المسند (١٦٢١٣)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٧٠٥٣) - وعنه ابن حبان في
صحيحه (٤٢٢٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٤٥٧)، والدولابي في الكنى والأسماء
(٢٥٠٨)، والدراقطني في سننه (٣٠٤١)، والحاكم في المستدرک (٦٨٦٣)، والبيهقي في
الكبرى (٣١٦٣) - من طريق وهب بن جرير بن حازم،

وابن أبي شيبه في مصنفه (١٢٧٢٠) - ومن طريقه مسلم في الصحيح (٢٥٣٧)،
وابن ماجه في سننه (١٩٥٤)، وابن حبان في صحيحه (٤٢٢٥)، والطبراني في المعجم الكبير
(١٩٥٨٦)، وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٣٠٣٣)، والبيهقي في
الكبرى (٨٤٦٧)، والصغرى (٧٢١)، وفي معرفة السنن والآثار (٢٥٣٧)، وابن عبد البر في
الاستذكار (٤١٥)، وفي التمهيد (٥٠٦) - عن يحيى بن آدم،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧١١) من طريق عبد الله بن وهب،

أربعتهم (إسحاق، ووهب، ويحيى، وعبد الله) عن جرير بن حازم عن أبي فزارة راشد
بن كيسان،

وأبو داود في سننه (١٨٤٣)، وأحمد في المسند (٢٦٢٢٥)، والدرامي في سننه
(١٨٣١٠)، وابن الجارود في المنتقى (٤٤١)، وأبو يعلى الموصلي (٧٠٥٤)، والطحاوي في
شرح معاني الآثار (٢٧١٠)، وفي شرح مشكل الآثار (٥٨٠٣)، وابن حبان في صحيحه
(٤٢٢٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٥٨٥)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه
(٥٢٤)، والدراقطني في سننه (٣٢٠٦)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٦٨)، وفي الصغرى
(٧٢٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١٧٩)، من طريق حماد بن سلمة، عن حبيب
الشهيد، والنسائي في الكبرى (٥٢٤٢)، وابن طهمان في مشيخته (١٦١)، والطبراني في
المعجم الأوسط (٧١٦٥)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٦٨) من طريق الوليد بن زوران،
كلاهما (حبيب، والوليد) عن ميمون بن مهران،

والدراقطني في العلل - معلقاً - (٤٠١٣)، عن بعض الأصبهانيين، عن أبي داود، عن

شعبة، عن الحكم بن يزيد بن الأصم،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (١١٠٤٤) من طريق إبراهيم بن بشار، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري،

أربعتهم (أبو فزارة، وميمون بن مهران، والحكم، والزهري) عن يزيد بن الأصم، قال: حدثني ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - : ((أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال))، وزاد وهب بن جرير في روايته عن أبيه قصة في أوله، وزاد يحيى بن آدم، عنه، عن يزيد بن الأصم قال: ((وكانت خالتي وخالة ابن عباس)).

الوجه الثاني: يزيد بن الأصم مرسلاً .

*أخرجه النسائي في الكبرى (٥٢٢٤) من طريق محمد بن جعفر (غندر)، عن شعبة، عن الحكم بن يزيد بن الأصم،

والنسائي في الكبرى (٣١٤٩) - ومن طريقه الخطيب في تاريخه (٤١٠/٥) - من طريق سفيان بن حبيب، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٤٠) من طريق أبي المليلح الحسن بن عمر الفزاري، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٤٤) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٤١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧١٣) من طريق الفضل بن دكين، عن جعفر بن برقان، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٠٣٧) من طريق عمرو بن ميمون بن مهران، خمستهم (سفيان، وأبو المليلح، وأيوب، وجعفر، وعمرو) عن ميمون بن مهران،

والشافعي في المسند (٨١٠)، والأُم (١١٧٠)، واختلاف الحديث (٢٢٠) - ومن طريق البيهقي في الكبرى (١٣١٦٠) - ، وابن أبي شيبة (١٢٧١٩)، وابن الجارود في المنتقى (٤٤٢) عن ابن المقريء وعبدالرحمن بن بشر، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧٠٦)، من طريق إسماعيل بن يحيى، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٣٩)، والحاكم في المستدرک (٦٨٦٤)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٦٦)، من طريق الحميدي، خمستهم (الشافعي، وابن المقريء، وعبدالرحمن، وإسماعيل، والحميدي)، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٥٨٧) من طريق معمر بن راشد، كلاهما (عمرو، ومعمر) عن ابن شهاب الزهري،

والدراقطني في سننه (٣٢٠٥) من طريق أحمد بن منيع، عن خلف بن هشام، عن حماد

بن زيد، عن أبي فزارة راشد بن كيسان،

والدراقطني في العلل (٨٣٣) عن معمر بن محمد العوفي، عن عاصم بن يوسف، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق،

ستتهم (الحكم، وميمون، وعمرو، وابن شهاب، وأبو فزارة، وأبو إسحاق) عن يزيد الأصم به بنحوه، وجاء في رواية ميمون بن مهران: ((كتب عمر بن عبدالعزيز إلي أن سل يزيد بن الأصم أحراماً كان رسول الله ﷺ حين تزوج ميمونة أم حلالاً؟، فدعاه أبي فأقرأه الكتاب، فقال: خطبها وهو حلال، وبني بها وهو حلال، قال عمرو بن ميمون بن مهران: وأنا أسمع يزيد))، وجاء في رواية ابن شهاب أن عمرواً - يعني ابن دينار - قال: ((أخبرني أبو الشعثاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم، فقال ابن شهاب: أخبرني يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو حلال، وهي حالته، قال: فقلت لابن شهاب: أتجعل أعرابياً بوالاً على عقبه إلى ابن عباس، وهي حالة ابن عباس أيضاً)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه يزيد بن الأصم، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: يزيد بن الأصم، عن ميمونة - رضي الله عنها -.

وهذا الوجه من رواية أبي فزارة - فيما يرويه عنه جرير بن حازم -، وميمون بن مهران - فيما يرويه عنه حبيب الشهيد، والوليد بن زوران -، والحكم بن يزيد - فيما يرويه عنه شعبة بن الحجاج كما في رواية أبي داود الطيالسي عنه -، والزهرى - فيما يرويه عنه عمرو بن دينار كما في رواية إبراهيم بن بشار عن ابن عينة عنه - .

الوجه الثاني: يزيد بن الأصم مرسلاً .

وهذا الوجه من رواية أبي إسحاق، والحكم بن يزيد - فيما يرويه عنه شعبة كما في رواية غندر عنه -، وميمون بن مهران - فيما يرويه عنه سفيان بن حبيب، وأبو المليلح، وأيوب السخيتاني، وجعفر بن برقان، وعمرو بن ميمون بن مهران -، وابن شهاب الزهرى - فيما يرويه عنه عمرو بن دينار - كما في رواية سفيان بن عينة في رواية الجماعة عنه -، ومعمر - وأبو فزارة - فيما يرويه عنه حماد بن زياد - .

وتبين هنا أنه قد وقع خلاف على أبي فزارة، وميمون بن مهران، والحكم بن يزيد، والزهرى في وصله وإرساله .

أولاً: الاختلاف على أبي فزارة:

فأما الموصول عن أبي فزارة فمن رواية جرير بن حازم .

وأما المرسل فهو من رواية حماد بن زيد .

والبخاري حين سأل الترمذي عن هذا أجاب بقوله: ((إِنَّمَا رُوِيَ هَذَا، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ غَيْرَ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ)) ثم قال عن جرير بن حازم: ((هُوَ صَحِيحُ الْكِتَابِ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا وَهَمَ فِي الشَّيْءِ)).

والذي يظهر أن المرسل عن أبي فزارة هو المحفوظ؛ لأنه من رواية حماد بن زيد، وهو أوثق من جرير بن حازم، قال ابن مهدي: ((لم أر قط أعلم بالسنة وما يدخل في السنة من حماد بن زيد)).

وقال أيضاً: ((ما رأيت أحداً لم يكتب أحفظ من حماد بن زيد)).

وقال أيضاً: ((ما رأيت أعلم من حماد بن زيد، ولا من سفيان، ولا مالك)).

وقال يحيى بن يحيى: ((ما رأيت أحداً من الشيوخ أحفظ من حماد بن زيد)).

وقال ابن معين: ((حماد بن زيد أثبت من عبدالوارث، وابن علية، والثقفى، وابن عيينة))^(١).

وأما جرير بن حازم فهو: جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله، الأزدي، أبو النضر، البصري، والد وهب، وثقه: ابن معين والعجلي.

وقال أبو حاتم: ((صدوق صالح)).

وقال النسائي: ((ليس به بأس)).

وقال أحمد: ((جرير كثير الغلط)).

وقال أيضاً: ((حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ)).

قال علي بن المديني: ((قلت ليحيى بن سعيد: أبو الأشهب أحب إليك أم جرير بن

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٢٨٦ - ٢٨٧)، التاريخ الكبير (٣ / ٢٥)، الجرح والتعديل (١ / ١٧٦ -

١٨٣، ٣ / ١٣٧ - ١٣٩)، سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٥٦) شرح علل الترمذي لابن رجب (١ / ٤٦٣) .

حازم؟ قال: ما أقرهما، ولكن كان جرير أكبرهما، وكان يهتم في الشيء)).

وقال ابن حبان في الثقات: ((كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه)).

وقال الساجي: ((صدوق حدث بأحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة)).

وقال عنه ابن حجر: ((ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه))^(١).

فجرير وإن كان قد وثقه بعض الأئمة، بل قال ابن عدي: ((من أجله أهل البصرة ورفعاؤهم))، وقال أيضاً: ((من ثقات الناس، حدث عنه الأئمة من الناس أيوب السخيتاني، وابن عون، وحماد بن زيد، والثوري، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب المصري، وابن لهيعة وغيرهم))^(٢)، إلا أن أكثر الأئمة قد أشار إلى سوء حفظه وكثرة أوهامه، بل أشار الساجي إلى أنه حدث بأحاديث وهم فيها وهي مقلوبة،

ولعل وصل هذا الحديث عن أبي فزارة من وهم جرير بن حازم، وقد تقدم كلام البخاري من أن جريراً يهتم، فالحفوظ عن أبي فزارة هو المرسل، وهو ما رواه حماد بن زيد.

ثانياً: الاختلاف على ميمون بن مهران.

الموصول عن ميمون بن مهران رواه عنه حبيب الشهيد، والوليد بن زوران، وأما المرسل فقد رواه عنه خمسة وهم سفيان بن حبيب، وأبو المليح الحسن بن عمرو الفزاري، وأيوب السخيتاني، وجعفر بن برقان، وعمرو بن ميمون بن مهران.

والذي يظهر أن المحفوظ عن ميمون بن مهران هو المرسل؛ لأنه من رواية الجماعة عنه وكلهم ثقات أثبات، فهؤلاء خمسة من الثقات، ومنهم ابنه عمرو وهو ثقة، ولا شك أنه أبصر بحديث أبيه، وأيضاً جعفر بن برقان ضابط لحديث ميمون.

قال أحمد: ((أبو المليح أضبط من جعفر بن برقان، وجعفر ثقة ضابط لحديث ميمون))^(٣).

(١) انظر: الجرح والتعديل (١/١٣٦)، تهذيب الكمال (٤/٥٢٧)، تهذيب التهذيب (٢/٦١)، تقريب التهذيب (١/١٥٨).

(٢) تهذيب الكمال (٤/٥٢٧).

(٣) تهذيب الكمال (١/١١٥).

وأما الموصول وإن كان قد رواه حبيب بن الشهيد وهو ثقة إلا أنه لا يقوى على مخالفة هؤلاء الثقات الذين رووه موصولاً، ومتابعة الوليد بن زوران لحبيب لا تقويه إذ إن الوليد بن زوران لين الحديث^(١).

فالراجح والمحمول عن ميمون هو المرسل، والله أعلم.

ثالثاً: الاختلاف على الحكم بن يزيد.

الموصول عن الحكم بن يزيد من رواية شعبة كما في رواية أبي داود الطيالسي عنه.

والمرسل عن الحكم بن يزيد من رواية شعبة كما في رواية غندر عنه.

والراجح هو المرسل إذ إن الموصول لم أقف عليه إلا معلقاً، فضلاً عن كونه فيه مجهول وهو ((بعض الأصبهانين))، وقد رجح الدراقطني المرسل حيث قال بعد أن ذكر الموصول والمرسل عن الحكم: ((والمرسل أصح))^(٢).

رابعاً: الاختلاف على الزهري.

الموصول عن الزهري من رواية عمرو بن دينار كما في رواية إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة عنه.

والمرسل عنه من رواية معمر بن راشد، وعمرو بن دينار - كما في رواية الشافعي، وابن المقريء، وعبد الرحمن بن بشر، والحميدي، وإسماعيل بن يحيى، عن سفيان بن عيينة عنه،

وهنا خلاف على سفيان بن عيينة في الوصل والإسالة، والراجح عنه هو المرسل؛ لأنه من رواية الجماعة عن ابن عيينة، وأما الموصول فقد تفرد به إبراهيم بن بشار، قال أبو نعيم بعد أن ساق إسناد الحديث المتصل: ((ما كتبه متصلاً من حديث ابن عيينة إلا من حديث إبراهيم بن بشار)).

وإبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري، قال البخاري: ((بهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق)) وقال النسائي: ((ليس بالقوي)) وقال الذهبي: ((مكثر مغرب عن ابن

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢٥/٩)، ثقات ابن حبان (٥٥٠/٧)، تهذيب الكمال (١٢/٣١)، تهذيب التهذيب

(١٣٣/١١).

(٢) علل الدراقطني (٢٦٢/١٥).

عينية))، وقال ابن حجر: ((حافظ له أو هام))^(١).

وبناءً عليه يكون الراجح عن الزهري هو المرسل؛ لأن من رواية معمر بن راشد، وعمرو بن دينار في الراجح عنه.

وأما الاختلاف على يزيد بن الأصم: فيظهر نقد البخاري لرواية جرير بن حازم، وأنه لا يعلم أحداً قال: عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة، غير جرير بن حازم، يعني في روايته عن أبي فزارة، عن يزيد بن الأصم.

وقد أعرض عنه في صحيحه وأخرج حديث ابن عباس في هذا ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ))^(٢).

وترجيح المرسل عن يزيد بن الأصم ظاهر من النظر في الأسانيد؛ لأنه من رواية عمرو بن دينار، وأبي فزارة كما في الراجح عنه، والحكم بن يزيد كما في الراجح عنه، وميمون بن مهران في الراجح عنه أيضاً، والزهري في الراجح عنه كذلك، وأما رواية أبي إسحاق عن يزيد بن الأصم فلا يعتد بها لأنها لا تصح، قاله الدرايطي^(٣).

وممن رجع المرسل الترمذي، فقد قال بعد إخراج له للموصول: ((هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مرسلًا))^(٤).

وكذلك الطحاوي رجحه بعد أن ساق القصة التي أمر فيها عمر بن عبدالعزيز ميمون بن مهران أن يسأل يزيد بن الأصم عن زواج ميمونة... حيث قال: ((فأخبر جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران، بالسبب الذي له وقع إليه هذا الحديث، عن يزيد بن الأصم، وأنه إنما كان ذلك من قول يزيد، لا عن ميمونة، ولا عن غيرها، ثم حاج ميمون به عطاء، فذكره عن يزيد، ولم يجوزه به، فلو كان عنده عمن هو أبعد منه، لاحتج به عليه، ليؤكد بذلك حجته. فهذا هو أصل هذا الحديث أيضاً عن يزيد بن الأصم، لا عن غيره))^(٥).

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧ / ٣٠٨)، التاريخ الكبير (١ / ٢٧٧)، تهذيب الكمال (٢ / ٥٦) سير

أعلام النبلاء (١٠ / ٥١٠)، الكاشف (١ / ٧٧)، تهذيب التهذيب (١ / ١٠٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣ / ١٥).

(٣) انظر: علل الدرايطي (١٥ / ٢٦٢).

(٤) انظر: سنن الترمذي (٣ / ٢٠٠).

(٥) شرح معاني الآثار (٢ / ٢٧٠).

وكذا الدارقطني رجح المرسل فقد ساق الخلاف في هذا الحديث ثم قال: ((والمرسل أشبهه))^(١).

ومن رأى أن الموصول محفوظ الإمام مسلم حيث إنه أخرج رواية جرير بن حازم، عن أبي فزارة، عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة -رضي الله عنها- موصولاً، وهي من مفردات مسلم حيث تفرد بها، وأعرض عنها البخاري وأخرج الحديث من طريق ابن عباس^(٢)، كما تقدم بيانه.

وكذلك البيهقي حيث قال بعد أن ساق الوجه الموصول: ((فهذا قول صاحبة الأمر فهو أولى من قول غيرها))^(٣).

وقال ابن عبد البر: ((قد نقل قوم حديث يزيد بن الأصم مرسلًا لظاهر رواية الزهري وليس كما ظهر إلا رواية الزهري فحملت للتأويل، وجاز لمن أخبرته ميمونة أن النبي ﷺ تزوجها حالاً أن يخبر بأن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حالاً يحدث به هكذا وحده يقول: حدثني ميمونة أن رسول الله ﷺ تزوجها حالاً، على أنهم يلزمهم مثله في حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم لأنه ليس فيه أن ميمونة أخبرته، وموضع ابن عباس من ميمونة بموضع يزيد بن الأصم سواء))^(٤).

فالمخالصة: أن الراجح في هذا الحديث هو الوجه المرسل، وأن الوجه الموصول تفرد به جرير بن حازم، عن أبي فزارة، عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة -رضي الله عنها- وخالف الثقات في ذلك، فالحديث كما قال البخاري.

ويزيد بن الأصم هو: يزيد بن الأصم العامري البكائي، أبو عوف الكوفي: وثقه: ابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، والذهبي وابن جرير، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).



(١) انظر: علل الدارقطني (٢٦٢/١٥).

(٢) انظر: فتح الباري (١٦٥/٩).

(٣) انظر: السنن الصغرى للبيهقي (٧٢١).

(٤) الاستذكار (١١٨/٤).

(٥) انظر: ثقات ابن حبان (٥٣١ / ٥)، تهذيب الكمال (٨٣ / ٣٢)، سير أعلام النبلاء (٥١٧ / ٤).

مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٤٩/٢١٩ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ)).
سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: يَرَوُونَهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ مُرْسَلًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

*أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٢٢٠) عن أحمد بن زهير التستري، عن علي بن نصر بن علي به بلفظه .

*وأخرجه النسائي (فتح الباري (١٦٦/٩) قال: أخبرنا عمرو بن علي أنبأنا أبو عاصم فذكره، ولم أقف عليه عنده .

الوجه الثاني: أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة مرسلًا .

*أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠٤٩) من طريق محمد بن الحسين بن مكرم، عن أبي حفص عمرو بن علي الفلاس، عن أبي عاصم به بلفظه، وزاد فقال أبو حفص: ((فلما كان بعد قال: عن عائشة، فقلت لأبي عاصم: أنت أملت عليه علينا من الدفتر، وليس فيه عائشة فقال: دعوا عائشة حتى أنظر فيه)). .

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه أبو عاصم النبيل، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

وهذا الوجه من رواية علي بن نصر بن علي، وعمرو بن الفلاس فيما يرويه عنه النسائي .

الوجه الثاني: أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة مرسلًا .

وهذا الوجه من رواية عمرو بن الفلاس - فيما يرويه عنه محمد بن الحسين بن مكرم .
ويظهر أن هذا الاختلاف من أبي عاصم نفسه، كما ذكره عنه عمرو بن علي، وأنه
إذا حدث به من حفظه وصله، وإذا حدث به من كتابه أرسله .

وقد رجح البخاري المرسل فقال: ((يَرَوْنَهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ مُرْسَلًا))،
والذي يظهر أن أبا عاصم النبيل اضطرب فيه كما ذكر ذلك أبو حفص الفلاس حين راجعه
فقال له: ((أنت أملتته علينا من الدفتر، وليس فيه عائشة فقال: دعوا عائشة حتى أنظر فيه))،
وأبو حفص الفلاس هو: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي
البصري: قال النسائي: ((ثقة، صاحب حديث، حافظ))، وقال الذهبي: ((أحد الأعلام))، وقال
ابن حجر: ((ثقة حافظ))^(١) .

فلذا يظهر أن المرسل هو الراجح؛ لأنه من رواية أبي حفص الفلاس .

قال ابن حجر: ((وهذا إسناد صحيح لولا هذه القصة))^(٢) .

فالحديث اضطرب فيه أبو عاصم فمرة يصله، ومرة يرسله، والقصة التي ذكرها أبو
حفص تدل على ذلك .

فالمخالصة: أن المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه المرسل؛ لأنه هو الذي في كتاب أبي
عاصم، والحديث من وجهه الراجح معلول الإرسال، والله أعلم .

وأبو عاصم النبيل هو: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني
أبو عاصم النبيل البصري، وثقه: يحيى بن معين، والعجلي، وابن سعد وقال أبو حاتم :
((صدوق ، وهو أحب إلى من روح بن عباد))، وقال عمر بن شبة: ((حدثنا أبو عاصم
النبيل، والله ما رأيت مثله))، وقال الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني: ((متفق عليه زهدا ،
وعلمًا، وديانة، وإتقانًا))^(٣)

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٦ / ٢٤٩)، سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٧٠)، تهذيب التهذيب (٨ / ٨٠)،
٨٢.

(٢) فتح الباري (٩ / ١٦٦) .

(٣) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧ / ٢٩٥)، التاريخ الكبير (٤ / ٣٣٦)، الجرح والتعديل (٤ / ٤٦٣)، سير
أعلام النبلاء (٩ / ٤٨٠)، تهذيب التهذيب (٤ / ٤٥٠).

مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا^(١)

٥٠/٢٢٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ^(٢))).
سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.
قُلْتُ لَهُ: مَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ هَذَا؟ قَالَ: هُوَ ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ، وَابْنُ يَعْلَى هُوَ ابْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ.
قُلْتُ لَهُ: رَوَى هَذَا غَيْرُ قَبِيصَةَ عَنْ سُفْيَانَ؟ قَالَ: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: الثوري، عن ابن جريج، عن عبد الحميد، عن ابن يعلى، عن أبيه.
*أخرجه الترمذي في سننه (٧٨٦) عن محمود بن غيلان به بلفظه .
*وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٩٤٩) عن محمد بن يحيى الذهلي،
وابن أبي شيبة في مصنفه (٦١٤٥)،
والبيهقي في الكبرى (٩٥٢١)، وفي معرفة السنن والآثار (٩٨٥٥) من طريق حفص
بن عمرو الرقي،
ثلاثتهم (محمد، وابن أبي شيبة، وحفص) عن قبيصة بن عقبة السوائي به بلفظه .
*وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢٩٤٩) عن محمد بن يحيى الذهلي،
والدرايم في سننه (١٧٩٢)،
والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (٧١٤) من طريق
إسحاق بن منصور،

(١) يُقَالُ: اضْطَبَعَ بِالثَّوْبِ إِذَا جَعَلَهُ تَحْتَ إِبْطِهِ وَتَرَكَ مَنَكِبَهُ مَكْشُوفًا وَهُوَ افْتَعَلَ مِنَ الضَّبْعِ . انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٣/٨٣) .

(٢) البرد: ثوب من عصب اليمن ووشيه وجمعه برود . انظر: مشارق الأنوار (٨٣/١)، لسان العرب (٨٧/٣) .

والبيهقي في الكبرى (٩٥٢١) من طريق ابن أبي مريم،

أربعتهم (محمد، و الدارمي، وإسحاق، وابن أبي مريم) عن محمد بن يوسف الفريابي به بنحوه إلا أنه لم يذكر ((وعليه برد)).

* وأخرجه المحاملي في أماليه (٤٦٧) من طريق معاوية بن هشام الأسدي، عن سفيان الثوري به بنحوه، جاء في روايته عن النبي ﷺ: ((أنه طاف بالبيت وبين الصفا والمروة مضطجعاً)).

الوجه الثاني: الثوري، عن ابن جريج، عن رجل، عن ابن يعلى، عن يعلى .

* أخرجه أحمد في المسند (١٧٩٥٢) من طريق عبدالله بن الوليد العدني،

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٢٨) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي،

والفاكهي في أخبار مكة (٣٠٤) من طريق عبدالرزاق،

ثلاثتهم (عبدالله، وأبو حذيفة، وعبدالرزاق) عن الثوري به بنحوه بلفظ: ((مُضْطَجِعاً بُرْدًا حَضْرَمِيًّا)).

الوجه الثالث: الثوري، عن ابن جريج، عن ابن يعلى، عن يعلى .

* أخرجه أبو داود في سننه (١٨٨٣) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٩٥٢٠) - من طريق محمد بن كثير العبدي،

وابن أبي شيبه في مصنفه (٦١٤٤)، وأحمد في المسند (١٧٩٥٦) عن وكيع بن الجراح،

كلاهما (محمد، ووكيع) عن الثوري به بنحوه، زاد محمد بن كثير: ((ببرد أخضر))، ووقع في رواية وكيع كما عند أحمد ((ببرد له حضرمي)).

* وأخرجه أحمد في المسند (١٧٩٥٥) عن أبي حفص عمر بن هارون البلخي، عن ابن جريج، عن بعض بني يعلى بن أمية، عن أبيه قال: ((رأيت النبي ﷺ مضطجعاً بين الصفا والمروة ببرد)).

الوجه الرابع: الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء أو غيره، عن ابن يعلى، عن أبيه.

* أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٢٩٣) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

وابن قانع في معجم الصحابة (١١٩٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة عن وكيع بن الجراح،

كلاهما (مؤمل، ووكيع) عن سفيان به بنحوه، وزاد مؤمل ((ببرد أخضر))، ولم يذكر عثمان في طريقه ((أو غيره)) بعد عطاء .

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه الثوري واختلف عليه فيه على أربعة أوجه

الوجه الأول: الثوري، عن ابن جريج، عن عبد الحميد، عن ابن يعلى، عن أبيه.

وهذا الوجه من رواية قبيصة بن عقبة، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومعاوية بن هشام.

الوجه الثاني: الثوري، عن ابن جريج، عن رجل، عن ابن يعلى، عن يعلى.

وهذا الوجه من رواية عبد الله بن الوليد، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، وعبدالرزاق.

الوجه الثالث: الثوري، عن ابن جريج، عن ابن يعلى، عن يعلى.

وهذا الوجه من رواية محمد بن كثير، ووكيع بن الجراح - فيما يرويه عنه أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد - .

الوجه الرابع: الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء أو غيره، عن ابن يعلى، عن أبيه.

وهذا الوجه من رواية مؤمل بن إسماعيل، ووكيع بن الجراح - فيما يرويه عنه عثمان بن أبي شيبة - .

ويتبين هنا أنه قد وقع خلاف على وكيع فقد روي عنه على وجهين.

الوجه الأول: وكيع، عن الثوري، عن ابن جريج، عن ابن يعلى، عن يعلى.

وهذا الوجه من رواية أبي بكر بن شيبة، وأحمد بن حنبل .

الوجه الثاني: وكيع، عن الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن يعلى، عن أبيه.

وهذا الوجه من رواية عثمان بن أبي شيبة .

والراجح عنه هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية أبي بكر بن أبي شيبة، وهو: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستى العيسى مولا هم، أبو بكر بن أبي شيبة صاحب

المصنف، وهو ثقة حافظ صاحب تصانيف^(١)، وأحمد بن حنبل هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبدالله المروزي ثم البغدادي: صاحب المسند، إمام حافظ ثقة حجة^(٢).

فمخالفة عثمان بن أبي شيبة لهما لا تحتل، وعثمان بن أبي شيبة هو: عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي مولا هم، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي: وثقه العجلي، ويحيى بن معين.

وقال أحمد: ((لا بأس به)).

وقال أبو حاتم: ((صدوق)).

وقال الذهبي: ((حافظ)).

ولخص حاله ابن حجر فقال: ((ثقة حافظ شهير له أوهام))^(٣)، فلعل هذا من أوهامه.

وأما الخلاف على سفيان الثوري فالذي يظهر أن أقوى الأوجه عنه هو الوجه الثالث الذي يرويه محمد بن كثير ووكيع كما في الراجح عنه عن الثوري، عن ابن جريج، عن ابن يعلى، عن يعلى؛ لأن وكيعاً من الحفاظ الكبار، وأيضاً هو من أوثق الناس في الثوري.

قال ابن أبي خيثمة: ((سئل ابن معين عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ فقال: هم خمسة: القطان، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم، وأما الفريابي وأبو حذيفة وقيصة وعبيدالله بن أبي موسى، وأبو أحمد الزبير، وعبدالرزاق، وأبو عاصم والطبقة فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة)).

وقال أحمد: ((كان وكيع حافظاً حافظاً وكان أحفظ من ابن مهدي كثيراً كثيراً)).
وقال أيضاً: ((ما رأيت أحداً ممن أدركنا كان أحفظ للحديث من وكيع)).

(١) انظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٦٠)، تاريخ بغداد (١٠ / ٦٦، ٧١)، سير أعلام النبلاء (١١ / ١٢٢)، تهذيب التهذيب (٦ / ٢).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٣٥٤)، التاريخ الكبير (٢ / ٥)، الجرح والتعديل (١ / ٢٩٢ - ٣١٣ / ٢ و ٦٨، ٧٠)، طبقات الحنابلة (١ / ٤، ٢٠) سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٨).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٦ / ٢٥٠)، الجرح والتعديل (٦ / ١٦٦، ١٦٧)، سير أعلام النبلاء (١١ / ١٥١)، تهذيب التهذيب (٧ / ١٤٩، ١٥١).

وقال أيضاً: ((كان وكيع يحفظ عن سفيان وعن المشايخ فلم يكن يصحف)).
 وقال عثمان بن سعيد: ((سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان، قلت: يحيى أحب إليك في سفيان أو عبدالرحمن؟ قال: يحيى))، وقال ابن معين: ((ما رأيت أحفظ من وكيع))^(١).
 ومحمد بن كثير العبدى البصري: قال ابن حجر: ((ثقة لم يصب من ضعفه))^(٢).
 وأما متابعة عمر بن هارون للثوري، فلا يعتد بها لأن عمر بن هارون متروك، قال ابن حجر: ((متروك وكان حافظاً))^(٣).

فهذه المتابعة لا تعكر على ما قاله البخاري من أن هذا حديث الثوري.
 وأما باقي الأوجه فإنها تأتي بعد هذا الوجه في القوة خلا الرابع فإنه مرجوح؛
 فالوجه الأول الذي يرويه قبيصة بن عقبة، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومعاوية بن هشام، هؤلاء متكلم في روايتهم عن سفيان.

فأما قبيصة بن عقبة، فهو: قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي أبو عامر الكوفي: قال حنبل قال أبو عبدالله: ((كان يحيى بن آدم عندنا أصغر من سمع من سفيان قال: وقال يحيى قبيصة أصغر مني بسنتين قلت: فما قصة قبيصة في سفيان؟ فقال أبو عبدالله: كان كثير الغلط، قلت: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط، قلت: فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة لا بأس به)).

وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: ((قبيصة ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان فإنه سمع منه وهو صغير)).

وقال يعقوب بن سفيان: ((كان ثقة صدوقاً فاضلاً، تكلموا في روايته عن سفيان خاصة، وكان ابن معين يضعف روايته عن سفيان)).

وقال ابن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن قبيصة، وأبي نعيم فقال: ((كان قبيصة أفضل

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٦ / ٣٩٤)، التاريخ الكبير (٨ / ١٧٩)، الجرح والتعديل (١ / ٢١٩)، تاريخ بغداد (١٣ / ٤٦٦ - ٤٨١) سير أعلام النبلاء (٩ / ١٤٠)، الكاشف (٣ / ٢٣٧).
 (٢) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٣٠٥)، التاريخ الكبير (١ / ٢١٨)، الجرح والتعديل (٨ / ٧٠)، الكاشف (٣ / ٩١)، تهذيب التهذيب (٩ / ٤١٦).
 (٣) انظر: التقريب (٩٧٩ / ٤).

الرجلين، وأبو نعيم أتقن الرجلين)). .

وقال ابن خراش: ((صدوق)). .

وقال صالح بن محمد: ((كان رجلاً صالحاً تكلموا في سماعه من سفيان)). .

وقال هارون الحمال: ((سمعت قبيصة يقول: جالست الثوري وأنا ابن (١٦) سنة ثلاثة سنين)).^(١) .

وأما محمد بن يوسف فهو: محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم، أبو عبدالله الفريابي، قال أبو عمير بن النحاس: ((سألت بن معين قلت: أيهما أحب إليك كتاب الفريابي أو كتاب قبيصة؟ قال: كتاب الفريابي)). .

وقال الدوري، وعثمان الدارمي، عن ابن معين نحو ذلك في الفريابي.

وقال العجلي: ((الفريابي ثقة وهو، ويحيى بن آدم الزبيري، وقبيصة، ومعاوية من الثقات، ووکیع، وأبو نعيم، والأشجعي، والقطان، وابن مهدي أثبت في حديث سفيان منهم)). .

وقال: ((قال بعض البغداديين أخطأ محمد بن يوسف في مائة وخمسين حديثاً من حديث سفيان، وقال ابن عدي له إفادات عن الثوري وله حديث كثير عن الثوري وقد يقدم الفريابي في الثوري على جماعة مثل عبدالرزاق ونظرائه قالوا الفريابي أعلم بالثوري منهم)). .

ولخص حاله ابن حجر فقال: ((ثقة فاضل يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق)).^(٢) .

وأما معاوية بن هشام فهو: معاوية بن هشام الأسدي مولاهم، القصار، أبو الحسن الكوفي، يقال له معاوية بن أبي العباس، قال يحيى بن معين: ((صالح وليس بذاك)). .

وقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن معاوية بن هشام، ويحيى بن يمان فقال: ما

(١) انظر: التاريخ الكبير (٧ / ١٧٧)، الجرح والتعديل (٧ / ١٢٦)، الكاشف (٢ / ٣٩٦)، تهذيب التهذيب (٨ / ٣٤٧) .

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٩ / ١٧٧)، تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٤٠)، لسان الميزان (٧ / ٤٠٦)، تقريب التهذيب، (٢ / ٢٣١) .

أقربهما، ثم قال: معاوية بن هشام كأنه أقوم حديثاً وهو صدوق)).

وقال أبو داود: ((ثقة))، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال: ((ربما أخطأ))، وقال عنه ابن حجر: ((صدوق له أوهام))^(١).

وأما الوجه الثاني الذي يرويه عبدالله بن الوليد وأبو حذيفة موسى بن مسعود وعبدالرزاق.

فعبدالله بن الوليد هو: عبدالله بن الوليد بن ميمون بن عبدالله القرشي الأموي، أبو محمد المكي، المعروف بالعدني، مولى عثمان بن عفان.

قال أبو زرعة: ((صدوق)).

وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه، ولا يحتج به)).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: ((مستقيم الحديث)).

ونقل الساجي أن ابن معين ضعفه.

وقال البخاري: ((مقارب)).

وقال العقيلي: ((ثقة معروف)).

وقال الأزدي: ((يهم في أحاديث، وهو عندى وسط)).

وقال الدارقطني: ((ثقة مأمون)).

ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: ((صدوق ربما أخطأ))^(٢).

وموسى بن مسعود النهدي البصري أبو حذيفة، قال أحمد: ((كان سفيان الذي يروي عنه أبو حذيفة، ليس هو سفيان الثوري، الذي يحدث عنه الناس)).

وقال عبدالله بن أحمد: ((سمعت أبي يقول: قبيصة أثبت منه حديثاً في سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتب عنهما جميعاً)).

وقال بندار: ((موسى بن مسعود ضعيف في الحديث كتبت عنه كثيراً ثم تركته))، وقال

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣٨٥/٨)، تهذيب الكمال (٢٨/٢١٩)، تقريب التهذيب (١٩٧/٢).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٧١/١٦)، تهذيب التهذيب (٧٠/٦)، تقريب التهذيب (٤٥٩/١).

العجلي: ((ثقة صدوق)).

وقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عنه فقال: صدوق معروف بالثوري، ولكن كان يصحف، وسئل عن مؤمل بن إسماعيل وأبي حذيفة فقال في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ)).

وقال الترمذي: ((يضعف في الحديث)).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ((يخطئ)).

وقال الفلاس: ((لا يحدث عنه من يبصر الحديث)).

وقال ابن خزيمة: ((لا يحتج به)).

وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالقوي عندهم)).

وقال الحاكم: ((أبو عبدالله كثير الوهم سيئ)).

وقال الدارقطني: ((قد أخرج له البخاري وهو كثير الوهم تكلموا فيه)).

وقال ابن حجر: ((ما له عند البخاري عن سفيان سوى ثلاثة أحاديث متابعة، وله عنده آخر عن زائدة متابعة أيضاً))، وقال عنه: ((صدوق سيئ الحفظ وكان يصحف))^(١).

وأما عبدالرزاق فهو: عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني، وهو وإن كان ثقة حافظ مصنف شهير، إلا أنه تغير في آخر عمره.

قال النسائي: ((فيه نظر لمن كتب عنه بآخره))^(٢).

وأما الوجه الرابع فإنه مرجوح كما أسلفت، لأنه من رواية وكيع في وجه غير محفوظ عنه، ومن رواية مؤمل بن إسماعيل البصري العمري، أبو عبدالرحمن، وثقه: ابن معين وإسحاق بن راهويه.

وقال أبو حاتم: ((صدوق شديد في السنة كثير الخطأ)).

(١) انظر: تهذيب الكمال (١٤٨/٢٩)، تهذيب التهذيب (٣٢٩/١٠)، تقريب التهذيب (٢٢٨/٢)، بحر الدم (١٥٧/١).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٥٤٨/٥)، تهذيب الكمال (٥٢/١٨)، تهذيب التهذيب (٣١٠/٦)، تقريب التهذيب (٥٠٥/١).

وقال البخاري: ((منكر الحديث)).

وقال أبو عبيد الآجري: ((سألت أبا داود عن مؤمل بن إسماعيل فعظمه ورفع من شأنه، إلا أنه يهمل في الشيء)).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال غيره: ((دفن كتبه فكان يحدث من حفظه، فكثر خطؤه)).

وقال يعقوب بن سفيان: ((مؤمل أبو عبدالرحمن شيخ جليل سني، سمعت سليمان بن حرب يحسن الثناء كان مشيختنا يوصون به إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه، وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه، فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذراً)).

وقال الساجي: ((صدوق كثير الخطأ وله أوهام يطول ذكرها)).

وقال ابن سعد والدارقطني: ((ثقة كثير الغلط)).

وقال محمد بن نصر المروزي: ((المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه؛ لأنه كان سيئ الحفظ كثير الغلط)).

وقال عنه ابن حجر: ((صدوق سيئ الحفظ))^(١).

فمؤمل وإن كان قد وثقه بعض الأئمة، إلا أن أكثرهم على أنه سيئ الحفظ كثير الخطأ، ويروي المناكير عن الثقات، وخاصة إذا انفرد.

فالمخالصة: أن المحفوظ من هذه الأوجه الأربعة هو الثالث؛ لأنه من رواية وكيع بن الجراح، وهو من أوثق أصحاب الثوري، ومحمد بن كثير وهو ثقة، ثم يليه الوجهان الأول، والثاني. وأنه يحتمل أن يكون الاختلاف من الثوري، فالأوجه الثلاثة متقاربة في القوة.

والحديث من وجهه الراجح معلول بعننة ابن جريج وهو مدلس ومعروف عنه تدليس عن الضعفاء^(٢)، قال الأثرم عن أحمد: ((إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان،

(١) انظر: تهذيب الكمال (١٧٧/٢٩)، تهذيب التهذيب (٣٤٠/١٠)، لسان الميزان (٤٠٦/٧) تقريب التهذيب، (٢٣١/٢).

(٢) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٩٣/٧)، تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨)، الكاشف (٦٦٦/١)، تهذيب التهذيب (٣٥٧/٦)، طبقات المدلسين ص (٤١).

وأخبرت جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني، وسمعت فحسبك به))، وقال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: ((إذا قال ابن جريج: قال، فاحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت جاء بشيء ليس في النفس منه شيء)).

وقال الدارقطني: ((تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما))^(١)، وقال جعفر بن عبد الواحد عن يحيى بن سعيد: ((كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: حدثني فهو سماع، إذا قال: أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال فهو شبه الريح))^(٢).

وقد سأل الترمذي البخاري عن عبد الحميد في هذا الحديث فقال: هو ابن جُبَيْر بن شَيْبَةَ، وعبد الحميد بن جبیر هو: عبد الحميد بن جبیر بن شَيْبَةَ بن عثمان بن أبي طلحة القرشي العبدري الحنفي المكي: وثقه: يحيى بن معين، والنسائي، ومحمد بن سعد، وزاد: ((قليل الحديث))، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).



(١) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص (١٧٤).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٣٥٩/٦).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (٤٧٦/٥)، التاريخ الكبير (٤٦/٦)، تهذيب الكمال (٤١٥/١٦)، تهذيب التهذيب (١١١/٦).

فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ.

٥١/٢٢١ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: ((رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى نَاقَةٍ)).

فَقَالَ مُحَمَّدٌ: رَأَيْتُ أَبَا قُدَّامَةَ يَعْزُضُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَدَفَعَهُ عَلَيْهِ، يَعْني: أَنْكَرَهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ كَتَبَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ سَوَّارٍ إِلَيَّ وَكَأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَعْرِفْ هَذَا الْحَدِيثَ.

تخريج الحديث:

*أُخْرِجَ الطَّبْرِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْآثَارِ (٧١)، وَابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٦٢٩٣)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٢٤٢٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِهِ (٥٧٩٣)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ (٣٤٧)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ (٣٤٧)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١٣٧٧) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ السَّجَزِيِّ،

وَابْنُ قَانَعٍ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ (٨٣٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْأَزْرَقِ الْبَلْخِيِّ،

وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَلْخِصِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي الرَّسْمِ (١٧٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَ بْنِ السَّكَنِ،

أَرْبَعَتُهُمْ (مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَأَحْمَدُ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ جَوْسَ الْهِنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ الرَّاهِبِ قَالَ: ((رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَلَى نَاقَةٍ لَا ضَرْبَ، وَلَا طَرْدَ، وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ)).

دراسته والحكم عليه:

ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ: ((رَأَيْتُ أَبَا قُدَّامَةَ يَعْزُضُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَدَفَعَهُ عَلَيْهِ، يَعْني: أَنْكَرَهُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ كَتَبَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ سَوَّارٍ إِلَيَّ وَكَأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَعْرِفْ هَذَا الْحَدِيثَ)).

كلام البخاري هنا يفهم منه أن المقصود به هو اللفظ الثاني الذي ذكرته في التخريج، وأما ما ذكره الترمذي فهو حديث أيمن بن نائل، عن قدامة بن عبد الله قال: ((رأيت النبي ﷺ يرمي الجمار على ناقة ليس ضرب ولا طرد، ولا إليك إليك))، وليس هو من رواية الحسن بن سوار، وإنما الحسن بن سوار روى اللفظ الثاني الذي ذكرته.

والترمذي سأل البخاري عن حديث عبد الله بن حنظلة الراهب، لكنه ساق متن حديث قدامة بن عبد الله، وفيه أن ذلك عند رمي جمرة العقبة، والذي في حديث عبد الله بن حنظلة أن ذلك كان عند الطواف بالبيت .

وقد وقع مثل هذا للترمذي في السنن فقد جاء عنده معلقاً حين ذكر حديث قدامة بن عبد الله: ((رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يرمي الجمار على ناقة ليس ضرباً ولا طرد، ولا إِلَيْكَ إِلَيْكَ قال: ((وفي الباب عن عبد الله بن حنظلة))^(١).

فالذي في السنن مثله سواء - أعني الوهم -.

وقد وقفت عليه من رواية جماعة وهم ((أحمد بن داود، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الصمد الأزرق، ومحمد بن سلام)). كلهم يروونه عن الحسن بن سوار، عن عكرمة، عن ضمضم بن جوس الهنائي، عن عبد الله بن حنظلة الراهب .

والحديث أنكره علي بن المديني، كما قال البخاري، وكذا البخاري أنكره كما ذكر الترمذي، وقد استنكره أيضاً أحمد بن حنبل، قال أبو إسماعيل الترمذي: ألقيت هذا الحديث على أحمد بن حنبل فقال: ((أما الشيخ ثقة، وأما الحديث فمنكر))^(٢)، يعني بالشيخ الحسن بن سوار.

وقال العقيلي عن هذا الحديث: ((ولا يتابع الحسن بن سوار على هذا الحديث، وقد حدث أحمد بن منيع وغيره عن الحسن بن سوار هذا أحاديث مستقيمة، وأما هذا الحديث فهو منكر))^(٣) .

ونكارة هذا الحديث ظاهرة، فالحسن بن سوار تفرد به عن سائر أصحاب عكرمة بن عمار، ومنهم: شعبة بن الحجاج، والثوري، ووکیع، ويحيى القطان، وابن المبارك، وابن

(١) انظر: سنن الترمذي (٢٤٧/٣).

(٢) انظر: الضعفاء للعقيلي (٢٢٨/١)، الكامل لابن عدي (١٩٣١/٥)، ميزان الاعتدال (٤٩٤/١) .

(٣) انظر: الضعفاء للعقيلي (٢٢٨/١)، الكامل لابن عدي (١٩٣١/٥) .

مهدي وغيرهم^(١)، ولم يروه عن عكرمة سوى الحسن بن سوار .
 والحسن بن سوار هو: الحسن بن سوار الخراساني، أبو العلاء البغوي المروزي.
 قال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل: ((لا بأس به)).
 وقال أبو حاتم: ((صدوق)).
 وقال صالح بن محمد البغدادي: ((الحسن بن سوار البغوي، يقولون: إنه صدوق، و لا أدرى كيف هو)).
 ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: ((صدوق))^(٢).
 وشيخه عكرمة بن عمار اليمامي يغلط في الحديث، وهو: عكرمة بن عمار العجلي،
 أبو عمار اليمامي: قال أحمد بن حنبل: ((مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير)).
 وقال: ((مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحاً)).
 وقال أبو زرعة الدمشقي: ((سمعت أحمد بن حنبل يضعف رواية أيوب بن عتبة، و عكرمة ابن عمار عن يحيى بن أبي كثير، وقال: عكرمة أوثق الرجلين)).
 وقال يحيى بن معين: ((ثقة))، وقال مرة: ((تبت))، وقال مرة: ((صدوق، ليس به بأس)).
 وقال أبو حاتم: ((كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط)).
 وقال النسائي: ((ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير)).
 وقال صالح بن محمد الأسدي: ((كان ينفرد بأحاديث طوال، ولم يشركه فيها أحد))،
 وقال أيضاً: ((صدوق إلا أن في حديثه شيئاً)).
 وقال ابن خراش: ((كان صدوقاً، و في حديثه نكرة)).
 ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: ((صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٥٦/٢٠)، التهذيب (٢٣٢/٧) .

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٣٧٥/٧)، تهذيب الكمال (١٦٨/٦)، ميزان الاعتدال (٤٩٣/١)، تقريب التهذيب (١٦٧/١)

اضطراب، و لم يكن له كتاب^(١) .

فالإخلاصة: أن الحديث فيه علتان: نكارتة حيث إنه تفرد به الحسن بن سوار، والعللة الثانية حال شيخه عكرمة بن عمار، والله أعلم .



(١) انظر: طبقات ابن سعد (٥ / ٥٥٥)، المعرفة والتاريخ (١ / ٥٢٢، ٧٢٣)، الجرح والتعديل (١٠ / ٧)، تهذيب الكمال (٢٠ / ٢٥٦)، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٣٤)، تهذيب التهذيب (٧ / ٢٦١)، تقريب التهذيب (٢ / ٣٠).

في الاشتراك في البدنة^(١) والبقرة.

٥٢/٢٢٢ قال أبو عيسى: سألتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ((ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمَّنِ اعْتَمَرَ مِنْ نِسَائِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ)).

فَقَالَ: إِنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ لَمْ يَقُلْ فِيهِ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَرَاهُ أَخَذَهُ عَنْ يُوسُفَ بْنِ السَّقَرِ، وَيُوسُفُ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ. وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ.

تخريج الحديث:

*أخرجه أبو داود في سننه (١٤٨٩) - ومن طريقه ابن حزم في حجة الوداع (١٥٢) - والنسائي في الكبرى (٤٠١٧) - ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (١٨٧٣) - وابن البخاري في مشيخته (٢٢٦)، والحاكم في المستدرک (١٦٥٠)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٥١) من طريق عمرو بن هارون القرشي،

وأبو داود في سننه (١٤٩٣) - ومن طريقه ابن حزم في حجة الوداع (٣١١) - وابن خزيمة في صحيحه (٧٢٠)، وابن زياد في الزيادات على كتاب المزني (١٩٧)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل ٤٠٥/١ عن موسى بن هارون البغدادي، والبيهقي في الكبرى (٨١١٩) من طريق النسائي، خمستهم (أبو داود، وابن خزيمة، والمزني، وموسى، والنسائي) عن محمد بن مهران الرازي،

وابن ماجه في سننه (٣١٣٢)، وأبو أمية الطرطوسي في مسنده (٢١) عن عبدالرحمن بن إبراهيم ((دحيم))،

وأبو أمية الطرطوسي في مسنده (١١) عن هشام بن عمار السلمي،

وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٣٦٢)، والبيهقي في الكبرى (٨١١٩) من طريق داود بن رشيد الهاشمي،

(١) البدنة: تقع على الحمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسمنها، وقد تكررت في الحديث. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٨/١).

خمسهم (عمرو، ومحمد بن مهران، ودحيم، وهشام، وداود) عن الوليد بن مسلم به بنحوه، وقد وقع في رواية محمد بن مهران فيما يرويه عنه النسائي، ووقع أيضاً في رواية دحيم كما عند ابن ماجه، ورواية هشام بن عمار تصريح الوليد بن مسلم بالتحديث فقال: حدثنا الأوزاعي .

* وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٠٩٨) من طريق هشام بن عمار السلمي، وابن عبد البر في التمهيد (١٩٧٢) من طريق أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر الغساني، كلاهما (هشام، وأبو مسهر) عن إسماعيل بن سماعة قال: حدثنا الأوزاعي به، ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ ذبح بقرة بين نسائه وكن متمتعات)).

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري قال في جوابه عن حال هذا الحديث: إن الوليد بن مسلم لم يقل فيه: حدثنا الأوزاعي وأراه أخذه عن يوسف بن السفر، ويوسف ذاهب الحديث، - - وضعف محمداً هذا الحديث - .

وكلام البخاري هذا يشكل عليه أن الوليد بن مسلم صرح بالتحديث فقال: ((حدثنا الأوزاعي))، كما جاء في رواية محمد بن مهران فيما يرويه عنه النسائي، وفي رواية دحيم كما عند ابن ماجه، ورواية هشام بن عمار .

وحين النظر في رواية أصحاب الوليد نجد أن عمرو بن هارون، وداود بن رشيد، ومحمد بن مهران كما في رواية أبي داود، وابن خزيمة، والمزني، وموسى بن هارون قد رووه بعننة الوليد بن مسلم، وخالفهم هشام بن عمار، ودحيم - فيما يرويه عنه ابن ماجه - ، ومحمد بن مهران كما في رواية النسائي عنه، فرووه عن الوليد بن مسلم بتصريحه بالتحديث عن الأوزاعي.

وهنا يتبين أن محمد بن مهران اختلف عليه، فرواه الجماعة عنه بعننة الوليد، وتفرد النسائي فيما رواه عنه البيهقي بالتحديث، والظاهر أن هذه الرواية عن النسائي فيها نظر لمخالفتها لما رواه الجماعة، وأيضاً النسائي لم يخرجها في السنن، وإن كان السند إلى النسائي متصلاً لكن الذي يظهر أنها غير محفوظة، وقد قال البيهقي بعد إخراجها لها: ((فإن كان قوله: حدثنا الأوزاعي محفوظاً، صار الحديث جيداً))^(١)، وقال موسى بن هارون: ((قلت لمحمد بن

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨١١٩) .

مهران: حدثك الوليد عن الأوزاعي بهذا الحديث ؟ قال: نعم^(١)، وهذا قد يفهم منه أن موسى بن هارون يتطلب واسطة بين الوليد، والأوزاعي.

بقي رواية هشام بن عمار، ودحيم، وهشام بن عمار تبين في التخريج أنه رواه أيضاً عن إسماعيل بن سماعة، عن الأوزاعي كما عند ابن حبان، وهشام هو: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال الظفري، أبو الوليد الدمشقي، الخطيب: وثقه يحيى بن معين، وقال في موضع آخر: ((صدوق)).

وقال النسائي: ((لا بأس به)).

وقال أبو حاتم: ((هشام بن عمار صدوق لما كبر تغير فكل ما دفع إليه قرأه، وكلمة لقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه)).

وقال أبو بكر المروزي: ((ذكر أحمد بن حنبل هشام بن عمار، فقال: طياش خفيف)). فالذي يظهر أن هشام اضطرب في هذا الحديث، وهو ممن يقبل التلقين، وقد تغير.

قال ابن حجر: ((صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح))^(٢).

فيبقى دحيم، ومحمد بن مهران كما في رواية النسائي عنه، هما اللذان ذكرا: عن الوليد بن مسلم تصريحه بالتحديث، وقد تبين في التخريج أيضاً أن الطرطوسي في روايته عن الوليد خالف ابن ماجه فرواه بالنعنة، وإذا سلمت أن دحيماً ومحمداً رواياه بصيغة التحديث إلا أنهما خالفا في ذلك أصحاب الوليد الذين رووه بالنعنة، وهم ثقات أثبات في الجملة، فداود بن رشيد ثقة^(٣)، ومحمد بن مهران الراجح عنه أنه ثقة أيضاً^(٤)، وعمرو بن هارون صدوق^(٥)، فهؤلاء مجتمعون رووه عن الوليد بن مسلم بالنعنة، فالذي يظهر، والله أعلم أن

(١) انظر: الحدث الفاصل (٥٦٢).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٤٧٣)، الجرح والتعديل (٩ / ٦٦)، تهذيب الكمال (٣٠ / ٢٤٢)، الكاشف (٢ / ٣٣٧)، تهذيب التهذيب (١١ / ٥١).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٣٤٩)، التاريخ الكبير (٣ / ٢٤٤)، الجرح والتعديل (٣ / ٤١٢)، تهذيب الكمال (٨ / ٣٨٨)، الكشاف (١ / ٢٨٨)، تهذيب التهذيب (٣ / ١٨٤).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (١ / ٢٤٥)، الجرح والتعديل (٨ / ٩٣)، تهذيب الكمال (٢٦ / ٥١٩)، تهذيب التهذيب (٩ / ٤٧٨).

(٥) انظر: طبقات ابن سعد (٦ / ٣٩٢)، الجرح والتعديل (٦ / ٢٦٨)، المحروحين لابن حبان (٢ / ٧٧)، تهذيب التهذيب (٨ / ١١١).

الحفوظ عن الوليد هو روايته بالعنينة عن الأوزاعي، وليس تصريحه بالتحديث .

فالحديث لا يصح من طريق الوليد بن مسلم؛ لأنه قد عنعن، وإن كان قد صرح بالتحديث فإن شيخ الأوزاعي لم يصرح، وهو مدلس، وقد ضعف البخاري هذا الحديث، وهو كما قال.

وقال البيهقي عن هذا الحديث: ((وقد تفرد به الوليد بن مسلم، ولم يذكر سماعة فيه، ويقال: إنه أخذه عن يوسف بن السفر، وهو ضعيف))^(١).

وقد تابع الوليد بن مسلم في الرواية عن الأوزاعي: إسماعيل بن عبدالله بن سماعة، وقد رواه عنه عبدالأعلى بن مسهر، وهشام بن عمار، فأما هشام فقد تقدم بيان حاله، وأما عبدالأعلى بن مسهر فهو ((ثقة فاضل))^(٢).

وأما شيخهما فهو: إسماعيل بن عبدالله بن سماعة العدوي، قال أبو مسهر: ((كان من الفضلين وذكره في الإثبات من أصحاب الأوزاعي))، وقال أبو حاتم: ((كان من أجل أصحاب الأوزاعي وأقدمهم)) ووثقه العجلي والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات. ولخص حاله ابن حجر بقوله: ((ثقة قديم))^(٣).

والإسناد إلى الأوزاعي من طريق إسماعيل رجاله ثقات، وقد تابع عبدالأعلى بن مسهر في الرواية عن إسماعيل بن سماعة هشام بن عمار، ولكن هذه المتابعة لا يلتفت إليها لحال هشام وقد تقدم بيان حاله .

فالحديث من طريق إسماعيل ابن سماعة صحيح، والله أعلم.

وقد صحح الحديث ابن عبدالبر فقال: ((حديث أبي هريرة هذا صحيح ثابت)).

والوليد بن مسلم هو: الوليد بن مسلم بن شهاب العنبري، أبو بشر البصري، وهو: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية^(٤).

(١) السنن الكبرى (٥٧٦/٤) .

(٢) ينظر: التقريب (٣٧٣٨) .

(٣) انظر: الجرح والتعديل (١٨٠/١)، الثقات لابن حبان (٧٦/٨) تهذيب الكمال (١٢٣/٣)، تهذيب التهذيب (٢٧/٣)، التقريب (٤٥٨) .

(٤) انظر: طبقات ابن سعد (٤٧٠/٧)، الكشف (٢٤٢/٣)، جامع التحصيل ص (١١١)، تعريف أهل التقديس ص (٥١)، تقريب التهذيب (٢٨٩/٢) .

فالحلاصة: أن هذا الحديث لا يصح من طريق الوليد بن مسلم؛ لأنه قد عنعن، أنه صحيح من طريق إسماعيل بن سماعة، عن الأوزاعي به، والحديث جاء مسلسلاً بالتفرد، مع مظنة روايته عن كل طبقة، وهذا يؤيد شك البخاري .

ويوسف بن السفر هو: أبو الفيض الدمشقي، كاتب الأوزاعي.

قال أبو زرعة وغيره: ((متروك)).

قال النسائي: ((ليس بثقة)).

وقال الدارقطني: ((متروك يكذب)).

وقال العيقلی: ((يحدث بمناكير)).

وقال ابن عدي: ((روى أباطيل)).

وقال البيهقي: ((هو في عداد من يضع الحديث))^(١).

وفي الباب عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ فَلَمَّا كُنَّا بِسَرَفٍ حَضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي قَالَ مَا لَكَ أَنْفَسْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، قَالَتْ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ)) أخرجه البخاري ح (٢٨٥)، ومسلم ح (٢١٠٨) من طريق عبدالرحمن بن القاسم قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: سمعت عائشة تقول: ... فذكره .

وعنها - رضي الله عنها: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقَرَةً وَاحِدَةً)) أخرجه أبو داود (١٧٥٠)، وابن ماجه (٣١٣٥) من طريق ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن عمرة، عن عائشة - رضي الله عنها - .

قال الحافظ ابن حجر: ((أما رواية يونس، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه بقرة واحدة، فقد قال إسماعيل القاضي: تفرد يونس بذلك، وقد خالفه غيره، ورواية يونس أخرجه النسائي وأبو داود وغيرهما، ويونس ثقة حافظ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضاً، ولفظه أصرح من لفظ يونس قال: ما ذبح عن آل محمد في

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢٢٣/٩)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢٢٠/٣)، ضعفاء العقيلي (٤٥٢/٤)،

المجروحين (١٣٣/٣)، ميزان الاعتدال (٢٩٧/٧) .

حجة الوداع إلا بقرة^(١).



(١) انظر: فتح الباري (٥٥١/٣).

مَا جَاءَ مَتَّى تُقَطَّعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْحَجِّ

٥٣/٢٢٣ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلَ أَبِي عَكْرَمَةَ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ الْإِهْلَالِ^(١)، مَتَّى يُقَطَّعُ؟ فَقَالَ: ((أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ...)) الْحَدِيثُ. فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ.

تخريج الحديث:

*أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٣٩٩٩) عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبي همام، وعزاه ابن عبد البر في الاستذكار (٧٥/٤) إلى الترمذي: قال حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدي، كلاهما (عبد الأعلى، وابن أبي عدي) عن محمد بن إسحاق به بلفظه إلا أن عبد الأعلى لم يذكر عثمان .

دراسته والحكم عليه:

ذكر الترمذي أن البخاري قال: هو حديث محفوظ، ومراده أن الحديث محفوظ عن عكرمة، وهو مرسل أرسله عكرمة . وأيضاً فيه محمد بن إسحاق وهو: محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبى، مولاهم، المدني، نزيل العراق.

قال ابن شهاب: ((لا يزال بالمدينة علم ما بقى بها ابن إسحاق)).

وقال شعبة: ((لو سود أحد في الحديث لسود محمد بن إسحاق)).

وقال: ((أمير المؤمنين في الحديث)).

وقال: ((ابن إسحاق صدوق في الحديث)).

(١) الإهلال هو: رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل الحرم بالحج يهل إهلالاً، إذا لى ورفع صوته . انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٢٧١) .

وقال: ((سمعت أحمد بن حنبل وذكر محمد بن إسحاق فقال: أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا - ومد يده وضم أصابعه)).

وقال نحوه ابن معين، وقال أحمد: ((كان ابن إسحاق يدلّس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال)).

وقال أيضاً: ((قدم محمد بن إسحاق إلى بغداد فكان لا يبالي عن من يحكي عن الكلبي، وغيره، وأما علي بن المديني فكان يثني عليه ويقدمه)).

وقال ابن معين: ((ليس به بأس))، وقال مرة: ((ليس بذاك ضعيف))، وقال مرة: ((سقيم ليس بالقوي))، وقال مرة: ((ثقة وليس بحجة)).

وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه)).

وقال عنه ابن حجر: ((إمام المغازي، صدوق، يدلّس، ورمي بالتشيع والقدس))^(١).

و الحديث قد جاء موصولاً من وجه آخر عن عكرمة، عن ابن عباس في تلبية النبي ﷺ فقط، فقد أخرج أحمد في المسند (٢٥٦٤) قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: ((أن رسول الله ﷺ لي حتى رمى جمرة العقبة))، والحديث متصل، ورجاله ثقات.

وله طريق آخر إلى ابن عباس: فقد أخرج البخاري في صحيحه (١٥٤٣) عن عبدالله بن محمد، قال حدثنا هب بن جرير، قال: حدثنا أبي عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس ... فذكره .

وأيضاً الحديث ثابت عن عدد من الصحابة ﷺ منهم: عبدالله بن مسعود^(٢)، والفضل بن عباس^(٣)، وأنس بن مالك^(٤)، وأم الحصين^(٥) .

لكن كلها ليس فيها إلا تلبية رسول الله ﷺ.

(١) انظر: الجرح والتعديل (١/١٥٢)، (٧/١٩١)، تهذيب الكمال (٤٢١/٢٤)، تقريب التهذيب (٥٤/٢) .

(٢) أخرجه البخاري (١٥٧١)، ومسلم (٢٢٧٠) .

(٣) أخرجه البخاري (١٤٤٣)، ومسلم (٢٢٤٦) .

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٩٩) .

(٥) أخرجه مسلم (٢٢٨٧) .

فالإخلاصة أن الحديث بهذا السياق مرسل أرسله عكرمة، وأن قول البخاري محفوظ أي أنه محفوظ عن عكرمة، والله أعلم .



فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ^(١) بِاللَّيْلِ

٥٤/٢٢٤ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَقُلْتُ لَهُ: أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: «أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَعَمْ، وَإِنَّ فِي سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ نَظْرًا».

تخريج الحديث:

الوجه الأول: سفیان الثوري، عن أبي الزبير، عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما.
* أخرجه الترمذي في السنن (٨٤٢)، وأبو داود (٢٠٠٠)، عن محمد بن بشار به بنحوه.

وأخرجه النسائي (٦٤٥٢) عن محمد بن المثنى،
وأحمد في المسند (٢٧٠٩)،
وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٢٦٧٢)، عن موسى بن محمد البصري،
والبيهقي في الكبرى (٨٩٢٦)، من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي،
أربعتهم (محمد بن المثنى، وأحمد، وموسى، ومحمد بن أبي بكر)، عن عبدالرحمن بن مهدي به بنحوه.

* وأخرجه أحمد في المسند (٢٨١٠)، عن نوح بن ميمون المضروب،
والبيهقي في الكبرى (٨٩٢)، من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود،
كلاهما (نوح، وموسى)، عن سفیان الثوري به بنحوه إلا أنه جاء في رواية نوح بلفظ: «أفاض رسول الله ﷺ من منى ليلاً»، ولم يذكر موسى في روايته ابن عباس.

الوجه الثاني: سفیان الثوري، عن محمد بن طارق، عن طاووس بن كيسان، عن أبي

(١) طواف الزيارة: ويسمى أيضاً بطواف الإفاضة، وهو الذي يطوفه الحاج بعد رمي جمرة العقبة. انظر: معجم لغة الفقهاء (١ / ٢٩٣).

الزبير، عن عائشة، وابن عباس ؓ.

* أخرجه ابن ماجه سننه (٣٠٥٩)، والطحاوي في أحكام القرآن (١١٧٩)، وفي شرح معاني الآثار (٢٥٦٧)، وفي مشكل الآثار (٣٠١٩)، وأبو الشيخ الأصبهاني في جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر (٨)، وطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٥٣٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٩٣٩)، والدراقتي في العلل (٥١٠)، والدراقتي في العلل (٥١٠)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم (٥٠٤)، والمزي في تهذيب الكمال (٢١٢٤)، وابن حجر في تغليق التعليق (٦٣٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على سفيان الثوري، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان، عن أبي الزبير، عن ابن عباس وعائشة ؓ.

وهذا الوجه من رواية عبدالرحمن بن مهدي، ونوح بن ميمون، وأبي حذيفة موسى بن مسعود، إلا أن موسى بن محمد لم يذكر ابن عباس.

الوجه الثاني: سفيان، عن محمد بن طارق المكي، عن طاووس بن كيسان، وأبو الزبير، عن ابن عباس وعائشة ؓ.

وهذا الوجه من رواية يحيى بن سعيد القطان.

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن الثوري.

فالوجه الأول: رواه ثقات، فعبدالرحمن بن مهدي ثقة ثبت، وهو من أوثق أصحاب الثوري.

قال ابن أبي خيثمة: ((سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال: خمسة، وذكر منهم ابن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان...)) الخ.

وقال أبو حاتم الرازي: ((سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري، قال: يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي)).

وقال حرب: ((قلت لأحمد: أيهما أثبت - يعني في الثوري - يحيى بن سعيد، أو

عبدالرحمن بن مهدي؟، قال: كانا ثنتين، ولكن عبدالرحمن أعلم بعلم الثوري))^(١).

وكذلك نوح بن ميمون بن عبد الحميد أبو سعيد البغدادي المعروف بالمضروب ثقة^(٢).

وأما موسى بن مسعود النهدي البصري أبو حذيفة فقال أحمد: ((كان سفيان الذي يروي عنه أبو حذيفة، ليس هو سفيان الثوري، الذي يحدث عنه الناس)).

وقال عبدالله بن أحمد: ((سمعت أبي يقول: قبيصة أثبت منه حديثاً في سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً)).

وقال بندار: ((موسى بن مسعود ضعيف في الحديث كتبت عنه كثيراً ثم تركته)). وقال العجلي: ((ثقة صدوق)).

وقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عنه فقال: صدوق معروف بالثوري، ولكن كان يصحف، وسئل عن مؤمل بن إسماعيل وأبي حذيفة فقال: في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ)).

وقال الترمذي: ((يضعف في الحديث)).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ((يخطئ)).

وقال الفلاس: ((لا يحدث عنه من يبصر الحديث)).

وقال ابن خزيمة: ((لا يحتج به)).

وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالقوي عندهم)).

وقال الحاكم: ((أبو عبدالله كثير الوهم سيئ)).

وقال الدارقطني: ((قد أخرج له البخاري وهو كثير الوهم تكلموا فيه)).

وقال ابن حجر: ((ما له عند البخاري عن سفيان سوى ثلاثة أحاديث متابعة، وله عنده آخر عن زائدة متابعة أيضاً)).

وقال عنه أيضاً: ((صدوق سيئ الحفظ وكان يصحف))^(١).

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٢٩٨)، التاريخ الكبير (٢ / ١٤٣)، الجرح والتعديل (٢ / ٤٣١)، تهذيب الكمال

(١٧ / ٤٣٠)، شرح علل الترمذي (١ / ٢٧٤).

(٢) انظر: الثقات لابن حبان (٩ / ٢١١)، تهذيب الكمال (٣٠ / ٦٢)، تهذيب التهذيب (١٠ / ٤٨٩).

إذن فرروايته عن سفيان فيها كلام كما قال أحمد: ((شبه لا شيء)).

والوجه الثاني: الذي يرويه يحيى القطان فهو أيضاً ثقة، وتقدم كلام الأئمة عنه مع ابن مهدي، وأنه من أوثق الناس في أصحاب سفيان الثوري، وتفرد يحيى في هذا الوجه لا يضر. فعليه يكون الوجهان محفوظان عن سفيان.

وقد ذكر الترمذي أنه سأل البخاري عن سماع أبي الزبير من عائشة وابن عباس رضي الله عنهما فقال: ((أما ابن عباس فنعم، وإن في سماعه من عائشة نظراً)).

وأبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، مولى حكيم بن حزام. وثقه ابن معين، والنسائي، وقال أحمد بن حنبل: ((لا بأس به)).

وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من أبي سفيان)).

وقال الذهبي: ((حافظ ثقة، و كان مدلساً واسع العلم))، ولخص حاله ابن حجر فقال: ((صدوق إلا أنه يدلس))^(٢).

وأما سماعه من ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما، ففي المراسيل لابن أبي حاتم قال: ((نا ابن الطباع نا سفيان بن عيينة قال: يقولون: أبو الزبير المكي لم يسمع من ابن عباس))^(٣).

وقال العلائي: ((قال سفيان بن عيينة: يقولون: أبو الزبير لم يسمع من ابن عباس وقال يحيى بن معين: لم يسمع من عبد الله بن عمرو، وقال أبو حاتم: رأى ابن عباس رؤية ولم يسمع من عائشة وحديثه عن عبد الله بن عمرو مرسل لم يلقه))^(٤).

وقال الذهبي: ((حديثه عن عائشة في صحيح مسلم وما أراه لقيها))^(٥).

فعلى هذا يكون الوجه الأول ضعيف الإسناد؛ لأنه من رواية أبو الزبير، وهو موصوف

(١) انظر: تهذيب الكمال (١٤٨/٢٩)، تهذيب التهذيب (٣٢٩/١٠)، تقريب التهذيب (٢٢٨/٢)، بحر الدم (١٥٧/١).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٤٨١/٥)، التاريخ الكبير (٢٢١/١)، الجرح والتعديل (٧٤/٨)، تهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦)، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٩)، التقريب (٢٠٧/٢)، تعريف أهل التقديس ص (٤٥).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم ص (١٩٣).

(٤) جامع التحصيل ص (٢٦٩)، وانظر: تحفة التحصيل ص (٢٨٧).

(٥) تذكرة الحفاظ (٩٥/١).

بالتدليس - كما سبق -، وقد عنعن، فضلاً عن كونه لم يسمع من عائشة - رضي الله عنها -، وسماعه من ابن عباس مختلف فيه.

وقد أعل الحديث بعننة أبي الزبير جماعة فقد قال ابن حزم بعد أن ذكر تدليس أبي الزبير: ((ولسنا نحتج من حديثه إلا بما فيه بيان أنه سمعه، وليس في هذا بيان سماعه منهما))^(١). وقال ابن القطان: ((عندي أن هذا الحديث ليس بصحيح إنما طاف النبي ﷺ يومئذ نهاراً))^(٢).

وقد قال الترمذي بعد إخرجه للحديث: ((حسن))، وفي بعض النسخ: ((حسن صحيح))^(٣)، وقد علقه البخاري بصيغة الجزم فقال: ((وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس أخر النبي ﷺ الزيارة إلى الليل))^(٤).

والذي يظهر لي أن البخاري جزم به؛ لأن طاووساً تابع أبا الزبير في رواية هذا الحديث وهو ثقة ثبت^(٥)، والراوي عنه محمد بن طارق المكي، قال عنه ابن حجر: ((ثقة عابد))^(٦)، فهذه المتابعة تقوي الحديث، وأما قول من قال إن متنه منكر، وإنه قد خالف ما هو أصح منه وأثبت كحديث جابر ﷺ في ذكر حجة النبي ﷺ عند مسلم، وفيه: ((ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ))^(٧)، وحديث ابن عمر عند مسلم أيضاً: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنًى))^(٨)، وحديث عائشة في البخاري أنها قالت: ((حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَفْضَنَّا يَوْمَ النَّحْرِ))^(٩)، فهذه الأحاديث عارضت حديث أبي الزبير، وفي جميعها أن النبي ﷺ أفاض نهاراً، ولكن الجمع بين هذه الأحاديث ممكن، ولا يُصار إلى جعل الحديث منكراً إذا أمكن الجمع، والبخاري جزم

(١) حجة الوداع ص (٢١١-٣١٢).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٦٤/٥).

(٣) انظر: جامع الترمذي (٢٦٢/٣).

(٤) البخاري مع الفتح (٥٦٧/٣).

(٥) انظر: طبقات الكبرى (٥٣٧ / ٥)، التاريخ الكبير (٣٦٥ / ٤)، الجرح والتعديل (٤٠٠ / ٤)، تهذيب التهذيب (٨ / ٥).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (١١٩/١)، تهذيب الكمال (٤٠٤/٢٥)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/٩)، تقريب التهذيب (١٧٢/٢).

(٧) أخرجه مسلم ح (١٢١٨).

(٨) أخرجه مسلم ح (١٣٠٨).

(٩) أخرجه البخاري ح (١٧٣٣).

به، والترمذي حسنه، وأبو داود سكت عنه، وابن حجر لما وصل هذا الحديث لم يُعله بأبي الزبير ولا بغيره، وجمع بين الأحاديث فقال: ((فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام))^(١)، وإلى هذا مال النووي^(٢).

فالإخلاصة: أن الوجهين محفوظان عن الثوري، وأن علة الوجه الأول بعننة أبي الزبير وهو مدلس انتفت بمتابعة طاووس بن كيسان له، وأن الحديث ليس منكر المتن لإمكانية الجمع بينه وبين الأحاديث الأخرى التي ذكرت أن النبي ﷺ أفاض نهاراً.

وقد جاء الحديث مرسلًا عن طاووس بن كيسان كما عند ابن أبي شيبه قال: ((حدثنا وكيع، عن مسعر، عن عبد الملك بن ميسرة، عن طاووس: أن رسول الله ﷺ أخرج الزبيرة إلى الليل))^(٣)، والحديث من هذا الوجه معلول بالإرسال، والله أعلم.



(١) فتح الباري (٥٦٧/٣).

(٢) انظر: المجموع (١٦٠/٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه (١٦١/٣).

مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الْأَبْطَحِ^(١)

٥٥/٢٢٥ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ)).

فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: قُلْتُ هُوَ صَحِيحٌ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا، وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: نافع عن ابن عمر ؓ.

* أخرجه الترمذي في سننه (٨٤٣)، عن إسحاق بن منصور به بلفظه.

* وأخرجه مسلم في صحيحه (٣١٧)، عن محمد بن مهران الرازي،

وابن ماجه في سننه (٣٠٦٨)، وابن خزيمة في صحيحه (١٧٩٨)، من طريق محمد بن

يحيى الذهلي،

وأحمد في المسند (٥٤٧٣)،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٧٩٨) من طريق محمد بن سهل التميمي،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٧٩٨)، والبيهقي في الكبرى (٩٠١٥) من طريق محمد بن

رافع القشيري،

والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (٧٦٦)، والسراج في

حديثه برواية الشحامي (٨٤٣)، من طريق زهير بن محمد البغدادي،

(١) الأبطح والبطحاء والبطيحة: كل مكان متسع من الأرض، وكل مسيل فيه دقاق الحصى، والمراد هنا البطحاء

التي بين مكة ومثى، وقد تضاف إلى مكة وإلى مثى؛ لأن المسافة بينه وبينها واحدة وربما كان إلى مثى أقرب، وهي التي يقال لها: الْمُحَصَّبُ والمُعَرَّسُ، وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة، قال النووي: ((الْمُحَصَّبُ وَالْحَصْبَةُ وَالْأَبْطَحُ وَالْبَطْحَاءُ وَخَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ اسْمٌ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ))، وأصل الخيف كل ما انحدر عن الجبل وارتفع عن الميل، والأبطح اليوم من مكة، انظر: كشف المشكل (٤٣٥/١)، فتح الباري (١٠٥/١)، معجم البلدان (٥٦/١)، المعالم الأثرية في السنة والسيره ص (١٦).

وابن المقرئ في معجمه (١٠٨٢)، من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري،
والفاكهي في أخبار مكة (٣٩٩)، من طريق محمد بن أبان البلخي، والحسن بن علي
الذهلي، ومحمد بن أبي عمر العدني،
وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢٧١١)، من طريق
عباس بن عبد العظيم العنبري،

والسراج في حديثه برواية الشحامي (٨٤٣)، عن محفوظ بن أبي توبة،
جميعهم اثنا عشر راوياً: (محمد بن مهران، ومحمد الذهلي، وأحمد، ومحمد بن رافع،
ومحمد بن سهل، وزهير بن محمد، والدبري، ومحمد بن أبان، والحسن بن علي، ومحمد
العدني، وعباس، ومحموط)، عن عبدالرزاق به بنحوه، إلا أنه وقع في رواية محمد بن يحيى
الذهلي - كما عند ابن خزيمة - ومحمد بن رافع، ومحمد بن سهل، ومحمد بن مهران،
وعباس بن عبد العظيم، والحسن بن علي الذهلي، ومحمد بن أبي عمر العدني، عن عبدالرزاق،
عن معمر، عن أيوب السختياني، عن نافع به، ولم يذكر محمد بن مهران، وزهير بن محمد
كما عند السراج، ومحموط بن أبي توبة: عثمان في حديثهم.

*وأخرجه أحمد في المسند (٦٠٥٣) عن نوح بن ميمون ((المضروب))، عن عبدالله بن
عمر الصغير، عن نافع به، ولفظه: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ نَزَلُوا الْمُحَصَّبَ)).

*وأخرجه أحمد (٤٨٢٨) - ومن طريقه أبو داود في سننه (٢٠١٥) - عن حماد بن
سلمة، عن حميد الطويل، عن بكر بن عبدالله المزني، عن ابن عمر، ولفظه: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبَطْحَاءِ، ثُمَّ هَجَعَ بِهَا هَجْعَةً، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ فَكَانَ
ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ)).

الوجه الثاني: نافع مرسلاً.

*أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٦٨)، من طريق خالد بن الحارث، عن عبيدالله بن
عمر،

ومسلم في صحيحه (٣١٠٨)، وابن الجعد في مسنده (٣٠١٧)، من طريق صخر بن
جويرة البصري،

وأبو داود في سننه (٢٠١٤)، من طريق حميد الطويل عن أيوب السختياني،

ومالك في الموطأ (٥١٨)،

أربعتهم (عبيد الله بن عمر، وصخر، وأيوب، ومالك)، عن نافع مولى ابن عمر، وجاء في رواية البخاري أن خالداً قال: ((سُئِلَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنِ الْمُحَصَّبِ، فَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحَصَّبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، أَحْسِبُهُ قَالَ: وَالْمَغْرِبَ، قَالَ خَالِدٌ: لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ وَيَهْجَعُ هَجْعَةً، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ))، وجاء في رواية أيوب نحوه، ووقع في رواية صخر بن جويرية، عن نافع: ((أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفَرِ بِالْحَصْبَةِ، قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ))، وجاء في رواية مالك، عن نافع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: ((كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه نافع مولى ابن عمر، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر .

وهذا الوجه من رواية عبيد الله بن عمر ((المصغر)) - فيما يرويه عنه عبد الرزاق - وأيوب السخيتاني - فيما يرويه عنه معمر بن راشد - .

الوجه الثاني: نافع مرسلاً.

وهذا الوجه من رواية صخر بن جويرية، ومالك، وعبيد الله بن عمر - فيما يرويه عنه خالد بن الحارث -، وأيوب السخيتاني - فيما يرويه عنه حميد الطويل - .

ويتبين هنا أنه قد وقع خلاف على عبيد الله بن عمر، وأيوب السخيتاني، فقد روي عنهما على الوجهين موصولاً ومرسلاً.

فأما عبيد الله بن عمر فالراجح عنه هو المرسَل؛ لأنه من رواية خالد بن الحارث بن عبيد الهجمي، وهو: خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد بن سفيان بن مسعود، ويقال: خالد بن الحارث بن سليم الهجمي، أبو عثمان البصري: ثقة ثبت (١).

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٢٩١/٧)، التاريخ الكبير (١٤٥/٣)، الجرح والتعديل (٣٢٥/٣)، تهذيب الكمال

(٣٥/٨)، تهذيب التهذيب (٨٢/٣).

وأما رواية عبد الرزاق فهذه الرواية منكورة؛ لأن رواية عبد الرزاق، عن عبيد الله بن عمر أنكرها الأئمة، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر خاصة كما قال ابن رجب^(١).

قال ابن أبي مريم: ((قيل ليحيى بن معين: إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، ثم حدث بها عن عبيد الله، فقال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد الله، ولكنها كانت منكورة))، قال ابن رجب: ((يعني أحاديثه عن عبيد الله بن عمر))، ثم قال: ((ومما أنكر من حديثه عن عبيد الله بن عمر: أنه حدث عنه عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يتزولون الأبطح يعني المحصب، وخالفه خالد بن الحارث، قال: ((سئل عبيد الله بن عمر عن المحصب والتزول به، فحدثنا عبيد الله عن نافع. قال: نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وعبد الله بن عمر))، فخالف عبد الرزاق، ولم يصله بل أرسله))^(٢).

فالراجح عن عبيد الله هو الوجه المرسل، وإخراج البخاري لهذا الوجه وإعراضه عن الوجه الأول الموصول يؤكد نكارة هذه الرواية، وأما قوله هنا حين سألته الترمذي عن هذا الطريق هل هو صحيح: ((أرجو أن يكون محفوظاً))، فأما هذا الطريق فلا؛ لأن البخاري أعرض عنه، ولم يخرج فكيف يكون محفوظاً، وأيضاً ذكره بصيغة الترجي، وهي ضعيفة ليست كالجزم، وأشار إلى ضعفه بتفرد عبد الرزاق في روايته، عن عبيد الله، وخالفه خالد بن الحارث وهو ثقة ثبت، فكيف يكون محفوظاً، لكن الطريق الثاني عن عبد الرزاق الذي اختلف فيه على أيوب السخيتاني هو محل النظر، وسيأتي.

أما الخلاف على أيوب السخيتاني فحميد الطويل يرويه مراسلاً، ومعمر يرويه مرفوعاً، وقد روى مسلم الوجه الموصول عن أيوب، والذي يظهر أن الراجح هو الوجه الثاني الذي يرويه حميد الطويل هو وإن كان ثقة مدلساً كما قال ابن حجر^(٣)، إلا أن الراوي عنه حماد بن سلمة وهو من أوثق الناس فيه، فالذي يظهر أن هذا هو المحفوظ، عن أيوب، والله أعلم.

وأما رواية عبد الرزاق، عن معمّر على الوجه الأول وهو الموصول، فقد تفرد بها عبد الرزاق، وتفرده لا يحتمل، وأما إخراج مسلم لها، فالذي يظهر من سياق الإمام مسلم أنه

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٨٠٩/٢).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٨٠٩/٢).

(٣) انظر: تعريف أهل التقديس ص (٣٨).

إنما أخرجها معاً لها، والله أعلم.

وأما الاختلاف على نافع، فالذي يظهر أن الوجه المرسل هو المحفوظ؛ لأنه من رواية عبيدالله بن عمر في الراجح عنه، ومالك وصخر بن جويرية، وأيوب السختياني في الراجح عنه، وهؤلاء كلهم ثقات أثبات، وهم الأكثر فهؤلاء أربعة رووه مرسلًا، ولم يروه موصولاً إلا عبيدالله بن عمر في وجه مرجوح عنه، وأيوب السختياني في وجه مرجوح عنه أيضاً.

فالإخلاصة: أن الراجح هو الوجه الثاني المرسل، والله أعلم، ونافع مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور^(١).



(١) انظر: التاريخ الكبير (٨/٨٤)، الجرح والتعديل (٨/٤٥١)، تهذيب الكمال (٢٩/٢٩٨)، تهذيب التهذيب (١٠/٤١٢).

مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيِّتِ

٥٦/٢٢٦ قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ يَعْنِي: حَدِيثَ الْخُثْعَمِيَّةِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ.

قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَوْفٍ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا.

قَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَى هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ صَحِيحًا.

٥٧/٢٢٧ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، عَنْ مَوْلَى الزُّبَيْرِ، فِي هَذَا. فَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَرَأَى هَذَا الْحَدِيثَ أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

أولاً: حديث الفضل بن عباس:

الوجه الأول: سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس ﷺ.

*أخرجه الترمذي في سننه (٨٤٩)، وأحمد في المسند (١٧٥٢)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٩٢)، وفي مشكل الآثار (٢١٣٣)، من طريق روح بن عبادة القيسي،

والبخاري في صحيحه (١٧٣١)، والدرامي في سننه (١٧٨٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (٢٠٩)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٧٤)، والخلاعي في السابع من الخلاعيات (٦)، من طريق أبي عاصم النبيل،

ومسلم في صحيحه (٢٣٨٤)، - ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١١٢٤)، وفي حجة الوداع (١٢٨) - من طريق عيسى بن يونس السبيعي،

والشافعي في مسنده (٦٠٠)، وفي الأم (٦٣٤)، عن مسلم بن خالد الزنجي،

والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (٧٧١)، من طريق عثمان بن الهيثم، والطبراني في المعجم الكبير (٥١٤٧)، من طريق أبي مسلم الكشي،

ستتهم (روح، أبو عاصم، عيسى، مسلم، عثمان، أبو مسلم) عن ابن جريج به، ولفظه كما عند الترمذي: ((أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ، قَالَ: حُجِّي عَنْهُ))، ورواه الباقر بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الصغرى (٥٣٢٣)، وفي الكبرى (٥٧٥٣)، وابن ماجه في سننه (٢٥٠٩)، من طريق الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي،

وأحمد في المسند (١٧٤٨)، والدارمي في سننه (١٧٨١)، وأبو يعلى في مسنده (٦٦٩٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٤٨)، من طريق معمر بن راشد،

والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٨) من طريق الحميدي، عن سفيان بن عيينة، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٨) من طريق بشر بن المفضل، عن عبدالرحمن بن إسحاق العامري،

أربعتهم (الأوزاعي، ومعمر، وسفيان، وعبدالرحمن) عن الزهري به بنحوه، زاد الأوزاعي في رواية أنه قال ﷺ: ((نَعَمْ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْبِكِ دَيْنٌ، قَضَيْتَهُ)).

الوجه الثاني: سليمان بن يسار، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

* أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٣١)، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه (١١٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٣)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٧٣)، من طريق عبدالعزيز بن أبي سلمة الماحشون،

والبخاري في صحيحه (٤٠٧٥)، والدارمي في سننه (١٧٨٣) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والنسائي في الكبرى (٥٧٥٧)، وفي الصغرى (٥٣٢٤)، من طريق الوليد بن مسلم، وعمر بن عبدالواحد السلمي، وأحمد في مسنده (٢٩٣٠)، والجصاص في أحكام القرآن (٢٦٥)، من طريق محمد بن مصعب القرقيساني، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٠)، من طريق الهقل بن زياد، والبيهقي في الكبرى (٧٩٧٦)، من طريق الوليد بن مؤيد العذري، ستتهم (الفريابي، والوليد بن مسلم، وعمر، ومحمد بن مصعب، والهقل، والوليد بن مزيد)، عن الأوزاعي،

والبخاري في صحيحه (٤٠٧٥)، والبيهقي في الكبرى (٩١٢٥)، من طريق شعيب بن أبي حمزة الأموي،

والنسائي في الصغرى (٢٦٠١)، وفي الكبرى (٣٥٠٨)، عن قتيبة بن سعيد، وأحمد في المسند (١٨٢٠)، والدارمي في سننه (١٧٨٣)، عن محمد بن يوسف الفريابي، والشافعي في الأم (٥٣٢) - ومن طريقه ابن المنذر في الإقناع (٨٤)، والبيهقي في الصغرى (٦٨٧) - والحميدي في مسنده (٤٩٢)، - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٩٧٥)، والفوسوي في المعرفة والتاريخ (١٢٥١) - والطوسي في مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (٧٧٠) من طريق عبدالله بن محمد الزهري، ويحيى بن حكيم المقوم، ومحمد بن يزيد المقرئ، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه (١١٣٥)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٢٣٥٦)، من طريق زهير بن حرب، وهارون بن معروف المروزي، وابن الجارود في المنتقى (٤٩٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٨٣٦)، من طريق علي بن خشرم، وابن الجارود في المنتقى (٤٩٢)، وابن عساكر في الأربعين حديثاً من المساواة (٨٦)، من طريق عبدالله بن هاشم العبيدي، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٣٦) من طريق سعيد بن عبدالرحمن بن أبي سعيد المخزومي، وعبدالجبار بن علاء العطار، والبيهقي في الكبرى (٩١٢٦) من طريق مسدد بن مسرهد، وعلي بن المديني، وابن عساكر في الأربعين حديثاً من المساواة (٨٦) من طريق عبدالرحمن بن بشر العبيدي، جميعهم سبعة رواياً (قتيبة، وأحمد، والفريابي، والشافعي، والحميدي، وعبدالله الزهري، ويحيى، ومحمد بن يزيد، وزهير، وهارون، وعلي بن حزم، وعبدالله بن هاشم، وسعيد، وعبدالجبار، ومسدد، وعلي بن المديني، وعبدالرحمن بن بشر)، عن سفيان بن عيينة،

والنسائي في الصغرى (٢٦٠٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٤)، من طريق أيوب السخيتاني،

والنسائي في الصغرى (٢٦٠٧)، وفي الكبرى (٣٦٠٨)، - ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٤٧٤) - وأحمد في مسنده (٢١٨٢١) - والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٢) من طريق صالح بن كيسان،

ومالك في الموطأ (٧٨٤) - ومن طريقه البخاري في صحيحه (١٤٢٤) -، ومسلم في صحيحه (٢٣٨٣)، وأبو داود في سننه (١٥٤٧)، والنسائي في الصغرى (٢١٠٦)، وفي الكبرى (٣٥١٣)، وعبدالله بن وهب في موطائه (١٤٢)، والشافعي في الأم (٦٣٣) وفي

المسند (٤٥٣)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٩١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٣٥)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٧٩)، وأبو أحمد الحاكم في عوالي مالك بن أنس (٢٠٩)، والبغوي في تفسيره (٢٥١)، وفي شرح السنة (١٨٥٣)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٤٥٧)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٧٢)، وفي الصغرى (٦٨٧)، وفي معرفة السنن والآثار (٢٣٢١) -،

وعبدالله بن وهب في موطائه (١٤٢) - ومن طريقه ابن خزيمة في صحيحه (٢٨٣٥) -، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه (١١٣٥)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٨)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٨٥) من طريق الليث بن سعد، والشافعي في الأم (٦٣٢)، - ومن طريقه البيهقي في الصغرى (٦٨٧) -، والحميدي في مسنده (٤٩٢)، من طريق عمرو بن دينار،

وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٣٥)، من طريق يونس بن يزيد الأيلي، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٣٥)، من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥١)، من طريق زمعة بنت صالح، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٦٠)، من طريق عبدالله بن زياد الرصافي، والطبراني في المعجم الكبير (٥١٥٧)، من طريق قرة بن عبد الرحمن المعافري، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٩)، من طريق هشام بن عروة، والطبراني في المعجم الكبير (١٥١٥٥)، وفي الأوسط (٢٤٢)، من طريق أيوب بن موسى القرشي،

وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (١٧٣)، من طريق مالك بن معقول البجلي،

جميعهم سبعة عشر راوياً (عبد العزيز بن أبي سلمة، والأوزاعي، وشعيب، وابن عيينة، وأيوب السخيتاني، وصالح بن كيسان، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وعمرو بن دينار، ويونس، وابن جريج، وزمعة، وعبدالله بن زياد، وقرّة، وهشام، وأيوب بن موسى، ومالك بن مغول)، عن ابن شهاب الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس قال: ((كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا

وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلَ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا. لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ. أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ))، هكذا وقع في رواية مالك، ورواه الباقر بنحوه، وزاد عمرو بن دينار: ((فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دَيْنٌ فَقَضَاهُ))، وجاء في رواية أيوب السخيتاني: ((أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَبِيهَا، مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ؟ قَالَ: حُجِّي عَنْ أَبِيكَ)).

* وأخرجه النسائي في الصغرى (٢٦٠١)، وفي الكبرى (٣٥٠٨)، عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، عن سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن طاووس، عن طاووس بن كيسان،

وابن ماجه في سننه (٢٩٠٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٦٠٨)، من طريق عبدالعزيز الداروردي، عبد الرحمن بن الحارث بن عياش المخزومي، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري، عن نافع بن جبير، كلاهما (طاووس، ونافع) عن ابن عباس بنحوه.

الوجه الثالث: سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس أو عبيد الله بن عباس ؓ.

* أخرجه الدارمي في سننه (١٧٨٤) من طريق مسدد، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي، عن سليمان بن يسار قال: ((حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، أَوْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَوْ أُمِّي عَجُوزٌ كَبِيرٌ، إِنْ أَنَا حَمَلْتُهَا لَمْ تَسْتَمْسِكْ، وَإِنْ رَبَطْتُهَا خَشِيتُ أَنْ أَقْتُلَهَا، قَالَ: رَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ أَوْ أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَحُجَّ عَنْ أَبِيكَ أَوْ أُمِّكَ)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه سليمان بن يسار، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس ؓ.

وهذا الوجه من رواية يحيى بن أبي إسحاق، والزهرري - فيما يرويه عنه معمر، وعبد الرحمن بن إسحاق، وسفيان بن عيينة - فيما يرويه عنه الحميدي -، والأوزاعي - فيما يرويه عنه الوليد بن مسلم كما في رواية محمد بن هشام، وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي عنه -، وابن جريج - فيما يرويه عنه الجماعة عنه أبو عاصم النبيل، وروح بن عبادة،

وعيسى بن يونس، وأبو مسلم الكشي، ومسلم بن خالد الزنجي، وعثمان بن الهيثم -.

الوجه الثاني: سليمان بن يسار عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

وهذا الوجه من رواية الزهري - فيما يرويه عنه الجماعة هشام بن قرة، وقرة بن عبد الرحمن، والليث بن سعد، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وعمرو بن دينار، وأيوب بن موسى، وأيوب السختياني، وصالح بن كيسان، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد الأيلي، ومالك بن مغول، وزمعة بنت صالح، وعبد الله بن أبي زياد الرصافي، وسفيان بن عيينة - فيما يرويه عنه هارون بن معروف المروزي، وزهير بن حرب، وعبد الله بن محمد الزهري، ويحيى بن حكيم المَقُومِي، ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، والشافعي، والحميدي، وأحمد، ومحمد بن يوسف الفريابي، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن أبي سعيد المخزومي، وعبد الجبار بن علاء العطار، وعلي بن خشرم، ومسدد، وعلي بن المديني، وعبد الرحمن بن بشر العبدي، وعبد الله بن هاشم العبدي -، والأوزاعي - فيما يرويه عنه عمر بن عبد الواحد السلمي، والوليد بن مسلم - كما في رواية عمرو بن عثمان القرشي عنه -، ومحمد بن يوسف القريابي، ومحمد بن مصعب القرقيساني، والهقل بن زياد، والوليد بن مزيد، وعمر بن عبد الواحد السلمي -، وابن جريج - فيما يرويه عنه عبد الله بن وهب -.

الوجه الثالث: سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس أو عبيد الله بن العباس ؓ.

وهذا الوجه من رواية يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي.

ويتبين هنا أنه قد اختلف على ابن عيينة، والأوزاعي، وابن جريج على الوجهين، أما ابن عيينة فقد روى عنه الجماعة الوجه الثاني سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

وتفرد الحميدي عنه في رواية الوجه الأول، وهو سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس، والراجح عنه هو الوجه الثاني؛ لأنه من رواية الأكثر عنه فقد رواه على الوجه الثاني سبعة عشر نفساً، وفيهم ثقات أثبات كالشافعي، وأحمد، وزهير بن حرب، وعلي بن المديني، ومسدد، وغيرهم.

أما الأوزاعي فالجماعة أيضاً رَوَوْه عنه على الوجه الثاني سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

وتفرد الوليد بن مسلم في رواية الوجه الأول عنه سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس، وتفرد عنه الجماعة لا يحتمل، فالوليد بن مسلم، وهو إن كان ثقة في

الأوزاعي^(١)، وصرح بالتحديث إلا أنه خالف الجماعة، ويحتمل أن يكون الاختلاف عليه ممن هو دونه، لكن يبقى أنه خالف الجماعة، فقد رواه أربعة عن الأوزاعي على الوجه الثاني، وفيهم ثقات أثبات خصوصاً في الأوزاعي، كهقل بن زياد.

قال أبو زرعة الدمشقي: ((سألت أبا مسهر الدمشقي من أنبل أصحاب الأوزاعي، قال: هقل وابن سماعة)).

وقال يحيى بن معين: ((قال لي أبو مسهر: لم يكن هنا بدمشق أثبت في الأوزاعي من هقل؛ وكذلك الوليد بن زيد)).

وقال النسائي: ((أثبت أصحاب الأوزاعي عبدالله بن المبارك، قال: والوليد بن مزيد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يخطيء ولا يدلس))^(٢).

فالراجح إذاً عن الأوزاعي هو الوجه الثاني.

وأما ابن جريج فقد روى عنه الجماعة - أبو عاصم النبيل، وروح بن عباد، وعيسى بن يونس، وأبو مسلم الكشي، ومسلم بن خالد، وعثمان بن الهيثم -، الوجه الأول سليمان بن يسار عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس.

وتفرد في رواية الوجه الثاني عنه عبدالله بن وهب.

والراجح عنه هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الجماعة، وفيهم ثقات أثبات، وأما الوجه الثاني فقد تفرد به ابن وهب، وهو متكلم في روايته عن ابن جريج.

قال ابن معين: ((عبدالله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج كان يستصغر))^(٣).

وأما الاختلاف على سليمان بن يسار، فقد قال البخاري: ((الصحيح عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس))، وفي التخريج تبين أن البخاري أخرج في صحيحه رواية سليمان بن يسار، عن ابن عباس، وليس فيه عن الفضل، فالبخاري رجع رواية الفضل بن عباس، وأخرج أيضاً رواية ابن عباس، لكن البخاري قال أيضاً:

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢٧٧/١)، تقريب التهذيب (٢٨٩/٢).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢٧٧/١).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢٥٤/٢)، وانظر: طبقات ابن سعد (٥١٨/٧)، تهذيب الكمال (٢٧٧/١٦)، تهذيب التهذيب (٧١/٦).

يحتمل أن يكون ابن عباس روى هذا عن غير واحد عن النبي ﷺ، ولم يذكر الذي سمنع منه. وقد قال ابن حجر عن هذا: «وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل؛ لأنه كان ردف النبي ﷺ حينئذ وكان بن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة»^(١).

والذي يظهر أن كلا الوجهين الأول والثاني راجح عن سليمان بن يسار، فابن عباس رحمتهما مرة يرويه عن الفضل، ومرة يسقط الفضل ويرويه هو كما ذكر البخاري، والوجهان مخرجان في الصحيحين وغيرهما.

أما الوجه الثالث وهو الذي يرويه سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس أو عبيد الله بن العباس، فهذا الوجه فيه يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي البصري النحوي: وثقه ابن معين ومحمد بن سعد والنسائي، والذهبي.

وقال أبو حاتم: ((لا بأس به)).

وقال العقيلي: ((قال أحمد بن حنبل: في حديثه نكارة)).

ولخص حاله ابن حجر فقال: «(صدوق ربما أخطأ)»^(٢)، ولعل هذا الوجه من خطائه، والله أعلم.

وأما المتابعان لسليمان بن يسار، فمتابعة طاووس بن كيسان لسليمان إسناده صحيح، فطاووس بن كيسان ثقة ثبت^(٣)، وابنه كذلك^(٤)، وسفيان بن عيينة أيضاً^(٥)، وكذلك سعيد بن عبد الرحمن المخزومي^(٦).

وأما متابعة نافع بن جبير النوفلي لسليمان ففيها حكيم بن حكيم بن عباد بن عباد بن

(١) فتح الباري (٤/٦٧).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (١٩٩/٣١)، تهذيب الكمال (١٩٩/٣١)، تهذيب التهذيب (١١/١٧٧)، تقريب التهذيب (٢/٥٠٧).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٥/٥٣٧)، التاريخ الكبير (٤/٣٦٥)، الجرح والتعديل (٤/٥٠٠)، تهذيب التهذيب (٥/٨).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (٥/١٢٣)، الجرح والتعديل (٥/٨٨)، تهذيب الكمال (١٥/١٣٠)، تهذيب التهذيب (٥/٢٦٧)، تقريب التهذيب (١/٤٢٤).

(٥) انظر: الطبقات الكبرى (٥/٤٩٧)، تهذيب الكمال (١١/١٧٧)، تهذيب التهذيب (٤/١١٧).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (١٠/٥٢٦)، تهذيب التهذيب (٤/٥٥).

حنيف بن واهب بن العكيم الأنصاري الأوسى المدني: وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: ((حسن الحديث)).

وقال ابن سعد: ((كان قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه)).

وقال ابن القطان: ((لا يعرف حاله)).

ولخص حاله ابن حجر فقال: ((صدوق))^(١).

وأيضاً فيها: عبدالرحمن بن الحارث بن عياش المخزومي أبو الحارث المدني: وثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين: ((صالح)).

وقال أبو حاتم: ((شيخ)).

قال النسائي: ((ليس بالقوي))، ولخص حاله ابن حجر فقال: ((صدوق له أوهام))^(٢).

فالإخلاصة: أن الحديث ثابتٌ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وعن ابن عباس عن الفضل بن عباس - رضي الله عنهما - ، وكلاهما صحيح والله أعلم.



(١) انظر: ثقات العجلي (١/٢٩)، الثقات لابن حبان (٦/٢١٤)، تهذيب الكمال (٧/١٩٧)، الكاشف

(٢٤٨/١)، تهذيب التهذيب (٢/٤٤٨)

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٩/٢٠٢)، الثقات لابن حبان (٧/٦٩)، تهذيب الكمال (١٧/٣٧)، تهذيب التهذيب

(١٥٥/٦)، تقريب التهذيب (١/٤٧٦).

ثانياً: حديث حصين بن عوف.

تخریجه:

الوجه الأول: محمد بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن حصين بن عوف رضي الله عنه.
*أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٩٠٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٢٤١)،
والطبراني في المعجم الكبير (٣٤٧١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٦)، من طريق
أبي خالد الأحمر،

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١١١٦٤)، عن شهاب بن عباد العبدي، وابن عدي
في الكامل (٧٤٨٣)، من طريق أبي طريب محمد بن العلاء، والطبراني في المعجم الكبير
(٣٤٧٠)، من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٦)، من
طريق عبدالله بن عمر بن أبان، أربعتهم (شهاب، وأبو كريب، وابن الأصبهاني، وعبدالله)،
عن عبدالرحيم بن سليمان الكنائي،

والخلاعي في السابع من الخلاعيات (٧)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة
(٤٦١) من طريق يوسف بن عدي التميمي،

ثلاثتهم (أبو خالد الأحمر، وعبدالرحيم، ويوسف) عن محمد بن كريب، عن أبيه، عن
ابن عباس، عن حصين بن عوف، قال: ((قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَدْرَكَهُ الْحَجُّ، وَلَا
يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ، إِلَّا مُعْتَرِضًا، فَصَمَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: حُجَّ عَنْ أَبِيكَ))، ووقع في رواية
عبدالرحيم بن سليمان - كما عند ابن سعد -: أن حصيناً قال: ((إن رجلاً أتى النبي ﷺ قال:
إن أبي مات ولم يحج فأحج عنه؟ قال: نعم)).

*وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١١١٦٣)، والطبراني في المعجم الكبير
(٣٤٧٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٥)، من طريق موسى بن عبيدة الربذي، عن
عبدالله بن عبيدة القرشي، عن حصين بن عوف الخثعمي أنه قال: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبِي كَبِيرٌ
ضَعِيفٌ، وَقَدْ عَلِمَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى بَعِيرٍ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ
كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ، قَالَ: فَحُجَّ عَنْهُ
ابْنُهُ وَهُوَ حَيٌّ))، وهكذا وقع في رواية ابن سعد، ورواه الباقر بنحوه.

الوجه الثاني: محمد بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن سنان بن عبدالله الجهني
أن عمته حدثته.

*أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٣٤٢) - ومن طريقه أبي عاصم في الآحاد والمثني (٢٩٤٦) - والبخاري في التاريخ الكبير (٣٣٦)، - ومن طريقه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٢٢/٢) - عن عبدالله بن عمر بن إبان، ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وعبدالله بن محمد، وعبدالله بن عمر)، عن عبدالرحيم بن سليمان الكتاني، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٥٥١) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير،

كلاهما (عبدالرحيم، وابن نمير) عن محمد بن كريب، ولفظه: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَهَا تُؤْفِتُ أُمِّي، وَعَلَيْهَا مَشْيٌ إِلَى الْكَعْبَةِ نَذْرٌ، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعِينَ أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا؟، فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَاَمْشِي عَنْ أُمِّكَ، فَقَالَتْ: أَيْجِزِي ذَلِكَ عَنْهَا؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ فَقَضَيْتُهُ هَلْ كَانَ يُقْبَلُ مِنْكَ؟، قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَحَقُّ بِذَلِكَ)).

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه محمد بن كريب، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن حصين بن عوف رضي الله عنه.

وهذا الوجه من رواية أبي خالد الأحمر، ويوسف بن عدي، وعبدالرحيم بن سليمان - فيما يرويه عنه - شهاب بن عباد، ومحمد بن العلاء أبو كريب، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، وعبدالله بن عمر بن أبان -.

الوجه الثاني: محمد بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن سنان بن عبدالله الجهني أنه حدثته عمته.

وهذا الوجه من رواية محمد بن نمير، وعبدالرحيم بن سليمان - فيما يرويه عنه ابن أبي شيبة، وعبدالله بن محمد العباسي، وعبدالله بن عمر بن أبان -.

ويتبين هنا أنه قد اختلف على عبدالرحيم بن سليمان على وجهين:

الأول: عبدالرحيم بن سليمان، عن محمد بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن حصين بن عوف.

وهذا الوجه من رواية شهاب بن عباد، ومحمد بن العلاء، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، وعبدالله بن عمر بن أبان،

الثاني: عبدالرحيم بن سليمان، عن محمد بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن

سنان بن عبدالله الجهني أنه حدثته عمته.

وهذا الوجه من رواية ابن أبي شيبه، وعبدالله بن محمد العبسي، وعبدالله بن عمر بن أبين، والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن محمد بن كريب؛ لأن الرواة عنه على الوجهين ثقات في الجملة.

ومحمد بن كريب هو: محمد بن كريب بن أبي مسلم القرشي الهاشمي، مولى ابن عباس، قال أحمد بن حنبل: ((منكر الحديث)).

وقال يحيى بن معين: ((ليس حديثه بشيء)).

وقال محمد بن عبدالله بن نمير: ((ضعيف)).

وقال أبو زرعة: ((لين)).

وقال أبو حاتم: ((شيخ لا يحتج بحديثه، يكتب حديثه)).

وقال البخاري: ((منكر الحديث))^(١).

والوجهان عن محمد بن كريب كلاهما ضعيف؛ لحال محمد بن كريب كما أسلفت، وأما متابعة عبدالله بن عبيدة القرشي على الوجه الأول، فلا يعتد بها؛ لأن فيهما موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف^(٢).

والوجه الثاني مع ضعف إسناده، ففي متنه نكارة أيضاً إذ أن لفظ الحديث فيه: عن سنان بن عبدالله الجهني، أنه حدثته عمته، أنها أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله: إن أمي تُوفيت وعليها مشي إلى الكعبة نذراً فقال النبي ﷺ: أتستطيعين تمشين عنها؟ قالت: نعم، قال: فامشي عن أمك، قالت: أو يجزئ ذلك عنها؟ قال: نعم، قال: أرايت لو كان عليها دين قضيته هل كان يُقبل منك؟ قالت: نعم ... الحديث.

وقد جاء في أحاديث أصح من هذا النهي عن مثل هذا النذر، ومن ذلك ما أخرجه أبو داود (٣٢٩٥) قال: ((حدثنا أحمد بن حفص بن عبدالله السلمي، قال: حدثني أبي، قال: حدثني إبراهيم يعني ابن طهمان، عن مطر، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن أخت عتبة

(١) انظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٩٢)، الضعفاء والمتروكين للدراطيني (١٢٩/٣)، المجروحين لابن حبان

(٢/٢٦٢)، تهذيب الكمال (٣٣٧/٢٦)، تهذيب التهذيب (٤٢٠/٩)، تقريب التهذيب (٢٠٣/٢).

(٢) انظر: ضعفاء العقيلي (١٦٠/٤)، الضعفاء والمتروكين للدراطيني (١٣٣/٣)، تهذيب الكمال (١٠٤/٢٩).

بْنِ عَامِرٍ، نَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً، وَأَنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ مَشْنِيِّ أُخْتِكَ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً)). والحديث صحيح الإسناد.

وأخرج أبو داود (٣٢٩٥)، وأحمد (٢٨٢٩)، وابن خزيمة (٣٠٤٦)، من طريق شريك، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ يَعْنِي أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، فَلْتَحُجَّ رَاكِبَةً، وَلْتُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهَا)).

وهذا الإسناد وإن كان فيه شريك القاضي، وهو سيء الحفظ^(١) إلا أنه خير من حال محمد بن كريب، وهذه الأحاديث تدل على نكارة متن حديث سنان الذي يرويه محمد بن كريب.

والصواب في الوجه الثاني - الذي هو عن سنان الجهني - هو:

* ما أخرجه مسلم في صحيحه (٣١٩٦)، والنسائي في الكبرى (٣٥٩٩)، وأحمد في مسنده (١٨٦٩)، عن إسماعيل بن علية،

وأبو داود (١٧٦٣)، وأحمد (٢٥١٨)، وابن خزيمة (٢٨٣٩)، من طريق حماد بن زيد،

وأبو داود في سننه (١٧٦٣)، والنسائي في الصغرى (٢٥٩٩)، وفي الكبرى (٣٥٩٩)، - ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١١٢٧)، وفي حجة الوداع (٥١٠) - وابن خزيمة (٢٨٣٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٩٤) من طريق عبدالوارث بن سعيد العنبري،

وأحمد في مسنده (٢٤١٧) من طريق حماد بن سلمة،

أربعتهم (إسماعيل، وحماد بن زيد، وعبدالوارث، وحماد بن سلمة) عن أبي التياح يزيد بن حميد الضبيعي، عن موسى بن سلمة بن المحبق، وذكر قصة ثم قال: ((فقلت لابن عباس: أَكُونُ فِي هَذِهِ الْمَعَاذِي، فَأُغْنِمَ فَأُعْتِقَ عَنْ أُمِّي، أَفِيَجْزِي عَنْهَا أَنْ أُعْتِقَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:

(١) انظر: الثقات للعجلي (١١٩/١)، الثقات لابن حبان (٤٤٤/٦)، الكامل (٦/٤)، تاريخ بغداد (٢٨٣/٩)

تهذيب الكمال (٤٦٨/١٢)، تذكرة الحفاظ (٢٣٢/١)، الكاشف (٤٨٥/١)، تقريب التهذيب (٤١٧/١)، بحر الدم (٧٤/١).

أَمَرَتْ امْرَأَةً سَنَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيَّ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أُمِّهَا تُوفِيَّتَ وَلَمْ تَحْجْ، أَيْجِزِي عَنْهَا أَنْ تَحْجَّ عَنْهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّهَا دَيْنٌ، فَقَضْتَهُ عَنْهَا، أَكَانَ يُجْزَى عَنْ أُمِّهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلْتَحْجْ عَنْ أُمِّهَا)).

وهذا الحديث صحيح، ورجاله ثقات، وهذا الحديث هو الذي سمعه إسماعيل بن عليّة من أبي التياح، قال أحمد: ((لم يسمع إسماعيل بن عليّة من أبي التياح إلا هذا الحديث))^(١).

فالمخالصة: أن الحديث لا يصح عن حصين بن عوف، وسنان الجهني؛ لضعف محمد بن كريب، ولنكارة متنه في الوجه الثاني، والصواب فيه عن سنان ما أخرجه مسلم وغيره عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وموسى بن سلمة هو: موسى بن سلمة بن المحبق الهذلي البصري.

قال أبو زرعة: ((ثقة))، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه: الذهبي وابن حجر، وقال ابن سعد: ((كان قليل الحديث))^(٢).

وأما قول البخاري عن حديث حصين: ((أرجو أن يكون صحيحاً))، فهذا فيه نظر؛ لأنه قد تبين حال محمد بن كريب، وقد تفرد به واضطراب فيه، والله أعلم.



(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٤٠٧/٢)، المسند (٣٦٢/٣).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٢١٢/٧)، الثقات لابن حبان (٤٠٢/٥)، تهذيب الكمال (٧١/٢٩)، تهذيب التهذيب

(٣٤٦/١٠)، تقريب التهذيب (٢٨٣/٢).

ثالثاً: حديث عبدالله بن الزبير:

تخريجه:

الوجه الأول: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن عبدالله بن الزبير.

*أخرجه النسائي في الكبرى (٣٥١٠)، وفي الصغرى (٢٦٠٣)، - ومن طريقه ابن حزم في حجة الوداع (٥١٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٠٣) - وأحمد في مسنده (١٥٧٩٠) - ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (٣١٧٩)، - والدارمي في سننه (١٧٨٥)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٧٦٩)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٩٣)، وفي مشكل الآثار (٢١٨٢)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٨٠)، من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي،

والنسائي في الكبرى (٣٦٢٤)، والصغرى (١٢٠/٥) أحمد في مسنده (١٦٢٠١) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن أبي شيبة في مصنفه في موضعين الأول (١٤٨٨٨٩)، والثاني (١٥١٢٠) عن وكيع بن الجراح، وابن أبي حاتم في العلل (٨٣٢) - معلقاً - عن زيد بن الحباب، والطبراني في المعجم الكبير (٢٦٣) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، أربعتهم (ابن مهدي، وويع، وأبو حذيفة، وزيد) من طريق سفيان الثوري،

والطحاوي في أحكام القرآن (٧٩٣)، وفي مشكل الآثار (٢١٤٠)، من طريق عبيدة بن حميد الحذاء النحوي،

والضياء المقدسي في المختارة (٣١٨٠)، من طريق فضيل بن عياض،

أربعتهم (جرير، وسفيان، وعبيدة، وفضيل) عن منصور بن المعتمر به ولفظه: ((قال رجل: يا رسول الله، فقال: إِنَّ أَبِي أَدْرَكَهُ فَرِيضَةُ الْحَجِّ فَمَاتَ، وَلَمْ يَحْجْ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: ((إِنْ كُنْتَ أَكْبَرُ وَلَدِ أَبِيكَ فَحَجَّ عَنْهُ))، ولم يذكر الطحاوي لفظ عبيدة بل أحاله إلى رواية عبدالعزيز بن عبدالصمد وسيأتي أنه لم يذكر أن أباه قد مات، ولكنه شيخ كبير لا يستطيع الركوب، ولفظه في رواية جرير: ((جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال: إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الركوب، وأدركته فريضة الله في الحج، فهل يجزئ أن أحج عنه؟ قال أنت أكبر ولده؟ قال: نَعَمْ، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟ قال نعم، قَالَ: فَحُجَّ عَنْهُ)).

الوجه الثاني: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن مولى لابن الزبير يقال له: يوسف بن الزبير، أو الزبير بن يوسف، عن ابن الزبير، عن سودة بنت زمعة .

*أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٧٧٠)، والدارمي في سننه (١٧٨٦)، وأبو يعلى الموصولي في مسنده (٦٧٧٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٧٥٤)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٩٤)، وفي مشكل الآثار (٢٤١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٦٣٨)، والفاكهي في أخبار مكة (٧١٧)، والبيهقي في الكبرى (٥٧٠٠)، من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي به، ولفظه: ((قَالَتْ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ، قَبْلَ مِنْهُ؟، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: اللَّهُ أَرْحَمُ، حُجَّ عَنْ أَبِيكَ)).

الوجه الثالث: منصور بن المعتمر، عن عبدالله بن الزبير، أو عن مولى لابن الزبير - على الشك -

*أخرجه الدارقطني في العلل (١٩١/٥) -معلقا- عن زائدة، عن منصور، ولم يذكر لفظه.

الوجه الرابع: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن مولى لآل الزبير -أو لابن الزبير - ، عن ابن الزبير أن سودة -رضي الله عنها- قالت يا رسول الله

*أخرجه البيهقي (٣٢٩/٤) -معلقا- عن إسرائيل، عن منصور، ولم يذكر لفظه.

الوجه الخامس: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير مرسلاً.

*أخرجه البيهقي (٣٢٩/٤) -معلقا- عن سفيان الثوري، عن منصور به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه منصور بن المعتمر، واختلف عليه فيه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن عبدالله بن الزبير.

وهذا الوجه من رواية جرير بن عبد الحميد الضبي، وعبيدة بن حميد، وفضيل بن عياض، وسفيان الثوري - فيما رواه عنه الجماعة ابن مهدي، ووکیع بن الجراح، وأبو حذيفة، وزيد بن الحباب.

الوجه الثاني: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن مولى لابن الزبير يقال له: يوسف بن الزبير أو الزبير بن يوسف، عن ابن الزبير، عن سودة بنت زمعة - رضي الله عنها - .

وهذا الوجه من رواية عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي .

الوجه الثالث: منصور بن المعتمر، عن عبدالله بن الزبير، أو عن مولى لابن الزبير - على الشك -

وهذا الوجه من رواية زائدة .

الوجه الرابع: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن مولى لآل الزبير - أو لابن الزبير - عن ابن الزبير أن سودة - رضي الله عنها - قالت: يارسول الله ...

وهذا الوجه من رواية إسرائيل .

الوجه الخامس: منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير مرسلاً .

وهذا الوجه من رواية سفيان الثوري، وهذه رواية علقها البيهقي عن الثوري .

ويتبين هنا أنه قد اختلف على سفيان الثوري على وجهين:

الوجه الأول سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن عبدالله بن الزبير، وهذا الوجه من رواية الجماعة عنه - ابن مهدي، ووكيع، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، وزيد بن الحباب .

الوجه الثاني سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير مرسلاً، وهذا الوجه علقه البيهقي عن سفيان الثوري .

والراجح هو الوجه الأول لأنه من رواية الجماعة عنه، ورواته ثقات، وأيضاً جاء موصولاً .

وأما الوجه المرسل فقد جاء معلقاً ولم يشتهر عن سفيان الثوري ولم يروه أحد من أصحابه مع كثرتهم فيبعد أن يكون صحيحاً .

وأما الاختلاف على منصور بن المعتمر فقد قال البخاري: ((الصحيح، عن مجاهد عن يوسف بن الزبير، عن ابن الزبير))، ورأى هذا الحديث أصح من حديث عبدالعزيز بن عبدالصمد .

وهو كذلك فإن الراجح من هذه الأوجه هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الأكثر فقد

رواه عن منصور أربعة، وكلهم ثقات عدا عبدة بن حميد الحذاء، وصفه ابن حجر بقوله: ((صدوق ربما أخطأ))^(١)، فجير بن عبد الحميد ثقة^(٢)، وكذلك سفيان الثوري^(٣)، وأيضاً فضيل بن عياض التميمي الزاهد ثقة عابد^(٤)، فعبيدة بن حميد الحذاء وإن كان صدوق ربما أخطأ لكنه وافق في روايته هؤلاء الثقات، بل فيهم أوثق أصحاب منصور بن المعتمر، قال الدراقطني: ((أثبت أصحاب منصور بن المعتمر: الثوري، وشعبة، وجريير الضبي))^(٥). وهذا الوجه قد اتفق عليه الثوري وجريير.

ورجح هذا الوجه أيضاً الدراقطني فقد قال بعد أن ذكر الخلاف على منصور بن المعتمر: ((وقول جريير ومن تابعه أشبه بالصواب))^(٦)

والبيهقي كذلك رجع هذا الوجه وهذا الترجيح ظاهر لأن الثوري وجريراً ومن تابعهما أولى بالتقديم ممن خالفهم .

وأما الوجه الثاني: فقد تفرد به عبدالعزيز بن عبد الصمد، وهو عبدالعزيز بن عبد الصمد العمي أبو عبد الصمد البصري، وثقه: أبو زرعة وأبو داود وأحمد بن حنبل.

وقال يحيى بن معين: ((لم يكن به بأس)).

وقال ابن حجر: ((ثقة حافظ))^(٧).

وهو وإن كان ثقة إلا أنه خالف الجماعة وفيهم أوثق أصحاب منصور بن المعتمر الذين رووا الحديث على الوجه الأول، وأيضاً وقع في رواية عبدالعزيز بن عبد الصمد شك في اسم يوسف بن الزبير، وهذا يوحي بعدم الضبط خلافاً للأربعة الذين رووا على الوجه

(١) انظر: التاريخ الكبير (٢٥/٣)، تهذيب الكمال (٢٥٧/١٩)، تهذيب التهذيب (٨١/٧)، تقريب التهذيب (٥٤٧/١).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٣٨١/٧)، التاريخ الكبير (٢١٤/٢)، تهذيب الكمال (٥٤٠/٤)، تهذيب التهذيب (٧٢/٢).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٣٧١/٦)، تهذيب الكمال (١٥٤/١١)، سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (١٢٣/٧)، الجرح والتعديل (٧٣/٧)، سير أعلام النبلاء (٤٢١/٨)، تهذيب التهذيب (٢٩٤/٨).

(٥) انظر: شرح علل الترمذي (٧٢١/٢).

(٦) علل الدراقطني (٢٨٨/١٥).

(٧) انظر: الجرح والتعديل (٣٨٨/٥)، الكاشف (٢٠٠/٢)، تهذيب التهذيب (٣٤٦/٦).

الأول دون شك.

ولا يمكن أن يكون الشك من منصور بن المعتمر فهو ثقة متقن^(١).

وقال الذهبي: ((وثق)).

وقال ابن حجر: ((مقبول))^(٢).

فالمخالصة: أن الراجح في الحديث هو الوجه الأول، والحديث من وجهه الراجح ضعيف الإسناد لحال يوسف بن الزبير .

ويوسف بن الزبير هو: يوسف بن الزبير القرشي الأسدي المكي: ترجم له البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن جرير: ((مجهول)).

والحديث أعل أيضاً بنكارة في متنة وذلك في قوله: ((إن كنت أكبر ولد أبيك فحج عنه)) وهذه اللفظة رواها سفيان الثوري، وجرير، والفضيل، عن منصور بن المعتمر .

ولم يذكرها عبدالعزيز بن عبد الصمد، عن منصور بن المعتمر، وأما عبدة، وزائدة، وإسرائيل فلم أقف على ألفاظهم .

وبهذا يتبين أن هذه اللفظة ثابتة في هذا الحديث لاتفاق ثلاثة من الثقات عليها.

وهذه اللفظة في متن هذا الحديث أنكرها أبو حاتم الرازي، فقد قال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن حديث رواه زيد بن الحباب، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن عبد الله بن الزبير قال: قال رجل يارسول الله، إن أبي أدركته فريضة الحج فمات... الحديث وفيه: ((إن كنت أكبر ولد أبيك فحج عنه))، قال أبي: ليس من الحديث: ((أكبر ولد أبيك)) غير هذا الحديث))^(٣).

فهذه اللفظة منكورة، لم ترد في غير هذا الحديث، وهو حديث ضعيف تفرد به يوسف بن الزبير، وقد سبق بيان حاله، ومثله لا يعتمد عليه فيما ليس فيه ما ينكر، فكيف بهذا

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٣٣٧/٦)، التاريخ الكبير (٣٤٦/٧)، الجرح والتعديل (١٧٧/٨)، تهذيب الكمال

(٢٨/٥٤٦)، تهذيب التهذيب (٣١٢/١٠)، تقريب التهذيب (٢٧٧/٢).

(٢) انظر: الثقات لابن حبان (٥٥٠/٥)، تهذيب الكمال (٤٢٤/٣٢)، تهذيب التهذيب (٤١٣/١١).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢٨٢/١).

الحديث الذي فيه هذه اللفظة المنكرة .

والحديث ثابت في الصحيحين وغيرهما من غير هذه اللفظة المنكرة، وقد تقدم حديث الفضل بن عباس، وابن عباس في هذا الباب والله أعلم .



بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْعُمْرَةِ

٥٨/٢٢٨ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: مَا أَرَى أَيُّوبَ سَمِعَ مِنْ أَبِي صَالِحٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّاسِ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَاهُ سُهَيْلٌ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: أيوب، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.
*أخرجه الشجري في الأملالي الخمسية (١٢٩١)، وأبو محمد الأزدي في فوائده (٢)، من طريق نصر بن علي به بلفظه،
*وأخرجه الدراقطني في العلل - معلقاً - (١٧٢/١٠)، عن عباد بن كثير، عن أيوب السخيتاني به بلفظه.

الوجه الثاني: أيوب، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً.
*أخرجه الدراقطني في العلل - معلقاً - (١٧٢/١٠)، عن يحيى بن حكيم المقومي، عن عبد العزيز بن عبد الصمد به بلفظه.

الوجه الثالث: أيوب، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

*أخرجه أبو عوانة (كما في إتحاف المهرة) (١٨١٦٧) من طريق أيوب بن إسحاق، وإسماعيل بن إسحاق القاضي،

والطبراني في الأوسط (٥٤٥٦)، والبيهقي في الشعب (٣٧٩٩)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (١٠٥٤)، من طريق الحسن بن علي الحلواني،

والدراقتني في العلل - معلقاً - (١٧٢/١٠)، عن سعيد بن عتاب الدهقان،

أربعتهم (أيوب، وإسماعيل، والحسن، وسعيد بن عتاب)، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب السختياني به بنحوه، زاد في رواية الحسن الحلواني - عند البيهقي وقوام السنة - : ((وَمَا سَبَّحَ الْحَاجُّ مِنْ تَسْبِيحَةٍ، وَلَا هَلَّلَ مِنْ تَهْلِيلَةٍ، وَلَا كَبَّرَ مِنْ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا بُشِّرَ بِهَا بِبَشِيرَةٍ))، وفي رواية الحلواني - أيضاً - : ((قال حماد بن زيد: فلقيت عبداً لله فحدثني عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)).

* وأخرجه مسلم في صحيحه (١٣٤٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥١٣)، (٣٠٧٢)، وأبو نعيم في المستخرج (٣١٤٠)، من طريق عبدالله بن نمير،

وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٥٤٧)،

وعبدالرزاق في مصنفه (٨٧٩٩)،

وأبو عوانة (كما في الإتحاف) (١٨١٦٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٦٩٥٥)، وابن عدي في الكامل (٧٥/٧)، من طريق عبدالله بن سعيد بن أبي هند،

وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٠٣)، من طريق شجاع بن الوليد،

وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، من طريق علي بن مسهر،

وابن حبان في صحيحه (٣٦٩٦)، من طريق عبدالله بن المبارك،

والطبراني في المعجم الأوسط (٣٨٤١)، من طريق سليمان بن بلال،

والدراقتني في العلل (١٧٣/١٠) - معلقاً - عن عبدة بن سليمان، وإسماعيل بن زكريا،

وأبو نعيم في المستخرج (٣١٤٠)، من طريق أبي الربيع، عن حماد بن زيد،

والبيهقي في الكبرى (٣٤٣/٤)، من طريق يحيى بن سعيد،

جميعهم اثنا عشر راوياً (عبدالله بن نمير، وأبو داود، وعبدالرزاق، وعبدالله بن سعيد، وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعبدالله بن المبارك، وسليمان بن بلال، وعبدة بن سلممان، وإسماعيل بن زكريا، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد)، عن عبدة بن عمر العمري، عن سمي به بنحوه.

إلا أنه وقع في مصنف عبدالرزاق: ((عن عبدالله بن عمر - أي مكبراً -))، ولعله تصحيف، وكذا وقع في رواية عبدالله بن سعيد - عند الطبراني - ولكن صوبه المحقق، وأدخل سليمان بن بلال في روايته عن عبيدالله: سهيلاً بن أبي صالح، بين عبيدالله، وسمي.

*وأخرجه الترمذي في سننه (٩٣٣)، ومسلم في صحيحه (١٣٤٩)، من طريق وكيع بن الجراح، ومسلم في صحيحه (١٣٤٩)، وأحمد في مسنده (٩٩٤١)، وأبو نعيم في المستخرج (٣١٤٠)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، البخاري في التاريخ الكبير (١٣٣/١)، وأبو عوانة (كما في الإتحاف) من طريق أبي نعيم، وعبدالرزاق في مصنفه (١٧٩٥) عن عبيدالله بن موسى، وأبو عوانة (كما في الإتحاف) من طريق أبي عاصم والفريابي، والدراقتني في العلل - معلقاً - (١٧٥/١٠)، عن يحيى بن اليمان، وأبو نعيم في المستخرج (٣١٤٠) من طريق يحيى بن سعيد، ثمانيتهم (أبو نعيم، ووكيع، وابن مهدي، وعبيدالله، وأبو عاصم، والفريابي، ويحيى بن اليمان، ويحيى بن سعيد)، عن سفيان الثوري،

ومالك في الموطأ (٦٥) - ومن طريقه البخاري في صحيحه (١٧٧٣)، ومسلم في صحيحه (١٣٤٩)، والنسائي في الصغرى (١١٥/٥)، وفي الكبرى (٣٦٠٨)، وابن ماجه في سننه (٢٨٨٨)، وأحمد في مسنده (٩٩٤٨)، وأبو يعلى في مسنده (٦٦٥٧)، والطويسي في مستخرجه (٨٥٤)، وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٩٦)، وأبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (٣٧)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٦٦٠)، وأبو نعيم في المستخرج (٣١٣٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٦١/٥)، وفي شعب الإيمان (٣٧٩٧)، والبغوي في السنة (١٨٤٣) -،

ومسلم في صحيحه (١٣٤٩)، وأحمد في مسنده (٧٣٥٤)، والحميدي في مسنده (١٠٠٢)، وابن أبي شيبة (١٢٦٣٩)، والفاكهي في أخبار مكة (٩٣١)، والبزار في مسنده (٢٠٧)، وأبو يعلى في مسنده (٦٦٦٠)، وابن الجارود في المنتقى (٥٠٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥١٣)، (٣٠٧٣)، وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، وأبو إسحاق الهاشمي في الجزء الأول من أماليه (١٧)، وأبو بكر بن المقرئ في الأربعين (٦٠)، وأبو نعيم في المستخرج (٣١٤٠)، من طرق متعددة عن سفيان بن عيينة،

وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، والطبراني في المعجم الأوسط (٩٠٥)، من طريق عبدالعزيز بن أبي سلمة بن الماجشون،

وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، والبيهقي في الكبرى (٢٦١/٥)، وفي شعب الإيمان

(٣٧١٨)، من طريق ابن عجلان،

وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، من طريق ورقاء، وأسامة بن زيد، وعبدالرحمن بن سليمان الأفرقي،

والطبراني في المعجم الأوسط (١٧٠٤)، من طريق إسماعيل بن أمية،

والطبراني في المعجم الأوسط (١٧٠٤)، من طريق سعيد بن أبي هلال،

والنسائي في الصغرى (١١٢/٥)، وفي الكبرى (٣٦٠٢)، وأبو عوانة (كما في الإتحاف)، وأبو داود الطيالسي (٢٥٤٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٩٥)، وابن عدي في الكامل (٤٤٩/٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٣٨/٢٢)، من طريق شعبة بن الحجاج،

ومسلم في صحيحه (١٣٤٩)، وأبو الحسن الحري في فوائده (٢) - ومن طريقه ابن البخاري في مشيخته (٨٦٤) - والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٦١/٩ - ٦٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٣٨/٢٢)، من طريق عبدالعزيز بن المختار،

والنسائي في الصغرى (١١٢/٥)، وفي الكبرى (٣٦٠١)، من طريق زهير بن معاوية، جميعهم ثلاثة عشر رويًا (مالك، والثوري، وابن عينة، والماجشون، وابن عجلان، وورقاء، وأسامة، وعبدالرحمن، وإسماعيل، وسعيد، وشعبة، وعبدالعزيز المختار، وزهير) عن سمي، عن أبي صالح به بنحوه.

الوجه الرابع: أيوب، عن عبيد الله بن عمر، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موقوفًا.

*أخرجه الدراطيني في العلل (١٧٢/١٠)، - معلقاً - عن سليمان بن إسحاق القاضي وغيره عن أيوب به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

الحديث يرويه أيوب، واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أيوب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية عباد بن كثير، وعبدالعزيز بن عبدالصمد - فيما يرويه عنه نصر بن علي -.

الوجه الثاني: أيوب، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفًا.

وهذا الوجه من رواية عبدالعزيز بن عبدالصمد - فيما يرويه عنه يحيى بن حكيم المقوم -.

الوجه الثالث: أيوب، عن عبيدالله بن عمر العمري، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية حماد بن زيد - فيما يرويه الجماعة، وهم: أيوب بن إسحاق، والحسن الحلواني، وسعيد بن عتاب - عن سليمان بن حرب عنه، وكذا هي رواية أبي عوانة، عن إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن سليمان بن حرب، عن حماد.

الوجه الرابع: أيوب، عن عبيدالله بن عمر، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

وهذا الوجه علقه الدراقطني عن إسماعيل القاضي وغيره، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب.

ويتبين هنا أنه قد اختلف على اثنين من الرواة عن أيوب، فقد اختلف على عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي، وحماد بن زيد في رفعه ووقفه.

أولاً: الاختلاف على عبدالعزيز بن عبدالصمد.

جاء مرفوعاً عن عبدالعزيز بن عبدالصمد فيما يرويه عنه نصر بن علي.

وأما الموقوف عن عبدالعزيز بن عبدالصمد فهو من رواية يحيى بن حكيم المقوم.

والذي يظهر أن الراجح هو الوجه الموقوف عن عبدالعزيز بن عبدالصمد؛ لأن يحيى بن حكيم أحفظ من نصر بن علي، ويحيى بن حكيم المقوم هو: يحيى بن حكيم المقوم ويقال: المقوم، أبو سعيد البصري، قال أبو داود: ((كان حافظاً متقناً))، وقال النسائي: ((ثقة حافظ))، وقال أبو عروبة الخرائي: ((ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسى، ومن يحيى بن حكيم وكان يحيى - يعني ابن حكيم - ورعاً متعبداً)) وذكره ابن حبان في ((الثقات)) وقال: ((كان ممن جمع و صنف))^(١).

ويعضد هذا ما رجحه أبو حاتم الرازي حين سئل عن هذا الحديث، قال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن حديث رواه عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن أيوب، عن أبي صالح، عن أبي

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٣٤/٩)، تهذيب الكمال (٢٧٣/٣١)، تهذيب التهذيب (١٩٨/١١).

هريرة، عن النبي ﷺ: العمرة إلى العمرة ...، قال أبي: هذا حديث أيوب موقوف^(١)، وسيأتي الكلام على الخلاف الحاصل على أيوب.

فالراجح إذاً عن عبدالعزيز بن عبدالصمد هو الموقوف.

ثانياً: الاختلاف على حماد بن زيد.

جاء مرفوعاً عن حماد بن زيد فيما يرويه عنه الجماعة: أيوب بن إسحاق، والحسن الحلواني، وسعيد بن عتاب، وإسماعيل القاضي كما عند أبي عوانة عن سليمان بن حرب عنه.

وجاء عنه موقوفاً فيما علقه عنه الدراقطني عن إسماعيل القاضي، عن سليمان بن حرب عنه.

والراجح عنه هو المرفوع؛ لأنه من رواية سليمان بن حرب فيما يرويه عنه الجماعة، وأيضاً إسماعيل بن إسحاق القاضي جاء عنه موصولاً كما عند أبي عوانة موافقاً لرواية الجماعة في رفع الحديث فيكون الموقوف خطأ، والله أعلم.

وأما الاختلاف على أيوب فقد قال البخاري: ((ما أرى أيوب سمع من أبي صالح))، قال أبو عيسى: ((والمشهور عند الناس عن سمي عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ رواه سهيل والثوري، ومالك وغير واحد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة)).

وكلام الترمذي هنا يقتضي ترجيح الوجه الثالث في الاختلاف على أيوب وهو رواية حماد بن زيد، عن أيوب، عن عبيد الله، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً، ويؤيد هذا الوجه ما يلي:

١ - أن حماد بن زيد أثبت من روى هذا الحديث عن أيوب، فهو أثبت من عبدالعزيز بن عبدالصمد، وأما عباد بن كثير فهو متروك، قال أحمد: ((روى أحاديث كذب))، وقال البخاري: ((تركوه))، وقال النسائي: ((متروك الحديث))، وقال الدارقطني: ((ضعيف))^(٢)، فلا يعتد بروايته، بل إن حماد بن زيد أثبت أصحاب أيوب هو وإسماعيل بن عُلَية عند أئمة هذا الشأن، قال أحمد: ((ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد))، وقال ابن معين: ((ليس

(١) انظر: العلل لابن أبي حاتم (٢٢٧/٣).

(٢) انظر: المجروحين (١٦٦/٢)، ميزان الاعتدال (٣٧١/٢)، تهذيب التهذيب (٨٧/٥).

أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد^(١)، ولا يتعرض على ذلك بالرواية الموقوفة من حديث حماد بن زيد، وهي الوجه الرابع، فإن الاختلاف في ذلك على سليمان بن حرب، والمحفوظ رواية الجماعة عنه مرفوعاً، ولم أقف على من ذكر الوقف في هذا غير الدراقطني.

٢ - أن ذلك يكون موافقاً لرواية الجماعة الذين رووا هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر على هذا الوجه، ثم لرواية الجماعة الذين رووا هذا الحديث عن سمي على هذا الوجه.

٣ - أن هذا الحديث إنما يعرف عن سمي، كما ذكر ذلك ابن عبد البر، وكما تدل عليه عبارة الترمذي.

وبهذا يعلم أن أصح طرق حديث أيوب: رواية حماد بن زيد، عن أيوب، عن عبيد الله بن عمر، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وأن معنى قول أبي حاتم: ((هو حديث أيوب موقوف))، إنما هو فيما يظهر في الموازنة بين الوجهين الأولين فحسب، والله أعلم.

هذا ما يتعلق بحديث أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهناك طرق أخرى لهذا الحديث وقفت عليها، عن غير أبي صالح، يحسن ذكرها وهي كالتالي:

أولاً: طريق ابن سيرين، ومحمد بن المنكدر:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/١٣٣، ٦/١٣٠) - معلقاً -، والعقيلي (٤/٩٢)، وابن عدي (٦/٢٢٣)، وابن بشران في الأمالي (٢/١٩١) من طرق عن محمد بن عبد الله بن علاثة،

والبخاري في التاريخ الكبير (١/١٣٣، ٦/١٢٩) - معلقاً - عن عبد القاهر بن شعيب البصري،

والعقيلي (٤/٩٢)، من طريق محمد بن بكر البرساني،

ثلاثتهم (ابن علاثة، وعبد القاهر، والبرساني) عن هشام بن حسان، قال في رواية ابن علاثة: عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وقال في رواية عبد القاهر، ومحمد بن بكر: عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهو بنحو اللفظ السابق.

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٩٩).

فهذا اختلاف على هشام بن حسان في هذا الحديث، وقد قال البخاري بعد ذكر حديث عبدالقاهر: ((وهذا أصح وهو مرسل))، فحكم البخاري بترجيح رواية عبدالقاهر، عن هشام، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وسبب ذلك أن البخاري قد ذكر أن في حفظ ابن علاثة نظراً، ولم يذكر في عبدالقاهر جرحاً، فهو عنده أثبت.

ويؤيده متابعة محمد بن بكر البرساني له، وهو صدق قد يخطيء، وقد أخرج له الجماعة^(١)، وقد حكم العقيلي - أيضاً - بتقديم روايته على رواية ابن علاثة فقال: ((وهذا أولى مرسل فيه نظر))، فوافق البخاري على ترجيح هذا المرسل.

ومعنى كونه مرسلًا، وهو أن محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه، كما ذكر ذلك ابن معين، وذكر أبو زرعة أنه لم يلق أبا هريرة أيضاً^(٢).

ثم ذكر البخاري وجهاً آخر لحديث ابن المنكدر، وهو من طريق محمد بن ثابت، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً، وقال البخاري: ((ولا يصح فيه جابر، ولا ابن سيرين))، ثم ذكر حديث أبي نعيم، عن سفيان، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ وقال: ((ما أظنه أخذوه إلا من هذا)).

ومعنى كلام البخاري: أن هذا الحديث يعود إلى حديث سمي، فكأن محمد بن المنكدر أخذه عن سمي، ثم أرسله، ففيه إشارة إلى أن هذا الحديث لا يصح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلا من حديث سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه - كما سبق - .

ثانياً: طريق أبي حازم:

*أخرجه الدراقتني في الغرائب والأفراد (الأطراف ٢٨٣/٥، ح ٥٤٣٧)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٦٥/٣ (٢٠٨٤)، من طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي، عن عمرو بن محمد العنقزي، عن سفيان الثوري، ومسعر، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهو بنحو اللفظ السابق، وزاد: قال سفيان: وتفسير المبرور: طيب الكلام، وإطعام الطعام.

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٢٩٧/٧)، التاريخ الكبير (٤٨/١)، الجرح والتعديل (٢١٢/٧)، الكاشف (٢٤/٣)،

تهذيب التهذيب (٧٧/٩).

(٢) انظر: المراسيل ص (١٥٢).

وقد قال الدراقطني: ((غريب من حديث منصور عنه -يعني أبا حازم- وغريب من حديث مسعر والثوري عنه، تفرد به محمد بن إسماعيل الأحمسي، عن عمرو العنقري، عنهما))، فهذا الإسناد غريب كما قال الدراقطني وإن كان رواه ثقات، والله أعلم .



مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهْلُ بِالْحَجِّ فَيَكْسِرُ أَوْ يَعْزُجُ

٥٩/٢٢٩ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ الصَّوَّافُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسَرَ أَوْ عَزَجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَى» قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَا: صَدَقَ.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو مِثْلَ مَا رَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ، وَحَجَّاجِ الصَّوَّافِ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن الحجاج بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً.

* أخرجه الترمذي في سننه (٨٦١) عن إسحاق بن منصور به بلفظه.

* وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٣١) من طريق الحارث بن أسامة،

والبيهقي في الكبرى (٩٣٦١) من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ،

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٧٩٥) من طريق عبد الملك بن

عبد الحميد الرقي،

ثلاثتهم (الحارث، ومحمد، وعبد الملك) عن روح بن عباد به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي في سننه (٨٦١)، والطحاوي في أحكام القرآن (١٢٦٢)، وفي

شرح معاني الآثار (٢٦٥٨)، وفي مشكل الآثار (٥٠٨) من طريق محمد بن عبد الله

الأنصاري، وأبو داود في سننه (١٨٦٢) - ومن طريقه الجصاص في أحكام القرآن (١٤٦)

- والنسائي في الصغرى (٢٨٢٨)، وفي الكبرى (٣٧٣٢)، وأحمد في مسنده (١٥٤١٨)،

وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٨١٨) - ومن طريقه ابن ماجه في سننه (٣٠٧٦)، وابن أبي

عاصم في الأحاد والمثاني (١٩١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٣١٤١) - والطوسي في

مستخرجه (٧٨٢)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والنسائي في الصغرى (٢٨٢٧)، وفي الكبرى (٣٧٣١) - ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١١٨١) - من طريق سفيان بن حبيب،

وأحمد في مسنده (١٥٤١٨)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٥٤٥٧)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٢٨١٨) - ومن طريقه ابن ماجه في سننه (٣٠٧٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٩١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٣١٤٠) - وابن أبي حاتم في تفسيره (١٨٠١)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤٢٣)، من طريق إسماعيل بن علية،

والدارمي في سننه (١٨٤)، والطوسي في مستخرجه (٧٨٢)، والطحاوي في أحكام القرآن (١٢٦١)، وفي شرح معاني الآثار (٢٦٥٨)، وفي مشكل الآثار (٥٠٨)، وأبو بكر الأنباري في المنتقى من حديثه (٤٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٣١)، وفي حلية الأولياء (١٢٨٦)، من طريق أبي عاصم النبيل،

والدراقطني في سننه (٢٣١٤)، والحاكم في المستدرک (١٦٥٨)، من طريق مروان بن معاوية الفزاري،

والحاكم في المستدرک (١٧٠١٠) - وعنه البيهقي في الكبرى (٩٣٦١) - من طريق عبدالوارث بن سعيد العنبري،

وابن قانع في معجم الصحابة (٣٣٨)، من طريق حسين المعلم،

والطبراني في المعجم الكبير (٣١٤٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٣١)، من طريق يزيد بن هارون،

والطبراني في المعجم الكبير (٣١٤١)، من طريق عبدالعزيز المختار،

سبعتهم (محمد بن عبدالله، ويحيى، وسفيان، وإسماعيل، وأبو عاصم، ومروان، وعبدالوارث، وحسين، ويزيد، وعبدالعزيز)، عن حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، عن الحجاج بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً.

*أخرجه والطحاوي في أحكام القرآن (١٢٦٣)، وشرح معاني الآثار (٢٦٥٨)، وفي

مشكل الآثار (٥٠٩)، والحسن بن شاذان في جزئه (٤٢)، وأبو الفتح الأزدي في المخزون في علم الحديث (٢٢)، من طريق يحيى بن فليح الوحاظي،

وابن قانع في معجم الصحابة (٣٣٨) من طريق يحيى بن صالح،

كلاهما (يحيى بن فليح، ويحيى بن صالح) عن معاوية بن سلام الحبشي به ولفظه: أن عبدالله بن رافع قال: سألت الحجاج بن عمرو، عن حبس المحرم؟ فقال: ... الحديث، قال عكرمة: فحدثت ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنه فقالا: صدق.

* وأخرجه الترمذي في سننه (٨٦١)، عن عبد بن حميد،

وأبو داود (١٥٩٠)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، عن سلمة بن شبيب المسمعي،

وأبو داود (١٥٩٠)، عن محمد بن المتوكل العسقلاني،

والطبراني في المعجم الكبير (٣١٤٢)، والحاكم في المستدرک (١٧١١) - وعنه البيهقي في الكبرى (٩٣٦٢) - من طريق أحمد بن حنبل،

أربعتهم (عبد بن حميد، وسلمة، ومحمد، وأحمد)، عن عبدالرزاق، عن معمر بن راشد به بنحوه، إلا أنه جاء في رواية سلمة بن شبيب، أن عبدالله بن رافع قال: سألت الحجاج بن عمرو، عن حبس المحرم؟ فقال: ... الحديث، قال عكرمة: فحدثت ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنه فقالا: صدق، قال عبدالرزاق في آخره: ((فوجدته في جزء هشام صاحب الدستوائي فأتيت به معمرًا فقرأ علي أو قرأت عليه)).

* وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٣٣٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٣١٤٣) من طريق سعيد بن يوسف الرحي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن الحجاج بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية حجاج الصواف.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة، عن الحجاج بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الوجه من رواية معمر بن راشد، ومعاوية بن سلام، وسعيد بن يوسف الرحي.

وقد قال البخاري: ((رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو مِثْلَ مَا رَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ، وَحَجَّاجِ الصَّوَّافِ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ)).

والحديث رواه على الوجه الذي رجحه البخاري ثلاثة - كما تقدم - وهم: معمر بن راشد، ومعاوية بن سلام، وسعيد بن يوسف، وفيهم ثقتان: معمر بن راشد: ثقة ثبت^(١)، وكذا معاوية بن سلام^(٢)، وهذان ثقتان اجتماعاً على رواية الوجه الثاني الذي رجحه البخاري، وأما سعيد بن يوسف الرحي فلا يعتد به؛ لأنه ضعيف^(٣).

وقال أبو زرعة الدمشقي: ((سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ كَسْرٍ أَوْ جَرَحٍ قَالَ: فَجَزَأُ مِثْلَهَا ثُمَّ هُوَ حَلٌّ، قَالَ: مَنْ رَوَاهُ؟ قُلْتُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: ثِقَةٌ، مَنْ رَوَى عَنْهُ؟ قُلْتُ: الْوَحَاطِيُّ فَسَكَتَ، وَرَأَيْتُ مُعَاوِيَةَ يَعْجَبُهُ فِيمَا رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَزَيْدُ بْنُ سَلَامٍ، وَقَالَ لِي وَقَدْ رَوَاهُ حَجَّاجُ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَكَانَ الْحَجَّاجُ ثِقَةً عَنْ عِكْرِمَةَ))^(٤).

وأما الوجه الأول الذي ليس فيه عبدالله بن رافع فقد تفرد به حجاج الصواف، وهو حجاج بن أبي عثمان: ميسرة، وقيل: سالم، الصواف، أبو الصلت، ويقال: أبو عثمان، الكندي مولا هم البصري: قال يحيى القطان: ((هو فطن، صحيح، كيس))، ووثقه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والترمذي، زاد أحمد: ((شيخ))، وزاد الترمذي: ((حافظ))، وأيضاً حجاج الصواف زيادة عن كونه ثقة هو من أوثق الناس في يحيى بن أبي كثير.

قال أبو حاتم الرازي: ((سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ: مَنْ أَثْبَتَ أَصْحَابُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؟ قَالَ: هِشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ الْأَوْزَاعِيُّ، وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ، وَحُسَيْنُ

(١) انظر: الطبقات الكبرى (٥/٥٤٦)، التاريخ الكبير (٧/٣٧٨)، الجرح والتعديل (٨/٢٥٥-٢٥٧)، تهذيب الكمال (٣٠٣/٢)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٤٣).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٧/٣٣٥)، الجرح والتعديل (٨/٣٨٣)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٩٨)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٠٨).

(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٥٣)، تهذيب الكمال (١١/١٢٤)، تقريب التهذيب (٤/١٠٣).

(٤) الفوائد المعللة لأبي زرعة الدمشقي ص (٢٤٥).

المعلم))^(١).

وقال البيهقي بعد ما ساق الخلاف في هذا الحديث: ((أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا الحسن بن محمد الأسفرائيني، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، عن علي بن المديني، قال: الحجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير ثبت))^(٢).

فيكون ابن المديني مخالفاً لما ذهب إليه البخاري من ترجيح الوجه الثاني، وكان الترمذي أيضاً مال لتصحيح ما رواه حجاج الصواف، حيث قال: ((حجاج الصواف: ثقة عند أهل الحديث))، بل قال في السنن: ((حديث حسن صحيح))^(٣).

والذي يظهر - والله أعلم - أن الوجه الثاني الذي يرويه معمر، ومعاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، هو المحفوظ لأنه من رواية ثقتان، وأيضاً معمر قد ضبطه، ويدل على ذلك ما قاله عبدالرزاق: ((فوجدته في جزء هشام صاحب الدستوائي فأتيت به معمرًا فقرأ علي أو قرأت عليه)). فمعمر قد ضبطه .

وأما الوجه الأول: الذي تفرد به حجاج الصواف، وأسقط فيه عبدالله بن رافع فالأقرب أنه أخطأ فيه حجاج الصواف، فأسقط عبدالله بن رافع، ويحتمل أن يكون يحيى بن أبي كثير أسقط عبدالله بن رافع، وزاد حجاج صيغة التحديث، ويحيى بن كثير معلوم أنه يدللس ويرسل^(٤)، والله أعلم.



(١) انظر: الطبقات الكبرى (٢٧٠/٧)، العلل لأحمد بن حنبل (٦٤/١)، الجرح والتعديل (١٦٦/٣)، تهذيب الكمال (٤٤٣/٥)، تهذيب التهذيب (٢٠٤/٢).
 (٢) سنن البيهقي (٢٢٠/٥).
 (٣) انظر: سنن الترمذي (٢٧٧/٣).
 (٤) انظر: التقريب (٧٦٣٢).

فصل

٦٠/٢٣٠ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَرَجْنَا مَعَهُ فَأَهْلَلْنَا فَأَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ قَالَ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً، فَإِنَّهُ لَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ هَدْيًا لَأَحْلَلْتُ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ذِي الْحَدَّانِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعُدَّ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، مَحْفُوظًا.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو عِيسَى فِي كِتَابِ الْحَجِّ مِنَ الْجَامِعِ.

تخریج الحديث:

الوجه الأول: أبو إسحاق السبيعي، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

*أخرجہ النسائي في الكبرى (٩٦٢٧)، وعمل اليوم والليلة (١٨٩)، عن أبي كريب محمد بن العلاء به ولفظه: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَصْحَابِهِ فَخَرَجْنَا مَعَهُ، وَأَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً، فَإِنِّي لَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ هَدْيًا لَأَحْلَلْتُ» فَقَالُوا: حِينَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ إِلَّا كَذَا وَقَدْ أَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ، فَكَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً؟ قَالَ: «انْظُرُوا مَا أَمْرُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا» قَالَ: فَرَدُّوا عَلَيْهِ الْقَوْلَ فَعَضِبَ، ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ غَضَبَانًا، فَرَأَتْ الْعُضْبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَتْ: مَنْ أَغْضَبَكَ أَغْضَبَهُ اللَّهُ قَالَ: «وَمَا لِي لَا أَغْضِبُ وَأَنَا أَمْرٌ بِالْأَمْرِ فَلَا أُتْبَعُ».

*وأخرجہ ابن ماجه في سننه (٢٩٨٢)، عن محمد بن الصباح الجرجاني،

وأحمد في مسنده (١٨٧٢٢)،

والحسن بن عرفة في جزئه (٢٩) - ومن طريقه ابن تيمية في الفتاوى (٧٧/١٨)، وأبو القاسم السمرقندي في أماليه (١)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (٨٧/١)، وفي سير أعلام النبلاء (٤٠٠/٥)، وابن جماعة في الأحاديث التساعية (١٥)، وفي مشيخته (٨٤)، والعراقي في الأربعين العشارية (١٥٦/١)، وابن العطار في تساعياته (٧) -،

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٦٧٢) عن محمد بن بكار،

وابن بشران في أماليه (٥٣)، من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

خمسهم (محمد بن الصباح، وأحمد، والحسن، محمد بن بكار، ويعقوب)، عن أبي بكر بن عياش به ولفظه: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَأَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ: «(اجْعَلُوا حَجَّتَكُمْ عُمْرَةً)» فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ، فَكَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً؟ قَالَ: «(انْظُرُوا مَا أَمْرُكُمْ بِهِ، فَافْعَلُوا)» فَرَدُّوا عَلَيْهِ الْقَوْلَ، فَغَضِبَ فَانْطَلَقَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ غَضَبَانَ، فَرَأَتْ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَتْ: مَنْ أَغْضَبَكَ؟ أَغْضَبَهُ اللَّهُ قَالَ: «(وَمَا لِي لَا أَغْضَبُ، وَأَنَا أَمْرُ أَمْرًا، فَلَا أَتَّبِعُ)».

الوجه الثاني: أبو إسحاق السبيعي، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عن سهل بن حنيف.

*أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٥٤٧٤) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه زكريا،

والطبراني في المعجم الكبير (٥٤٧٥) من طريق أبي كريب، عن إبراهيم بن يوسف السبيعي، عن يوسف بن إسحاق السبيعي،

كلاهما (زكريا، ويوسف)، عن أبي إسحاق السبيعي به ولفظه: «(خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا فَأَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً)».

دراسته والحكم عليه:

الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأول: أبو إسحاق السبيعي، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

وهذا الوجه من رواية أبي بكر بن عياش.

الوجه الثاني: أبو إسحاق السبيعي، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عن سهل بن حنيف.

وهذا الوجه من رواية زكريا بن أبي زائدة، ويوسف بن إسحاق السبيعي.

وقد رجع البخاري الوجه الثاني حيث قال: الصحيح: أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عن سهل بن حنيف، ثم قال الترمذي: «(وَكَاَنَّهُ، لَمْ يَعُدَّ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ، مَحْفُوظًا)».

وهذا ظاهر إذ إن الوجه الثاني الذي رجحه البخاري رواه اثنان وهما زكريا، ويوسف

بن إسحاق، بينما تفرد في الوجه الأول المرجوح عند البخاري أبو بكر بن عياش .
والذي يظهر صحة ما ذهب إليه البخاري فالوجه الثاني رواه زكريا بن أبي زائدة،
قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عنه فقال: ((ليس به بأس)).
وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ((ثقة حلو الحديث ما أقربه من إسماعيل بن
أبي خالد)).

وقال أبو زرعة: ((صويلح يدلّس كثيراً عن الشعبي)).
وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود وقيل له: أجلبح أحب إليك أو زكريا في
الشعبي؟ فقال: ((سبحان الله زكريا أرفع منه بمئة درجة))، وقال سمعت أبا داود يقول: ((زكريا
ثقة ولكنه يدلّس)).
وقال النسائي: ((ثقة)).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ((إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب
إلي في أبي إسحاق من إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما وحديثهما عن أبي إسحاق لين سمعا منه
بأخرة)).

وقال أبو عثمان البرذعي: ((سمعت أبا زرعة يقول سمعت ابن نمير يقول: سمع يونس
وزكريا وزهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط)).
ولخص ابن حجر حاله بقوله: ((ثقة وكان يدلّس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة))^(١).
وكذلك رواه يوسف بن إسحاق وهو: يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي
وقد ينسب إلى جده.

قال عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة: ((لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه))، وقال
أبو حاتم: ((يكتب حديثه))، وقال ابن حبان في الثقات: ((كان أحفظ من ولد أبي إسحاق
مستقيم الحديث على قلته)).

وقال الدارقطني: ((ثقة)) وقال العقيلي: ((يخالف في حديثه ولعله أتى من منصور بن
وردان يعني الراوي عنه)).

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢٧٠/١)، تهذيب الكمال (٣٥٩/٩)، التقريب (٢٠٢٢).

وقال عنه ابن حجر في التقريب: ((ثقة))^(١).

فذكرها وإن ضعفت روايته في أبي إسحاق السبيعي، إلا أن متابعة يوسف بن إسحاق له تقويه، ولا شك أن اجتماعهما على رواية هذا الوجه يقويه، ويضعف الوجه الأول الذي تفرد به أبو بكر بن عياش.

إذن فالصواب كما قال البخاري أن الصحيح عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن سهل بن حنيف الذي هو الوجه الثاني هنا.

وعلى هذا يكون الوجه الأول غير محفوظ لتفرد أبي بكر بن عياش به وهو وإن كان صدوقاً إلا أنه ربما غلط.

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ((ثقة وربما غلط)).

وقال الساجي: ((صدوق يهمل)).

وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: ((لو كان أبو بكر بن عياش حاضراً ما سألتُه عن شيء)).

وقال عنه ابن حجر: ((ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه))^(٢).

فالحل: أن المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه الثاني وهو كما قال البخاري، والحديث من وجهه الراجح فيه سعيد بن ذي حدان، ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره أيضاً ابن حبان في الثقات وقال: ((ربما أخطأ)).

وقال ابن المديني: ((في حديثه عن سهل بن حنيف في جعل الحج عمرة لا أدرى سمع من سهل ابن حنيف، أم لا، وهو رجل مجهول لا أعلم أحداً روى عنه إلا أبو إسحاق)).

وقال عنه ابن حجر: ((كوفي مجهول))^(٣).

فالحديث ضعيف الإسناد لحال سعيد بن ذي حدان والله أعلم.

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٤١١/٣٢)، تهذيب التهذيب (٣٥٩/١١)، التقريب (٧٨٥٦).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٢٩/٣٣)، تهذيب التهذيب (٣١١/١٢)، التقريب (٧٩٨٥).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٤٧٠/٣)، الجرح والتعديل (١٨/٤)، الثقات لابن حبان (٢٨٢/٤)، تهذيب الكمال (٤٢٤/١٠)، تهذيب التهذيب (٢٣/٤)، التقريب (٢٣٠٠).

والحديث ثابت في الصحيحين من غير هذا الوجه، فقد أخرج البخاري في صحيحه (٤٣٥٤)، ومسلم في صحيحه (٢٩٦٧) من طريق حميد الطويل، عن بكر بن عبدالله المزني، أَنَّهُ ذَكَرَ لَابْنَ عُمَرَ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ بِعُمْرَةَ وَحَجَّةً. فَقَالَ: ((أَهْلَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحَجِّ، وَأَهْلَلْنَا بِهِ مَعَهُ، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ، قَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً، وَكَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ هَدْيٌ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنَ الْيَمَنِ حَاجًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بِمِ أَهَلَلْتُ، فَإِنْ مَعَنَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: فَأَمْسِكْ، فَإِنْ مَعَنَا هَدْيًا)).

نهاية كتاب الحج وبنهايته تمت الرسالة بحمد الله

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

((الخاتمة))

في نهاية هذا البحث الذي أسأل الله أن يكون مباركاً وأن ينفع به، أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، أن يسر لي بمنه وفضله إتمام هذه الرسالة.

وقد تبين لي في نهاية هذا البحث مكانة علم العلل، وأنه من أدق علوم السنة، ومن أصعبها، فهو بحق مرتقى صعب، خاصة عندما تختلف كلمة الأئمة النقاد في حديث ما، وهو مع ذلك من الأهمية بمكان حيث لا غنى لمن أراد الترجيح، والنظر في الأسانيد، والأحاديث من معرفته، وفهم كلام أئمتها، خاصة في أحاديث الأحكام.

ويطيب ليراعي أن يسجل بعد هذا العمل المتواضع أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات وهي كالآتي:

١- فضل علم الأئمة المتقدمين على من بعدهم، وأن كلامهم هو المقدم في الحكم والتعليل لما حباهم الله من المعرفة، ولإدراكهم جمعاً من الرواة أو قريهم منهم..

٢- أن مصطلحات المتأخرين وتقسيماتهم لا يمكن أن يحاكم بها كلام الأئمة وأحكامهم، أو أن يفسر كلام الأئمة عليها؛ وإنما يستفاد منها من حيث الجملة، وإلا فلكل حديث نقد خاص ولكل إمام طريقته.

٣- من الواضح الجلي أن هذا الكتاب يشمل العلة بمعناها الواسع، سواء كان له تأثير، أم لا، وسواء كانت ظاهرة، أو خفية، ومن هنا كانت أغلب المسائل الواردة في هذا الكتاب ظاهرة بينة، وليست محلاً للاختلاف والجدل، ولكن في طياته من المسائل النافعة، والفوائد الظاهرة، والعلل الدقيقة، التي لا يدركها الباحث بنظره وفهمه هو، إلا أن يأخذ بيده إمام حاذق، كالبخاري - رحمه الله -.

٤- ظهور إمامة البخاري في هذا العلم وسبقه وعلو منزلته، وكذا إمامة أبي عيسى الترمذي وسعة علومه، وتفننه بالتصنيف.

٥- أن البخاري - رحمه الله - قد يستخدم بعض المصطلحات وقد يكون مراده منها في موضع، يختلف عن موضع آخر، وإن كان يغلب استعماله لها في معنى واحد مثل مصطلح: حسن، فيه نظر.

٦- يستعمل البخاري لفظ ((حسن)) ولكنه على طريقة المتقدمين حيث يستعملونها في الغالب لمعنى الغرابة والتفرد، وقد يقصد منها غير هذا المعنى، كالصحيح مثلاً.

- ٧- أن كثيراً من مسائل هذا الكتاب قد ذكرها الترمذي في كتابه الجامع .
- ٨- أن هذا الكتاب يعتبر مصدراً من مصادر الجرح والتعديل الأصلية المهمة سواء ما ذكره البخاري أو الترمذي.
- ٩- من خلال الدراسة تبين أن ما ذكره البخاري في أحكامه هو الصواب في الغالب الأعم، وهو الموافق أيضاً لأحكام الأئمة في الغالب، وما خالف فيه فإن لم يكن معه الصواب كان لكلامه قوة واعتباراً .
- ١٠- عناية الإمام البخاري بالتَّحَقُّق من سلامة المتن من التَّنَاقُض الَّذِي لا يمكن أن يوجد في الأخبار الصَّحِيحة، ودَقَّة نظره في هَذَا الباب.
- ١١- ومن الفوائد المهمة التي اتضحت لي خلال هذا البحث أن التوسع في تخريج الحديث المختلف فيه، وتأمّل طرقه المختلفة، يورث الباحث فوائد عديدة لا يمكن حصرها في هذه العجالة، ولكن من أهمها: إطلاع الباحث على المصادر المتنوعة، خاصة الكتب المسندة، ما كان منها مشهوراً، أو مغموراً، ومنها: الإطلاع على ألفاظ الأحاديث والمقارنة بينها، ومنها: تصحيح الكتب، وخاصة المطبوع منها، ومعرفة ما فيها من أخطاء، وهذه الأخطاء لا تتبين إلا بعد التوسع في التخريج والنظر في مصادر متعددة، ومنها ظهور أوجه أخرى جديدة في الاختلاف في الحديث قد لا تكون مذكورة في كتب العلل، ومنها جمع الحجج والبراهين لما يذكره الأئمة من العلل والاختلاف، سواء عند اتفاقهم على قول، أو اختلافهم على أقوال هذه أهم النتائج العامة على وجه الاختصار، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



الفهارس

وهي كالتالي:

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم .
- فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد.
- فهرس الرواة المترجمين .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾	٢٧٦	١١٦
سورة آل عمران		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	١٠٢	٣
سورة النساء		
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	١	٣
سورة الحجر		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٣
سورة الأحزاب		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	٧٠	٣
﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	٧١	٣

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٦١	البراء بن عازب	اجْعَلُوا حِجَّتَكُمْ، عُمْرَةً
٢٤٨	عائشة	أَحْرُورِيَّةُ أَنْتِ ! قَدْ كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٧٧	أبو سيارة	أَدَّ مِنْهُ الْعُشْرَ
١٢٨	ابن عباس	أَذُّوا زَكَاةَ صَوْمِكُمْ
١١٣	أبو هريرة	إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدِّقُ فَأَعْطِهِ صَدَقَتَكَ، فَإِنْ اعْتَدَى فَوَلِّهِ ظَهْرَكَ، وَلَا تَلْعَنَهُ
١٣٦ ، ١٣٥	أبو هريرة	إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صَفَّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنِّ
١٥٧	ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أُمَّكَ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا دَيْنٌ ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟
٣٤١	سودة بنت زمعة	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ، قَبْلَ مِنْهُ
٣٣٥	حصين بن عوف	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهُ
١٥٤	ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُخْتِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟
١٥٧	ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا
٣٣٩	ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّهَا دَيْنٌ، فَقَضَتْهُ

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
		عَنْهَا، أَكَانَ يُجْزَى عَنْ أُمِّهَا؟
٢٠٩ ، ٢١٣ ،	رافع بن خديج	أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ
١٠١	سعيد بن المسيب	أَقْرَكُمْ فِيهَا مَا أَقْرَكُمْ اللَّهُ ﷻ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ
١٩٠	عائشة	أَقْضِيَا يَوْمًا آخَرَ مَكَانَهُ
١٢٣	عمر بن العاص	أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
٣٢٣	نافع	أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَصْبَةِ
٣٣٨	ابن عباس	إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، فَلْتَحُجِّ رَاكِبَةً، وَلْتُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهَا
٣٣٨	ابن عباس	إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِ أُخْتِكَ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً
١٥٢	أبو سعيد الخير	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُتُبْ عَلَى اللَّيْلِ الصِّيَامَ فَمَنْ صَامَ فَلْيَتَعَنَّ، وَلَا أَجْرَ لَهُ
١١٨	عائشة	إِنَّ اللَّهَ لِيرَبِّي لِأَحَدِكُمْ التَّمْرَةَ وَاللُّقْمَةَ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ أَحَدٍ
١١٦	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ ...
٣١٥	ابن عباس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ
٣١٥	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ
١٢٣	عمرو بن	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فِجَاجِ مَكَّةَ:

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
	العاص	أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
٢٨٨	ابن عباس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ
٢٩٠	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ
٢٨٣، ٢٧٥	أبو رافع	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهِيَ حَالَالٌ
٢٣٩	أبو سعيد الخدري	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ
٩٥، ٩١	أنس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَنَّ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَسَقَى السَّيْحُ، وَسَقَى الْعَيْنُ الْعُشْرُ...
٣٢٢	ابن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبَطْحَاءِ، ثُمَّ هَجَعَ بِهَا هَجْعَةً، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ
٢٩٣، ٢٩٢	أبو يعلى	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ
٩٩	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ إِلَى الْيَهُودِ فَيَخْرُصُ النَّخْلَ...
٢٨٤	يزيد بن الأصم	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَالَالٌ
٣٢٧	الفضل بن عباس	أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَنِمٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ شَيْخٌ
١٧٠	أبو هريرة	أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَتَى أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَوْمُ سَنَةٍ
٣٢٠	طاوس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَّرَ الزِّيَارَةَ إِلَى اللَّيْلِ

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣١٩	ابن عمر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بَيْنِي
٢٦٦	زيد بن خالد الجهني	أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ لِي: اجْهَرُ بِالتَّلْبِيَةِ فَإِنَّهَا شِعَارُ الْحَجِّ
١٢٣	ابن عباس	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ...
٣١٣	ابن عباس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
٣١٠	عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً وَاحِدَةً
٩٩	عتاب بن أسيد	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ كُرُومَهُمْ وَتِمَارَهُمْ
١٤٢ ، ١٤١	أنس بن مالك	أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ
١٧٧	عائشة	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْبَلَ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَضَحَكَ
٣٤٠	عبدالله بن الزبير	إِنْ كُنْتُ أَكْبَرُ وَلَدِ أَيْكَ فَحَجَّ عَنْهُ
٣١٢	محمد بن إسحاق	أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ...
١٨	ابن عمر	بَنِي الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ...
١٠٥	عتاب بن أسيد	تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيئًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاتُ النَّخْلِ تَمْرًا
٣١٩	جابر	ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
		الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ
٢٥٧	أم سلمة	الْحَجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ
٣٣٥	حصين بن عوف	حُجَّ عَنْ أَبِيكَ
٣١٩	عائشة	حَجَّجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَفْضَنَّا يَوْمَ النَّحْرِ
١٤٣	أبو عمير بن أنس	حَدَّثَنِي عُمُومَتِي لِي مِنَ الْأَنْصَارِ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: أُغْمِيَ عَلَيْنَا هِلَالُ شَوَّالٍ، فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا
١١٤	أبو هريرة	حَقَّ عَلَى النَّاسِ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْمُصَدَّقُ أَنْ يُرْحَبُوا بِهِ وَيُخْبَرُوهُ بِأَمْوَالِهِمْ
٣١٠	عائشة	خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفَ حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي قَالَ مَا لَكَ أَنْفَسْتَ
٣٠٦	أبو هريرة	ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمَّنْ اعْتَمَرَ مِنْ نِسَائِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ
٦٦	الصنابح	رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً مُسِنَّةً
٣٠٢	عبدالله بن حنظلة	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى نَاقَةٍ
٢٤٢، ٢٤٣	أبو سعيد الخدري	رخص رسول الله ﷺ في القبله للصائم، ورخص في الحجامه للصائم
١٥٦	ابن عباس	صُومِي عَنْ أُخْتِكَ

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٤٦	أبو هريرة	الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِّمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ
٢٥١	عبدالله بن مسعود	الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ الصَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ
٢٠٢ ، ٢٠١	ابن عمر	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ
٩٥	أنس	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ، وَفِيْمَا سُقِيَ بِالْدَّوَالِي وَالسَّوَانِي وَالْعُرُوبِ وَالنَّاضِحِ نِصْفَ الْعُشْرِ
٢٥٤	عائشة	الْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يُضَحِّي النَّاسُ
٦٢	أبو ذر	فِي الْإِبِلِ صَدَقْتُهَا، وَفِي الْبُرِّ صَدَقْتُهُ
٦٩	عبدالله بن مسعود	فِي ثَلَاثِينَ مِنْ الْبَقَرِ تَبِيعٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ
٧٧	ابن عمر	فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزُقٍ زُقٌّ
٩٢ ، ٩١	أبو هريرة	فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ ...
١٧٥	ميمونة ابنة سعد	قَدْ أَفْطَرَا
٣٢٩	ابن عباس	كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ
٣٣٠	الفضل بن عباس	كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ
١٠٠	عائشة	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
		إِلَى يَهُودٍ خَيْرَ فَيْخَرِصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ أَوَّلَ الثَّمَرِ
٣٢١	ابن عمر	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ
١٨٢	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يِيَّاشِرْنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِرْبِهِ
١٧٥	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ
١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُصْبِحُ صَائِمًا ثُمَّ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ فَتَلْقَاهُ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ فَيَقْبَلُهَا ثُمَّ يُصَلِّي
٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٤	رافع بن خديج	كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ
٢٤٧	عائشة	كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّيَامِ، وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ
٢٠٦	عمران بن حصين	لَا صَامَ، وَلَا أَفْطَرَ
٨٦	حرب بن عبيد الله الثقفي عن جده	لَا، إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى النَّصَارَى، وَالْيَهُودِ
٢٦١	أنس بن مالك	لَبَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا فَقَالَ: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ
٨٤	حرب بن عبيد الله الثقفي	لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
	عن جده	
٧٣	أبو هريرة	لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ
٢٠٥	ابن عباس	مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بَشْيَءٍ
١٣١	عائشة	مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةُ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتُهُ
١٣٩	أبو سعيد الخدري	مَا صُئِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ
١٣٩	أبو هريرة	مَا صُئِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُئِمْنَا ثَلَاثِينَ
٢٠٤	أبو هريرة	مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ التَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ وَالْتَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ
٢٠٥	ابن عمر	مَا مِنْ أَيَّامٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ....
٢٣٩	أنس بن مالك	مَرَّ بَنَا أَبُو طَيْبَةَ فِي رَمَضَانَ فَقُلْنَا: مَنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: حَجَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
١١٠	أنس بن مالك	الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا
١٦٧ ، ١٧٣	أبو هريرة	مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ لَمْ يَقْضِهِ وَإِنْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ
١٦١ ، ١٦٥	أبو هريرة	مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيُّءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.....

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٦٠	البراء بن عازب	مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً
٣٥٥	الحجاج بن عمرو	مَنْ كُسِرَ أَوْ عُرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى
١٨٣	حفصة	مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ
٣٦٤	ابن عمر	مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً
٢٤٩	عائشة	مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومُونَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ
١٤٥	أنس بن مالك	مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فَلْيُفْطِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ
٢٣٢	نافع	نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، ...
١٥٦	ابن عباس	نَعَمْ، فَذَيْنِ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى
١٣٣	عبدالله بن أبي أوفى	نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ
٣٣٦ ، ٣٣٧	سنان بن عبدالله الجهمي عن عمته	هَلْ تَسْتَطِيعِينَ أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا؟

ثالثاً: فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد

الراوي	الحديث	الصفحة
ابن عباس	أَدُّوا زَكَاةَ صَوْمِكُمْ	١٢٨
ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أُمَّكَ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا دَيْنٌ ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟	١٥٧
ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُخْتِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟	١٥٤
ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا	١٥٧
ابن عباس	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّهَا دَيْنٌ، فَقَضَتْهُ عَنْهَا، أَكَانَ يُجْزَى عَنْ أُمِّهَا؟	٣٣٩
ابن عباس	إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئاً، فَلْتَحُجَّ رَاكِبَةً، وَلْتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهَا	٣٣٨
ابن عباس	إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِ أُخْتِكَ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً	٣٣٨
ابن عباس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ	٣١٥
ابن عباس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ	٢٨٨
ابن عباس	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ...	١٢٣
ابن عباس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ	٣١٣
ابن عباس	صُومِي عَنْ أُخْتِكَ	١٥٦
ابن عباس	كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ	٣٢٩

الراوي	الحديث	الصفحة
ابن عباس	مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ	٢٠٥
ابن عباس	نَعَمْ، فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى	١٥٦
ابن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبُطْحَاءِ، ثُمَّ هَجَعَ بِهَا هَجْعَةً، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ	٣٢٢
ابن عمر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى	٣١٩
ابن عمر	بني الإسلام على خمس...	١٨
ابن عمر	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ	٢٠١ ، ٢٠٢
ابن عمر	فِي كُلِّ عَشْرَةٍ أَزُقُّ زِقُّ	٧٧
ابن عمر	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ	٣٢١
ابن عمر	مَا مِنْ أَيَّامٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ	٢٠٥
ابن عمر	مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً	٣٦٤
أبو ذر	فِي الْإِبِلِ صَدَقْتُهَا، وَفِي الْبُرِّ صَدَقْتُهُ	٦٢
أبو رافع	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهِيَ حَالِلٌ	٢٧٥ ، ٢٨٣

الراوي	الحديث	الصفحة
أبو سعيد الخدري	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ	٢٣٩
أبو سعيد الخدري	رخص رسول الله ﷺ في القبلة للصائم، ورخص في الحجامه للصائم	٢٤٢، ٢٤٣
أبو سعيد الخدي	مَا صُمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ	١٣٩
أبو سعيد الخير	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبْ عَلَيَّ اللَّيْلِ الصِّيَامَ فَمَنْ صَامَ فَلْيَتَعَنَّ، وَلَا أَجْرَ لَهُ	١٥٢
أبو سيارة	أَدَّ مِنْهُ الْعُشْرَ	٧٧
أبو عمير بن أنس	حَدَّثَنِي عُمُومَتِي لِي مِنَ الْأَنْصَارِ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: أَعْمِيَ عَلَيْنَا هَلَالُ شَوَّالٍ، فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا	١٤٣
أبو هريرة	إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدِّقُ فَأَعْطِهِ صَدَقَتَكَ، فَإِنْ اعْتَدَى فَوَلِّهِ ظَهْرَكَ، وَلَا تَلْعَنَهُ	١١٣
أبو هريرة	إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنِّ	١٣٥، ١٣٦
أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ ...	١١٦
أبو هريرة	أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَتَى أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَوْمُ سَنَةٍ	١٧٠
أبو هريرة	حَقُّ عَلَى النَّاسِ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْمُصَدِّقُ أَنْ يُرَحِّبُوا بِهِ وَيُخْبِرُوهُ بِأَمْوَالِهِمْ	١١٤
أبو هريرة	ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمَّنْ اعْتَمَرَ مِنْ نِسَائِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ	٣٠٦
أبو هريرة	الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ	٣٤٦

الراوي	الحديث	الصفحة
	الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ	
أبو هريرة	فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ ...	٩١ ، ٩٢
أبو هريرة	لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ	٧٣
أبو هريرة	مَا صُئِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُئِمْنَا ثَلَاثِينَ	١٣٩
أبو هريرة	مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ التَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ	٢٠٤
أبو هريرة	مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ لَمْ يَقْضِهِ وَإِنْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ	١٦٧ ، ١٧٣
أبو هريرة	مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ	١٦١ ، ١٦٥
أبو يعلى	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ	٢٩٢ ، ٢٩٣
أم سلمة	الْحَجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ	٢٥٧
أنس بن مالك	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَنَّ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَسَقَى السَّيْحُ، وَسَقَى الْعُيُونُ الْعُشْرُ ...	٩١ ، ٩٥
أنس بن مالك	أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَالِ	١٤١ ، ١٤٢
أنس بن مالك	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالْدَّوَالِي وَالسَّوَانِي وَالْعُرُوبِ وَالنَّاضِحِ نِصْفَ الْعُشْرِ	٩٥

الراوي	الحديث	الصفحة
أنس بن مالك	لَبَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا فَقَالَ: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ	٢٦١
أنس بن مالك	مَرَّ بِنَا أَبُو طَيْبَةَ فِي رَمَضَانَ فَقُلْنَا: مَنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: حَجَّمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ	٢٣٩
أنس بن مالك	الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعِيهَا	١١٠
أنس بن مالك	مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فَلْيَفْطُرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلْيَفْطُرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ	١٤٥
البراء بن عازب	اجْعَلُوا حِجَّتَكُمْ، عُمْرَةً	٣٦١
البراء بن عازب	مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلْ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً	٣٦٠
جابر	ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ	٣١٩
الحجاج بن عمرو	مَنْ كُسِرَ أَوْ عُرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى	٣٥٥
حرب بن عبيدالله الثقفي عن جده	لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ	٨٤
حرب بن عبيدالله الثقفي عن جده	لَا، إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى النَّصَارَى، وَالْيَهُودِ	٨٦
حصين بن عوف	حُجَّ عَنْ أَبِيكَ	٣٣٥
حصين بن عوف	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهُ	٣٣٥
حفصة	مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ	١٨٣

الراوي	الحديث	الصفحة
رافع بن خديج	أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ	٢٠٩ ، ٢١٣
رافع بن خديج	كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَتَمَنُّ الْكَلْبِ خَبِيثٌ	٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤
زيد بن خالد الجهني	أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ لِي: اجْهَرِ بِالتَّلْبِيَةِ فَإِنَّهَا شِعَارُ الْحَجِّ	٢٦٦
سعيد بن المسيب	أَقْرَأْتُكُمْ فِيهَا مَا أَقْرَأَكُمْ اللَّهُ وَبِكُلِّ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ	١٠١
سنان بن عبد الله الجهني عن عمته	هَلْ تَسْتَطِيعِينَ أَنْ تَمْشِي عَنْهَا؟	٣٣٦ ، ٣٣٧
سودة بنت زمعة	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتُهُ عَنْهُ، قُبِلَ مِنْهُ	٣٤١
الصنابح	رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلٍ الصَّدَقَةَ نَاقَةً مُسْنَةً	٦٦
طاوس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ الزِّيَارَةَ إِلَى اللَّيْلِ	٣٢٠
عائشة	أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ ! قَدْ كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٢٤٨
عائشة	أَقْضِيَا يَوْمًا آخَرَ مَكَانَهُ	١٩٠
عائشة	إِنَّ اللَّهَ لَيُرِي لَأَحَدِكُمُ الثَّمَرَةَ وَاللَّقْمَةَ كَمَا يُرِي أَحَدَكُمْ فَلَوَهُ أَوْ فَصِيلُهُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ أَحَدٍ	١١٨

الراوي	الحديث	الصفحة
عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ	٣١٥
عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ	٢٩٠
عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ إِلَى الْيَهُودِ فَيَخْرِصُ النَّخْلَ...	٩٩
عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقَرَةً وَاحِدَةً	٣١٠
عائشة	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَضْحَكُ	١٧٧
عائشة	حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَفْضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ	٣١٩
عائشة	خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفٍ حَضَّتْ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي قَالَ مَا لَكَ أَنْفِسْتَ	٣١٠
عائشة	الْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يُضْحِي النَّاسُ	٢٥٤
عائشة	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ فَيَخْرِصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ أُولَ الثَّمَرِ	١٠٠
عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبَاشِرُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ	١٨٢
عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ	١٧٥
عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُصْبِحُ صَائِمًا ثُمَّ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ فَتَلْقَاهُ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ فَيَقْبَلُهَا	١٧٦ ، ١٧٧ ،

الراوي	الحديث	الصفحة
	ثُمَّ يُصَلِّي	١٧٨
عائشة	كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقِضَاءِ الصَّيَامِ، وَلَا يَأْمُرُنَا بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ	٢٤٧
عائشة	مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةُ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتُهُ	١٣١
عائشة	مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومَنَّ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ	٢٤٩
عبدالله بن أبي أوفى	نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ	١٣٣
عبدالله بن الزبير	إِنْ كُنْتَ أَكْبَرُ وَلَدِ أَبِيكَ فَحُجَّ عَنْهُ	٣٤٠
عبدالله بن حنظلة	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى نَاقَةٍ	٣٠٢
عبدالله بن مسعود	الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ الصَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ	٢٥١
عبدالله بن مسعود	فِي ثَلَاثِينَ مِنْ الْبَقَرِ تَبِيعُ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ	٦٩
عتاب بن أسيد	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ كُرُومَهُمْ وَنِمْارَهُمْ	٩٩
عتاب بن أسيد	تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاتُ النَّخْلِ تَمْرًا	١٠٥
عمران بن حصين	لَا صَامَ، وَلَا أَفْطَرَ	٢٠٦
عمرو بن العاص	أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ	١٢٣
عمرو بن العاص	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فِجَاجِ مَكَّةَ: أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ	١٢٣
الفضل بن عباس	أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،	٣٢٧

الراوي	الحديث	الصفحة
	إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ شَيْخٌ	
الفضل بن عباس	كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ تَسْتَفْتِيهِ	٣٣٠
محمد بن إسحاق	أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ...	٣١٢
ميمونة ابنة سعد	قَدْ أَفْطَرَا	١٧٥
نافع	أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَصْبَةِ	٣٢٣
نافع	نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يُصَلِّي بِهَا	٢٣٢
يزيد بن الأصم	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ	٢٨٤

رابعاً: فهرس الرواة المترجمين^(١)

العلم	الصفحة
أبان بن أبي عياش	٩٥ ، ٩٨ *
إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري	٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ *
إبراهيم بن محمد بن الحارث أبو إسحاق الفزاري	١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ * ، ٢٥٠
أبو المطوس	١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ * ، ١٧٤
أبو بكر بن أبي شيبة	٢١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٧ * ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥
أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة العامري المدني	٢٤٩ ، ٢٥٠ *

(١) علامة (*) تشير إلى الموضع الذي وردت فيه الترجمة .

٩٥، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨*، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢	أبو بكر بن عياش
٨١، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩*، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٨، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٤، ٢٥٦، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٤٦، ٣٤٨	أبو داود الطيالسي
١٤١، ١٤٣، ١٤٤*	أبو عمير بن أنس بن مالك الأنصاري
١٣٣، ٢٠٤*	أحمد بن محمد بن نيزك البغدادي
١٨١، ٢٧١*، ٣٤٩	أسامة بن زيد الليثي
١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩*	إسحاق بن حازم
١٠٥، ١٠٧، ١٠٨*	إسحاق بن محمد بن أبي فروة الفروي
٦٦، ٦٧*، ١٣٣، ٣٦١	إسماعيل بن أبي خالد
٣٠٩*، ٣١٠	إسماعيل بن عبدالله بن سماعة
٩٥، ٩٧، ١٠٦، ١٠٧*، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٤٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٧، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٥٥	إسماعيل بن عليّة
٧٨، ٨٠*	إسماعيل بن محمد بن يوسف
٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨*	أنس بن عياض بن ضمرة أبو ضمرة

٧٤، ٧٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٢*، ١٦٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٥، ٣٤٦	أيوب السخيتاني
١٨١، ١٨٢*	أيوب بن خالد = أبو يزيد الضني
٢٤٩، ٢٥٠*	أيوب بن واقد أبي الحسن الكوفي
١٠٦، ١٠٧*، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ٢٠٥، ٣٢٦	بشر بن الفضل الرقاشي
٩٢، ٩٣*، ٩٤	بكير بن عبدالله بن الأشج
١٢٠، ١٦٦، ١٩٢، ١٩٩، ٢١٥، ٢١٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥*، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩	جرير بن حازم
٨٦، ٨٧، ٨٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣*	جرير بن عبد الحميد
٩٢، ٩٣*	الحارث بن أبي ذباب
١٧٩، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨*، ٣٥٩	حجاج بن أبي عثمان: ميسرة، = حجاج الصواف أبو الصلت
١٩٥*	الحجاج بن أرطاة
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤*، ٣٠٥	الحسن بن سوار الخراساني، أبو العلاء البغوي المروذي
٣٣٠، ٣٣٤*	حكيم بن حكيم بن عباد بن عباد بن حنيف بن واهب بن العكيم الأنصاري الأوسى المدني

١٣، ١١٧، ١١٨، ١١٩، *١٤٦، ١٤٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، *٢٨٥، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١	حماد بن زيد
١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، *٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٦٤	حميد بن أبي حميد الطويل البصري، أبو عبيدة الخزاعي = حميد الطويل
١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢١٥، ٣٢٢، ٣٢٣، *٣٤	خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد بن سفيان بن مسعود الهجيمي = أبو عثمان البصري
٦٩، ٧٠، *٧١، ٧٢	خُصيف بن عبدالرحمن الجزري أبو عون
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، *٢٧٤	خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري الخزرجي
١١٧، ١١٨، ١١٩، ٢١٦، ٢١٨، *٢٢٤	داود بن أبي هند
٣٠٦، ٣٠٧، *٣٠٨	داود بن رشيد
٢١٧، *٢٢٧	راشد بن داود الصنعاني
١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، *١٥١	الرباب بنت صليح
*٢٤٠	الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي

السعدي	
الربيع بن نافع	٢١٠، ٢١٢*
زائدة بن قدامة الثقفي	١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ٢١٦، ٢٢٣*
زكريا بن أبي زائدة	٣٦١، ٣٦٢*
زهير بن معاوية	١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٦١، ٢٦٣*، ٢٦٦، ٣٤٩
زيد بن جبير بن حرملة	١٧٥، ١٨١، ١٨٢*
سالم بن نوح العطار	١٢٣، ١٢٤، ١٢٥*
سعيد بن أبي عروبة	٣٥، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨*، ١٧٦، ٢٠٦، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤
سعيد بن إياس الحريري	١٣٩، ١٤٠، ٢٠٦، ٢٠٨*
سعيد بن ذي حدان	٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣*
سعيد بن شرحبيل	١٨٤، ١٨٨، ١٨٩*
سعيد بن عامر الضبعي	٩١، ٩٥، ٩٦*، ٩٧، ٩٨، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٨، ١٧٠
سعيد بن عبدالرحمن المخزومي	٣٢٨، ٣٣٣*
سفيان الثوري	٨١، ٨٥، ١١٧، ١١٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٢

٢٠٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، *٣٤٤، ٣٥٣	
٢١٦، ٢١٨، *٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٥٦	سفيان بن حبيب البصري
٣٥، ٧٥، ١٠٢، ١٤٦، ١٤٩، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٥، *٢٢٠، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٨	سفيانُ بن عيينة
٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، *٢٧٨، ٣٤٨، ٣٤٧	سليمان بن بلال التميمي
١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، *١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٣٣٤، ٣٣٥	سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي = أبو خالد الأحمر
*٢٣٧	سليمان بن عبدالرحمن بن عيسى التميمي
٧٧، *٨٢، ٢٧٧	سليمان بن موسى القرشي الأموي
١١٠، *١١١، ١١٢	سنان بن سعد
٧٣، ٧٤، *٧٥، ٧٦، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٠	سهيل بن أبي صالح: ذكوان السمان، أبو يزيد المدني

٦٩، *٧٠، ٧٢، ١٣٨، ١٤٧، ١٤٩، ١٧٦، ٢٣٨، ٣٣٧،	شريك بن عبدالله القاضي
٧١، ٨٩، ٩٨، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، *١٥٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣١١، ٣٤٢، ٣٤٨	شعبة بن الحجاج
٢١٧، *٢٢٧، ٢٢٨،	شهر بن حوشب
*٢١٨، ٢٢٥،	شيبان النحوي
١٧٨، ١٨٥، ١٨٦، *١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٧، ١	صالح بن أبي الأخضر
٧٧، ٧٨، *٧٩، ٨٠،	صدقة بن عبدالله السمين الدمشقي
٦٢، ٦٣، ٢٣٢، ٢٩٠، *٢٩١، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٥٦،	الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل البصري
٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٠، *٣٣٣	طاووس بن كيسان

٧٨، ٧٩*، ٨٠	طلحة بن زيد القرشي أبو مسكين
١١٣، ١١٤، ١١٥*، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧	عاصم الأحول
٩١، ٩٢، ٩٣*	عاصم بن عبدالعزيز الأشجعي المدني
٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢١*	عاصم بن هلال البارقي
٧٠*، ٧١	عامر بن عبدالله بن مسعود أبو عبيدة
٢٥١، ٢٥٢*، ٢٥٣	عامر بن مسعود
١٩٣، ١٩٤*	عباد بن العوام
٢٢٠*	عباد بن ريجان بن سعيد المثنى
١٦٢، ١٦٣، ١٦٥*، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٠	عباد بن كثير
١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠*، ٢٢١	عباد بن منصور الناجي
١٢٤، ١٢٥*	العباس بن ميناء
٣٠١*	عبد الحميد بن جبير بن شيبه بن عثمان بن أبي طلحة القرشي العبدري الحنظلي المكي
١٠٧، ١٠٨، ٢١٨*، ٢٢٥	عبد الرحمن الأوزاعي
١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩*	عبد الرحمن الأيامي
١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨	عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بعباد

١٠٩*، ١٨٥، ١٨٦، ٣٢٦، ٣٢٩	
١٩٢، ٢٧٢، ٣٣٠، ٣٣٤*	عبدالرحمن بن الحارث بن عياش المخزومي أبو الحارث المدني
٦٧، ١٤٦، ١٤٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤*، ٣٣٤، ٣٣٥	عبدالرحيم بن سليمان
٦٤، ٧٣، ٧٤، ٨١، ٨٢، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩*، ٣١٣، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٥٩	عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم، اليمني، أبو بكر الصنعاني
٦٩، ٧٠*، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩	عبدالسلام بن حرب
١١٨، ١٢٠*، ٢٠٦	عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد التميمي
١١٧، ١١٨، ١١٩، ٣٢٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣*، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١	عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي أبو عبدالصمد البصري
١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩	عبدالله بن أبي بكر بن حزم

١٩٠، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، *٢٧٣	
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، *٢٧١، ٢٧٢	عبدالله بن أبي لبيد المدني أبو المغيرة
٢٩٣، ٢٩٤، *٢٩٨	عبدالله بن الوليد بن ميمون بن عبدالله القرشي الأموي، أبو محمد المكي، المعروف بالعدني
٢٢٢، *٢٢٦	عبدالله بن زيد بن عمرو أبو عامر الجرمي
١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، *١٦٥	عبدالله بن سعيد المقبري
١٠٠، *١٠٣، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١٢٦، ١٨٤، ٢٨٥	عبدالله بن لهيعة
٧٣، *٧٤	عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد
٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، *٢٧٢	عبدالمملك بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي المدني
٣٥، ٦٢، ٦٣، * ٦٤، ٦٥، ٧٤، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١	عبدالمملك بن عبدالعزيز بن جريح القرشي الأموي = ابن جريح
*١٢٠، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤	عبد الوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي

٢٦٠،	
١١٨، ١١٩*، ١٢٤، ١٢٥، ٢٦٠، ٢٧١،	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف
٢١٢*	عبيد بن شريك
٢١٢*	عبيد الله بن فضالة
٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣*	عبيدة بن حميد الحذاء
٢٤٧*، ٢٤٨،	عبيدة بن معتب الضبي أبو عبد الكريم الضرير
٢٩٥*	عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي مولا هم، أبو الحسن بن أبي شيبه الكوفي
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤*، ٣٠٥،	عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي
١٦٢، ١٦٣*، ٢٨٣،	علي بن الحسن بن سليمان = أبو الشعثاء
٢٣٩، ٢٤٢، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦*	علي بن داود = أبو المتوكل الناجي الساجي البصري
١٢٣، ١٢٤، ١٢٥*	علي بن صالح المكي
٢١٠، ٢١٢*	عمار بن مطر الرهاوي
٢٣٥*	عمر البصري
١٢٤، ١٢٥*، ٢٩٢، ٢٩٥،	عمر بن هارون البلخي
٥٦، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦*، ١٢٧،	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي
٣٦، ٧٤، ٢١١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٩٠، ٢٩١*	عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري

٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦*	عمرو بن ميمون بن مهران
٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣*	فضيل بن عياض التميمي الزاهد
٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩*	القاسم بن الفضل بن معدان بن قريط الحداني
١٣٩، ١٤٠*	القاسم بن مالك المزني، أبو جعفر الكوفي
١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢*	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي
٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦*	قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي، أبو عامر الكوفي
٩١، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨*، ١٤١، ١٤٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٦٣، ٢٧٨، ٢٨٥	قتادة بن دعامة السدوسي
١٣٦، ١٣٧، ١٣٨*	قطبة بن عبدالعزيز الحماني
٦٦، ٦٧، ٦٨*	قيس بن أبي حازم: حصين البجلي الأحمسي، أبو عبدالله الكوفي
٢٤٠، ٢٤١*	ليث بن أبي سليم
٩٣*، ٩٤، ١١٠، ١١١، ١٨٤، ١٨٨، ٢١٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٨٥، ٣٢٨، ٣٣٠	الليث بن سعد

٣٠٠ ، ٢٩٩* ، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٥١ ، ٣١٧ ،	مؤمل بن إسماعيل البصري العمري، أبو عبد الرحمن
١٨٩ ، ١٨٠ ، ١٠١ ، ٣٩ ، ٣٥ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨* ، ٣٢٩ ،	مالك بن أنس
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢* ،	مالك بن يحيى بن مالك بن كثير بن راشد الهمداني
١٢٦ ، ٧٤ ، ٧٦* ،	مثنى بن الصباح الأبنائي اليماني أبو عبد الله
٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٤* ،	المثنى بن سعيد الطائي = أبو غفار
٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨* ،	مُجالد بن سعيد الهمداني أبو عُمَر الكوفي
١٠٥ ، ١٠٩* ،	محمد الزهري ابن أخي ابن شهاب الزهري
٢٢٣* ، ٢٦٢ ،	محمد بن أبي عدي
٩٥ ، ٩٧* ،	محمد بن أبي نعيم الواسطي
١٦٦ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٣١٢* ، ٣١٣ ،	محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطليبي
١٩٥* ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٦٥ ،	محمد بن الزبرقان = أبو همام
٢١٢* ، ١٦٢ ،	محمد بن المبارك
٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤* ،	محمد بن راشد التميمي البصري المكفوف
٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩* ،	محمد بن صالح التمار
٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢* ، ٢٧٨ ،	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

٦٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ *	محمد بن عبيد المحاري
١٣١ ، ١٣٢ *	محمد بن عثمان بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي القرشي
٢١٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ *	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ أبو جعفر الباقر
١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ * ، ١٠٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧	محمد بن عمر الواقدي
١١٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ * ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦	محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي
١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٥٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ *	محمد بن كثير العبدي البصري
١٦٨ ، ٢٥١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ * ، ٣٠٠	محمد بن كثير العبدي البصري
١٣٣ *	محمد بن كثير القرشي أبو إسحاق
٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ * ، ٣٣٨ ، ٣٣٩	محمد بن كريب بن أبي مسلم القرشي الهاشمي
٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ * ، ٣١٩	محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، مولى حكيم بن حزام = أبو الزبير
٣٠٦ ، ٣٠٨ * ، ٣٢١ ، ٣٢٢	محمد بن مهران
٨٥ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ * ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣١	محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم، أبو عبدالله الفريابي
٩٣ ، ٩٤ * ، ٢٥٣	مخرمة بن بكير بن عبدالله بن الأشج
٧٠ *	مسعود بن سعد الجعفي

٢٧٧*	مصعب الزهري
٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٧٨*، ٢٧٩، ٢٨٠	مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي
٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣*	المطلب بن عبدالله بن حنطب
١٧٦، ١٧٨، ٢١٢، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨*، ٣٥٩	معاوية بن سلام
٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠*، ٢٧١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧*	معاوية بن هشام الأسدي مولا هم، القصار، أبو الحسن الكوفي
٧٣، ٧٤*، ٧٥، ١٠١، ١٠٢، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨	معمر بن راشد الأزدي الحداني
١٨٥، ١٨٦، ٢٧٧*	معن بن عيسى المدني الفزاز
٢٠٠، ٢٠٢*	المفضل بن صدقة
١٨٤، ١٨٨*	المفضل بن فضالة
٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤*	منصور بن المعتمر
٢١٦، ٢١٨، ٢٢٤*	منصور بن زاذان

موسى بن سلمة بن المُحَبَّق الهذلي البصري	٣٣٨، ٣٣٩*
موسى بن عبيدة بن نَشِيط بن عمرو بن الحارث الربذي، أبي عبدالعزيز المدني	٦٣، ٦٤*، ٦٥، ٦٦، ٣٠٠، ٣٣٤، ٣٣٦
موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي المطرفي، أبو محمد المدني	١٠١، ١٠٢، ١٧٦، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١*
موسى بن مسعود النهدي البصري أبو حذيفة	٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٨*، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٤٠، ٣٤٢
موسى بن يسار الأردني	٧٧، ٧٨*، ٧٩، ٨٠
نوح بن ميمون بن عبد الحميد أبو سعيد البغدادي المعروف بالمضروب	٣١٥، ٣١٦، ٣١٧*، ٣٢٢،
هشام الدستوائي	١٧٥، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٥، ٢١٨*، ٢١٩، ٢٢٥، ٣٥٨
هشام بن حسان الأزدي القردوسي	٣٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦*، ٢١٥، ٢١٧، ٣٥١، ٣٥٢
هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال الظفري، أبو الوليد الدمشقي	٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨*، ٣٠٩،
همام بن يحيى البصري	٩٥، ٩٦، ٩٨، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٢٧*، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥
واصل بن عبد الرحمن أبو حرة	٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٧*

١٤، ٣٥، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٥، *٩٦، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٦٧، ١٦٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣١٩، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٧،	وكيع بن الجراح
٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦، *٢٨٧،	الوليد بن زوران الحبيب
٢١٥، ٢١٧، *٢٢١، ٢٣٧، ٢٦٦،	وهيب بن خالد
*٢٧٧،	يحيى الليثي
٣٣٠، ٣٣١، *٣٣٣،	يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي البصري النحوي
٢٥٤، *٢٥٥، ٣٤٨،	يحيى بن اليمان العجلي الكوفي
١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، *١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ٢٨٥،	يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري
٣٢٨، ٣٣١، ٣٤٦، *٣٥٠،	يحيى بن حكيم المقوم أبو سعيد البصري
١٩، ٣٥، ٦٤، ٦٨، ٧١، ١٠٢، ١١٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٤١، ١٤٢، ١٥٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ٢١٤، ٢٣٢، *٢٣٧، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣٠١، ٣١٦،	يحيى بن سعيد القطان

٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٣	
١٦٢، ١٦٣*	يحيى بن سليمان الجعفي = أبو سعيد الجعفي
٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩*	يزيد بن الأصم العامري البكائي، أبو عوف الكوفي
١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣*، ١٧٤	يزيد بن المطوس
١٠٦، ١٠٧*، ١٩٩، ٢١٥	يزيد بن زريع العيشي
١٥٢، ١٥٣*	يزيد بن سنان التميمي = أبو فروة الرهاوي
١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٦٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢*، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٧٢، ٣٥٦	يزيد بن هارون السلمي
٣٦١، ٣٦٢*، ٣٦٣	يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي
٣٢٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤*	يوسف بن الزبير القرشي الأسدي المكي
٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠*	يوسف بن السفر = أبو الفيض الدمشقي، كاتب الأوزاعي
١١٧، ١١٨، ١٢١، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧*، ٢٣٨	يونس بن عبيد

خامساً: فهرس المراجع والمصادر

أولاً: المراجع المطبوعة:

١. اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، دار الوطن، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٢. الأحاديث التساعية لابن جماعة المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) تحقيق: عبد الجواد خلف الناشر: البيان
٣. الأحاديث التي بين أبو داود في سننه نعارض الرفع والوقف فيها، دراسة وتخريجاً، للدكتور محمد الفراج .
٤. الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالحسن أو أهلها بالإرسال أو الاضطراب أو نفي السماع، لـ/ سامي بن أحمد خياط، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى .
٥. أحاديث الشاموخي، لأبي علي الحسن بن علي بن محمد بن موسى الشاموخي المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري الناشر: دار ابن حزم - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م
٦. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي المشهور بالضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة، مدينة النشر: مكة المكرمة، سنة النشر: ١٤١٠ هـ، الطبعة الأولى.
٧. أحاديث محمد بن هشام بن ملاس النميري وهي سباعيات أبي المعالي الفراوي المؤلف: عبد المنعم بن عبد الله ابن فقيه الحرم أبي عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد النيسابوري، أبو المعالي الفراوي، الصاعدي، الشافعي (المتوفى: ٥٨٧هـ)

علق عليها وخرج نصوصها: يحيى بن عبد الله البكري الشهري الناشر: أضواء السلف، الرياض - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٨. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للحافظ الإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، بترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٠٧ هـ .

٩. أحكام القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ، تحقيق : الدكتور سعد الدين أونال، الناشر : مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي ، استانبول، الطبعة : الأولى

١٠. أحكام القرآن للجصاص، لأحمد بن علي المكي بأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي، الناشر : دار احياء التراث العربي — بيروت، سنة الطبع : ١٤٠٥ هـ

١١. أخبار رويت في مناسك الحج تحقيقاً وتخريجاً ودراسة، للككتور تركي الغميز.

١٢. أخبار مكة في قدس الدهر وحديثه، أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر — بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ .

١٣. الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: بدر عبد الله البدر الناشر: دار ابن حزم - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م

١٤. أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً في أربعين لابن المقرب جمعها الشيخ الإمام: أحمد بن المقرب البغدادي (المتوفى: ٥٦٣هـ) تحقيق: صلاح بن عياض الشلاحي الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -

١٩٩٩ م

١٥. الأربعون حديثاً من المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) من تخريجه لشيخه الفراوي دراسة وتحقيق: أبو علي طه بو سريح الناشر: (بدون) الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

١٦. الأربعون لابن المقرئ (مطبوع ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية) المؤلف: أبو بكر بن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ) اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة الناشر: مكتبة العبيكان، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

١٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ .

١٨. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك بالإيجاز والاختصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

١٩. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النشر: دار الجليل، مدينة النشر: بيروت، سنة النشر: ١٤١٢، الطبعة الأولى .

٢٠. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .

٢١. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ .
٢٢. أطراف الغرائب والأفراد، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٢٣. إطراف المُسندِ المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لأحمد بن حَجَر العسقلاني، الناشر: دار ابن كثير - بيروت
٢٤. الإغراب، الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض، للنسائي، تحقيق: أبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
٢٥. الإقناع لابن المنذر ، أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين الناشر: (بدون) الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ
٢٦. الإقناع لابن المنذر المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين الناشر: (بدون) الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ
٢٧. الإكمال في رفع الارتياح عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، لـ / علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ .
٢٨. الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: مقبل بن هادي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية .

٢٩. الأم، لأبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٣٠. أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ — ١٩٩٧ م

٣١. أمالي ابن سمعون، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية .

٣٢. أمالي أبي إسحاق، لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحيم محمد بن أحمد القشقرى الأستاذ المشارك بكلية الحديث والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ — ١٩٩٩ م

٣٣. أمالي الباغندي المؤلف: الباغندي الكبير محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، أبو بكر الباغندي، والد الحافظ محمد بن محمد الباغندي (المتوفى: ٢٨٣ هـ) تحقيق: أشرف صلاح علي الناشر: مؤسسة قرطبة، مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٣٤. أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي، تحقيق د. إبراهيم القيسي، الناشر المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم، سنة النشر ١٤١٢ هـ، مكان النشر عمان - الأردن ، الدمام .

٣٥. الأموال لابن زنجويه المؤلف: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١ هـ) تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود الناشر: مركز الملك فيصل

- للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٣٦. الأنساب، للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التيمي السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٨٢ هـ
٣٧. الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النميري، المطبعة المنيرية بمصر، سنة ١٣٤٣ هـ.
٣٨. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
٣٩. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، إسماعيل باشا محمد أمين، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٤٠. بحث أوراق النقود ونصاب الورق النقدي، لـ / محمد بن علي بن حسين الحريري، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٣٩.
٤١. بداية المجتهد و نهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الرابعة، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م
٤٢. البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هاجر الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ
٤٣. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ

٤٤. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٤٥. تاريخ ابن أبي خيثمة ((التاريخ الكبير))، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب - طبعة دار الفاروق - الطبعة الأولى .
٤٦. تاريخ ابن معين رواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م .
٤٧. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠ هـ .
٤٨. تاريخ أسماء الثقات، للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين المتوفى، تحقيق صبحي السامرائي الدار السلفية الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م الناشر الدار السلفية - الكويت .
٤٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار النشر: دار الكتاب العربي، مكان النشر: لبنان/ بيروت، سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى.
٥٠. تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ .
٥١. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، إدارة الثقافة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٥٢. التاريخ الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، تحقيق محمود إبراهيم زايد فهرس أحاديثه يوسف المرعشي دار المعرفة بيروت - لبنان.
٥٣. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر .
٥٤. تاريخ المدينة النبوية، لأبي زيد عمر بن شبه النميري البصري، تحقيق: فهمي محمد شلتوت، الناشر: دار الفكر .
٥٥. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
٥٦. تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١ - ١٩٨١ م .
٥٧. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٥٨. تاريخ علماء الأندلس لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدی، المعروف بابن الفرضي (المتوفى: ٤٠٣هـ) عني بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٥٩. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان - ١٩٩٥ م .

٦٠. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق محمد علي النجار - مراجعة علي محمد البجاوي، طبعة المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .
٦١. التبيين لأسماء المدلسين، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي، تحقيق: يحيى شفيق حسن
٦٢. التعبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد ، تحقيق: منيرة ناجي سالم، الناشر : رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة : الأولى ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٦٣. تحفة الأحوذى بشرح صحيح جامع الترمذي، لأبي العلي محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ
٦٤. تحفة الإخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر، ٢٠٠٩م.
٦٥. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م .
٦٦. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي سنة الوفاة ٨٢٦ هـ، تحقيق : عبد الله نواره، الناشر : مكتبة الرشد، سنة النشر : ١٩٩٩م، مكان النشر : الرياض.
٦٧. التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ .

٦٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لـ / عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .
٦٩. التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٧٠. تذكرة الحفاظ، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٧١. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري مؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى ٤٩٩ هـ) رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: ٦١٠ هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
٧٢. ترتيب علل الترمذي الكبير، لأبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ، السيد أبو المعاطي النوري، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
٧٣. الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني قوام السنة ٤٥٧ - ٥٣٥ هـ، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر : دار الحديث - القاهرة، الطبعة : الأولى ١٤١٤ هـ .
٧٤. تسمية ما رُوي عن الفضل بن دكين، لأبي أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مطابع الرشيد، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٥. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٩٦ م.
٧٦. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد ابن أيوب الباجي المالكي، دراسة وتحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٧٧. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوني، الناشر: مكتبة المنار - الأردن، الطبعة: الأولى
٧٨. تعليقات الدارقطني على كتاب (المجروحين لابن حبان)، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار النشر: الفاروق الحديثة - مصر، الطبعة الأولى سنة النشر: عام (١٩٩٤م - ١٤١٤هـ).
٧٩. تعليقات الدارقطني على كتاب (المجروحين لابن حبان)، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار النشر: الفاروق الحديثة - مصر، الطبعة الأولى سنة النشر: عام (١٩٩٤م - ١٤١٤هـ).
٨٠. تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٨١. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨٢. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٨٣. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٨، مكان النشر: بيروت.
٨٤. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
٨٥. التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٨٦. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٨٧. تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: سكيئة الشهابي، الناشر: طلاس - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥ م.
٨٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: مؤسسة القرطبة.
٨٩. التمييز، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة، ١٤١٠ هـ (في ذيل كتاب: منهج النقد عند الحديثين، نشأته وتاريخ).

٩٠. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لـ / شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحبابي، دار النشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
٩١. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة.
٩٢. تهذيب الأسماء واللغات، للإمام محيي الدين شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٩٣. تهذيب الأسماء واللغات، للعلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٩٤. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٩٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.
٩٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربى، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
٩٧. تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لـ / محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٩٨. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٣م، الطبعة الأولى .

٩٩. الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر - الطبعة الأولى، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م .

١٠٠. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.

١٠١. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

١٠٢. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٠٣. الجامع الصحيح سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

١٠٤. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٠٥. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند سنة ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٠٦. الجزء الأول من الفوائد الصحاح والغرائب والأفراد المؤلف: عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الله ابن محمد، أبو القاسم الحربي الحرّفي (المتوفى: ٤٢٣هـ) رواية: الشريف أبي الفضل محمد بن عبد السلام الأنصاري المحقق: أبو عبد الله حمزة الجزائري الناشر: الدار الأثرية [ضمن مجموع أبي القاسم الحرّفي] الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧ م

١٠٧. جزء الحسن بن رشيق العسكري عن شيوخه من الأمالي، لأبي محمد الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري المصري، طبع: ضمن مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية، تحقيق: جاسم بن محمد بن حمود الفجي، الناشر: مكتبة أهل الأثر - دار غراس، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٥ م.

١٠٨. جزء الحسن بن عرفة العبدي المؤلف: أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي (المتوفى: ٢٥٧هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي الناشر: دار الأقصى، الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م

١٠٩. جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر، لأبي الشيخ عبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

١١٠. جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، لأبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مردويه، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

١١١. جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثاً من حديث أبي القاسم البغوي المؤلف: أبو القاسم

عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ) المحقق: محمد ياسين محمد إدريس الناشر: مكتبة ابن الجوزي

- الإحساء - الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٠٧

١١٢. جزء من أحاديث القزاز عن شيوخه (مطبوع ضمن مجموع باسم الفوائد لابن منده!) المؤلف: محمد بن سنان بن يزيد، أبو الحسن القزاز البصري (المتوفى:

٢٧١هـ) تحقيق: خلاف محمود عبد السميع الناشر: دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان الطبعة: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

١١٣. جوهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)

المحقق: رمزي منير بعلبكي الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى،

١٩٨٧م

١١٤. الجهاد لابن أبي عاصم المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن

الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ) المحقق: مساعد بن سليمان الراشد

الجميد الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠

١١٥. الجوهر النقي (٢٠٢/٤).

١١٦. حاشية السندي على مسند الإمام أحمد ، لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبد

الهادي السندي، نور الدين طالب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر

- ٢٠٠٨ م

١١٧. حجة الوداع، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي، تحقيق:

أبو صهيب الكرمي، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض،

الطبعة: الأولى ، ١٩٩٨

١١٨. حديث أبي الفضل الزهري، لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن

عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف العوفي، الزهري،

القرشي، البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن بن محمد بن علي شبالة

البلوط، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ — ١٩٩٨ م .

١١٩. حديث السراج، لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسراج، تخریج: زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ — ٢٠٠٤ م .

١٢٠. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الفكر، بيروت، لبنان .

١٢١. الخراج المؤلف: أبو زكرياء يحيى بن آدم بن سليمان القرشي بالولاء، الكوفي الأحول (المتوفى: ٢٠٣ هـ) الناشر: المطبعة السلفية ومكبتها الطبعة: الثانية، ١٣٨٤

١٢٢. الدراية في تخریج أحاديث الهداية، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني — تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة — بيروت .

١٢٣. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

١٢٤. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان .

١٢٥. ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكري، شرح د. مفيد قميحة، دار الشواف، الرياض، ط أولى، ١٤١٠ هـ

١٢٦. ذكر الإمام أبي عبد الله بن منده المؤلف: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١ هـ) تقديم وتحقيق: عامر

حسن صبري الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى،
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٢٧. زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن
قيم الجوزية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة:
السابعة والعشرون، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

١٢٨. الزيادات على كتاب المزني، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري
(المتوفى: ٣٢٤ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور خالد بن هايف بن عريج المطيري
الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت الطبعة: الأولى،
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

١٢٩. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين
بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى:
٢٣٣ هـ) المحقق: أحمد محمد نور سيف دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة
الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م

١٣٠. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم المؤلف: أبو
عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)
المحقق: د. زياد محمد منصور الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة
الطبعة: الأولى، ١٤١٤

١٣١. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، لأبي سليمان بن الأشعث
السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: الجامعة الإسلامية -
المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٣٢. سؤالات البرقاني للدارقطني، أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني، ضبط نصه وعلق
عليه: طلال سعيد آل حيان .

١٣٣. سؤالات البرقاني للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانة جميلي - باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ .

١٣٤. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدراقطني، تحقيق: . موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

١٣٥. سؤالات السلمي للدارقطني، لـ / محمد بن الحسين السلمي، تحقيق: طلال آل حيان .

١٣٦. سؤالات السلمي للدارقطني، لـ / محمد بن الحسين السلمي، تحقيق: طلال آل حيان .

١٣٧. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) المحقق: موفق عبد الله عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ

١٣٨. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان .

١٣٩. سنن الدارقطني، للإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة ١٣٦٨ هـ .

١٤٠. سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ .

١٤١. السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي

- أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، البلد: كراتشي — باكستان، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م
١٤٢. السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي — باكستان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
١٤٣. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الطبعة الأولى — ١٣٤٤ هـ.
١٤٤. السنن المأثورة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
١٤٥. سنن النسائي الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١
١٤٦. سنن النسائي، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٤٧. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.
١٤٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر دار بن كثير، سنة النشر ١٤٠٦هـ، مكان النشر دمشق

١٤٩. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة،
لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد
حمدان، الناشر: دار طيبة - الرياض، ١٤٠٢ هـ .

١٥٠. شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد
زهير الشاويش، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت - الطبعة
الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٥١. شرح العمدة في الفقه، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق
: د. سعود صالح العطيشان، الناشر : مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى
١٤١٣ ،

١٥٢. شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق:
همام عبد الرحمن سعيد، الناشر: مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية
السعودية، الثانية، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .

١٥٣. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن
سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط،
الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

١٥٤. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة
الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، حققه وقدم له: (محمد زهري
النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه
وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة
بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .

١٥٥. الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري تحقيق: عبد الله بن عمر بن
سليمان الدميحي، دار النشر: دار الوطن، - الرياض .

١٥٦. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ .
١٥٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، لبنان، الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
١٥٨. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
١٥٩. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، الناشر: دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت - لبنان .
١٦٠. الصفات، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) الحق: عبد الله الغنيمان الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٢
١٦١. صلة الخلف بموصول السلف، لمحمد بن سليمان بن الفاسي (وهو اسم له) بن طاهر الروداني السوسي المكي، شمس الدين، أبو عبد الله، تحقيق: محمد حجي دار الغرب الإسلامي - بيروت، الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م
١٦٢. الصيام، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي (المتوفى: ٣٠١هـ) الحق: عبد الوكيل الندوي الناشر: الدار السلفية - بومباي الطبعة: الأولى، ١٤١٢
١٦٣. الضعفاء الصغير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ
١٦٤. الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، عبيد الله بن عبد

- الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م
١٦٥. الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م
١٦٦. الضعفاء والمتروكون، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
١٦٧. الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٦هـ، مكان النشر بيروت.
١٦٨. الضعفاء والمتروكين، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري.
١٦٩. طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت، لبنان .
١٧٠. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن تقي الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
١٧١. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن تقي الدين بن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق: عبد الله ن أنيس الطباع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
١٧٢. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت

١٧٣. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م
١٧٤. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
١٧٥. طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، تحقيق: مجموعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ
١٧٦. الطوحيات انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ) من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ) دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
١٧٧. عبد الله بن أحمد في زوائده
١٧٨. علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، للإمام الحافظ أبي الفضل بن عمار الشهيد، تحقيق: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري .
١٧٩. علل الحديث، لأبي محمد بن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد.
١٨٠. علل الحديث، لأبي محمد بن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، (جزء محقق دكتوراة) تحقيق: الدكتور علي بن عبد الله الصياح.
١٨١. العلل الصغير، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٨٢. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ .

١٨٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف الحافظ أبي الحسن علي بن عُمَر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق وتخریج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة الرياض - شارع عسير، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٨٤. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٨٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان .

١٨٦. عوالي مالك بن أنس رواية الخطيب، لأبي بكر الخطيب البغدادي أحمد بن ثابت، تحقيق: محمد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي [طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك]، الطبعة: الثانية ١٩٩٨ م

١٨٧. غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه المؤلف: محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (المتوفى: ٣٧٩ هـ) تحقيق: أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري الناشر: دار السلف، الرياض - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

١٨٨. غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحرّبي، تحقيق: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٨٩. غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .
١٩٠. غريب الحديث، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي السستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة وأصول الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ.
١٩١. غريب الحديث، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ .
١٩٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ .
١٩٣. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لـ /شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ .
١٩٤. الفصل للوصل المدرج في النقل، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمد مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، سنة النشر: ١٤١٨ .
١٩٥. فضائل الأوقات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .
١٩٦. الفقيه والمتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار ابن الجوزي بالسعودية، سنة ١٤١٧ هـ.
١٩٧. الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
١٩٨. فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: أضواء السلف .

١٩٩. فوائد أبي القاسم الحنائي (الحنائيات)، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الدمشقي، الحنائي، تخريج: النخشي، تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٠٠. فوائد أبي بكر القاسم المطرز وأماليه المؤلف: أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي، المعروف: بالمطرز (المتوفى: ٣٠٥ هـ) دراسة وتحقيق: ناصر بن محمد المنيع الناشر: دار الوطن للنش والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٠١. فوائد العراقيين، لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن - القاهرة .

٢٠٢. الفوائد المعللة ، الفوائد المعللة، لعبد الرحمن بن عمرو النصري المشهور بأبي زرة الدمشقي ، تحقيق : رجب بن عبدالمقصود، الناشر : مكتبة الإمام الذهبي — الكويت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

٢٠٣. الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي المؤلف: علي بن عمر بن محمد بن الحسين ابن شاذان، أبو الحسن السكري الحربي الصيرفي الكيال (المتوفى: ٣٨٦ هـ) تحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد الناشر: الوطن - الرياض-المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٢٠٤. الفوائد المنتقاة من حديث أبي طاهر المخلص، لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن الذهبي المخلص، انتقاء: ابن أبي الفوارس، تحقيق أبي علي النظيف، الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية .

٢٠٥. فوائد حديث الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي عن شيوخه المؤلف: أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (المتوفى: ٤٠٩ هـ) المحقق: رياض حسين الطائي الناشر: دار المغني - الرياض الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٢٠٦. الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ .

٢٠٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الاولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٠٨. القاموس المحيط ل مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٢٠٩. القراءة خلف الإمام، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الناشر: دار الكتب العلمية .

٢١٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن جدة - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

٢١١. الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق الدكتور سهيل زكار، الطبعة الأولى .

٢١٢. كتاب الأربعين عن المشايخ الأربعين والأربعين صحابيا وصحابية رضي الله عنهم ، لأبي الحسن المؤيد بن محمد بن علي بن حسن بن محمد بن أبي صالح الطوسي، ثم النيسابوري (المتوفى: ٦١٧هـ) المحقق: عامر حسن صبري الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٧)] الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٢١٣. كتاب الأمثال في الحديث النبوي المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر

بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ) المحقق:
الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد الناشر: الدار السلفية - بومباي - الهند
الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ - ١٩٨٧م

٢١٤. كتاب الأموال المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي
(المتوفى: ٢٢٤هـ) المحقق: خليل محمد هراس. الناشر: دار الفكر. - بيروت.

٢١٥. كتاب الضعفاء والمتروكين، للإمام أحمد بن علي بن شعيب النسائي، تحقيق:
محمود إبراهيم زايد دار المعرفة بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ -
١٩٨٦ م.

٢١٦. كتاب الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق:
عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى .

٢١٧. كتاب الضعفاء، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، الناشر: مكتبة ابن عباس.

٢١٨. كتاب الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني، حققه وقدم له: الدكتور فاروق حمادة،
الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب .

٢١٩. كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي،
لأبي عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، شمس الدين المقدسي الراميني ثم
الصالح، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة،
الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٢٠. كتاب الفوائد (الغيلانيات) المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن
عبدويّ البغدادي الشافعي البزاز (المتوفى: ٣٥٤هـ) المحقق: حلمي كامل أسعد
عبد الهادي الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى،
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٢٢١. كتاب الفوائد (الغيلانيات)، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الناشر دار ابن الجوزي، سنة النشر ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، مكان النشر السعودية / الرياض .
٢٢٢. كتاب الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار النشر: دار ابن حزم، مكان النشر: بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى سنة النشر: ١٤٢١ هـ .
٢٢٣. كتاب ذكر أخبار أصبهان، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ
٢٢٤. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
٢٢٥. كشف الأستار عن زوائد البزار، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ
٢٢٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، تحقيق: المحقق: محمد شرف الدين يالتقاي، الناشر: دار إحياء التراث العربي (تصوير من الطبعة القديمة الأصلية (١١٥٩/٢) .
٢٢٧. كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٢٢٨. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بـ ((ابن الكيال))، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨١م .

٢٢٩. لآحاد والمثاني، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٢٣٠. لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٣١. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٣٢. اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، لأبي موسى المديني محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى، تحقيق: أبو عبد الله محمد علي سمك، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٣٣. المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمّر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ معرفة الصحابة (٢/٢٤٨).

٢٣٤. المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٣٥. المجالس العشرة الأمالي للحسن الخلال المؤلف: أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخلال (المتوفى: ٤٣٩ هـ) دراسة وتحقيق: مجدي فتحي السيد الناشر: دار الصحابة للتراث، طنطا الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٢٣٦. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ

٢٣٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، طبعة دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٢ هـ، الموافق ١٩٩٢ م.

٢٣٨. مجموع الفتاوى، لأبي العباس تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق أنور الباز - عامر الجزار، الناشر: دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

٢٣٩. المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محيى الدين بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، لبنان

٢٤٠. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البخاري، لـ / محمد بن عمرو بن البخاري بن مدرك بن سليمان البغدادي الرزاز، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م،

٢٤١. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق : د. محمد عجاج الخطيب، الناشر : دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤

٢٤٢. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

٢٤٣. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق : عبد الحميد هندراوي، الناشر : دار الكتب العلمية، سنة النشر : ٢٠٠٠ م، مكان النشر : بيروت.

٢٤٤. المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان .

٢٤٥. مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي المؤلف: أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، الملقب: بكر دوش (المتوفى: ٣١٢هـ) المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ

٢٤٦. المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٤٧. المدونة الكبرى، لـ / مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، المحقق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

٢٤٨. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، الإمام العالم العلامة أبو محمد عبد الله بن أسعد اليميني المعروف بالياضي، تحقيق: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٤٩. المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ .

٢٥٠. المراسيل، للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن أدريس الحنظلي الرازي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤

٢٥١. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: أبي معاذ

طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٢٥٢. مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى المَكْتَب الكوفي، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق أبو يوسف محمد بن حسن المصري، الناشر: مطابع ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

٢٥٣. مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٥٤. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٥٥. مسند ابن أبي شيبه، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ .

٢٥٦. مسند ابن أبي شيبه، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ .

٢٥٧. مسند ابن الجعد، لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٢٥٨. مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة، بيروت - لبنان .

٢٥٩. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢٦٠. مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٢٦١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة .

٢٦٢. مسند الإمام عبد الله بن المبارك، لعبد الله بن المبارك بن واضح تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ .

٢٦٣. مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)

٢٦٤. مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية ، مكتبة المتنبى - بيروت ، القاهرة .

٢٦٥. مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ .

٢٦٦. مسند السراج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج الثقفي النيسابوري، تحقيق: إرشاد الحق الأثري دار النشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد / باكستان، الطبعة الأولى - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٦٧. مسند الشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ .

٢٦٨. مسند الشافعي، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الله الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

٢٦٩. مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

٢٧٠. مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٧١. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهرازي الأصبهاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٢٧٢. مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز المؤلف: الباغندي الصغير محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبو بكر الواسطي (المتوفى: ٣١٢ هـ) المحقق: محمد عوامة الناشر: مؤسسة علوم القرآن - دمشق الطبعة: ١٤٠٤

٢٧٣. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث .

٢٧٤. مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، - ١٩٥٩ م .

٢٧٥. مشيخة ابن البخاري المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، جمال الدين ابن الظاهري، الحنفي (المتوفى: ٦٩٦ هـ) المحقق: د. عوض عتقي سعد الحازمي الناشر: دار عالم الفوائد - مكة / السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ

٢٧٦. مشيخة ابن جماعة المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة

- الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) تحقيق: موفق بن عبد القادر الناشر: دار العرب الإسلامي - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م
٢٧٧. مشيخة ابن طهمان المؤلف: أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني الهروي (المتوفى: ١٦٨هـ) المحقق: محمد طاهر مالك الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق سنة النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٢٧٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت ، لبنان .
٢٧٩. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ .
٢٨٠. المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٢٨١. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ .
٢٨٢. المعالم الأثرية في السنة والسيرة، محمد محمد حسن شراب، دار القلم ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ
٢٨٣. معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٢٨٤. معالم السنن، لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

٢٨٥. المعجم (معجم أبي يعلى)، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ .

٢٨٦. معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٢٨٧. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ .

٢٨٨. معجم البلدان، للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

٢٨٩. معجم الشيوخ الكبير للذهبي المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٢٩٠. معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي، د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، طرابلس، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ .

٢٩١. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراقي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ .

٢٩٢. المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٩٣. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٢٩٤. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٢٩٥. المعجم المفهرس، للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمير الميادين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٩٦. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

٢٩٧. معجم شيوخ الذهبي، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين، تحقيق / روحية عبد الرحمن السيوفي. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ. المجروحين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب.

٢٩٨. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، مكان النشر: المدينة المنورة، سنة النشر: ١٤١٠ هـ.

٢٩٩. المعجم لابن المقرئ المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ) تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٣٠٠. المعجم لابن المقرئ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ) تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٣٠١. المعجم لابن المقرئ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٠٢. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٣٠٣. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة الباي، مصر، ط ثانية، ١٣٨٩ هـ.

٣٠٤. معرفة الثقات، للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٠٥. معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٠٦. معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٠٧. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين

عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت - سنة النشر:

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٠٨. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق:

السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية،

١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

٣٠٩. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل

المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت .

٣١٠. المغني في الضعفاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق

الدكتور نور الدين عتر.

٣١١. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة

المقدسي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥

٣١٢. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين

محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتاب العربي .

٣١٣. من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي المؤلف: عثمان بن محمد بن أحمد بن محمد بن

هارون بن وردان السمرقندي، أبو عمرو المصري، الحذاء (المتوفى: ٣٤٥هـ)

حققه وخرج أحاديثه: أبو إسحق الحويني الأثري الناشر: مكتبة ابن تيمية،

القاهرة - مصر، مكتبة الخراز، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٣١٤. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، لأبي زكريا يحيى

بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ،

تحقيق: أحمد بن محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق

٣١٥. المنتخب من العلل، للخلال لابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله، نشرته دار

الرأية .

٣١٦. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن

- الجوزي ، الناشر : دار صادر - بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٣٥٨هـ .
٣١٧. المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣١٨. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لـ / محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر : دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ .
٣١٩. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، جمال الدين ، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد أمين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٢٠. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزامل - محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان .
٣٢١. موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة النشر: ١٤٠٧هـ .
٣٢٢. الموطأ (رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي)، للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: د. تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م .

٣٢٣. موطأ الإمام مالك (رواية يحيى الليثي)، لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - مصر .

٣٢٤. موطأ عبد الله بن وهب (قطعة من الكتاب) المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ) تحقيق: هشام إسماعيل الصبيي الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام الطبعة: الثانية، جمادى الثانية، ١٤٢٠

٣٢٥. الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ١٤٠٥هـ.

٣٢٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق علي محمد البجاوي المجلد الاول دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان .

٣٢٧. ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٢٨. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر الناشر: مكتبة الرشد بالرياض عام النشر: ١٤١٨هـ.

٣٢٩. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الاولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦

م

٣٣٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ) الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٣٣١. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للإمام الحافظ ابن حجر

العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر ، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ —

٣٣٢. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

٣٣٣. نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي، دار النشر : المكتبة العلمية - بيروت

٣٣٤. النكت الظراف على الأطراف (بهامش تحفة الأشراف)، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ —، ١٩٨٣ م .

٣٣٥. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٣٣٦. النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات بن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية .

٣٣٧. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لـ / محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية .

٣٣٨. هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ —

٣٣٩. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩ هـ) الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة

في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت

٣٤٠. الوافي بالوفيات، لـ/ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٣٤١. وفيات الأعيان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت

ثانياً: الكتب المخطوطة:

١. أحاديث السري بن يحيى المؤلف: السري بن يحيى بن إياس بن حرملة بن إياس الشيباني الحلمي، أبو الهيثم، ويقال أبو يحيى، البصري (المتوفى: ١٦٧هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

٢. أربعون حديثاً تساعية الإسناد المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

٣. الثاني من الفوائد المنتقاة لابن السماك ويليه من حديث دعلج للحمامي المؤلف: عثمان بن أحمد بن عبيد الله بن يزيد، أبو عمرو الدقاق، ابن السَّمَّك ملاحظة: حديث ابن دعلج يبدأ من رقم (٥٢). الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

٤. الجزء الثالث من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي المؤلف: صدر الدين، أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية .

٥. جزء فيه من حديث أبي عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري عن شيوخه، لأبي عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي ، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م .

٦. جزء من حديث أبي العباس الأصم المؤلف: محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل ابن سنان الأموي بالولاء، أبو العباس الأصم (المتوفى: ٣٤٦هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م .

٧. الخامس عشر من الخلعيات المؤلف: علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخَلْعِي الشافعي (المتوفى: ٤٩٢هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

٨. السابع من فوائد أبي عثمان البحيري المؤلف: أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَحِيرِ الْبَحِيرِيِّ، النَّيْسَابُورِيُّ (المتوفى: ٤٥١هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

٩. فوائد أبي بكر النصيبي المؤلف: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خَلَادٍ بْنِ مَنْصُورٍ النَّصِيبِيُّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ الْعَطَّارُ (المتوفى: ٣٥٩هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

١٠. الفوائد المنتقاة الغرائب العوالي، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م .

١١. اللطائف من علوم المعارف لأبي موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

١٢. مجلس من أمالي ابن منده - مخطوط المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن

محمد بن يحيى بن مَنَدَه العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ) رواية: ابنه أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده أعده للشاملة: أحمد الخضرى .

١٣. مجلسان من أمالي ابن صاعد المؤلف: أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب الهاشمي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣١٨هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤. مسند أبي أمية الطرسوسي، لأبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي البغدادي ثم الطرسوسي (المتوفى: ٢٧٣هـ) الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ .

ثالثاً: الموسوعات والمواقع الإلكترونية الألكترونية :

- موسوعة الحديث الشريف (الكتب التسعة)، إصدار مؤسسة حرف، بالتعاون مع مؤسسة الراجحي الخيرية .
- المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث .
- موسوعة جوامع الكلم .
- ملتقى أهل الحديث .

سادساً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
أسباب اختيار الموضوع	٥
خطة البحث .	٦
المنهج في البحث	٧
أ - نص الحديث أو المسألة:	٧
ب - شرح الغريب:	٨
ج - تخريج الحديث:	٨
د - دراسة الاختلاف والحكم عليه:	٨
القسم الأول: الدراسة	١١ - ٢٧
الفصل الأول: ترجمة الإمام البخاري - رحمه الله -	١١ - ٢٤
المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولادته، ووفاته.	١٣
المبحث الثاني: حياته العلمية، ورحلاته	١٤
المبحث الثالث: ثناء العلماء عليه	١٦
المبحث الرابع: عقيدته، وموقفه من المخالفين له فيها	١٨
المبحث الخامس: شيوخه، وتلاميذه	٢٠
المبحث السادس: مؤلفاته	٢٢
المبحث السابع: المؤلفات التي ترجمت له	٢٥
الفصل الثاني: نبذة مختصرة في علم العلل	٢٨ - ٤٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: تعريف العلة وبيان معناها في اللغة والاصطلاح	٢٩
المبحث الثاني: بيان معنى الحديث المعلن، وذكر أقسام العلل	٣٣
المبحث الثالث: أهم المؤلفات في العلل	٣٥
الفصل الثالث: دراسة لكتاب العلل الكبير	٤١ - ٦٠
المبحث الأول: نسبة الكتاب إلى مصنفه .	٤٢
المبحث الثاني: منهج المصنف في الكتاب .	٤٤
المبحث الثالث: منهج القاضي أبي طالب في ترتيبه للكتاب .	٤٦
المبحث الرابع: بيان نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة ووصفها .	٤٨
المبحث الخامس: موارد المصنف في كتابه .	٥٠
المبحث السادس: طريقة المصنف في دراسة العلل ومقارنتها في كتب	٥٢
المبحث السابع: بيان منهج شيوخه الذين يسألهم والمقارنة بينهم ثم	٥٥
نماذج المصورات من النسخ المخطوطة	٥٨
القسم الثاني: علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي تخريجاً ودراسة أبواب الزكاة والصيانوالحج	٦١ -
أبواب الزكاة	٦٢ - ١٣٣
باب ما جاء في زكاة الإبل	٦٢
ما جاء في زكاة البقر	٦٩
في صدقة الزرع والتمر والحبوب	٧٣
فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ	٧٧
بَابُ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ حَزِيَّةٌ	٨٤
فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا	٩١
مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ	٩٩
فِي الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ	١١٠

الموضوع	الصفحة
فِي رِضَا الْمُصَدَّقِ	١١٣
مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ	١١٦
مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ	١٢٣
فَصْلٌ	١٣١
أبواب الصيام	١٣٤ - ٢٥٥
مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ	١٣٥
مَا جَاءَ فِي شَهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ	١٣٩
فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ	١٤١
فِيمَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ	١٤٥
مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ	١٥٢
باب في الصوم عن الميت	١٥٤
مَا جَاءَ فِيمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا	١٦١
مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا	١٦٧
مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ	١٧٥
مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَغْزِمَ مِنَ اللَّيْلِ	١٨٤
فِي إِجَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُتَطَوِّعِ الْمُفْطِرِ فِي صِيَامِهِ	١٩١
فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ	٢٠٠
فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ	٢٠٤
فِي صَوْمِ الدَّهْرِ	٢٠٦
بَابُ كَرَاهِيَةِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ	٢٠٩
بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ	٢٣٩
فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّيَّامِ دُونَ الصَّلَاةِ	٢٤٧
مَا جَاءَ فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ	٢٤٩

الموضوع	الصفحة
مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي الشَّتَاءِ	٢٥١
بَابُ	٢٥٤
أبواب الحج	٢٥٦-٣٦٤
مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ	٢٥٧
فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ	٢٦١
مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ	٢٦٦
فِي كَرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ	٢٧٥
مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ	٢٩٠
مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا	٢٩٢
فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمْيِ الْجِمَارِ	٣٠٢
فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ	٣٠٦
مَا جَاءَ مَتَى تُقَطَّعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْحَجِّ	٣١٢
فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ بِاللَّيْلِ	٣١٥
مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الْأَبْطَحِ	٣٢١
مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيْتِ	٣٢٦
بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْعُمْرَةِ	٣٤٦
مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهْلُ بِالْحَجِّ فَيَكْسِرُ أَوْ يَعْرِجُ	٣٥٥
فصل	٣٦٠
الخاتمة	٣٦٥-٣٦٧
الفهارس	٣٦٨-٤٥٧
أولاً: فهرس الآيات القرآنية	٣٦٩
ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم	٣٧٠

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد	٣٧٩
رابعاً: فهرس الرواة المترجمين	٣٨٨
خامساً: فهرس المصادر والمرجع	٤٠٦
سادساً: فهرس الموضوعات	٤٥٣